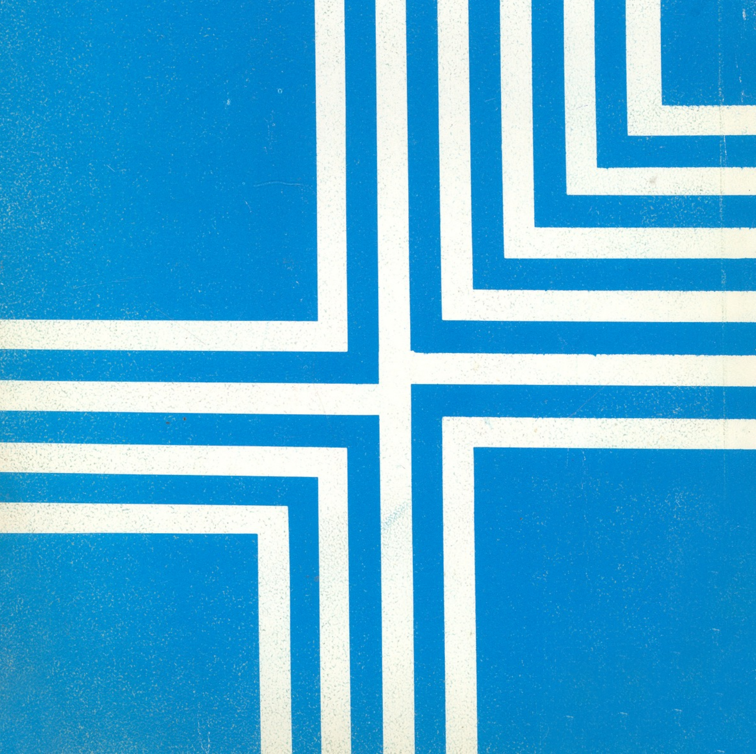
مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث ـ السنة السادسة ـ تشرين اول / اكتوبر ١٩٧٨



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثالث ــ السنة السادسة تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٨

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٢٥٠/٢٧٢/٥١٠١٨٨

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

• الاشتراكات :

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

المحتويات

كلمة العدد

كي تنجح مجلة ما في شق مجرى لها في الدروب الصخرية الوعرة لبلدان العالم الثالث ، لا بد لها من أعتماد سياسة ((الصدور المفتوحة)) التي يمكن لها وحدها ان توفر روح المثابرة والنفس الطويل . فالمصاعب اشبه ما تكون بالمعضلات ، ما تكاد تقفز عن واحدة منها حتى تنبري امامك مصاعب اخرى جديـــدة .

ومن المصاعب التي تنتصب في وجوه سكرتارية هذه المجلة تلك الخاصة بالتعامل مع البريد وبالذات في بلدان العالم العربي . فعلـــى الرغـــم من ان السكرتارية حريصة كل الحرص على ان يصار الى الاجابة على كافة المراسلات لحظة ورودها دونما تاجيل لعمل اليوم الى الغد ، فان عددا من اعضادنــــا الاساتذة يشكون احيانا مما يعتقدون انه تاخير في الرد من جانبنا . ومع أن الكثير من الاساتذة طالما تغنى بكون هذه السكرتارية هي واحدة من تدرة نادرة تجيب بانتظام على المراسلات ، الا ان عملية التراسل مع البعض وقعت فريسة لتبقرط او عـــدم فعالية اجهزة البريد في بعض البلدان العربية . ونحن اذ نقول للجميع ((رحم الله بريد الدولة العباسية)) النشط الفعال ، نؤكد اصرارنا على استمرار اعتمادنا لسياسة ((الصدور المفترحة)) بحيث نكتب مرة واثنتين بل والعديد من المرات كي نتمكن من الوصول الى اعضادنا وغيرهم دون انقطاع . وكلما نرجوه ــ ونحن نرد على الرسائل حالا بالمعنى الحرفي للكلمة ــ ان لا يفترض الاساتذة والمشتركون بالمجلة بان ما ارسلوه الينا قد وصلنا . كما اننا نطلب اليهم ــ اذا زادت المدة عن اسبوعـــين دون ان يتلقـــوا منا جوابا ــ الاستفسار عما جرى بخصوص ما كتبوا لنا عنه او ارسلوه الينا . وليتاكد الجميع من ان السكرتارية ملتزمة بالاجابة الفورية ــ دوما وابدا ــ على كافة المراسلات .

ومرة اخرى : ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقـــة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

الجماعية في دولة الاسلام

د. عبدالله النفيسي *

● في ١٦/٧/٦٢٢ م بدأ تقويم جديد في العالم . وقد اختار هذا التقويم ان يؤرخ بحادث « **الهجرة** » وتأسيس دولة الاسلام في المدينة . وقد كان اختيار الهجرة للتقويم اختيارا موفقا ، فهي في الحق استهلال لتاريخ جديد واعلان لقيام دولة جديدة . لو اختير **مولد الرسول** صلى الله عليه وسلم مثلا كبداية لهذا التقويم ، لما كان في ذلك غير دلالات عاطفية فحسب تربطنا **بشخص** محمد صلى الله عليه وسلم ، في حين اننا نجد في الهجرة وما ترتب عليها من نتائج سياسية تشخيصا ايجابيا اقوى دلالة من ميلاد المصطفى عليه الصلاة والسلام ، لان الهجرة ابرزت الكيان الفكري والعملي للدعوة الاسلامية في صورة سلطة سياسية حية واقعية ملموسة ومحسوسة . والهجرة من هذه الوجهة اقوى دلالة من بدء **الدعوة** ونزول الوحي ايضا ، فالدعوة قد بدأت بين الاقربين ثم اخذ نطاقها يتسع على مراحل ، في حين ان الهجرة كانت حدثا كبيرا عاما اهتزت به مكة والمدينة ثم قامت على اثرها **دولة** شعرت بها بلاد العرب وغير بلاد العرب . لقد تمخضت الهجرة عن التجسيد او التشخيص القانوني لدولة جديدة هي دولة الفكرة الاسلامية . يروي الطبري في اخبار سنة ١٦ هـ (٦٣٦ م) ان عمر بن الخطاب بعد سنتين ونصف من خلافته . جمع مستشاريه فسألهم : من اي يوم نكتب ؟ فقال علي بن ابي طالب : من يوم هاجر رسول الله وترك أرض الشرك ، ففعله عمر (١) . ولا شك ان لذلك دلالات سياسية معينة .

● ورغم ما في هذا من دلالات تاريخية على أن الاسلام يوجب قيام دولته وسلطته ، فلقد اثيرت حول هذا الامر كثيرا من الشبهات لعزل الاسلام كصيغة للحكم عن شؤون الحكم والسياسة . وجملة ما نريد هنا ان نؤكده — وهو ليس بموضوع هذه المقالة — ان الاسلام اوجب قيام سلطته السياسية ، ودلائلنا على ذلك تأتي من خلال استقراء شامل للنصوص الاسلامية وعلى ثلاثة مستويات :

١ — ما ورد في القرآن الكريم حول وجوب قيام دولة الفكرة الاسلامية.

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

٢ ــ ما اقرته السنة النبوية وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم من تنظيمات ادول والجماعة وما أقره الواقع التاريخي خلال كل ذلك .

٣ ــ وما ذكرته المصادر الرئيسة الاسلامية المعتمدة حول هــذا الموضوع .

المستوى الاول : ورد في القرآن الكريم آيات متعددة في تأكيد فكرة قيام الدولة والسلطة واليك بعضها :

* « يأيها الذين آمنوا **اطيعوا** الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم . »

النساء ٥٩

* « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك » .

* « ومن لم **يحكم** بما انزل الله فأولئك هم الكافرون » .

المائدة ٤٩

* « ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون »

المائدة ٤٥

* « ومن لم **يحكم** بما انزل الله فأولئك هم الفاسقون »

المائدة ٤٧

* « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق **لتحكم** بين الناس بما اراك الله . »

النساء ١٠٥

* « ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا **حكمتم** بين الناس ان تحكموا بالعدل . »

النساء ٥٨

* « فلا وربك لا يؤمنون حتى **يحكموك** فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما . »

النساء ٦٥

* « يريدون ان **يتحاكموا** الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا . »

النساء ٦٠

المستوى الثاني : لقد مارس الرسول صلى الله عليه وسلم مهام الدولة والحكم فقضى في مختلف الشؤون المالية والعائلية والجنائية ، واقام الحدود ، وعين الولاة ، وقواد السرايا ، والدعاة الى الاسلام ، وجباة الصدقات ، وقاتل الاعداء في ٢٧ غزوة فعتبة بن ابي وقاص رماه فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى ، وعبدالله بن شهاب الزهري شجه في جبهته ، وابن قمئه جرح وجنته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته صلى الله عليه وسلم (٢) . وقبض الفيء وخمس الغنائم والزكاة ووزعها الى غير ذلك من شؤون الحكم فتوطدت دولة الفكرة في المدينة برئاسته فعلا وتنفيذا لتعاليم القرآن وتوجيهاته . ثم لنقرأ **الصحيفة** التي وضعها الرسول فور وصوله للمدينة (٣) . لقد كانت دستورا للمدينة لتنظيم الحياة المدنية العامة هناك . ولا نكاد نعرف دولة قامت منذ اول امرها على اساس دستور مكتوب غير هذه الدولة الاسلامية . انها وثيقة سياسية محضة :

١ ــ حددت المسؤولية الشخصية والبعد عن الثارات القبلية ووجوب الخضوع للقانون ورد الامر للرسول واجهزته للتصرف .

٢ ــ اعتبرت الذين يسكنون المدينة امة واحدة من دون الناس .

٣ ــ حدد موقفه من شؤون الحرب والسلم وان حرب الافراد وسلمهم لا توقته القبيلة ولا تحدده انما يدخل ذلك في اختصاص الدولة

٤ ــ نادى بمعاونة الدولة الاسلامية الوليدة في اقرار النظام والاخذ على يد الظالم وعدم نصر المحدث او ايوائه .

٥ ــ حدد العلاقة بين دولة الفكرة الاسلامية وقطاع اليهود الذين لا يؤمنون بدعوتها .

٦ ــ اسس سلطة مركزية ترجع اليها الامة .

٧ ــ رص الجبهة الداخلية للجماعة الاسلامية .

اذا لم يكن هذا كله من قبيل ممارسة الحكم فما هو الحكم اذن ؟

المستوى الثالث : ما جاء في المصادر الاسلامية الرئيسة يؤكد ذلك .

* « عقد الامامة لمن يقوم بها في الامة واجب بالاجماع »

الماوردي « **الاحكام السلطانية** »

❋ « ان الدنيا والامن على النفس والاموال لا ينظم الا سلطان مطاع »

الغزالي « **الاقتصاد في الاعتقاد** »

❋ « يجب ان يعرف ان ولاية امر الناس من اعظم واجبات الدين ، بل لا يقام الدين الا بها ، فان بني آدم لا تتم مصلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض ولا بد لهذا الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا احدهم . وجاء في **مسند** احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لثلاثة يكونون في فلاة من الارض الا امروا عليهم احدا . فأوجب الرسول تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في سفر تنبيها بذلك على سائر انواع الاجتماع . »

ابن تيميه « **السياسة الشرعية** »

❋ « ان نصب الامام واجب قد عرف وجوبه في الشرع باجماع الصحابة والتابعين »

ابن خلدون « **المقدمة** »

وهكذا نجد ان الادلة من القرآن والسنة وما ذكرته المصادر الاسلامية الرئيسة كلها تصب في مجرى واحد وهو ان الاسلام يوجب قيام سلطته السياسية ودولة تدين بالولاء لفكره ونظامه وقيمه .

● لكن أي نوع من الدول هي دولة الفكرة الاسلامية ؟ وهل يرأسها ملك أم خليفة ؟ وهل هي دولة عائلة أم دولة فكرة ؟ وكيف تصرف فيها الاموال العامة ؟ وما موقف القرآن والسنة من كل ذلك ؟ والحاكمية فيها لمن ؟ وما هي مرتكزاتها ؟ وهل فكرة الدولة في الاسلام ـــ في المحصلة النهائية ـــ تحقق مصلحة فردية ام مصلحة جماعية ؟ واذا تعارضت المصالح الخاصة مع المصالح العامة فأيهما اولى بالاهدار ؟ وما مراجعنا في كل ذلك ؟ وما مدى التزام هذه الدولة بأرزاق الناس ؟ وما مدى التزامها بتوفير الحاجات الضرورية للمواطن من طعام وملبس ومسكن وضمان اجتماعي ؟ وما موقفها من احتكار الاقوات وحرية التجارة والتسعير ؟ وهل الحدود والعقوبات مطلوب تنفيذها مهما كانت الظروف المحيطة بالمجتمع ام مرهون تطبيقها بتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة نادى بها الاسلام ؟ وما هي الاهداف العامة للشريعة الاسلامية في الحكم والمجتمع ؟ وهل يجوز استعمال العنف في هذه الدولة ؟ وهل للخليفة مخصصات ؟ وهل هذه المخصصات لشخصه ام انها لعشيرته وقبيلته وحاشيته ومهرجيه وغلمانه ؟

ومن يحدد هذه المخصصات ؟ كل هذه الاسئلة وغيرها لا بد من التعرض لها للتعرف على طبيعة السلطة السياسية التي ينادي الاسلام باقامتها .

● نبدأ بقضية الالقاب السياسية والادارية . فعندما توفي الرسول عليه الصلاة والسلام ، كانت الدولة لا تزال في دور البساطة ، فأطلق على ابي بكر رضوان الله عليه لقب « خليفة رسول الله » وكان هو الخليفة الاول . لكن عندما مات أبو بكر لقب عمر بـ« خليفة خليفة رسول الله » فأصبح الاسم اكثر طولا وادخل في التعقيد . وفكر المسلمون فيمن سيخلف عمر ، وفيمن سيخلف خليفة عمر ، وكيف ان الاسم سيطول لدرجة المشقة على الناس في نطقه وتدوينه ، فضلا عن عدم لياقته . ومن هنا كان التفكير في الالقاب السياسية والادارية . فكروا في القاب « الامارة » و« الملك » لان شعوب البلاد المفتوحة ذات التراث السياسي « الملكي » كانت تسمي عمر ملكا وكما يروي « انس بن مالك » فان « الهرمزان » عندما راى عمر بن الخطاب مضطجعا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : هذا هو الملك الهني (٤) . يروي ابن سعد في طبقاته ان حوارا دار بين سلمان الفارسي وعمر بن الخطاب حول ذات الموضوع ومنها نعلم أن عمر قال لسلمان : أملك انا ام خليفة ؟ فقال له سلمان : ان أنت جبيت من أرض المسلمين درهما او اقل او اكثر ثم وضعته في غير حقه فأنت ملك غير خليفة ، وتمضي الرواية فتقول : فاستعبر عمر (٥) اي انه اقتنع بأن لقب « الملك » مرتبط بمضمون متميز بالظلم الاجتماعي وهو ما لا يليق بالحاكم المسلم العادي الذي كانه عمر بن الخطاب . ونحن نعلم ان الامر قد حسم باختيار عمر واستحسانه للقب « امير المؤمنين » ونعلم أنه رفض لقب الملك وقال لاحد اصهاره ـ كما يروي محمد ابن سيرين ـ عندما اشتم منه انه يريد ميزة من بين المال : أردت ان القى الله ملكا خائنا ؟ (٦) .

● ادى النجاح الذي حققه امير المؤمنين عمر بن الخطاب خلال خلافتـه (١٣ ـ ٢٣ هـ ، ٦٣٤ ـ ٦٤٣ م) الى أن تواجه الدولة الاسلامية الفتية أوضاعا جديدة تحتاج الى تشريعات لتنظيم وادارة أقاليم شاسعة تمت السيطرة عليها مثل العراق والشام وفلسطين ومصر واجزاء من فارس ، على نحو يتمشى مع مقررات ومبادىء التشريع الاسلامي ونصوصه . وكانت المشكلة الاولى التي واجهها المسلمون في هذا المجال هي الارض المفتوحة نفسها بما فيها من خيرات وكيف تتصرف فيها الدولة كملكية عامة وكمال عام؟ فعند انتصار كل جيش من الجيوش الاسلامية المحاربة ، كان قائد هـذا الجيش يواجه مشكلة حين يطالبه المحاربون ـ او بعض رؤوسهم على الاقل ـ بأن يقسم بينهم الارض التي فتحوها بسيوفهم تطبيقا لقانون الغنائم

في التشريع الاسلامي . وكان كل قائد يجد أن الامر اخطر من ان يحكم فيه بنفسه ، فيرجع الى الخليفة عمر . ان التاريخ يقرر انه بعد فتح العراق طلب المحاربون من قائدهم سعد بن ابي وقاص ان يقسم بينهم ما فتحوه بسيوفهم من الارض وغيرها (٧) . وانه بعد فتح الشام طلب المحاربون من قائدهم ابي عبيدة بن الجراح ان يقسم بينهم المدن واهلها والارض وما عليها (٨) . وانه لما فتحت مصر قام الزبير بن العوام (ممثلا لاتجاه عام بين المحاربين) فطلب من عمرو بن العاص قائد الجيش ان يقسمها بين افراده(٩) . والتاريخ يقرر ان هؤلاء رفضوا ان يقدموا على هذا الامر الخطير قبل ان يصدر اليهم الامر من الخليفة عمر ، فكتب كل منهم اليه بالمشكلة التي تواجهه . وجمع عمر الصحابة وشاورهم في قسمة الارضين التي افاء الله على المسلمين . ويروي القاضي ابو يوسف في كتابه « **الخراج** » تفاصيل المباحثات التي دارت بين امير المؤمنين عمر وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقول ابو يوسف :

« فتكلم قوم فيها (اي في الارض المفتوحة) وارادوا ان يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الارض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الاباء ، وحيزت ؟ وما هذا براي فقال عبد الرحمن بن عوف : فما الراي ؟ ما الارض والعلوج الا مما افاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو الا كما تقول ، ولست أرى ذلك (يعني ان الارض مما افاء الله عليهم كما تقول ، ولكني لست ارى تقسيمها مع هذا) والله لا يفتح بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل ، بل عسى ان يكون كلا على المسلمين فاذا قسمت ارض العراق بعلوجها وارض الشام بعلوجها ، فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد وبغيره من اهل الشام والعراق؟ لقد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ولئن بقيت ليبلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه في وجهه (اي دون ان يطلب) ولو قسمته بينكم اذن اترك من بعدكم من المسلمين لا شيء لهم (١٠) . هذه الحجج المنطقية الاجتماعية والاقتصادية التي ساقها عمر لم تقنع القوم فقالوا له : اتقف ما افاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يستشهدوا ؟ ولابناء قوم ولابناء ابنائهم ولم يحضروا ؟ وكان واضحا من هذا الجدل وتلك الحجج المتبادلة ان انصار قسمة الارض والانهار والفلاحين يقفون الى جانب « الفرد » الفاتح ، بينما يقف عمر الى جانب « مجموع » الامة بأجيالها الحاضرة والمستقبلة ، « فالفرد » هو المنطلق عند هؤلاء و« الجماعة والدولة » هي المنطلق والهدف عند امير المؤمنين . وحسم الامر على راي عمر ، وهو اقرب الى روح التشريع الاسلامي ولندع أبا يوسف يكمل لنا القصة :

« استشار عمر في ارض السواد ، فرأى عامتهم ان يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك . وكان رأي عمر الا يقسمه فمكثوا يومين أو ثلاثة ، ثم قال عمر : اني قد وجدت حجة ، قال الله تعالى في كتابه : « ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير . » حتى فرغ من شأن بني النضير ، فهذهعامة في القرى كلها . ثم قال : « ما افاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب » ثم قال : « للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله اولئك هم الصادقون . » ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : « والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون . » فهذا فيما بلغنا والله اعلم للانصار خاصة ، ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : « والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم . » فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم ، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسمة ؟ »

يعلق ابو يوسف على حديث عمر فيقول : فاجمع على تركه وجمع خراجه (١١) .

● هل السلطة السياسية التي ينادي باقامتها الاسلام سلطة **عائلة** معينة أم سلطة **فكرة** معينة ؟ هل الدولة التي نادى بها القرآن والرسول صلى الله عليه وسلم والمصادر الرئيسة لتاريخنا الاسلامي ، دولة عائلة أم دولة فكرة ومنهج ومسار ؟ **في كتاب فضائل الصحابة من صحيح البخاري** حديث الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أن فاطمة ارسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم فيما افاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم تطلب صدقته التي بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر ، فقال ابو بكر : **ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نورث، ما تركنا فهو صدقة . انماياكل آل محمد من هذا المجال ـ يعني مال الله ـ ليس لهم ان يزيدوا على المأكل . »** واني والله لا اغير شيئا من صدقات النبي صلى الله عليه وسلم التي كانت عليها في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاعملن فيها بما عمل فيها الرسول صلى الله عليه وسلم .

فتشهد علي ثم قال : انا يا ابا بكر عرفنا فضيلتك (وذكر قرابيتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحقهم) فقال أبو بكر : والذي نفسي بيده لقرابة رسول االله صلى الله عليه وسلم احب الي ان اصل من قرابتي (١٢). واخرج **الطبراني في مسنده** عن الحسن بن علي بن ابي طالب قال : لما احتضر ابو بكر قال : يا عائشة ، انظري اللقحة التي كنا نشرب من لبنها ، والجفنة التي كنا نصطبغ فيها ، والقطيفة التي كنا نلبسها ، فانا كنا ننتفع بذلك حين كنا نلي امر المسلمين ، فاذا مت فارددیه الى عمر . واخرج بن ابي الدنيا عن ابي بكر بن حفص قال : **قال ابو بكر ــ لما احتضر ــ لعائشة رضي الله عنها: يا بنية ، انا ولينا امر المسلمين فلم ناخذ لنا دينارا ولا درهما ، ولكنا اكلنا من جريش طعامهم في بطوننا ، ولبسنا من خشن ثيابهم على ظهورنا ، وانه لم يبق عندنا من فيء المسلمين قليل ولا كثير الا هذا العبد الحبشي وهذا البعير الناضح وجرد هذه القطيفة ، فاذا مت فابعثي بهن الى عمر . فلما مات ابو بكر ارسلت به الى عمر فقال عمر : رحمك الله يا ابا بكر ، لقد اتعبت من جاء بعدك (١٣)** . يفعل ذلك رغم انه رضي الله عنه بذله ما بذل في سبيل الاسلام فقد اخرج الترمذي عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لاحد عندنا يد الا وقد كافأناه ، الا ابا بكر « فان له عندنا يدا يكافئه الله بها يوم القيامة ، وما نفعني مال احد قط ما نفعني مال ابي بكر . » **واخرج عن ابي امامة بن سهيل بن حنيف قال : مكث عمر زمانا لا ياكل من مال بيت المال شيئا حتى دخلت عليه في ذلك خصائصه ، فارسل الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستشارهم ، فقال : قد شغلت نفسي في هذا الامر فما يصلح لي فيه ؟ فقال علي كرم الله وجهه : غداء وعشاء يا امير المؤمنين . فاخذ بذلك عمر** . واخرج ابن سعد عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان اذا احتاج ــ وهو خليفة ــ أتى صاحب بيت المال، فاستقرضه، فربما اعسر فيأتيه صاحب بيت المال يتقاضاه فيلزمه ، فيحتال له عمر وربما خرج عطاؤه فقضاه (١٤) . لقد مر عمر رضي الله عنه وارضاه بفترة من الحيرة والقلق حين طعن وعلم انه ميت لا محالة ، فلما قيل له : لـــو استخلفت ، قال : من استخلف ؟ لو كان ابو عبيدة بن الجراح حيـــا ، استخلفته ، فان سالني ربي قلت : سمعت نبيك يقول : انه امين هذه الامة . ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا استخلفته ، فان سالني ربي قلت : سمعت نبيك يقول : ان سالما شديد الحب لله . **فقال له رجل : ادلك عليه ، عبدالله بن عمر . قال عمر : قاتلك الله ، والله ما اردت الله بهذا ويحك ، كيف استخلف رجلا عجز عن طلاق امراته ؟ لا ارب لنا في اموركـم** . ما حمدتها لارغب فيها لاحد من اهل بيتي . ان كان خيرا فقد اصبنا منه ، وان كان شرا فشرعنا آل عمر ، بحسب آل عمر ان يحاسب منهم رجل واحد ،

ويسأل عن أمر امة محمد . **اما لقد جهدت نفسي وحرمت اهلي وان نجوت كفافا لاوزر ولا أجر اني لسعيد (١٥)** • رضي الله عن عمر . ويقول **شيــخ الاسلام** ابن تيميه في كتابه الأم « **السياسة الشرعية** » :

« يجب على ولي الامر ان يولى على كل عمل من اعمال المسلمين ، اصلح من يجده لذلك العمل ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : من ولي من امر المسلمين شيئا ، فولى رجلا وهو يجد من هو اصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله . وقال عمر بنْ الخطاب رضي الله عنه : من « **ولي من امر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة او قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين** • وهذا واجب عليه ، فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات، من نوابه على الامصار ، من الامراء الذين هم نواب ذي السلطان ،والقضاة، ومن امراء الاجناد ومقدمي العساكر الصغار والكبار ، وولاة الاموال من الوزراء والكتاب والشادين والسعاة على الخراج والصدقات ، وغير ذلك من الاموال التي للمسلمين وعــلى كل واحد من هــؤلاء ، ان يســتنيب ويستعمل إصلح من يجده ، وينتهي ذلك الى ائمة الصلاة والمؤذنــين ، والمقرئين ، والمعلمين ، وامير الحاج ، والبريد ، والعيون الذين هم القصاد ، وخزان الاموال ، وحراس الحصون ، والحدادين الذين هم البوابون علــى الحصون والمدائن ، ونقباء العساكر الكبار والصغار ، وعرفـــاء القبائل والاسواق ، ورؤساء القرى الذين هم الدهاقين .

فيجب على كل من ولي شيئا من امر المسلمين ، من هؤلاء وغيرهم ، ان يستعمل فيما تحت يده في كل موضع ، اصلح من يقدر عليه .

ويضيف ابن تيميه فيقول : « فان عدل عن الأحق الاصلح الى غيره ، لاجل قرابة بينهما ، أو ولاء عتاقة او صداقة ، او موافقة في بلد او مذهب او طريقة او جنس ، كالعربية والفارسية والتركية والرومية ، أو لرشـــوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الاسباب ، أو لضغن في قلبه على الأحق او عداوة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ، ودخل فيما نهى عنه في قوله تعالى : « يا ايها الذين امنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا اماناتكم وانتم تعلمون) **(الانفال : ٢٧)**

ثم قال : (واعلموا انما اموالكم واولادكم فتنة ، وان الله عنده أجر عظيم) **(الانفال : ٢٨)**

فان الرجل لحبه لولده ، او لعتيقه ، قد يؤثره في بعض الولايات ، او يعطيه ما لا يستحقه ، فيكون قد خان امانته ، وكذلك قد يؤثره زيادة في

ماله او حفظه ، بأخذ ما لا يستحقه ، أو محاباة من يداهنه في بعض الولايات، فيكون قد خان الله ورسوله ، وخان أمانته . »

وفي موقع آخر يقول ابن تيميه : « وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الولاية امانة يجب اداؤها في مواضع مثل ما تقدم ، ومثل قوله لابي ذر رضي الله عنه في الامارة : « انها امانة ، وانها يوم القيامة خزي وندامة ، الا من اخذها بحقها ،وادى الذي عليه فيها » ، رواه مسلم . وروى البخاري في « صحيحه » عن أبي هريرة رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا ضيعت الامانة ، انتظر الساعة » قيل : يا رسول الله ، وما اضاعتها ؟ قال : « اذا وسد الامر الى غير أهله فانتظر الساعة ».

هذا وقد اتفق الجمهور في مسألة ولاية العهد للابناء والاقارب على الآتي :

١ ــ لا يجوز عقد ولاية العهد للابناء اذا كانت النية حفظ الحكم في الفروع في باب الارث لان الخلافة لا تورث .

٢ ــ يجوز عقد الولاية للابناء عند تحقق المصلحة العامة بذلك كما يقررها اهل الحل والعقد .

٣ ــ يشترط في عقد الولاية للابناء موافقة اهل الحل والعقد على ذلك ثم بيعة المسلمين العامة لمن وقع الاختيار عليه .

من خلال كل ذلك ومن خلال تنفس مقاصد الشريعة من القرآن والسنة التي دارت في خلافة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي نخرج بخلاصة ان دولة الاسلام لا ترتبط بعائلة او بقبيلة وبالتالي لا تورث لانها دولة فكرة ومنهاج ومسار . فلم يعط الرسول صلى الله عليه وسلم لآله وعائلته واهله حقا في مال الله اكثر من حق أي مسلم فيه حين قال : انما يأكل آل محمد من هذا المال ــ يعني مال الله ــ ليس لهم ان يزيدوا على المأكل . واستأثر به ربه صلى الله عليه وسلم ولم يحدد لاهله حقا في خلافة او وراثة لسلطة . وها هو يقول : انا ولينا امر المسلمين فلم نأخذ لنا دينارا ولا درهما ... الخ ولما طلب اليه ان يستخلف او ان يوصي بخليفة ويرشح لم يفكر بعبد الرحمن ولده ولم يوصي له بشيء . واما عمر رضي الله عنه فسطوعه ووضوحه في مواقفه لا يحتاج لمزيد شرح فقد عاب وهو على فراش موته ابنه عبدالله رضي الله عنهما فقال : كيف استخلف رجلا عجز عن طلاق امراته ؟ لقد جهدت نفسي وحرمت اهلي وان نجوت كفافا لاوزر ولا اجر انى لسعيد . رضي الله عنك وارضاك يا ابا حفص . وشيخنا تقي الدين بن

عبد الحليم بن محمد الدين ابي بركات عبد السلام ابن تيميه حدد موقف الرسول من هذا الامر وحدد موقف صحابته صلى الله عليه وسلم كذلك منه وهو اختيار « الاصلح فالاصلح للمسلمين » من غير تقيد بعائلة معينة لان الامر اكبر من ذلك وشأن امة لا عائلة ، بل حدد ابن تيمية وبناء على الاحاديث الصحيحة المتواترة المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم خيانة من يحيد عن هذا النهج لله وللرسول والمسلمين كافة .

كيف تصرف الاموال العامة في دولة الفكرة الاسلامية ؟

● من الاعمال الهامة التي ارتبطت في الاسلام باسم عمر بن الخطاب انشاء ديوان الاموال . قال ابن سعد في طبقاته وفي تعداده لاوليات عمر التي لم يسبقه اليها احد في الاسلام : ان عمر أول من (دون الديوان ، وكتب الناس على منازلهم وفرض لهم الاعطيات) (١٦) . ولم يكن قبل عمر دواوين فقد روى ابو عبيد عن البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقبل مالا عنده ولا يبيته » . قال أبو عبيد يعني اذا جاء غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه . وقد مرت بعمر قبل انشائه الدواوين فترة كان فيها حائرا لا يدري كيف يصرف الاموال الى الناس بما يحقق لهم العدالة ويبرىء آل الخطاب من فتنة المال . يروي الطبري وابن الاثير ان تدوين الديوان كان سنة ١٥ هـ (١٧) . ويذكر البلادري وابن سعد والواقدي وابن خلدون ان ذلك كان سنة ٢٠ هـ (١٨) . ونحن نميل الى ترجيح رواية ابن سعد والبلادري والواقدي وابن خلدون في أن انشاء ديوان الاموال كان سنة ٢٠ هـ وليس قبل ذلك لان الفتوحات الاسلامية لم تكن سنة ١٥ هـ قد اثمرت ثمارها المادية التي جعلت عمر يفكر في تدوين الدواوين . وبانشاء عمر لديوان الاموال يكون مستحدثا في الدولة الاسلامية لشيء لم يكن فيها من قبل ، ولم يفعله الرسول ، وانما نقل الفكرة عن الفرس والروم الذين كانوا وقتها في صراع عنيف مع جيوش الاسلام . ومع ذلك لم ينظر عمر او احد من الصحابة او المسلمين الى هذا الامر على انه بدعة مستحدثة مما نهى عنه الرسول ، لان الابتداع المنهى عنه انما يكون في العقيدة او العبادة ، او فيما نهت عنه النصوص ، فاما ما دون ذلك من التنظيمات التي يدخلها المسلمون في سبيل مصالحهم العامة فهذه امور يجب على ولي الامر ان يسارع الى تنفيذها ، متوخيا في ذلك المصلحة العامة ، ملتزما بأسس التشريع واهدافه العامة . فاذا كان عمر يريد ان يطبق عدالة التوزيع بين الناس ، فلا بأس عليه من ان يتخذ في سبيل ذلك كل ما يراه مؤديا لهذا الغرض ولا بأس عليه من ان يفعل من النظم الاجنبية ما يراه صالحا لتحقيق هدفه . وقد سبق

انه كان يلتزم في هذه الامور بالمصلحة العامة ، واسس التشريع العامة ، وكان يقيس على النصوص اذا وجد فيها ما يقيس عليه وفي مثل انشاء الدواوين كان يستطيع ان يقيس على اخذ الرسول بفكرة الخندق التي نقلها عن الفرس (١٩) .

● كان عمر يعلم يقينا ان هذه الاموال التي تجمعت من خلال حركة الفتح حق للناس جميعا ، فليست له ، او لآله ، او لفئة معينة من الناس كما قال عمر نفسه في كتاب الى حذيفة عامله (٢٠) . امر عمر رضي الله عنه باتخاذ دفاتر يكتب فيها اسم كل مولود ، ذكر او انثى، وفرض له مائة درهم وجريبين من الطعام في كل شهر تدفع لاهله . لا فرق في كل ذلك بين ان يكونوا محتاجين اليها ، او اغنياء عنها فهو انما كان يفرض للمولود لا لاهله . وفي اول الامر لم يكن يفرض للوليد حتى يعظم ، ثم حدث ما جعله يفرض له من يوم ولادته . سمع عمر بكاء صبي فيدا ر من الدور فتوجه نحوه وقال لامه : اتقي الله واحسني الى صبيك . ثم عاد الى مكانه فسمع بكاء آخر الليل فأتى أمه فقال: ويحك اني لاراك أم سوء ، ما لي ارى ابنك لا يقر الليلة ؟ قالت : يا عبدالله — وهي لا تعرفه بالطبع — قد ارقتني منذ الليلة اني أعجله عن الفطام فيأبى. قال : ولم ؟ قالت : لان عمر لا يفرض الا للفطم . قال : ويحك لا تعجليه . فصلى الفجر — يقول ابن سعد — وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى : الا لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام (٢١) . ولم يكن عمر يفرق في هذا العطاء بين المواليد الشرعيين واللقطاء ويقول ابن سعد في هذا الصدد : « اذا اتي باللقيط فرض له مائة درهم ، وفرض له رزقا يأخذه وليه كل شهر بقدر ما يصلحه ثم ينقله من سنة الى سنة . وكان يوصي بهم خيرا ويجعل رضاعتهم ونفقتهم من بيت المال(٢٢). ثم ان الطفل اذا نما واصبح صبيا زاد عمر عطاءه الى مائتي درهم ، فاذا بلغ زاده خمسمائة (٢٣) . وكان عمر ينطلق في كل ذلك من عقيدة ان الاموال في الدولة الاسلامية هي ملك لجميع الناس ، ولكل فيها حق يجب أن يصله بما يكفيه ويعف نفسه او كما قال عمر « ودمه في وجهه » اي دون ان يطلب . والعطاء في عهد عمر لم يقتصر على الاموال النقدية حيث يروى انه أمر بجريب من الطعام فعجن ، ثم خبز ، ثم برد بزيت ودعا ثلاثين رجلا فأكلوا منـه غداءهم حتى شبعوا ، ثم فعل بالعشى مثل ذلك وقال : يكفي الرجل جريبان كل شهر وكان يرزق الناس : الرجل والمراة والمملوك جريبين كل شهر الى درجة يقول ابو عبيد ان الرجل اذا اراد ان يدعو على صاحبه أيام عمر قال له : قطع الله عنك جريبك (٢٤) . لم يكتف عمر اذن بما فرض للناس من

اموال نقدية ، ففرض لهم الطعام . ولم يفرق عمر في العطاء بين البشر على اساس الوضع الاجتماعي فقط كان يفرض ضعف نصيب الاعزب لان حاجته اكبر (٢٥) . ولم يفرق عمر في العطاء بين البشر حتى على الاساس الديني . ورواية ابو يوسف لقصة مع اليهودي الضرير ووضع الجزية عن خربائه واعطائه العطاء لدليل على ذلك (٢٦) ، وبعد ، فهل بقيت فئة من الناس لم تلتزم دولة الفكرة الاسلامية في خلافة عمر بأرزاقها ؟ اللقطاء ، والارقاء ، والمواليد ، والغلمان ، والموالى ، واهل ذمة الله ورسوله من اليهود والنصارى واهل العوالي من الرجال والنساء . في مجتمع كمجتمع عمر لا يسرق السارق عن جوع ، انما عن اعتداء وظلم كبير ، ولا يتاح للاضطرار المادي ادنى مجال في ان تبيع المراة شرفها بالمال ، أو ان يموت الاطفال الذين لا عائل لهم ضياعا . من هذا كله نعرف كيف كانت تصرف الاموال العامة في دولة الفكرة الاسلامية بشكل مختصر .

● هل فكرة الدولة في الاسلام ــ في المحصلة النهائية ــ تحقق مصلحة فردية أم مصلحة جماعية ؟ لنكن اكثر وضوحا ونضع السؤال بالصيغة التالية : **اذا تعارضت المصالح الخاصة في دولة الفكرة الاسلامية مع المصالح العامة فايهما اولى بالاهدار شرعا ؟** في دراسة الدكتور محمد بلتاجي الرائعة حول « **منهج عمر بن الخطاب في التشريع** » اجابة واضحة على ذلك استقاها بالطبع من المصادر الرئيسة التي ارخت لخلافة ابن الخطاب رضي الله عنه . يقول د . بلتاجي بأن المصلحة والنصوص كانتا قطبي التشريع عند عمر ، فان كان في الواقعة نص خاص التزم عمر بتحقيقه **على نحو يحقق المصلحة العامة** . اما اذا لم يكن في المسالة نص خاص فلم يكن عمر يصدر في تشريعاته عندئذ عن مجرد الراي والاجتهاد في تعرف المصلحة ، انما كان يرجع الى المقررات والاسس العامة للتشريع الاسلامي . ويرى ابن فرحون أن التشريع الاسلامي راعى المصلحة في ابواب كثيرة فليست المصلحة العامة اذن بدعا عما جاء به الشرع (٢٧) . ويؤكد د. بلتاجي بأن هناك نصوصا كثيرة تدل على أن الشريعة لم توضع اصلا الا لصالح العباد ، ففكرة المصلحة العامة مراعاة في اصل وضع الشريعة وينبني على هذا أن تشريعاتها كلها تدور في هذا المجال . ويرى الاستاذ الدكتور مصطفى زيد في دراسته : **المصلحة في التشريع الاسلامي** ، أن من عمل عمر بالمصلحة زيادته عقوبة شارب الخمر ، وقتله الجماعة بالواحد ، وعدم قطعه يد السارق عام المجاعة ، وتركه الشورى الى الستة رجال ، واشارته بضرورة البدء بجمع القرآن (٢٨) . والحقيقة التي لا بد من تأكيدها والتي من الضروري عدم نسيانها هي أن تحريم التشريع الاسلامي للسرقة والقتل والربا انما يأتي

ضمن مقرراته في اهدار المصلحة الفردية في سبيل صالح المجموع حيث انه تم اهدار مصلحة السارق في زيادة ماله عن طريق الاستيلاء على مـال الاخرين ، ومصلحة القاتل عمدا في حفظ نفسه ، ومصلحة المرابي في زيادة ثروته بالربا عن طريق استغلال المحتاجين . بنفس الروح وقف التشريع الاسلامي ضد الاحتكار والمحتكرين . والاحتكار هو ان يحبس الشخص السلع التي يحتاج اليها الناس حتى يرتفع ثمنها فيبيعها ، ويحصل منها على ربح كثير . وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتكار حرام ، ويعتبر الكسب الذي يحصل عليه صاحبه من الاحتكار كسبا خبيثا واستدلوا على ذلك بحديث سعيد بن المسيب عن معمر بن عبدالله العدوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **لا يحتكر الا خاطىء** ، وروى ابو هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **من احتكر علي حكرة يريد ان يغلي بها على المسلمين فهو خاطىء**(٢٩) وروي عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والافلاس (٣٠) . هذا هو الموقف الموحد للفقهاء من الاحتكار وكان اختلافهم هو في المواد التي تدخل تحت حكم الاحتكار فجمهورهم جعل علة الاحتكار هي الاضرار بالمصلحة العامة اي بالناس ، وتبعا لذلك حرموا جميع أنواع الاحتكار في الاقوات وغيرها ، لان العلة هي الحاق الضرر بالناس وهذا محرم في التشريع الاسلامي وهذه العلة قد تتوافر في اصناف اخرى غير القوت . وقال آخرون بان الاحتكار لا يكون الا في الاقوات الضرورية واشترط ابن قدامة ان تتوافر في الاحتكار المحرم ثلاثة شروط :

١ ــ ان يشتري المحتكر الشيء المحتكر من السوق، فلو جلبه من بلد آخر لا يعتبر محتكرا ، لان الجالب لا يضيق على الناس ولا يضر بهم بخلاف الشخص الذي يشتري الاقوات والسلع من السوق ثم يحبسها عنده فانه يضر بالناس، واستدل على ذلك بقول الاوزاعي : الجالب ليس بمحتكر ، وقال هذا هو رأي مالـك .

٢ ــ ان يكون الشيء المحتكر من الاقوات التي تعم الحاجة اليها اما الاصناف الاخرى كالحلواء والعسل والحيوانات فلا يكون الاحتكار فيها ، لانها ليست من الاقوات الضرورية التي تعم الحاجة اليها .

٣ ــ ان يلحق المحتكر باحتكاره الضرر بالناس ، ولا يكون ذلك الا في حالتين :

أ ــ ان يكون البلد صغيرا ، لان البلد الصغير يؤثر فيه الاحتكار اكثر ويلحق به ضررا أكبر .

ب ــ ان يكون الاحتكار في وقت الضيق والندرة السلعية ، بحيث يؤثر على الناس ويفتقد السلع من الاسواق (٣١) .

ويلاحظ ان اكثر الاحاديث الواردة في الاحتكار تحرمه بشكل عام من حيث المبدأ ودون ان تقيده بالقوت او بانواع معينة من الاطعمة ، واذا كانت بعض الاحاديث تذكر الاحتكار للطعام فهذا لا يعني ان الاحتكار لا يكون الا في الطعام لان التقييد هنا غير مراد . يقول بذلك جمهور الفقهاء لان العلة من تحريم الاحتكار هي الحاق الضرر بالناس ، فاذا احتكر انسان شيئا ما ، سواء كان قوتا او غير قوت ، في بلد صغير او بلد كبير وكان المراد بهذا الاحتكار رفع الاسعار والحاق الضرر بالناس لتحصيل اكبر قدر من الربح ، كان هذا احتكارا محرما . يقول شيخنا ابن تيميه : « **ولهذا كان لولي الامر ان يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه والناس في مخمصة فانه يجبر على بيعه بقيمة المثل** (٣٢) . » أمـا فيما يتعلق بالتسعير ــ اي بتحديد الاسعار ومقادير الربح ــ فنلاحظ ان بعض الفقهاء قد جعله من واجبات الدولة في الاسلام عندما تستدعي ذلك ضرورة الجماعة ، لان التجار كثيرا ما يتلاعبون بالاسعار فيحتكرون السلع في الاسواق ، ثم يفرضون سعرا معينا لا يبيعون بأقل منه ، وعندئذ يضطر الناس الى الشراء بهذا السعر الذي يكون في كثير من الاحيان اكثر بكثير من ثمن المثل .

وهذا لا شك احتكار واستغلال ، وان قواعد الشريعة واحكامها تبيح للدولة في مثل هذه الحالة ان تتدخل لتمنع هذا الاستغلال ، ولتحمي مصالح الجماعة أمام استغلال طبقة التجار . ولذلك ذهب مالك الى جواز التسعير لدفع الضرر عن الناس ، قال ابن القيم : « وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته ان يعرف ما يشترون به ، فيجعل لهم من الربح ما يشبهه ، وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ، ويتفقد السوق ابدا ، فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم ، فمن خالف امره عاقبه واخرجه من السوق ، وهذا قول مالك في رواية اشهب واليه ذهب ابن حبيب وقال به ابن المسيب (٣٣) . **ويشير الدكتور محمد فاروق النبهان** في دراسته القيمة : « **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي** » الى ما يؤكده **الدكتور فتحي الدريني** في رسالته عن نظرية **التعسف في استعمال الحق في الشريعة الاسلامية** ويقول فيها « ان في التسعيرة رعاية لحقين : دفع الضرر عن الناس بمنع تعدي الاسعار تعديا فاحشا ، ورعاية حق الفرد ، وهو اعطاؤه ثمن المثل ، وبذلك يدفع تحكم التجار تحقيقا للعدالة وللمصلحة العامة . » ويقول ايضا :

« ولا شك ان دفع التحكم عدل ومصلحة ، وهي اظهر اذا كانت عامة ، فاذا كان لا يتحقق ذلك الا بالتسعير ، صير اليه ، لان اقامة العدل واجبة ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. » ومما لا شك فيه ان التسعير في دولة الفكرة الاسلامية واجب تقتضيه مصلحة الجماعة ، لان التسعير المنهي عنه في بعض النصوص هو تدخل الدولة حيث لا حاجة لتدخلها ، اي عندما يبيع التجار بضائعهم بأسعار معقولة ، اما اذا كان التجار جشعين ومستغلين كما هو الحال ، وهددوا بهذا الجشع مصلحة الجماعة فعندئذ يختلف الحكم لان ــ كما يقول ــ ابن القيم « هذا بغي في الارض وفساد وظلم . » يؤكد نفس المعنى شيخنا ابن تيمية (٣٤) . عليه اذن يجوز للدولة الاسلامية ، بل يجب عليها ان تتدخل في الشؤون الاقتصادية فتمنع الاحتكار وتحدد الاسعار دفعا للاضرار التي تلحق المجتمع من جراء ترك الاسعار مطلقة وبدون تحديد لان مصلحة الجماعة مقدمة في الاسلام على مصلحة الافراد .

● **هل للخليفة مخصصات في دولة الفكرة الاسلامية ؟** وهل هذه المخصصات ان وجدت موجهة لتكفيه شخصيا وتعفه ام انها لعشيرته وقبيلته وحاشيته ومهرجيه وغلمانه وجواريه ؟ ثم من يحدد هذه المخصصات ؟ لندع عمر يتحدث في ذلك لا سواه فقد اخرج ابن سعد في طبقاته كلمات الفاروق وهو يتحدث عن ذلك فيقول : « **انها حلتان : حلة في الشتاء وحلة في القيظ وما احج عليه واعتمر من الظهر (الدواب) وقوتي وقوت اهلي كرجل من قريش ليس باغناهم ولا بافقرهم ثم انا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما اصابهم** » (٣٥) . وقد ذكرنا من قبل الحوار الذي دار بين عمر وعلي حول هذا الامر وكيف ان عليا حددها بالغداء والعشاء . كما ذكرنا ما اخرجه ابن سعد ايضا عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب كان اذا احتاج ــ وهو خليفة ــ اتى صاحب بيت المال فاستقرضه ، فربما اعسر فياتيه صاحب بيت المال يتقاضاه . **وها هو ابو بكر يسارع الى السوق صبيحة يوم استخلافه ، وعلى راسه اثواب يريد ان يتجر فيها ، وقد كاد يفعل ، لولا ان منعه عمر وابو عبيده ليفرغ لامور المسلمين ، اذ قالا له : كيف تصنع هذا وقد وليت امور المسلمين ؟ قال : فمن اين اطعم عيالي ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاه رضي الله عنه وارضاه** (٣٦) . وقد تعددت الروايات في هذا الموضوع تضييقا وتوسيعا لكنها كلها متفقة بأن تحديد المخصصات للخليفة لا يقوم بها الخليفة نفسه ، والامر الثاني ان المخصصات له شخصيا ولا يستلم من بيت المال مخصصات احد من عائلته اكثر من اي اعطية لاي مسلم من مستحقيها . والخليفة فرد من افراد المسلمين له حق في بيت مالهم كسائر الناس ، فياخذ منه ما ياخذه منه سائر الناس وله اجرة عمله في بيت مال المسلمين لكنه لا

يتصرف في بيت المال كيف شاء . ومع ان المسلمين كانوا قد فرضوا لكل من ابي بكر وعمر مقدارا من المال نظير تفرغه للقيام بمهام الخلافة ، الا ان كلا منهما كان يأخذ ما يحتاج اليه فعلا من هذا المقدار المفروض له ويتورع عن اخذ ما زاد عن حاجته ، فيرد ما بقي من هذا المقدار الذي فرضه له المسلمون الى بيت مال المسلمين .

● اذا كان عصرنا الحاضر هو عصر الجماعية والغاء الامتيازات الفردية التي تعطى لبعض الافراد على حساب الجماعات ، واذا كانت البشرية في تطورها التاريخي لم تستطع ان تضع هذه النظرة موضع التحقيق الا بالجهد الجهيد وبالدماء في كثير من الاحيان ولم تحقق ذلك الا في القرن العشرين وبصورة محدودة ما تزال تحتوي وجوها في النقص — فان دولة الفكرة الاسلامية وبالاخص في ظل خلافة ابن الخطاب الراشدة — وباستناده الى نظرة الشريعة الاسلامية الى العلاقة بين الفرد والجماعة — قد حققت هذه الجماعية من قبل ١٤ قرنا استنادا الى العدالة المطلقة كأحد مقررات التشريع الاسلامي . ولعل اكثر ما يثير الدهشة في هذا كله ، السلطة التي كان عمر رضي الله عنه يحقق بها اشق الامور على الحكام من بعده . لكننا لو رجعنا الى ما قاله عمر من ان الناس لا يزالون مستقيمين ما استقام لهم ولاتهم وحكامهم ، فاذا رتع الحكام رتعوا . لو تتبعنا ظروف المعيشة التي كان يعيشها عمر والتي كان يأنف منها أوساط الناس في عهده ، والتي حمل اهله واقاربه وولاتـه عليها ، لتبددت هذه الدهشة وتحققنا من ان الله والناس يكرهون ان يقول الحكام ما لا يستطيعون ان يحملوا انفسهم واهلهم عليه .

الحواشي

(١) **الطبري** ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .
(٢) **سيرة ابن هشام** ، ج ٢ ، ص ٥٩٨ .
(٣) أنظر نص الصحيفة في : « **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة** » ، محمد حميد الله ، ص ٣٩ .
(٤) **طبقات ابن سعد** ، ج ٣ ، ص ٢١١ .
(٥) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢١ .
(٦) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٩ .
(٧) **الخراج** ، أبو يوسف ، ص ١٤ .
(٨) المصدر السابق ، ص ٨١ .
(٩) **فتوح البلدان** ، البلاذري ، ص ٣٠٦ .
(١٠) **الخراج** ، ابو يوسف ، ص : ٢٣ — ٢٧ .
(١١) المصدر السابق ، ص ١٥ .
(١٢) **العواصم من القواصم** ، القاضي أبو بكر بن العربي ، ص ٤٥ .
(١٣) **تاريخ الخلفاء** ، السيوطي ، ٧٨ .
(١٤) المصدر السابق ، ص : ١٣٩ ، ١٤١ .
(١٥) **الطبري** ، ج ٤ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٨ .
(١٦) **طبقات ابن سعد** ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ .
(١٧) **الطبري** ، ج ٣ ، ص ٦١٣ ، **الكامل** ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
(١٨) **طبقات ابن سعد** ، ج ٣ ، ٢١٣ ، **فتوح البلدان** ، ص ٣٦١ ، **والمقدمة** ، ص ٢٤٤ .
(١٩) اشار سلمان الفارسي بالفكرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر : **أسد الغابة** ، ج ١ ، ص ٣٣١ .
(٢٠) **طبقات ابن سعد** ، ج ٣ ، ص ٢١٥
(٢١) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٧
(٢٢) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٤
(٢٣) نفس المرجع .
(٢٤) الاموال لابي عبيد ، ص ٢٤٧
(٢٥) نفس المرجع
(٢٦) **الخراج** ، ص ٧٢
(٢٧) **تبصرة الحكام** ، ابن فرحون ، ج ٢ ، ص ١١٧
(٢٨) **المصلحة في التشريع الاسلامي** ، د . مصطفى زيد ، ص ٢٩
(٢٩) **نيل الاطار** ، الشوكاني ، ج ٥ ، ٣٣٥ — ٣٣٨
(٣٠) نفس المرجـع
(٣١) **المغنى** ، ابن قدامة ، ج ٤ ، ص ١٩٩ .
(٣٢) **الحسبة في الاسلام** ، ابن تيمية ، ص ١٤ ، يؤكد ابن القيم نفس المعنى في : **الطرق الحكمية** ، ص ٢٨٤ .
(٣٣) **الطرق الحكمية** ، ص ٢٩٩ .
(٣٤) المصدر السابق ، ص ٢٨٦ ، كذلك انظر : **الحسبة في الاسلام** ، ابن تيمية .
(٣٥) **طبقات ابن سعد** ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .
(٣٦) **ارشاد الساري** ، القسطلاني ، ج ٥ ، ص ٥٠ .

الابداع والفصام

د . صفوت فرج *

لم تكن فكرة الربط بين الابداع والمرض العقلي من الافكار الشاذة ، سواء في التراث بوجه عام ، او في تاريخ علم النفس بوجه خاص . وقد بدت ظاهرة الابداع ــ بالنسبة للكثيرين ــ لغزا محيرا ، منفصلة تماما عما يحيط بها من ظواهر ، لا تستند الى أساس من واقع التفكير المعتاد . وكان لهذه الظاهرة المحيرة ذلك القدر من الغموض في وقت لم تعرف فيه وسائل لقياس القدرات ، أو تحليل العمليات العقلية العليا ، أو فصل الظاهرة النفسية ــ بقدر ما ــ ودراستها دراسة موضوعية . (١)

وقد حدث هذا الربط بين الابداع والمرض العقلي بوصف الاثنين من المظاهر الشاذة التي تخرج عن امكانيات التعليل ، كما تخرج عن معنى السواء اجتماعيا واحصائيا منذ فترة طويلة تبدأ من افلاطون الذي كان يربط بين العبقرية والجنون ، فيقول أن كلا منهما نوع من الاضطراب العقلي (٢) .
ولا شك في ان الصيغة الصحيحة لفهم الظاهرتين ، الاضطراب العقلي والابداع ــ او العبقرية ــ هي ان كلا منهما نوع من الخروج عن المعتاد ، أحدهما خروج عن المعتاد في شكل اضطراب ، وذلك هو المرض ، والاخر خروج عن المعتاد لا يأخذ شكل الاضطراب تحكمه قواعد ، ويحدده مسار ، وله خلفيته الواقعية التي يستند اليها .

غير ان هذا الربط بين المرض العقلي والابداع لم يقتصر على هذه الفترة التاريخية البعيدة ، بل نجده سائدا في الفكر الحديث والمعاصر ، حتى ان البعض ما زال يعتقد ــ خطأ ــ انه لا بد ان يكون المرء مريضا عقليا حتى يمكنه ان يكون مبدعا ، الامر الذي تترتب عليه وجهة نظر اخرى ترى ان العلاج النفسي سيؤدي حتما الى تدمير الابداع لدى الافراد (٣) . وربما لم تكن لمثل هذه الافكار أسس موضوعية بالمعنى العلمي . فقد كان أهم من دعا اليها الكتاب والشعراء . ومن ذلك ان لامارتين كان يردد هذا الراي في القرن التاسع عشر ، وكان الى جانبه علماء يقولون بهذا الراي ايضا ، ولم يكتفوا

---

* استاذ علم النفس بكلية الآداب في جامعة القاهرة .

بالاشـارة العابرة ، بل استقروا عند رأيهم وحاولوا ان يقرروا كثيرا مـــن تفاصيله ويضربوا له كثيرا من الامثلة (٤) .

نجد ايضا لدى العلماء الذين تعرضوا للربط بين الظاهرتين ان المشكلة تأخذ لديهم هذه الصورة من خلال الثغرات المنهجية التي يترتب عليها ظهور آراء لا يحكمها تجريب او ملاحظة دقيقة للظاهرة ، او تسرع في الحكم من حالات فردية وشـاذة ، قد تكون لها شـهرتها ، بحيث تدفع العالم الى واحدة من اخطاء العقل البشـري المعروفة التي تجعله يفترض ضرورة وجود القاعدة في هـــذه الحالة او تلك . ومن هؤلاء العلماء ليلو (Lelut) الذي اعلن في سنة ١٨٣٦ ، ان سقراط كان يعاني من اعراض المرض العقلي اذ كانت تنتابه نوبات من الغيبوبة والتخشب والهلوسة . واطلق ليلو على هذه المجموعة من الاعراض اسم المرض الحسي او جنون الادراك . ثم تحدث عن عبقري آخر وهـــو بسكال ، عبقري الرياضة والفلسفة ، فذكر انه يعاني كذلك من اعراض الجنون ولا سيما الهلوسة . وانتشر هذا الراي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصورة مبالغ فيها . وربما ساهم العلماء الفرنسيون والايطاليون في انتشاره أكثر من غيرهم من علماء اوربا . (٥)

وقد ساعد على انتشـار الآراء التي تربط بين المرض العقلي وبين الابداع تلك الاقوال التي ذكرها كثير من المبدعين عن انفسهم والتي كانت جميعها تصف لحظات ابداعهم على انها منفصلة عن الواقع ، ولا تقع على متصل واحد مع قدراتهم واهتماماتهم العلمية ، وهو الامر الذي يبعد عن الحقيقة تماما . ومن ذلك ما رواه بوانكاريه (Poincaré) من ان كثيرا من كشوفه الرياضية بدت له فجاة وفي مناسبات لم يكن يفكر اثناءها في مسـائله العلمية . ويروى ايضا ان فاجنر سمع في نومه النغم الاساسي في افتتاحية مقطوعته الشهيرة (Dasreingold) وان كولريدج افاق يوما من نومه فأسرع يخط بسرعة كل ما تمكن من استرجاعه مما بدا له اثناء نومه ، فكتب اربعة وخمسين بيتا من قصيدته الشهيرة . (Kubla Khan) (٦) .

ويؤيد هذا الاتجاه الذي يربط بين المرض العقلي والابداع ، الفكرة القائلة ان الابداع يظهر في الواقع في الحالات التي يسود فيها اللاشـعور ، لا الحالات الشعورية التي تتسم بالوعي والارادة والادراك ، وما يتبعهما من ادراك عقلي واضح . ومن بين هذه الحالات اللاشـعورية ، حالات النـــوم والغيبوبة ، والتغيرات الناتجة عن الاثارة الجنسية ، والتي تؤدي الى انتاج يتسم بالاصالة ، وهي حالات قديمة ويضرب لها الامثلة من كوكيل (Kekule) الذي وصل الى مكتشفاته في البنزين اثناء حلمه بثعبان مخيف وكولدريدج وما تردد عن حقيقة الحالة التي كان تحت تأثيرها عندما حضرته أبيات قصيدته

الشهيرة (Kubla Khan) اذ يروى انه كان واقعا تحت تأثير المخدر . وكان كريس (E. Kris) من أهم من وجهوا الاهتمام الى حالة النكوص في الآنا (Ego Regression) بوصفها من العمليات الاولية التي تلعب دورا هاما وجوهريا في الانتــاج الابداعي . هذا النكوص في الانا الذي يوازنه ــ بقدر ما ــ المحافظة على بعض وظائف معينة للأنا ، والتي يكون في مقدورها عقليا التقييم والاستفادة من بعض الافكار والمشاعر البدائية الطارئة في شكل انتاج نهائي (٧) .

ورغم ان المنهج العلمي لا يؤدي بنا بالضرورة الى افتراض علاقة علية في كل علاقة تلازم ، الا ان هذا ما كان يحدث لدى البعض . ومن ذلك ان لانج ايكباوم (Einbaum) ربط بين الظاهرتين ودلل على رايه بتلازمهما لدى عينة مكونة من ٧٨ عبقريا من ابناء عصره . وقد تبين له احصائيا ان ٨٣ ٪ من هؤلاء العباقرة يعانون من بعض الاضطرابات ، ســواء منها النفسية أو العقلية ، كما تبين له ان ٩٠ ٪ من بين الــ ٣٥ القمة من هؤلاء الــ ٧٨ عبقريا يعانون من اضطراب نفسي وعقلي (٨) .

ولا شك ان هاتين الاحصائيتين اللتين يوردهما ايكباوم كانتا كافيتين للغاية ــ بوصفهما اسلوبا علميا احصائيا ــ لاقناع الكثيرين في عصره بحقيقة هذا الارتباط بين الظاهرتين . والواقع ان المشكلة لا تتحدد بهذا الشكل الفج ، الذي يفتقر الى الدراسة الموضوعية لكل من ظاهرة المرض العقلي وظاهرة الابــداع .

ان الوضع الصحيح للمشكلة يثير عديدا من الاسئلة ، وربما كان السؤال الاول والهام فيها هو : هل هناك تشابه معين بين الظاهرتين ؟ وما هو وجه التشابه ودرجته ؟.

من العسير التحدث عن المرض العقلي على اطلاقه . كما ان ذلك لا يتفق مع الاسلوب العلمي في التحديد الدقيق للظاهرة موضوع الدراسة . لذا سيقتصر حديثنا على اكثر الامراض العقلية انتشارا ، وهو الفصام ، بوصفه ايضا موضوع هذه الدراسة .

والابداع يمكن دراسته من جانبين : « الجانب الاول هــو العمليات (Processes) الابداعية والجانب الثاني هو الانتاج الابداعي (Creative Product) وحتى يمكن البحث عن اساس للتشابه بين الظاهرتين ، يجب ان يبدأ البحث من العمليات العقلية ، بما تتميز به من خصائص معينة ، وما تؤدي اليه في النهاية من اداء مبدع . فاذا تحقق لنا وجود هذا التشابه في العمليات العقلية ، يكون الاساس اكثر صلابة للانتقال الى فحص اداء كل من المرضى

الفصاميين والمبدعين ، او دراسة الاداء الابداعي لدى الفصاميين بأسلوب يتيح لنا تبين الفروق في هذا الانتاج بينهم وبين الاسوياء . ويوضح لنا ، ما اذا كانت العمليات المتشابهة نفسها ــ اذا وجدنا هذا التشابه ــ تؤدي الى الانتاج نفسه أم لا ؟

يحدد والاس (Wallas, 1926) أربع عمليات ابداعية اساسية (٩) . وهذه العمليات العقلية الاربع هي التالية :

اولا : مرحلة الاستعداد (Preparation) وهي المرحلة التي يجري خلالها فحص المشكلة من كافة وجوهها .

ثانيا : مرحلة الاختمار (Incubation) ، وهي المرحلة التي لا يفكر خلالها المرء في المشكلة بشكل شعوري .

ثالثا : مرحلة البزوغ او الاشراق (Illumination) ، وهي المرحلة التي تظهر فيها الفكرة الجديدة مع غيرها من العوامل النفسية التي سبقت وصاحبت ظهورها .

رابعا : مرحلة التحقق (Verification)، وهي المرحلة التي تختبر فيها صدق الفكرة الجديدة والتي تأخذ فيها شكلها الدقيق (١٠) .

وقد ايدت البحوث التي اجراها كل من روسمان (Rossman, 1931) وهادمارد (Hadmard 1945)

وسبندر (Spender, 1946) وايندهوفن وفيناك (Eindhoven & Vincke) (Hutchinson, 1945)

ما ذهب اليه والاس ، ودعمت آراءه التي اقيمت على اساس نظري (١١) . كما ايدت كاترين باتريك (C. Patrick) هذه الاراء من خلال بحوثها في علاقة الكل والجزء في الفكر المبدع والفكر المبدع عند الشعراء والفنانين والتي خرجت منها تجريبيا المراحل الاربعة نفسها . (١٢)

ويذهب سيدل (Sidle, 1967) الى ان المرحلة الاولى من مراحل العمليات الابداعية وهي الاستعداد ، تمثل مرحلة اضطراب وتكاثر للعناصر المختلفة وتزاحم للافكار (١٣) حسبما يصف جيزلين (Ghiselin, 1952) وجولفين (Golovin, 1963) وانها بهذا تشبه الى حد كبير ما لاحظه كاميرون عن بداية المرض من وجود حالة لا تحدد لا يستطيع المريض خلالها ان يحصل على صورة عامة او دقيقة لشيء ما (١٤)

---

(١٢) يقول موريس اشتين في هذا ايضا « أن تعدد وتنوع الفروض التي يضعها المبدع أمامه تعطي المرء انطباعا أن العمليات العقلية مضطربة وغير منتظمة » (Stein, 1953)

(١٣) يذكر هنا ماكجي وتشايمان (Mcghie & chapman, 1961) حديثا على لسان فصامي ، يقول فيه « أن أفكاري جميعها تقفز الى رأسي مرة واحدة ، وما أن أبدأ في التفكير او الحديث عن شيء ما حتى أفقد القدرة على امساكه » . وفي حديث لفصامي اخر يعرضه هذان الباحثان يقول : « أن مشكلتي هي أن لدي العديد من الافكار ، ولكن يجب ان أفكر في شيء واحد » (Broen, 1968, p. 1)

معنى ذلك ان المرحلة الابداعية الاولى ، مرحلة مشتركة السمات في التفكير الابداعي والتفكير المرضي من حيث انها مرحلة لا تحدد ، مرحلة ثراء ، تتسم بالتنوع والقوة والاضطراب في الوقت نفسه .

اما المرحلة الثانية ، وهي مرحلة الاختمار ، فهي اهم المراحل التي تتميز بسمات مشتركة بين المرضى والمبدعين . ويرى جيزلين (١٥) ان هذه اللحظة تتضمن نشاطا عقليا يعمل تحت سطح الوعي ، نشاطا يحتل مكانة عامة فيما قبل الشعور او اللاشعور (١٦) . كما يرى ماسلو (١٧) .

ان اللاشعور ليس فقط مصدرا لكل رغباتنا ، وقدراتنا على اللعب والمرح والخيال والطلاقة بل ما هو اكثر واهم من ذلك ، انه مصدر قدراتنا الابداية . ويرى هتشنسون (١٨) ان هذه المرحلة الثانية من مراحل الابداع تكون مصحوبة بلون من الاحباط ، هي عصاب « تولد المشكلة » او هي المكافىء الادنى للعصاب ، هي حالة توتر مباشر مصاحب للرغبة الابداعية الغلابة ، التي قد يؤدي احباطها لا الى عصاب ، بل ربما الى حالة ذهانية .

ويورد سيدل وصفا شبيها بهذه الحالة ذكره كاميرون (١٩) في كتابه التنظيم الادراكي والسلوك المرضي من ان حالة الفصامي تشبه حالة العالم . فالفصامي (٢٠) يصل دائما الى مرحلة اختمار (٢١) ، الى حالة استكشاف ، وخلال هذه الحالة يصبح للعديد من الملاحظات اهميتها قبل ان تتألق الصورة النهائية لديه . (٢٢) .

صحيح ان هذا التشابه يبدو واضحا كما يراه سيدل ، غير ان الوقوف عند هذا المظهر لا يمكن ان يكون تعبيرا موضوعيا عن الحقيقة . فكما يرى ماسلو ان اللاشعور هو مصدر ابداعنا . وكما يرى كيوبي ايضا (Kubie) من انه يتضمن تيارا سريعا يعد مصدرا للتكامل والابداع والنشاط بما يتخذه هذا النشاط بعد ذلك من رموز دعلاقات . الا ان والاس (٢٣) كرى ان العمليات الابداعية لا تتضمن فقط الاستعداد والاختمار والبزوغ والتحقق ، بل تتضمن ايضا بالاضافة الى هذه العمليات التحليل والفروض والتركيب وجميعها

---

(١٩) يحدد كاميرون هذا الفصامي بأنه الـ Paranoid schizaphranic وليس الفصامي على اطلاقه .

(٢٠) يستخدم كاميرون هنا أيضا لفظ Incubation في وصف هذه الحالة وهو نفس تعبير والاس دون أن يكون هدف كاميرون في حديثه الربط بين مراحل الابداع ومراحل المرض الفصامي والذي لم يكن من موضوعات اتمام كاميرون خلال دراسته الطويلة للفصام .

عمليات شعورية واعية ، الامر الذي لا يجعل من اللاشعور مصدرا كاملا للابداع . وهذا ما يذهب اليه ايريك فروم (٢٤) . فهو يضع التفرقة نفسها التي يذهب اليها ماسلو بين الشعور واللاشعور ، ولكنه لا يقف عند هذه الاهمية المطلقة للاشعور بوصفه الاساس في عملية الاختمار ، بل يرى ان للانسان طريقين يربط بهما نفسه بالعالم : واحدا يرى من خلاله العالم حسبما يريد ان يراه لكي يتعامل معه ويسلك خلاله ، والطريق الاخر يتمثل في قدرته على ان يرى الاشياء من الداخل ، من حيث هي ذاتية شكلتها خبرته ،الداخلية، ومزاجه الحسي . واذا كان التياران موجودين معا فهنا يمكن ان نجد الشخصية المبدعة والتي تنتج عن امتزاج التصور الداخلي والخارجي (٢٥) . والواقع ان ما يحدث في فترة الاختمار من نمو لا شعوري للتخيل لا يمكن ان يؤدي الى ابداع . فالتخيل بالمعنى الابداعي ليس مجرد استحضار صور من اللاشعور ، فان هذه هي الخيالات وهي ما يتجسم فيصبح الهلاوس البصرية والسمعية . أما التخيل أو الخيال المبدع ففعل عقلي ينتج فكرةجديدة او استبصارا . (٢٦)

تظهر المرحلة الثالثة من مراحل الابداع بشكل واضح ، بنهاية المرحلـــة الثانية ، فتنتهي فترة الكمون والاختمار ببزوغ الفكرة الجديدة ، او تألق الانتاج المبدع بشكل مدرك . وقد تأتي في شكل استبصار مفاجىء وتلقائي ، مصحوب باحساس بالامان والرضا غالبا ما لا يكون حقيقا . ويصف بوانكاريه هذه المرحلة الثالثة بأنها بزوغ لفعل شعوري خصب ، وان هذا الفعل الشعوري غير ممكن وغير مثمر ما لم يكن قد بدأ من اللاشعور ، ثم تليه فترة العمل الشعوري . ومن الواضح ان التألف الذي يتمثل في العقل على انه بزوغ او اشراق مفاجىء بعد فترة من الكمون اللاشعوري هو المفيد والمثمر . وما له قيمة ، هو حالة انتقال من اللاشعور وما كان يحتويه من الهامات او حدس او اختمار الى حساباتنا الشعورية ومنطقنا وادراكنا وما يتطلبه كل ذلك من نظام وانتباه وارادة (٢٧) .

نجد سمات هذه المرحلة الابداعية نفسها في الوصف الذي يورده (Sidle) عن كاميرون في حديثه عن تطور المرض . فالمشاعر المرضية (Delusions) ، وما يحدث فيها من وضوح مفاجىء يؤدي الى تطوير المريض لهلوسة في ضوء

تفسيرات تتمشى مع قواعد المنهج العام الذي يطور به العالم فروضه ، وينظم به حقائقه . وبالاضافة الى ذلك فان هذا الاستبصار المفاجيء لا يتحدد في شكل واحد من اشكال الهلاوس المرضية او الاضطرابات السلوكية ، بحيث نجد هذه المظاهر غير مشتركة بين مريضين . وهذا الوضوح المفاجيء الذي يصل اليه المريض ، هو ما تنتهي اليه حالة الكمون التي نسميها لدى الاسوياء بحالة الانغلاق (Closure) . وفي حالة الهلاوس ، فان الانغلاق يتضمن هذا الاستكشاف المفاجيء للصيغة الهامة التي تنظم كل شكوك المريضواحاسيسه، حيث يضمها جميعا في فروض عامة ، حتى ان المريض يقول احيانا ان كل شيء اصبح الان واضحا امامي ، وحيث يبدو له ان كل طراز المؤامرات الاضطهادية ضده ومشاعر العظمة لديه أصبحت مكشوفة (٢٨) . ويصف كريبلين هـذه الحالة في مرضاه بقوله أنه في بعض الاحيان يبدو ان العبرات تتساقط من عيونهم ، وان هناك صلات سرية سطعت امامهم وربطت بينهم وبين قوى اخرى ، وان الحاضر والمستقبل اصبحا مكشوفين لديهم بواسطة الهـام مفاجيء (٢٩) .

يرى روجرز هنا ان المرضى الاضطهاديين بالذات (Paranoid) تتوفـر لديهم مقدرة على خلق افكار جديدة ، وقد تكون منتجة اجتماعيا ــ وان كان ذلك محدودا نتيجة لخبراتهم الضيقة بمجالات الواقع المختلفة ــ نتيجة لعدم تفتحهم على كل معطيات الخبرة سواء منها الداخلية او الخارجية . فسقراط مثلا ــ وهو الذي كان ينظر اليه معاصروه على انه مجنون ــ كان قادرا على تطوير العديد من الافكار الجديدة والاصيلة والتي اثبتت انها بناءة اجتماعيا لمجرد كونه متفتحا تماما على خبراته المختلفة الداخلية والخارجية وقد أوقف تماما كل الميكانيزمات الدفاعية التي تعطل هذا التفتـح علـى الخبرات الداخليـة (٣٠) .

في المرحلة الرابعة من مراحل الابداع ، وهي التحقيق ، يحتاج الامر الى شيء من التفصيل في معنى التحقق . فالتحقق العلمي يقصد به امكانية اعادة الانتاج للنتيجة العلمية او الفكرة او القانون . وخاصية اعادة الانتاج هي المثل العلمي الاعلى الذي يسعى اليه عن طريق استخلاص الحقائق التي توصل اليها علماء آخرون .

اما التحقق في مجال الابداع الفني فهو ما يذهب اليه هيلجارد (Hilgard 1962) من انه يأتي من حدس بقيمة هذا العمل ، واحساس بما فيه من قيمة جمالية ومدى ثبات هذه القيمة وامكان تذوقها بشكل معين ، او هو كما يرى هتشينسون (Hutchinson 1945) في ضوء وعي عميق بالعوامل الموضوعية التي تقيم العمل الفني (٣١) .

الاتجاه النقدي اذن هو السمة المميزة للتحقق بالمعنى العلمي ، ولكن هل يعني هذا ان العالم يملك هذا الذهن المتفتح ، والقدرة النقدية ، في كل مجالات التفكير على السواء ؟.

يرى هيرمان (٣٢) ان هذه اسطورة لا اساس لها ، فالكثير من العلماء والمبدعين الذين يقدمون كشوفا هامة وابداعات اصيلة في بعض مجالات العلم يفتقرون في الوقت نفسه الى المرونة والفهم الواضح في ميادين اخرى .

ويناقش هيلجارد (٣٣) هذه المشكلة ويطلق عليها اسم السذاجة ، والتي يلحظها على انها مظهر من مظاهر عدم النضج ، او هي ما يشبه ان يكون سمة طفلية تتمثل في وجود ميل غير نقدي لبعض جوانب الحقائق العلمية ، في الوقت الذي يتجسم فيه اكبر قدر من الميل النقدي لجوانب اخرى .

والفصامي يشيد تنظيما متماسكا ، يضم هلاوسه جميعها ، وهو يحافظ على ما بينها من علاقات ، وهي تكتسب قيمتها من تحققه الشخصي ، بغض النظر عن التحقق الموضوعي لهذه الهلاوس والنظم ، وما بينها من علاقات ، وهو في نفس الوقت يعيش بشكل سوي نسبيا بعيدا عن ميدان هذه الهلاوس والانظمة المرضية .

ويخرج سيدل من ذلك الى ان كثيرا من المبدعين لديهم جوانب مظلمة في خبراتهم وهو ما يتفق فيه مع كيوبي Kubie, 1958 الذي يحدد بوضوح ان شخصية العالم تتشكل احيانا بشكل مطابق لميل الفصامي (في البارنويا بالذات) لتنظيم افكاره في هيكل هذائي غير منطقي . كما يلاحظ انهم يدافعون عن تصوراتهم النظرية بشكل مشابه تماما لسلوك مرضى الفصام الهذائي .

غير ان التحقق يعني شيئا آخر اكثر من التقييم والميل النقدي ، شيئا يضاف الى المعنى الذي نعطيه له في الفن باعتباره مجرد ادراك للعوامل الموضوعية التي تعطي للفكرة قيمتها . . فالتحقق يعني ايضا المهارة التطبيقية والتي نقصد بها امكان تحول الفكرة الى موضوع او الى شكل عياني وهو الامر الذي يعني ضرورة ان يكون الانتاج الابداعي ذا طبيعة محسوسة ، بحيث يمكن ان نجد امامنا انتاجا معينا مكننا من اجراء تحقق واقعي له سواء اكان هذا التحقق علميا أم فنيا .

غير ان الفصامي يلجأ ايضا الى تحويل هذاءاته العقلية الى انتاج محسوس فقد يؤلف المريض مستندات جيدة للغاية ، ورسومات وتصميمات.

كما يقوم ببناء النماذج ويبحث عن الممولين ، ويبذل قصارى جهده في الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة . (Sidle, 1967, pp. 18-19)

والواقع ان السؤال هنا يمكن وضعه في صورة اخرى ، ان سؤالنا يمكن ان يكون كالاتي : هل هناك ضرورة لان يكون الانتاج الابداعي محسوسا ؟

يرى روجرز ان احد الاسس الهامة التي يعتبرها جزءا من العملية الابداعية ، ان يكون هناك شيء محسوس وملحوظ ، انتاج ابداعي ، فبالرغم من ان احلامي او خيالاتي قد تكون متطرفة الجدة والاصالة ، الا انها لا يمكن تحديدها على انها ابداعية ، ما لم تأخذ شكل انتاج محسوس ، ما لم توضع في شكل رموز من الفاظ ، او ان تكتب كقصيدة او ان تترجم في شكل عمل فني او ان تأخذ شكل اختراع . (Rogers, 1962)

ويضيف هايس (Hayes, 1935) ورودس (Rhodes, 1963) انه اذا استطاع شخص ما ان يبرهن على ان فكرة ما ملكه ، وذلك بتطبيقها ، او بتقديم دليل واضح على انه وحده يملك المعلومات التي تكونت منها هذه الفكرة ، فانه يستطيع ان يطلب « براءة الاختراع » (Sidle, 1967, p. 20)

ويسير ماكينون (Mackinnon) في الاتجاه نفسه في تحديده لضرورة ان يكون الانتاج الابداعي محسوسا . فهو يرى « ان الابداع الحقيقي يتطلب ثلاثة شروط : ان تشمل الاستجابة الابداعية فكرة جديدة ، او على الاقل لها اقل تكرارات بالمعنى الاحصائي ، غير ان جدة او اصالة التفكير او الفعل بما له من اهمية ابداعية لا يعد كافيا ، فاذا كانت لدينا استجابة يبدو انها نتاجا للعمليات الابداعية فيجب أن يكون لها على اقل تقدير قيمة تكيفيــة . أو واقعية . يجب ان تكون ذات قيمة في حل مشكلة ما ، أو أن تخدم موقفا ما ، او ان تؤدي الى تحقيق هدف ما . . . » (Mackinnon, D.W., 1962)

اما ماسلو (Maslow, 1959) فيقول انه كان دائما يفكر ــ مثل الاخرين في الابداع بتعبيرات الانتاج (المحسوس) . . ولكني تعلمت أخيرا ان استخدام كلمة الابداع ، ليس فقط في الانتاج ، ولكن أيضا في وصف الناس في أساليبهم وفي انشطتهم ، وعملياتهم العقلية واتجاهاتهم .

وهذا الاتجاه في عدم قصر الابداع على الانتاج المحسوس فقط ــ كما يرى روجرز وماكينون وغيرهم ــ نجده ايضا لدى باحثين آخرين . فيذكر اندرسون (Anderson, 1959) ان الابداع يتجلى في العلاقات الانسانية ، يرى

سينوت (Sinnott, 1959) ان الابداع أصبح مرادفا للحياة ، ويرى برجسون (Bergson, 1911) انه اصبح مرادفا للتطور (Sidle, 1967, p. 20) .

والواقع ان هذه النقطة ، هي التي يمكن ان تكون نقطة الافتراق بين الانتاج الابداعي ، والانتاج المرضي ، ذلك ان الانتاج المحسوس ، ليس هو في حد ذاته المحك للابداع ، ولكن المحك في التطبيق الماهر او في المهارة الفنية ، في كيفية الافادة العملية هو في خصوبة الفكرة المنتجة ، سواء أكانت محسوسة أو غير محسوسة .

وقد اشار بوانكاريه (Poincaré) الى ذلك في قوله ان التأليف او التركيب الابداعي الذي يتمثل في الفكرة هو المفيد والمثمر والمتميز بالخصوبة (Gerard, R., 1962)

وفي هذا يرى كريبلن (Kraeplin, 1921) انه قد يحدث احيانا ان توجد فكرة نافعة تقف خلف اختراعات الفصاميين ، غير ان المرضى لا يملكون اطلاقا القدرة على وضعها في صورة نافعة ، ذلك لانهم بلا دراية على الاطلاق ، سواء بالتكنيك ، او بالاسس العملية للموقف ، وفي جهلهم التكنيكي بالظروف الواقعية ، فانهم يشغلون انفسهم عادة بمشكلات كثيرة سبق حلها من زمن طويل . (Sidle, 1967, p. 19)

من هذه المناقشة يمكننا أن نتبين ان تطور العمليات الابداعية الاربع اذا أخذنا بوجهة نظر (Wallas, 1926) يمكن ان تتشابه في سماتها الاساسية مع تطور السمات المرضية لدى الفصاميين ، كما يذهب الى ذلك سيدل (Sidle, 1967)

وهذا التشابه يتجه احيانا لشكل ايجابي من حيث تشابه السمة المرضية مع السمة الابداعية ، وفي حالات اخرى لشكل سلبي اي تشابه بين بعض سمات المبدعين — لا السمات الابداعية — وبين سمات التفكير المرضي ، في الوقت الذي لا نستطيع ان نقرر فيه ان هذه السمة في المبدع هي سمة ابداعية او من العوامل الابداعية المؤثرة في الانتاج ، وهو ما يتفق مع موقف هيلجار (Hilgard 1959) في حديثه عن ظاهرة السذاجة .

لا تقف المشكلة في الواقع عند هذا الحد ، فان العمليات الابداعية العقلية ليست هي فقط هذه العمليات الاربع التي تمكنا من الربط بينها وبين العمليات العقلية في الفصام . فماسلو — مثلا — يفرق بين نوعين من الابداع أو بين مستويين ابداع أولي . وابداع ثانوي . والابداع الاولي يأتي

من اللاشعور ، والابداع الثانوي يأتي من الشعور ومن الاضافات الادراكية في تاريخ الانسانية الطويل ، وان كان ماسلو يعطي القيمة الكبرى للابداع اللاشعوري (Maslow 1962) ويتبعه في هذا كيوبي (Kubie) وايريك فروم (E. Fromm, 1959) في الاتجاه نفسه نحو سيادة اللاشعور بوصفه الطاقة الخلاقة والمصدر الاساسي لكل الابداعات (Wm, H. Wallace, 1965) في حين يرى كرتشفيلد (R.S. Crutchfield) اننا لسنا بحاجة لهذا التصنيف للعمليات العقلية الابداعية بقدر حاجتنا لاجراء تحليل وظيفي (١) يؤدي بنا الى اكتشاف القوانين المنظمة للخطوات المحددة في التفكير الابداعي والعمليات الابداعية ، كما يشير كرتشفيلد الى بحوث كارل دنكر (K. Duncker) في هذا المجال ، ومحاولته لاجراء تحليل وظيفي تجريبي للاساليب التي يواجه بها الافراد مشكلة ابداعية معينة في المعمل . كما يحدد كريشتفيلد ست خصائص ضرورية للاسس اللازمة للتفكير الابداعي ، هي ان يون متاحا (٢) (أو واقعيا) وانتخابيا مثمرا (٣) ومحسوسا (٤) وبارزا (٥) وحرا (٦) وملائما (٧) (Crutchfield, 1961)

واغلب هذه العمليات ــ ان لم يكن جميعها ــ عمليات شعورية ادراكية ترتبط ارتباطا كاملا بمفهوم السواء .

بعد هذه الوقفة عند العمليات الابداعية وعلاقتها بالعمليات العقلية المرضية ننتقل الى الاداء الابداعي (٨) لدى الفصاميين ، لنرى الى اي حد يستجيب الفصامي للمنبهات المقدمة في اختبارات الابداع المقننة (٩) التي تقيس القدرات التي اكتسفت بواسطة الدراسات الاستقرائية (١٠) والعاملية (١١) انطلاقا من الاساس النظري الذي طوره جيلفورد (Guilford) للبناء العقلي (١٢)

ووفقا لهذا الاطار يتضمن الابداع بوصفه مفهوما متكاملا عدد من القدرات الاساسية هي الاتي :

١ ــ الطلاقة (١٣) ويقصد بها القدرة على انتاج اكبر عدد من الافكار ذات الدلالة (Guilford, 1959, B) ورغم ان عامل الطلاقة احد مكونات القدرة العامة على الابداع الا انه هو نفسه ليس من القدرات البسيطة . ويرى جيلفورد ان هناك عوامل للطلاقة اللفظية واخرى للطلاقة غير اللفظية (Guilford, 1950)

---

(١) Available
(٢) Selectivity activated
(٣) Functional Analysis
(٤) Contiguous
(٥) Salient
(٦) Free
(٧) Fitting
(٨) Creative Performance
(٩) Standardized
(١٠) Emprical
(١١) Factorial
(١٢) Structure of Intellect
(١٣) Fluency

٢ ــ الاصالة (١) وقد عرفها جيلفورد في بداية الامر على انها ما ينتجه الشخص المبدع من افكار جيدة او هي درجة الجدة التي يمكن ان يظهرهــا الفرد والتي تبدو في استجاباته غير المألوفة والمقبولة في نفس الان وفي ميله لاعطاء تداعيات بعيدة (Wilson, et. al 1953) الا ان جيلفورد عدل عن هذا التعريف بالصورة السابقة وطوره في بحوثه التالية معتبرا ان الاصالة هي المرونة التكيفية للمادة اللفظية فحيثما يوجد تغيير في المعاني توجد الاصالة اذ تبدو الافكار هنا على انها جديدة او ماهرة او غير معتادة
Guilford, 1959, B)

٣ ــ المرونة (٢) يذكر جيلفورد ان التفكير التغييري (٣) في مجال الافكار هو السمة الفريدة للعامل الذي يطلق عليه اسم المرونة التكيفية (٤) التي هي القدرة على الانتقال من فئة لاخرى من فئات الافكار بما يعبر عن مرونة الفرد العقلية والسهولة التي يغير بها موقفه . وهي عكس التصلب او القصور الذاتـــــي (٥) .

٤ ــ الحساسية للمشكلات (٦) ويعد احد القدرات الاساسية في التفكير الابداعي وتتمثل في قدرة الشخص على رؤية الكثير من المشكلات في الموقف الواحد الذي قد لا يرى فيه شخص آخر اية مشكلات وهي تبدو بمثابة سمة واقعية اكثر منها قدرة عقلية .

وعلى ذلك تعد الاصالة والمرونة والطلاقة والحساسية للمشكلات هي القدرات الاساسية في التفكير الابداعي عند جيلفورد وغيره من الباحثين . وكانت هذه القدرات العامة والقدرات النوعية المتدرجة تحتها موضوعا لعدد كبير من الدراسات الاستقرائية (٧) والعاملية (٨) .

وقد قام العيسى (Al-Issa, 1964)) بدراسة تهدف للتعرف على العلاقة بين الابداع والسن والمفردات وبعض متغيرات الشخصية لدى الفصاميــين مستخدما في ذلك عددا من اختبارات جيلفورد لقياس الاداء الابداعي ونتيجة لهذه الدراسة يؤكد العيسى ان الاصالة بتعريفات الندرة او عدم الشيوع التي

---

(١) Originality
(٢) Flexibility
(٣) Divergent thinking
(٤) Adaptive Flexibility
(٥) Perseveration
(٦) Sensitivity to Problems
(٧) Emprical
(٨) Factorial

نجدها لدى مرضى الفصام المزمن عبارة عن محصلة لمجموعة من التفاعلات المرضية وليست ابداعية بالصورة التي نجدها في حالات السواء ، وعلى هذا يصبح من الضروري دراسة شكل الاداء لدى الفصاميين على اختبارات الابداع المعروفة وعلاقة هذا الاداء ببعض الاضطرابات المرضية والاعراض الفصامية .

وهذا ما قام به العيسى وروبرتسون (Al-Issa & Robertson, 1964) في دراسة تالية كان الهدف منها اجراء فحص منظم لبعض القدرات الابداعية في مجال التفكير الافتراقي الرمزي (١) واستخدام الباحثان عينة من مرضى الفصام المزمن تتكون من ٣٦ فصاميا من الذكور والاناث من المقيمين بالمستشفى كما استخدما بطارية من الاختبارات الابداعية المقننة . وقد اظهرت الدراسة ان تقسيم العينة الى فئتين ، فئة تعاني من اضطراب اساسي في التفكير وفئة لا تعاني من نفس المرض ادى الى ظهور فروق جوهرية بين الفئتين على القدرات الابداعية الاربع التي قاما بقياسها ، كما ارتبط الجنس (ذكور) ارتباطا ايجابيا بالقدرات الابداعية المقيسة ، ولعل اهم ما اظهرته الدراسة هو ان التفكير الابداعي يتعلق بمقدار التحصيل العلمي للمريض قبل المرض وخلال وجوده في المستشفى وباهتماماته في اوقات الفراغ قبل المرض .

غير ان الباحثين لم يقدما لنا صورة مقارنة عن الاداء بين الفصاميين والاسوياء ذلك ان الربط بين الاداء الابداعي والسمات او الخصائص المرضية يمكن ان يلقي ضوءا واضحا على بعض العلاقات الداخلية ، الا انه لا يوضح الفروق في الاداء بصورة تسمح بتصور خريطة عامة للقدرات الابداعية لدى الفصاميين وشكل هذه الخريطة في ضوء ما نعرفه عن الاسوياء .

وقد قام سيدل (Sidle, 1967) بدراسة اخرى في المجال ، وان لم تكن قد اولت اهتمامها لهذه النقطة ايضا ، واتجهت بدلا من ذلك الى الاجابة عن سؤالين رئيسيين هما :

الاول : هل يتجه المبدعون اذا تعرضو للمرض العقلي الى اظهار قدر اكبر من الاعراض الهذائية مما يظهره غير المبدعين اذا تعرضوا للمرض ؟ وهو سؤال يثور كنتيجة لما ورد في التراث عن الارتباط بين العمليات الهذائية في الفصام وبين العمليات الابداعية في تكوينها ونموها .

الثاني : هل يشيد المرضى الاكثر ابداعا نظما هذائية اكثر ابداعا من تلك التي يشيدها المرضى غير المبدعين ام ان هذاءات كلا الفئتين على الدرجة الابداعية نفسها ؟

---

(١) Symbolic divergent thinking

اجريت الدراسة على عينة من المرضى الفصاميين تتكون من مجموعتين متساويتين العدد تبلغان معا ستين مريضا ، المجموعة الاولى (٣٠ مريضا) من مرضى الفصام الهذائي ، والثانية من الفصاميين غير الهذائيين او ممن لديهم ادنى قدر من الهذاءات حيث لا يتيسر الحصول على حالات تخلوا تماما من هذا المرض وممن يكون العرض الرئيسي لديهم شيء اخر غير الهذاءاتطبقا للفحص السيكاتيري او نتائج المقابلة الشخصية مع الباحث .

استخدم سيدل بطارية من الاختبارات الابداعية تتضمن الاتي : اختبار تكوين الاشياء ، والاستعمالات غير المعتادة ، والاشكال الغامضة ، ومشكلات الحياة ، والنتائج البعيدة والموزايك ، وقام بعدد من التحليلات الاحصائية التفصيلية لاختبار فروضه .

وقد اوضحت النتائج عدم وجود فروق جوهرية في الاداء الابداعي بين مرضى الفصام الهذائي ومرضى الفصام غير الهذائي وهو ما يدحض فرضه الاول الذي تضمنته صياغة سؤاله الذي يفترض فيه ان المبدعين يشيدون عند مرضهم نظما هذائية اكار مما يفعل غير المبدعين .

وبالنسبة للفرض الثاني لم يتوصل الباحث الى معاملات ارتباط دالة بين اختبارات الاداء الابداعي المقننة وبين مجموعة التقديرات (١) لابداعيةالهذاءات المرضية مما يدل على ان ابداع الهذائيين وغير الهذائيين من المرضى على الدرجة نفسها .

وبذلك يظل السؤال الهام عن الفروق بين الاداء الابداعي لدى الاسوياء والفصاميين بلا اجابة في هذه الدراسة ، وهو السؤال الذي تناولناه في دراستنا (فرج ، ١٩٧١) والتي توخينا فيها استخدام عينات كبيرة لفصاميين مقيمين بالمستشفيات وبأعراض مرضية ثابتة التشخيص ومجموعات ضابطة من الاسوياء تتطابق مع عينات الفصاميين من حيث السن والجنس والمستوى التعليمي .

استخدمنا في دراستنا عينة من الفصاميين المقيمين بمستشفياتالامراض العقلية (العباسية ، والخانكه) تبلغ مئتي مريض (٢٠٠ مريض) وكان متوسط مرات دخول المرضى للمستشفى ١٫٩٦ مرة وكان الحد الادنى لفترة بقاء المريض بالمستشفى لا يقل عن شهرين في آخر مرة وجميعهم تحت العلاج بالعقاقير ، وبالنسبة للمرضى الذين يعالجون بالصدمات الكهربائية اشترطنا

---

(١) تقديرات محكمين من الاطباء النفسيين Psychiatrists والمرضين المؤهلين .

انقضاء عشرة ايام على الاقل على اخر صدمة كهربائية واستبعد من العينة جميع الحالات المشكوك في وجود اعراض عقلية عضوية لديها (Organicity) (١).
ولم نكتف بالتشخيص السيكاتيري للفصام بل اعتدنا — بالاضافة اليه — على الاسلوب السيكولوجي الذي اوصى به سلزنجر وبورتوني
(Salizinger & Portony, 1961)

اختبر جميع المرضى في جلسات جماعية تضم بين ثلاثة الى خمسة من المرضى وكانت بطارية الاختبارات تتضمن احد عشر اختبارا تقيس خمسة عوامل ابداعية على الوجه الاتي :

العامل الاول : الاصالة (Originality) وتقيسه اختبارات عناوين القصص ، والاستعمالات غير المعتادة والالغاز .

العامل الثاني : الطلاقة (Fluency) وتقيسه اختبارات عناوين القصص، والاستخدام وتسمية الاشياء .

العامل الثالث : المرونة (Flexibility) وتقيسه اختبارات الاستعمالات غير المعتادة ، وتسمية الاشياء والاستخدام .

العامل الرابع : الحساسية للمشكلات (Sensitivity to Problems) وتقيسه اختبارات النظم الاجتماعية ورؤية المشكلات والادوات .

العامل الخامس : مواصلة الاتجاه (Maintenance of Direction) (٢)
وهو عامل جديد افترضه سويف (١٩٥٩) وقمنا بدراسته في هذا البحث حيث امكننا وضع تعريف اجرائي له بوصفه القدرة على التركيز المصحوب بالانتباه طويل الامد على هدف معين ، من خلال مشتقات او معوقات سواء في المواقف الخارجية او نتيجة لتعديلات حدثت في مضمون الهدف ، وتظهر هذه القدرة في امكانية المفحوص متابعة هدف معين وتخطي اية مشتقات والالتفات حولها ، بأسلوب يتسم بالمرونة وهي قدرة يختلف تحليلنا النظري لجوانبها عن خصائص البناء العقلي لجيلفورد اختلافات دقيقة (فرج ١٩٧١ ، ب) وقيست بثلاثة اختبارات ضممناها لها بعد دراسة استطلاعية وعاملية مرضية النتائج وهي مواصلة الاتجاه الشكلي ومواصلة الاتجاه اللفظي الاول ومواصلة الاتجاه اللفظي الثاني (٣) .

---

(١) استخدمنا كمحك لذا الاستبعاد الـ Trail Making باستخدام محك موسط اداء مرض الذهان العضوي ناقص انحراف معياري واحد (م—ع) .

(٢) Maintenance of Direction

(٣) تبدو الجوانب المزاجية لمواصلة الاتجاه ذات أهمية واضحة في فهمنا لهذه السمة وهي نقطة كانت موضع دراسة تالية لنا في هذا المجال حيث قمنا بدراسة المكونات المزاجية لمواصلة الاتجاه للتعرف على خصائص هذه السمة وارتباط هذه الخصائص المتآلفة مع الاداء الفعلي كما تقيسه الاختبارات (راجع فرج ١٩٧٧) .

جدول رقم (١) المتوسطات ودلالة الفروق بين الاسوياء والفصاميين (ن = ٢٠٠)

المتغيرات / البيان	اسوياء		فصاميون		دلالة الفروق	
	م	ع	م	ع	ت	مستوى الدلالة
١ مواصلة الاتجاه الشكلي	١٢ر٥١	٥ر١٣	٤ر٩٣	٥ر٦٢	١٤ر٠٣٩	عند ٠١ر٠
٢ مواصلة الاتجاه اللفظي الاول	١٢ر٩١	٧ر٧٥	٦ر٨٥	٥ر٨٨	١٢ر٧٨٦	» »
٣ مواصلة الاتجاه اللفظي الثاني	١٤ر٦٨	١٠ر٦٩	٧ر٢٦	٦ر٩٠	٨ر٢١٩	» »
٤ الالغاز (اصالة)	٥ر٩٥	٢ر٦٩	٣ر١٤	٢ر٣٦	١١ر٢٨٧	» »
٥ عناوين القصص (اصالة)	٤ر٥٦	٢ر٦١	٢ر٩٢	٣ر١٣	٥ر٦٨٤	» »
٦ استعمالات غير معتادة (اصالة)	٨ر٤٨	٤ر٣٩	٢ر٦٩	٣ر٠٤	١٥ر٣١٨	» »
٧ عناوين القصص (طلاقة)	١٣ر٢٧	٥ر٤٢	٩ر٤٨	٦ر٧٢	٦ر١٩٣	» »
٨ الاستخدام (طلاقة)	١٥ر٨٤	٨ر٣٢	١٠ر٣٤	٧ر٩٥	٦ر٧٣٥	» »
٩ تسمية الاشياء (طلاقة)	٢٧ر١٥	١٠ر٤٩	١٩ر٠٨	١١ر٠٧	٧ر٤٦٥	» »
١٠ تسمية الاشياء (مرونة)	٩ر٢٩	٣ر٧٢	٥ر٧٨	٤ر٢٩	٨ر٧٣١	» »
١١ الاستعمالات غير المعتادة (مرونة)	٨ر٤٨	٤ر٣٩	٢ر٦٩	٣ر٠٤	١٥ر٣١٨	» »
١٢ الاستخدام (مرونة)	٣ر٢٩	٣ر٥٧	١ر٢٢	٢ر٢٠	٦ر٩٥٤	» »
١٣ نظم اجتماعية (حساسية للمشكلات)	٨ر٦٩	٣ر٩٤	٣ر٧١	٤ر٢٦	١٢ر١٠٤	» »
١٤ رؤية المشكلات (حساسية للمشكلات)	٢٥ر٧١	١٢ر٦٧	٩ر٩٩	١١ر٢٧	١٣ر٠٧٠	» »
١٥ الادوات (حساسية للمشكلات)	٦ر٣٨	٦ر٨٦	١ر٠٩	٢ر١٨	١٠ر٣٦٥	» »

طبقت نفس البطارية بعد ذلك على عينة ضابطة من الاسوياء تبلغ مئتين من الراشدين الذكور وحسب ثبات وصدق المقاييس المستخدمة وكانا مرضيين ثم حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لاداء كل عينة على حدة ثم حسبت الفروق بين المتوسطات والتي يلخصها الجدول الاتي :

ويوضح فحص هذا الجدول اننا امام فروق ذات دلالة احصائية شديدة الارتفاع بين اداء الاسوياء والفصاميينتتجاوز جميعها مستوى ما بعد ۰۰۱ر۰، يضاف الى ذلك ما نلاحظه من تدرج في هذه الفروق من قدرة الى اخرى ، فأقل هذه الفروق يلاحظ في القدرة على الطلاقة حيث يبلغ متوسط الفروق بين المرضى والاسوياء ۸۰ر٦ تقريبا ويتزايد مع تعقد العمل العقلي وطبيعة الاداء الى ان يبلغ اقصاه في قدرتي الحساسية للمشكلات ومواصلة الاتجاه .

وتبدو هذه الفروق وتدرجها قابلة للتفسير من منطق تعقد العمل الابداعي فالطلاقة في حقيقة امرها عبارة عن قدرة على انتاج اكبر عدد من الافكار ذات الصلة بالمنبه دون شروط اخرى على الاطلاق بينما نجد الحساسية للمشكلات عبارة عن تقييم لمواقف او نظم معينة في ارتباطها بالواقع وفي كفاءة ادائها لوظيفتها وفي تصور الثغرات التي تتضمنها هذه النظم او المواقف او الادوات وهي جميعها عمليات يفشل فيها الفصاميين .

معنى هذا اننا نجد فروقا في الاداء الابداعي بين المرضى العقليين وبين الاسوياء وان هذه الفروق فروق كمية وليست فروقا كيفية ، يضاف الى كل هذا ان هذه الفروق ليست منتظمة في كل وجوه التفكير الابداعي ، وهي نتيجة يمكن ان يترتب عليها افتراض جديد يساهم اختباره في تعميق فهمنا لطبيعة الاختلافات بين الفئتين .

هذا الفرض هو ان تصنيف اداء كلا من الفئتين من خلال التحليل العاملي (١) سيؤدي الى اظهار خصائص الاداء الابداعي القابل للتفسير وفقا لمفاهيم جيلفورد الابداعية الا ان المقارنة بين النسقين العاملين (٢) للاسوياء الفصاميين لن تؤدي الى حصولنا على معاملات تشابه (٣) شديدة الارتفاع بين العوامل الناتجة جميعها . وحتى اذا توصلنا لمعاملات تشابه فلن تكون في صورة تناظر دقيق بين كل عامل والاخر لدى العينتين .

---

(١) Factor analysis

(٢) Comparison between factors

(٣) Confections of factor Similarity

جدول رقم (٢) مصفوفة عوامل الاسوياء بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس

المتغيرات / العوامل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	نسبة الشيوع
١ ــ مواصلة الاتجاه الشكلي	٠ر٠٠١-	٠ر٠٤٦—	٠ر٢٨٢—	٠ر٠٢٨	٠ر٢٨١	٠ر٠٦٦	٠ر٢٠٣—	٢٠ر٧٠
٢ ــ مواصلة الاتجاه اللفظي الاول	٠ر٠٤٥	٠ر٠٤٨—	٠ر٦٨٤—	٠ر١٧٤	٠ر٠٥٣—	٠ر٠٧٨—	٠ر١٢١—	٥٢ر٦٩
٣ ــ مواصلة الاتجاه اللفظي الثاني	٠ر١١١	٠ر١٢٦—	ر٦٣٥—	٠ر٠٦٥	٠ر١٢٠	٠ر٠٠٥—	٠ر١١٨	٤٦ر٤٣
٤ ــ الالغاز (اصالة)	٠ر٢٠٢	٠ر١٤٧—	٠ر٣١٢—	٠ر٣٠٣	٠ر٢٨٥	٠ر١٦٧—	٠ر١٢١	٣٢ر٣٠
٥ ــ عناوين القصص (اصالة)	٠ر٠٩٥	٠ر١١٨—	٠ر١٦٩—	٠ر٧٩٤	٠ر١٢٥	٠ر٠٣١—	٠ر٠٢٥—	٦٩ر٨٥
٦ ــ استعمالات غير معتادة (اصالة)	٠ر١٧٢	٠ر٩٣٧—	٠ر١٥٨—	٠ر٢٠٧	٠ر١١٧	٠ر٠٩٧—	٠ر٠٤٨—	١٠٠ر١٠
٧ ــ عناوين القصص (طلاقة)	٠ر٢٨٤	٠ر١٢٢—	٠ر٠٥٠	٠ر٦٨٣	٠ر١٨٢	٠ر٢٢٧—	٠ر٠٩٦	٦٥ر٩٥
٨ ــ الاستخدام (طلاقة)	٠ر٣٢٢	٠ر١٢٦—	٠ر٠٣٢	٠ر٠٦٥	٠ر٥١٤—	٠ر١٧٣—	٠ر٠٣٩—	٤١ر٩٩
٩ ــ تسمية الاشياء (طلاقة)	٠ر٧٨٠	٠ر٢١٩—	٠ر٠٥٣	٠ر١٨١	٠ر١٠٧	٠ر١٦٨—	٠ر١٦٣	٧٥ر٨٦
١٠ ــ تسمية الاشياء (مرونة)	٠ر٧٠٥	٠ر١٤٠—	٠ر١٩٢—	٠ر٣٠:	٠ر١٧٦	٠ر٠٠١—	٠ر٢١٩—	٧٢ر٢٤
١١ ــ الاستعمالات غير المعتادة (مرونة)	٠ر١٧٤	٠ر٩٣٦—	٠ر١٦٩—	٠ر٢٠٥	٠ر١٢٤	٠ر٠٩٢—	٠ر٠٤٧—	١٠٠ر٠٣
١٢ ــ الاستعمالات (مرونة)	٠ر١١٥	٠ر٥٤٢—	٠ر٠٤١—	٠ر١٢٧	٠ر٤١٣	٠ر٠٣٢—	٠ر١٠١	٥٠ر٦٨
١٣ ــ نظم اجتماعية (حساسية للمشكلات)	٠ر١٦٢	٠ر٢٢٤—	٠ر٢٥٩—	٠ر٤٦٩	٠ر٠٥٢	٠ر١١٥—	٠ر١٦٧—	٤٠ر٧٥
١٤ ــ رؤية المشكلات(حساسية للمشكلات)	٠ر١٧٢	٠ر١٧٢—	٠ر١٣١—	٠ر٣٠٠	٠ر١٤٠	٠ر٤٥٦—	٠ر٠٣٢—	٣٩ر٥١
١٥ ــ الادوات (حساسية للمشكلات)	٠ر٠٢٨	٠ر١٧٣—	٠ر٠٧٥—	٠ر٢٥٣	٠ر٣١٦	٠ر ٢٨	٠ر٠٢٠	٢٣ر٥٤
النسبة المئوية لتباين العوامل	٨ر٠٦٩	١٥ر٤٢٠	٩ر٨٩٥	١٢ر١٧٣	٥ر٩٢١	٢ر٦٠١	١ر٤٢٩	

جدول رقم (٢) يبين مصفوفة العوامل الخاصة بالفصاميين بعد تدويرها تدويرا متعامدا بطريقة الفاريمكس

العوامل / المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	نسبة الشيوع
١ ـ مواصلة الاتجاه الشكلي	٠ر١٥٢	—٠ر٠٤٤	٠ر٤٧٩	—٠ر٠١٢	٠ر٠٣٧	—٠ر٣١١	٠ر٢٧٧	٤٢ر٩٦٠
٢ ـ مواصلة الاتجاه اللفظي الاول	٠ر١٨١	—٠ر٠٨١	٠ر٥٩٢	—٠ر٢٤٤	٠ر٩٥٥	—٠ر١٦٢	٠ر٠٣٧	٥٠ر٠٧٨
٣ ـ مواصلة الاتجاه اللفظي الثاني	٠ر٢٠٤	—٠ر١١٥	٠ر٦٣٩	—٠ر٠٣١	٠ر١٤٨	—٠ر١٠٦	—٠ر٠٧٤	٥٠ر٢٣٨
٤ ـ الالغاز (اصالة)	٠ر٢٢٣	—٠ر١٥٩	٠ر٢٠٤	—٠ر٠٨٩	٠ر١٦٤	—٠ر٦٠١	٠ر٠٨٠	٥٥ر٥٦٥
٥ ـ عناوين القصص (اصالة)	٠ر٠٠٩	—٠ر٢٣٢	٠ر٥٣٢	—٠ر٢٠٨	٠ر٢٠٠	—٠ر٤٧٨	—٠ر٢١٥	٧٥ر١٩٠
٦ ـ استعمالات غير معتادة (اصالة)	٠ر٨٥٩	—٠ر١١٤	—٠ر٢٥٥	—٠ر٠٤٥	٠ر٣١٩	—٠ر٢٧٧	٠ر٠٢٠	٩٩ر٧٨٢
٧ ـ عناوين القصص (طلاقة)	٠ر٠٥٤	—٠ر١٩٢	٠ر١٧٥	—٠ر٦٩٠	٠ر١٧٦	—٠ر١١٣	—٠ر٠٠٦	٥٩ر٠٢٣
٨ ـ الاستخدام (طلاقة)	٠ر٣٨٥	—٠ر٣١٧	٠ر٠٧٧	—٠ر٢٥٦	٠ر٠٢٨	—٠ر٣٢٠	—٠ر٠٥٩	٣٧ر٣٤٨
٩ ـ تسمية الاشياء (طلاقة)	٠ر١٤٠	—٠ر٨٣٧	٠ر٠٩٩	—٠ر١٤٩	٠ر١٨٠	—٠ر٠٦٧	٠ر١١٥	٨٠ر١٥٥
١٠ ـ تسمية الاشياء (مرونة)	٠ر١٢٢	—٠ر٨٢٣	٠ر١٦٩	—٠ر٠٩٤	٠ر٠٧٦	—٠ر٢٠٧	٠ر٠٩٩	٧٨ر٧٦٩
١١ ـ الاستعمالات غير المعتادة (مرونة)	٠ر٨٥٩	—٠ر١١٤	٠ر٢٥٥	—٠ر٠٤٥	٠ر٣١٩	—٠ر٢٧٧	٠ر٠٤٠	٩٩ر٧٨١
١٢ ـ الاستعمالات (مرونة)	٠ر٣٧٦	—٠ر١٩٣	٠ر٣٠٥	—٠ر٠٠٧	٠ر٥٣٨	—٠ر٠٦٧	٠ر١١٥	٥٧ر٨٤٦
١٣ ـ نظم اجتماعية (حساسية للمشكلات)	٠ر٣٢٦	—٠ر١٨٧	٠ر١٩٢	—٠ر١٥١	٠ر٥٥٦	—٠ر٤٧٧	—٠ر١٥٢	٧٠ر٠٦٦
١٤ ـ رؤية المشكلات(حساسية للمشكلات)	٠ر٣١٥	—٠ر١٣٢	٠ر٢٣٩	—٠ر٠٦٨	٠ر١٧٠	—٠ر٦٨١	—٠ر٠٠٩	٦٧ر١٢٤
١٥ ـ الادوات (حساسية للمشكلات)	٠ر٢٢٧	—٠ر٠٦٤	٠ر١٢٢	—٠ر١٩٩	٠ر٦٧٩	—٠ر١٨١	٠ر٠٠٨	٦٠ر٣١٩
النسبة المئوية لتباين العوامل	١٤ر٣٢٤	٠ر٩٥٦	١١ر٤٧٦	٥ر٠٣٥	٩ر٨٣٩	١١ر٦٦٥	١ر٣٣٢	

اجرينا تحليلا عامليا بطريقة المكونات الاساسية (١) لهوتلينج (Hotteling) لمصفوفتي ارتباط كلا العينتين كلا منهما على حدة وقمنا بتدويرهما تدويــرا متعامدا (٢) ويوضح جدولي ٢ ، ٣ العوامل المستخلصة لعينــتي الاسوياء والفصاميين بعد التدوير المتعامد .

ويستطيع القارىء ان يلاحظ دون عناء من فحص الصفوفتين اننا ازاء تصنيفتين تمكنا من تمييز تراكمات ذات منطق سيكلوجي واضح حيث يحمل كل عامل سمات تدرة معينة ، صحيح اننا لا نجد تمييزا قاطعا يجعل العامل جامعا مانعا لا يتضمن الا تشبعات (١) متغيرات تدرة معينة دون الاخرى الا ان هذه هي سمات التحليل العاملي من ناحية حيث يستخلص البيانــات المشتركة لعدد من المتغيرات مهما تعددت مصادر هذا التباين ، وهو هنا المفهوم الاعم للابداع وليس المفاهيم المحددة للقدرات المكونة للقدرة العامة وهذه هي سمات الاداء الفردي من ناحية ثانية حيث تظهر من خلال الاداء الموحد خصائص متعددة تعبر عن تداخل بين حدود التصنيفات العامليــة والرياضية التي نحاول ان نفرض بين جوانبها وقطاعاتها تحديدات صارمة .

حتى هذه النقطة يكون الجزء الاول من فرضنا قد تحقق ايجابيا ، ويبقى الجزء الثاني والذي يمكن اختباره من خلال المقارنة العاملية ، وقد اتبعنا هنا الاسلوب الجديد الذي ابتكره كايزر (Kaiser, 1971) حيث نقوم بتدويــر المصفوفة العاملية المتعامدة الاولى (ولتكن مصفوفة الاسوياء) في اتجاه مصفوفة الفصامين المتعامدة الى ان تصل الى اقصى ارتباط بين متجهات (٢) المتغيرات لاي زوج من ازواج المتجهات في المصفوفتين وحيث يكون جيب تمام الزاوية (٣) بين العاملين عبارة عن معامل ارتباط او معامل تشابه بينهما (٤). وقد ادت هذه الخطوة الى حصولنا على معاملات التشابه الآتية بين عوامل المصفوفتين كما يبينهما جدول رقم (٤) .

لعل المشكلة التي تواجهنا الان هي ما حدود الدلالة المتبولة لمعاملات التشابه التي حصلنا عليها ، الواقع انه لا يوجد محك احصائي له منطقــه يتصدى لتوضيح هذه النقطة ، غير ان وايــت (White, et. al, 1969, p. 216)

---

(١) Principal Compontnts
(٢) Orthogonal Relation of Axes
(٣) Saturations
(٤) Vectors
(٥) Cosins
(٦) اجريت جميع المعالجات الاحصائية والرياضية للدراسة على الحاسب الالكتروني ICL 1905 الخاص بجامعة القاهرة وقام بها الباحث بنفسه وباستخدام لغة الفورتران العلمية Fortran IV

جدول رقم (٤): مصفوفة جيوب تمام الزوايا (او معاملات الارتباط) بين مصفوفتي عوامل الاسوياء والفصاميين المتعامدين

فصاميون / اسوياء	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١	—١٣٥ر	—٩٧١ر	٠٢٧ر	—٠٧٣ر	—١٦٤ر	٠٤٣ر	—٠٦٣ر
٢	—٨٤٩ر	—٠٣٥ر	—٠٠٦ر	—٢١٤ر	—٤٠٨ر	—٠١٤ر	٢٣٤ر
٣	—٠٤٦ر	—٠٥٣ر	—٩٩٣ر	—٠٥٦ر	١٢٥ر	٠١٧ر	—٠٧٣ر
٤	—٢٥١ر	—٠٦٨ر	١٤٠ر	—٤٥٧ر	٥٣٢ر	—٤٤٦ر	—٤٤٦ر
٥	٠٨٦ر	—١١٢ر	—٠٠٢ر	—١٩٧ر	٤٢٤ر	—٢١٢ر	٨٤٧ر
٦	—١٦٧ر	—١٣٩ر	٠٩١ر	٣١٢ر	٥٦٨ر	٦٤٦ر	—٠٣١ر
٧	٢١٥ر	١٢٤ر	٠٢٥ر	٧٧٢ر	—٠٧١ر	٥٨٠ر	—٠٠٤ر

لعل المشكلة التي تواجهنا الان هي ما حدود الدلالة المقبولة لمعاملات التشابه التي حصلنا عليها . الواقع انه لا يوجد محك احصائي له منطقه يتصدى لتوضيح هذه النقطة ، غير ان وايت White, et. al, 1949, p. 216 يرى انه في مقدورنا اعتبار العاملين متطابقين (١) اذا وصل ارتباطهما الى ٩٠ر فأكثر اما اذا كان بين ٨٠ر الى ٨٩ر فيعد تشابها شديدا (٢) ، واذا كان الارتباط بين ٦٠ر الى ٧٩ر . فيكون العاملان متشابهان فقط (٣) .

وقبولا منا لهذه القاعدة وبفحص المصفوفة التي خرجنا بها لمعاملات التشابه فسنجد تطابقا بين عاملين فقط ، عامل من مصفوفة الاسوياء (الاول) وعامل من مصفوفة الفصاميين (الثاني) وهما عاملان يقبلان التفسير على انهما عاملين للطلاقة ، كما ظهرت حالة التطابق الثانية في حالة مواصلة الاتجاه (العامل الثالث اسوياء والثالث لدى الفصاميين) .

وفي حدود التشابه الشديد نجد حالتين بين العامل الثاني اسوياء والاول فصامين وهو عامل يعبر عن خصائص المرونة في اداء كلا العينتين ، وكذلك بين العاملين الخامس اسوياء والسابع فصاميين وهو عامل للطلاقة اقل وضوحا في خصائصه من العامل السابق للطلاقة .

نجد بالاضافة الى هذا حالتين للتشابه وهو مستوى قليل الاهمية بين العامل السابع اسوياء والرابع فصاميين وهو تشابه لا يكاد يفيد حتى في التعريف بهوية احد طرفيه (عامل الاسوياء الذي يصعب تفسيره) اما الحالة الاخيرة فكانت بين العامل السادس في كلا المصفوفتين وهما عاملي اصالة واضحـــين .

وعلى ذلك فمن بين جميع معاملات التشابه لم نجد الا ستة معاملات فقط مقبولة منها اثنين يعدان معاملات للتطابق وهي نتيجة تؤيد فرضنا الذي توحي به نتائج الفروق بين المتوسطات .

نخلص من دراستنا في نهاية الامر بنتيجة هامة ، وهي ان مشكلة الابداع والمرض العقلي بدأت تاريخيا بصياغات غير علمية خاطئة في اساسها نتيجة لعدد من الاسباب منها افتقاد المنهج العلمي لدراستها او عدم توفر المفاهيم الخاصة بكل من ظاهرة المرض العقلي وظاهرة الابداع وبالتالي اساليب قياسهما ، ثم تطور الامر الى مستوى معالجات جزئية تقوم على صياغات محدودة او تناول لجانب دقيق لا يسمح بتقديم تفسير لطبيعة العلاقة

---

(١) Identical
(٢) Close Similar
(٣) Similar

بين الظاهرتين نتيجة لتنوع اساليب الدراسة اعتمادا على ادوات ومقاييس غير موحدة بين الباحثين المختلفين وباستخدام عينات محدودة الى ان تنتهي الى امكانية الدراسة الواسعة القائمة على ادوات مقننة وعينات كبيرة تسمح بالتعميم واعادة الحصول على نفس النتائج ومقارنات دقيقة تتوفر لها امكانات تثبت عدد من المتغيرات الهامة لنصل في نهاية الامر من كل ذلك الى صياغة المشكلة بالصورة التي يجدها القاريء مطروحة امامه بشكل مبسط وهي ان الفروق بين الاسوياء والمرضى العقليين (الفصاميين) هي فروق كمية حاسمة وان الاختلال المرضي في وظائف التفكير ينعكس في هذا المجال في شكل عـــدم اتساق بين المكونات الجزئية التي تتشكل منها القدرة العامة على الابداع كما نجدها لدى الاسوياء ، وتتضمن هذه النتيجة من ناحية اخرى حقيقة لا تقل اهمية وهي ان الابداع والسواء مرتبطان وليس في مقدورنا ــ في ضوء قوانين الاحتمالات الاحصائية على اقل تقدير ــ ان نقدم تنبؤا بظهور مبدع مريض عقليـــا .

ا ــ مراجـــع عربيـــــة

سويف (مصطفى) : الاسس النفسية للابداع الفني في الشعر خاصة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، الطبعة الثانية .

» » : العبقرية في الفن ، القاهرة ، المكتبة الثقافية ١٩٦٠ .

فـــرج (صفـــوت) : القدرات الابداعية والمرض العقلي ، دراسة للاداء الابداعي لدى الفصاميين ، رسالة ماجستير كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ (غير منشورة) .

» » : وجوه العقل الثلاثة ، الفكر المعاصر ، ١٩٧١ ، ٨٠ (اكتوبر) ص ٣٥ ــ ٤١ ، القاهرة .

» » : المكونات المزاجية لمواصلة الاتجاه ، المؤتمر الدولي الثاني للاحصاء والحسابات العلمية والبحـــوث الاجتماعية ، ١٢ ــ ١٤ ابريل سنة ١٩٧٧ المجلد الاول : البحوث الاجتماعية ، ص ٣٧ ــ ٥٣ الناشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

مـــراد (يوســـف) : مبادىء علم النفس العام ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٤ ، الطبعة الثانية .

B — REFERENCES

Al-Issa, I and Robertson, J.P. : Divergent thinking abilities in chronic schizophrenia, Journal of clinical psychology, 1964, 20, 4, 433-435.

Al-Issa, I : Creativity and its Relationship to age, vocabulary and personality of schizophrenics, B. Journal of Psychiatry, 1964, 464, 74-79.

Broen, JR, W.E. : Schizophrenia : Research & Theory, New York, Academic Press, 1968.

Crutchfield, R.S. : The creative Process, In the conference on the creative Person at the tahoe Alumni center, 1961, Univ. of Calif.

Fromm, E. : The creative Attitudes in Anderson, H.H. : Creativity and its cultivation, N.Y., Harper & Broth. Pub., 1956.

Gerard, R.W. : How the Brain creates ideas, in Parnes, S.J. and Harding, H.F. : A source book of creative thinking, N.Y., Charles Scribners Sons Co., 1962.

Golann, E.S. : Psychological study of creativity, Psychological Bulletin, 1963, 60, 6, 548-565.

Guilford, J.P. : Traits of Creativity in Anderson, H.H. : Creativity and its cultivation, N.Y. Herper & Broth. Pub., 1959.

Guilford, J.P. : Creativity, American Psychologist, 1950, 444-454.

Hilgard, E.R. : Creativity and Problem solving in Anderson, H.H.: Creativity and its cultivation, N.Y. Harper & Broth., Pub., 1959.

Kaiser, H.F. : Relating factors between studies based upon different individuals, multivariate behavioral research, 10, 1971, 6, 409-422.

Mackinnon D.W. : The Nature and Nature of Creative Talent, American Psychologist, 1962, 17, 7, 484-495.

Maslow, A.H. : Emotional; blocks to creativity, in Parnes, S.J. and Handing H.F. : Source book for creative thinking, N.Y., Charles Scribner's Sons Co., 1962.

Rogers, C.R. : Towards a theory of creativity, in Parnes, S.J. and Harding, H.F. : A source book for creative thinking, N.Y. Charles Scriber's Sons Co., 1962.

Solizinger, K. and Protnoy's : Verbal conditioning in interviews Applications, Journal of Psychiatric Research, 1961, 2, 1-9.

Sidle, A.C. : Creativity and delusional thinking in Schizophrenics 1967, ph.D. dissertation, Stanford Univ. (Unpublished) Univ. Micro Films, Inc., an Arbor, Michigan, 67-971.

Soueif, M. I. and Farag's : Creative Aptitudes in Schizophrenics, a factorial study, Scientific Aesthetics, 8, 1, 1971, 51-60.

Stein, M.I. : Creativity and Culture, Journal of Psychology, 1953, 36, 311-322.

M.I. : Transactional Approach to creativity in Taylor, C. : Stein, The 1955 Univ. of Utah Research Conf. on the Identification of Creative scientific talent, Solt Lack City Univ., Utah Press, 1956, 171-181.

Torrance, P. : Mental Health and creative functioning, 1967 (Unpublished).

Wallace, WM.H. : Some dimensions of creativity, 1965 (unpublished).

Wilson, R.C., Guilford, J.P. and Christensen, P.R. : The measurement of Individual differences in originality, the psychological Bulletin, 1953, 50, 5, 362-370.

White, P.O., Eysenck, H.J. and Souief, M.I. : Combined Analysis of cattell-Eysenck and Guilford Factors in Egsenck Personality Structure and measurement, London, RKP, 1969.

Zegans, L.S. and Pollard, J. and Brown, D. : The effects of LSD 25 on creativity and Tollerance of regression, Archiv of Gen. Psychiat, 1967, 16, 740-749.

العراق والقضية الفلسطينية

د. اسماعيل ياغي *

مقدمـــــة :

كانت قضية فلسطين وما زالت تحتل المقام الاول بين القضايا القومية التي لم يكن للدول العربية خيار من ان توليها جل اهتمامها وفائق عنايتها . واصبحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الاولى ، وذلك بعد صدور تصريح بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧) . وكان الوطن العربي في تلك الفترة تحت السيطرة الاستعمارية الكاملة والاحتلال المباشر . وقد أخذت الاقطار العربية تحصل على استقلالها في فترات متعاقبة ، الا أنه كان استقلالا مقيدا بمعاهدات جائرة مثل معاهدة (١٩٣٠) العراقيـــة ــ البريطانية ، ومعاهدة (١٩٣٦) المصرية ــ البريطانية . ومع ذلك فان الحركة الوطنية أخذت تنمو في اجزاء مختلفة من الوطن العربي ، وبصورة خاصة في مصر والعراق (١) .

اولى العراق القضية الفلسطينية اهتماما اكبر واكثر عمقا من اي قضية قومية أخرى ، وكان لمأساة فلسطين ردود فعل قوية في العراق . فقد كان العراق في مقدمة الاقطار العربية التي رفضت وعد بلفور والتي قاومت فكرة اتخاذ فلسطين وطنا قوميا لليهود ، وكان يغتنم كل فرصة للذود عن كيانها ، والبذل في سبيلها والاحتجاج من أجلها (٢) . ولا غرو في ذلك ، فقد ارتبط العراق بالقضية العربية اثناء الحرب العالمية الاولى ، ولعب الضبـــاط العراقيون دورا بارزا في الثورة العربية ضد الاتراك (٣) . ومن جهة أخرى ، فقد كانت ثورة العراق عام ١٩٢٠ امتدادا للثورة العربية ، ورفضا للوعود

* استاذ التاريخ بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

الاستعمارية وللواقع الذي رسمه الحلفاء للعرب متجاهلين المساعدات التي تدمها العرب للحلفاء اثناء الحرب العالمية الاولى . ورغم ان الثورة العراقية فشلت في تحقيق اهدافها من الاستقلال والوحدة العربية ، الا انها اجبرت بريطانيا على التراخي والتساهل في منح العراق قسطا اكبر من الاستقلال الذاتـــي (٤) .

وأيا ما كان الامر ، فان اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية لا يرجع فقط الى الناحية القومية فحسب ، بل يتعداه الـــى الناحيـــة الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الاقتصادية فان العراق يعتبر فلسطين الميـنــاء الطبيعي للعراق على البحر المتوسط لتصدير نفطه وتجارته . ومن الناحيـــة السياسية فان العراق يعتبر قيام اسرائيل تهديدا لكيانـــه السياسي ، لان وجودها يحول دون قيام وحدة عربية باعتبار فلسطين قلب العالم العربي (٥) .

وعلى العموم ، فقد ازدادت مساندة العراق وتأييده للقضية الفلسطينية بعد حصوله على الاستقلال عام ١٩٣٢ وذلك على المستويين الرسمـــي والشعبي ، خاصة وان الحكومات العراقية في الثلاثينات كان معظمها يسير في اتجاه قومي ، وكان أمل الشعوب العربية منعقدا على العراق (٦) ، لكي يسهم بنصيب اكبر في مساعدة الاقطار العربية الاخرى لنيل استقلالها وتحررها . وكان مما زاد في الآمال وانعشها ان تدفق النفط في العشرينات من أرضه ، ورأى العرب فيه غدا مشرقا يحول النفط الاسود الى ازدهار . واصبح العراق في مطلع الثلاثينات يملك أضخم ثروة معدنية في الشرق الاوسط العربي، فتمناه القوميون العرب خارج العراق ان يكون ممولا لحركتهم السياسية ؛ وتمناه العرب عموما سندا للمستقبل . وساعدت هذه الظروف على ان يكون العراق ملجأ للقوميين العرب الذين فروا من التنكيل والملاحقة من سلطات الانتداب ، او السلطات المحلية في كل من فلسطين وشرق الاردن وسوريا (٧) . وتجمع العشرات منهم ليشكلوا تيارا وطنيا ينادي بتحرير الاقطار العربية ومقارعة الانتداب ، ويدعو فيصلا الى الخروج عن عزلته وقيادة حرب التحرير العامة لاقامة دولة عربية واحدة من العراق وسوريا والاردن وفلسطين تحت العرش الفيصلي (٨) . وتصور القوميون العرب أن العراق يمكن أن يلعب دور « بيدمونت » او « بروسيا » في خلق الوحدة او الاتحاد العربي ، ونظر هؤلاء

الى بريطانيا فوجدوها تكيد للبلاد ، ولا تعمل شيئا يدعم التعاون الذي نصت عليه معاهدة ١٩٣٠ العراقية ــ البريطانية ، ورأوا ان النظام القائم فــي العراق ، ما هو الا بناء اصطناعي خلقته بريطانيا ليلائم مصالحها واغراضها الامبراطورية ، وهو لذلك لا يستحق الحياة والبقاء ، وانما الجدير بالبقاء والحياة هو نظام قومي عربي يشكل فيه العراق جزءا من الدولة العربية الموحدة ، ولم يكن منح بريطانيا الاستقلال للعراق ليرضي نزعة القوميين لان معظمهم كان يتطلع الى تحرير الاقطار العربية واندماجها في وحدة قومية شاملة ، وذلك بسبب ارتفاع مد الحركة العربية في العراق ، ونفوذها الى اذهان الجيل الجديد فيه (٩) .

ولقد اصبح العراق مركز الثقل في الحركة العربية القومية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، كنتيجة للمرارة التي تركزت في نفوس العرب ، لغدر الانجليز بامانيهم القومية في التحرر والوحدة ابان الحرب العالمية الاولى ، تلك المرارة التي زادتها اشتعالا في الثلاثينات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وعدم منح سوريا استقلالها ، مما ساعد على ظهور الحركة القومية العربية في العراق . وكانت هذه الحركة تصب فيها روافد القضايا العربية الاخرى اكثر مما كانت تتحكم فيها ظروف العراق الخاصة . ومما يجب الالتفات اليه ان العراق لم يستطع ان يكون مركز جذب للحركة القومية العربية بشكل فعلي ، بسبب تقيده بمعاهدة ١٩٣٠ ، فقد كان عليه ان يستكمل استقلاله وتحرره ليصبح نواة الدولة العربية المتحدة . ومن هذه الزاوية ، ارتبط كفاح الحركة الوطنية العراقية ضد معاهدة ١٩٣٠ بالحركة العربية العامة . (١٠)

العراق والصهيونية :

لم يقابل تصريح بلفور باهتمام كبير في العراق نظرا للحرب المستعرة بين الجيوش التركية والبريطانية . ومنذ ان بدات الاضطرابات في القدس في عام ١٩٢٠ وفي حيفا في عام ١٩٢١ ، لم تجد صدى كبيرا لدى الشعب العراقي الذي كان مشغولا بنضاله من اجل الاستقلال (ثورة ١٩٢٠) وانتخاب الملك فيصل (١٩٢١) . وبالرغم من ذلك فقد عبرت الصحافة عن احداث فلسطين وافسحت صدر صفحاتها لاحتجاجات اللجنة العليا الى حكومة جلالة بريطانيا ، كما انه لم يحدث في فلسطين منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٢٨ اضطرابات خطيرة في فلسطين حتى تلفت انتباه العرب في الخارج ، وكانت الصحافة تنشر الانباء الهامة عن حركة عداء الصهيونية . (١١)

وكان العراق يهتبل كل فرصة للتعبير عن سخطه واستنكاره لوعد بلفور، كما قاوم الصهيونية وافكارها . وفي نفس الوقت كان العراق يرحب بالساسة والصحفيين الاجانب الذين يؤيدون الحق العربي في فلسطين ويقاومون وعد بلفور والافكار الصهيونية الرامية الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

فقد زار العراق في ١٩٢٢/٦/٤ اللورد ايبسلي صاحب جريدة مورننج ستار اللندنية ، والصحفي البريطاني الذي دافع عن حقوق العرب دفاعا حارا ، وحث حكومته على الغاء وعد بلفور الجائر ، واستبعاد فكرة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . فاستقبل في بغداد استقبالا شعبيا رائعا ، وكان موضع حفاوة وترحيب العراقيين ، واقيمت له المآدب التكريمية والحفلات التي القيت فيها عدة خطب سياسية ، تناولت البحث في شؤون العراق وسياسة بريطانيا في فلسطين . (١٢)

وتبنت الحكومات العراقية في برامجها الوزارية فقرات تنص على بث الروح القومية في الشعب ، وطرد كل فكرة اجنبية ، وتوثيق الصلات القومية وتوطيد روابط المحبة والاخوة بين العراق والبلاد العربية (١٣) . ولا غرو في ذلك ، فان رؤساء الحكومات العراقية في العشرينات ، كانوا اعضاء في الجمعيات القومية ابان الحكم العثماني ، كما لعبوا دورا بارزا في الثورة العربية ، وان كانت مشاعرهم وطنية وقومية ، فانهم كانوا يحاولون التوفيق

بين اماني الشعب وطموحاته وبين مصالح بريطانيا في العراق ممثلة في المعاهدات الانتدابية . ومع ذلك فان الشعب العراقي كان دائما يطالب حكوماته بتحقيق امانيه في الاستقلال والوحدة .

وتأسيسا على ما تقدم ، كتبت بعض الصحف المحلية مقالا حثت فيه على اثارة العواطف العدائية بين سكان العراق ضد الاجانب ، بهدف التأثير على عقول العراقيين ضد الاجانب ، والى حمل العامة على ان قتل الاجانب من الاعمال الشريفة والوطنية . كما انه كان تبريرا في نفس الوقت لمقتل الكولونيل البريطاني لجمن على يد الشيخ ضاري الذي اعدم نتيجة لذلك .(١٤)

وفي ٨ فبراير ١٩٢٨ ، قامت مظاهرات صاخبة في بغداد ، احتجاجاعلى زيارة الزعيم الصهيوني البريطاني السير الفرد موند ، وعبر المتظاهرون عن سخطهم الشديد واستنكارهم للسياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، ورفعوا شعارات تندد بالصهيونية ووعد بلفور ، وتمجد بالامة العربية ، كما هتفوا هتافات معادية ضد الصهيونية والاستعمار . واوقفت السلطة الحاكمة المظاهرات بالقوة ، غير انها تجددت للمرة الثانية في اليوم التالي للاحتجاج على سياسة الحكومة العراقية ازاء المتظاهرين ولاعلان السخط الشديد على وعد بلفور ، الا ان الحكومة استطاعت تفريق المتظاهرين ، واصدرت عدة قرارات منها طرد بعض الطلاب ، غير ان الحكومة عادت فتراجعت عن قراراتها واضطرت الى الغاء المراسيم الخاصة بفصل الطلاب وعقاب المتظاهرين ، بسبب احتجاج الصحف والاحزاب الوطنية على تلك الاجراءات الحكومية . (١٥)

وعلى العموم ، فان شعور العداء للصهيونية في العراق قد ازداد منذ عام ١٩٢٩ ، وان كان قد بدأ منذ عام ١٩٢٠ ، فكان للحوادث التي تقع في فلسطين اثرها على الشعب العراقي وفي ازدياد شعوره العدائي نحو الصهيونية . (١٦)

العراق ونضال شعب فلسطين :

وعندما وقعت ثورة ١٩٢٩ في فلسطين بسبب حادث حائط المبكى ، عقد اهل العراق اجتماعا فيجامع الحيدرخانة في بغداد تليت فيه الخطبالسياسية، والقيت فيه القصائد الوطنية المثيرة ، وخرج المجتمعون في مظاهرات وطنية صاخبة ، وقصدوا البلاط الملكي والسفارة البريطانية . ولكن الشرطة اوقفت مسيرتهم مما ادى الى تصادم الشرطة والمتظاهرين . كما اقفل اليهود محلاتهم التجارية لمدة اسبوعين . وكانت دوريات الشرطة تجوب الشوارع لحراسة

دور اليهود ومتاجرهم من هجمات المتظاهرين . وكانت المظاهرات تتجدد كل يوم حتى منتصف سبتمبر ، حتى اذا ما حلت ذكرى وعد بلفور ، بلغ الهياج اشده والمظاهرات ذروتها . وشرعت الاحزاب السياسية والنوادي الوطنية في جمع الاعانات المالية لمنكوبي فلسطين ، وكانت حملة الاكتتاب واسعة اشترك فيها الجمهور العراقي على اختلاف طبقاته وتباين نزعاته (١٧) . وتم ذلك تحت اشراف لجنة فلسطين التي تشكلت لهذا الغرض برئاسة ياسين الهاشمي وآخرين . (١٨)

وقد عبر البرلمان العراقي عن تأثره لحوادث عام ١٩٢٩ في فلسطين ، فأوقف المجلس النيابي جلسته مدة خمس دقائق حدادا على حوادث فلسطين واحتجاجا على وعد بلفور . وقد وافق مجلسا النواب والاعيان على ارسال برقيات احتجاج — في الجلسة المشتركة المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٩ — الى كل من رئاسة الوزراء في انجلترا وسكرتارية عصبة الامم في جنيف ولجنة التحقيق في القدس . (١٩) .

ووجه فريق من الشباب العراقي القومي بيانا الى الرأي العام العراقي في (٢٢ سبتمبر ١٩٣٠) نددوا فيه بمساوىء الاستعمار البريطاني في فلسطين الذي عمل على تهويد فلسطين ، وتشريد اهلها العرب واحلال الصهيونيين محلهم ، كما هاجم المعاهدات العراقية — البريطانية . ودعا الشعب الى الاضراب العام ، ولكن الحكومة القت القبض على بعض هؤلاء الشباب ، وقدمتهم للمحاكمة وحكمت عليهم بالسجن مددا تتراوح بين ثلاثة وستة اشهر . ومن هؤلاء يونس السبعاوي وفائق السامرائي وخليل كنه . وتلا ذلك حوادث مماثلة مما اضطر الحكومة الى اصدار قوانين بمنع الاجتماعات السياسية وتعطيل عدد من الصحف المعارضة ، والغاء فروع الاحزاب المعارضة . (٢٠)

وشارك وفد عراقي في اجتماعات المؤتمر الاسلامي بالقدس (١٩٣١) ، والذي أولى قضية فلسطين جزءا كبيرا من اجتماعاته بالرغم من انه لم يختص مباشرة ببحث القضية . وتابع العراق باهتمام كبير مطالب الشعب الفلسطيني بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنع انتقال الاراضي لهم . وقد شجبت الصحافة العراقية والاندية السياسية والاحزاب السياسية الانجليزية والصهيونية في فلسطين ، وايدت مطالب الفلسطينيين . ووقعت بعض الحوادث والاضطرابات في بغداد وندد المتظاهرون بالهجرة اليهودية وتملك اليهود للاراضي . واحتج الوطنيون العراقيون الى السفير البريطاني في بغداد ، وجرى البحث بمقاطعة البضائع اليهودية . وارسلت كذلك عدة رسائل احتجاج من العلماء والجمعيات السياسية الى السفير البريطاني احتجاجا على موقف السلطات البريطانية والقوى الصهيونية في فلسطين . كما كتبت الصحف

الوطنية مقالات تناشد فيها العالم العربي بمساعدة اخوانهم في فلسطين . ونظمت مظاهرات باشراف لجنة الدفاع عن فلسطين . (٢١)

وخلال زيارة الملك فيصل للندن (يوليو ١٩٣٣) ، بحث مع المسؤولين البريطانيين في وزارة الخارجية ، خطر الصهيونية واثرها على العرب . واوضح لهم اثر الهجرة اليهودية على تدهور الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعرب . وحذر من ان الهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود ستؤدي الى نشوب حرب بين العرب واليهود . وطالب الحكومة البريطانية بوقف الهجرة ومنع بيعهم الاراضي وتشكيل حكومة نيابية في فلسطين . (٢٢)

وفي نوفمبر ١٩٣٣ ، زار مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني بغداد ، واعرب عن مخاوفه من ازدياد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، والتي من شأنها ان تزيد عدد اليهود بحيث يصبح العرب اقلية ، وتؤدي بالتالي الى طردهم من بلادهم بفضل السيطرة الاقتصادية لليهود وتقدمهم العلمي . وقد شرح المفتي افكاره ايضا للسفير البريطاني ، واوضح له ان الشعب الانجليزي يرغب في تحقيق العدل للعرب ولكنه يخشى من قوة نفوذ اليهود . (٢٣)

احدثت انتفاضات الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والاستعمار ردود فعل قوية واصداء واسعة في العراق ، ففي عام ١٩٣٤ قامت الحكومة بطرد عدد من الموظفين اليهود في وزارة الاقتصاد ، والغت مناصب اليهود في مجلس الاعيان . واثار اليهود ضجة عالمية حول هذه الاجراءات ، واتهموا الحكومة العراقية بانها تضطهد اليهود والطوائف الاخرى ، ووجدت دعاية اليهود صدى في الخارج . كما حذر السفير البريطاني الحكومة العراقية من مغبة هذه الاجراءات ومن تحامل العراقيين على اليهود ، واوضح نوري السعيد للسفير البريطاني ان الصحافة الصهيونية كثيرا ما تهاجم العراق ، الامر الذي دفع الصحافة العراقية للرد على الحملات الصهيونية ، وقامت المظاهرات ضد الصهيونية فاضطرت الحكومة الى التدخل لمنعها خشية تفاقم الاحداث (٢٤) . وفي نفس الوقت احتج مندوب العراق في عصبة الامم على الهجرة اليهودية الى فلسطين ، واعرب عن امله في عودة الحق العربي الى نصابه وتحقيق اماني الشعب العربي الفلسطيني . ولم يحدث ما يعكر الجو في العراق خلال عام ١٩٣٥ الا بعض الحالات التي لا تذكر .

العراق وثورة فلسطين الكبرى ١٩٣٦ :

وعندما نشبت الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦) وبدء بالاضراب الشامل الذي استمر ستة اشهر ، تبنت الوزارة العراقية برئاسة ياسين

الهاشمي دعم الحركة التحررية الفلسطينية ، فأمدت الثوار بالمال والسلاح ، وسمحت بل وشجعت الشباب العراقيين على الالتحاق بالثورة الفلسطينية ، بعد ان وضعت تحت تصرفهم بعض التجهيزات العسكرية التي كان العراق قد ابتاعها من تشيكوسلوفاكيا . كما ان رئيس الوزراء أمر الجهات المختصة بوجوب عودة هؤلاء المجاهدين الى العراق بعد الانتهاء من اداء واجباتهم الوطنية . ولم تقتصر مساعدة الوزارة في هذه القضية على ما تقدم ، بل سمحت لبعض الضباط والجنود العراقيين بالالتحاق بالثورة . ولما احتج السفير البريطاني على ذلك ، انكر الهاشمي وجود مثل هذا التدخل ، ولكن السفير جاء بأدلة دامغة وصار يتوعد ويتهدد . (٢٨)

وباشرت جمعية الدفاع عن فلسطين بجمع المساعدات لعرب فلسطين وللثوار ، وكانت تنشر كل مساء اخبار الثورة الفلسطينية التي كان يتلقفها الراي العام العراقي بشغف واهتمام كبيرين . وشنت الصحافة العراقية حملة كبيرة ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني (٢٩) . كما قدم وفد نيابي عراقي مذكرة احتجاج الى السفير البريطاني وكانت شديدة اللهجة ، واوضحت المذكرة قلق العرب والعراقيين فيما يختص بمستقبل فلسطين . وطالب رئيس الوفد النيابي السيد ناجي السويدي بوضع حد نهائي للهجرة اليهودية الى فلسطين والتي تؤثر على العلاقات العراقية ــ البريطانية (٣٠) . وقدم وفد من جمعيةالشبان المسلمين وطلاب كلية الحقوق فيبغدادمذكرات احتجاج الى السفير البريطاني في العراق ، وطالبت المذكرات بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين خشية ان ينفذ صبر العرب ويفقدوا ثقتهم ببريطانيا (٣١) . واحتج كذلك عدد من وجهاء الموصل وسلموا مذكرة احتجاج للسفير البريطاني . واستمرت الصحافة العراقية في مهاجمتها لبريطانيا والصهيونية ومناصرتها وتأييدها لعرب فلسطين والثورة الفلسطينية. كما عقد اجتماع في نادي المثنى في بغداد ضم عددا من القوميين وقرروا اعلان الحداد لضحايا عرب فلسطين ، وتنظيم يوم خاص بفلسطين ومقاطعة البضائع اليهودية واعلان الاضراب العام في ذلك اليوم (٢٢ مايو ١٩٣٦) . ووقعت بعض الاضطرابات والمظاهرات في منطقة الفرات تعبيرا عن رفض الشعب العراقي وسخطه واستنكاره للسياسة البريطانية والصهيونية في فلسطين وتأييدا للثوار الفلسطينيين . (٣٢)

ونفذ الاضراب العام والحداد بنجاح تام في ٢٢ مايو ، وصدرت الصحف الوطنية في ذلك اليوم وهي مجللة بالسواد وتحمل عناوين بارزة في صدر صفحاتها الاولى بالخط الاسود ، وفي نفس الوقت ، فاضت انهر تلك الصحف بالمقالات الحماسية والوطنية الخاصة بفلسطين ، وصبت جام غضبها على

الصهيونية والاستعمار البريطاني الذي حملته مسؤولية ما وقع وما قد يقع في فلسطين . وكانت نية المنظمين ليوم الحداد ان يعقد اجتماع جماهيري كبير في احد مساجد بغداد ، الا ان الحكومة رفضت السماح بذلك خشية وقوع مظاهرات وحوادث تؤدي الى الاخلال بالامن . وقام طلبة المدارس بجمع المساعدات لضحايا فلسطين . (٣٣)

كما اجتمع رئيس الوزراء العراقي الى السفير البريطاني في بغداد ، واوضح له خطورة الموقف في فلسطين ، وذكر له انه تسلم مئات من العرائض لتقديم المساعدة من جميع الاصناف للقضية الفلسطينية . واعرب عن حيرته ازاء هذه الطلبات خشية توتر العلاقات بين العراق وبريطانيا . واستطرد رئيس الوزراء قائلا : ان الموقف المتأزم ناتج عن الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وطالب بريطانيا بوقف الهجرة او تحديدها على الاقل للحفاظ على عرب فلسطين كيلا يصبحوا اقلية ضعيفة تحت حكم شعب غريب له مقومات اقتصادية وفكرية اكبر واهم من تلك التي يمتلكها العرب في فلسطين . وفي الوقت نفسه ، نصح رئيس الوزراء اصدقائه الفلسطينيين بضبط النفس والصبر والثقة في حكومة بريطانيا ، وعارض سياسة العنف في فلسطين — على حد قول السفير البريطاني في رسالته الى ايدن — (٣٤) وحذر رئيس الوزراء حكومة بريطانيا من مغبة تصرفاتها في فلسطين ، وناشدها بحل المشكلة الفلسطينية خشية تدهور العلاقات العراقية — البريطانية ، وفقدان ثقة العرب بحكومة بريطانيا ، واعرب رئيس الوزراء كذلك عن قلق حكومته لتردي الاوضاع في فلسطين ، واوضح للسفير بان حكومته لا تستطيع مقاومة الضغط الشعبي من اجل التدخل في القضية العربية ، كما قدمت الحكومتان العراقية والسعودية مذكرة الى حكومة بريطانيا تناشدانها فيها بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى تقدم اللجنة الملكية المقترحة تقريرها ، وهذا يساعد على الامل في الوساطة الناجحة . (٣٦)

ومما يجدر ذكره ان الشعوب العربية قد ابدت اهتماما فائقا بقضية فلسطين منذ بدء الثورة الفلسطينية في ابريل ١٩٣٦ ، فبينما كان شبابها يتطوعون للقتال ، كان الرجال السياسيون فيها يقومون بمفاوضات دبلوماسية مع حكومة بريطانيا لحملها على اجابة مطالب العرب المشروعة . ولما طال الاضراب ولم تشأ الحكومة البريطانية ان تجري تعديلا في سياستها قبل استتباب الامن وقيام اللجنة الملكية بتحقيقاتها وتقديم تقريرها ، راى ملوك العرب وامراؤهم ان يطلبوا من عرب فلسطين فك الاضراب املا منهم في ان يجري التحقيق بشكل نزيه (٣٧) .

ووجه الملوك والامراء العرب نداءات الى عرب فلسطين اتفق على نصها الواحد كل من الملك عبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية ، والملك غازي ملك العراق ، والامام يحيى ملك اليمن ، والامير عبدالله امير شرق الاردن ، وهذا نصها : « لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبدالله ، ندعوكم للاخلاد للسكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ، وثقوا باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم » (٣٨) . ويبدو ان بريطانيا قد اوعزت للحكام العرب بتوجيه نداء الى الثوار الفلسطينيين ، ويدل على ذلك ما طلبه جورج رنيدل من وزير الخارجية البريطانية توجيه رسالة شكر وتقدير الى كل من الملك عبد العزيز والملك غازي اثر نجاح ندائهم في وقف الاضراب والاضطرابات في فلسطين ، ولكن ايدن رفض ذلك . (٣٩)

وكان نوري السعيد قد قدم الى فلسطين في اواخر مايو ، واتصل باعضاء اللجنة العربية العليا ، ووضع بالاتفاق معهم شروطا تجري بموجبها وساطة الحكومة العراقية بين عرب فلسطين والحكومة البريطانية لفك الاضراب . واهم هذه الشروط : وقف الهجرة اليهودية مؤقتا حتى تأتي اللجنة الملكية وتضع تقريرها ، الا ان الحكومة البريطانية لم تقبل بوساطة العراق على هذه الاسس ، وارسل وزير المستعمرات كتابا الى الدكتور وايزمن يقول فيه ان نوري السعيد لم يفوض من قبل الحكومة العراقية ولا من قبل المفوض السامي للاتفاق على السياسة التي ستنفذ بعد وقف الاضطرابات وعلى الاخص فيما يتعلق بتوقيف الهجرة . وقد فشلت هذه الوساطة لان الانجليز لم يقبلوا شروط الوساطة خوفا من اليهود . وعاد العرب الى تصلبهم ورفضوا

الاجتماع بنوري واخرجوه . وكان نوري خلال اقامته بالقدس قد درس مشروعا بريطانيا ـ هاشميا مع المندوب السامي لحل قضية فلسطين يقضي باقامة الوطن القومي لليهود في جزء من فلسطين حالما يلقي العرب سلاحهم(٤٠) . واقترح العراق رسميا على السعودية بان يقوم بدور الوسيط بين عرب فلسطين وبريطانيا وان تكون الاتصالات العربية مع بريطانيا بهذا الخصوص عبر الحكومة العراقية ، ولكن السعودية رفضت ذلك . (٤١)

وعلى العموم ، فان الاحداث في فلسطين قد زادت من كراهية الشعب العراقي للصهيونية والاستعمار ، وكان رد الفعل ضد اليهود قويا لولا تدخل الحكومة للمحافظة على الامن ، واثرت تلك الاحداث على العلاقات بين العراق وبريطانيا من جهة ، وعلى الافكار الوحدوية والقومية من جهة اخرى لان قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يعيق قيام تلك الوحدة امل الامة العربية

المنشود . ولذلك حاول الملك فيصل قبيل وفاته احتواء الوطن القومي بتوحيد بلاد الشام والعراق ولكن بريطانيا رفضت (٤٢) .

ومهما يكن من أمر ، فان الثورة العربية في فلسطين كان لها اثر هام في كل بلاد الشرق العربي ، اذ انها أكدت تضامن البلدان العربية ووحدتها . ففي خلال هذه الثورة اتضح العطف التام من جانب العالم العربي بأسره على عرب فلسطين للمرة الاولى . وجمعت الاموال وتقدم المتطوعون باسمائهم للانضمام الى النضال المسلح . وفي اواخر النضال كان يتم توجيه الثورة في الواقع من سوريا ولبنان والعراق ، وكانت بمثابة بؤرة لكل الحيوية السياسية للعالم العربي ، وفاق تشجيعها لحركة الوحدة اي عامل آخر (٤٣) .

وعلى اثر الثورة الفلسطينية ، ارسلت بريطانيا اللجنة الملكية برئاسة ايرل بيل (Peel) الى فلسطين في ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ، للتحقيق في حوادث الثورة الفلسطينية، فاستمعت الى مندوبي الحكومة والى اليهود بالاضافة الى العرب الذين قرروا في النهاية انينهوا مقاطعتهم ها . وفي ٧ يوليو ١٩٣٧، انتهت اللجنة من وضع تقريرها الذي جاء على شكل وثيقة اساسية ، وقد اقترحت اللجنة انهاء الانتداب وتقسيم فلسطين الى قسمين : دولة يهودية تشغل حوالي خمس فلسطين ، ودولة عربية تضم بقية فلسطين وامارة شرق الاردن ، على ان تبقي منطقة صغيرة (القدس وما جاورها) تحت الانتداب البريطاني الدائم (٤٤) .

وقد ادى تقرير اللجنة الملكية الخاص بتقسيم فلسطين الـــى ازدياد النشاط السياسي في العالم العربي ، فقد عارضت معظم الحكومات والاحزاب العربية خطة التقسيم ما عدا الامير عبدالله امير شرق الاردن . وارسلت اللجنة العربية العليا مذكرة مسهبة الى الحكومات العربية ، استنكرت فيها التقسيم واصرت على التمسك باستقلال فلسطين وسيادتها . ويذكر الحاج امين الحسيني ان اول جواب ورد على اللجنة العربية ، كان من السيد حكمت سليمان رئيس الوزارة العراقية حينئذ باستنكار التقسيم والتعهد بمقاومته . ثم أصدر تصريحا شديدا عقب ذلك ، بان العراق سيحطم أكبر رأس عربي يقبل التقسيم . ثم وردت برقيات كثيرة بتأييد فلسطين والوعد بمناصرتهم ، والحض على الثبات والاستمرار ، واستنكار التقسيم ، من الملك عبد العزيز آل سعود، والامام يحيى ملك اليمن ، ومحمد باشا محمود زعيم المعارضة المصرية حينئذ ، ومن رئيس الوزراء السوري جميل مردم ، ومن علماء الازهر ونجد والعراق ، ومن كثير من زعماء الاقطار العربية في المشرق والمغرب وزعماء المسلمين في الهند وايران وافغانستان وغيرها (٤٥) .

وقد احتج العراق رسميا على مشروع التقسيم المذكور ، وشجب فكرة التقسيم ، وارسل برقيات احتجاج الى اللجنة العربية العليا والى السكرتارية العامة لعصبة الامم والى بريطانيا . وحمل رئيس الوزارة العراقية حكمت سليمان بشدة على اقتراحات اللجنة فكان لموقف العراق اثر في الاوساط الفلسطينية، كما كان لاحتجاجه دوي في الاوساط الاوروبية حتى ان حكومة بريطانيا طلبت رسميا بوجوب الاعتدال في احتجاج رئيس الوزراء والعمل على تهدئة الحالة العامة في العراق وغيره . هذا وقد اقيمت مظاهرات صاخبة لم تشهد بغداد في سنيها الاخيرة مظاهرة حماسية مثلها استنكارا لقرار اللجنة الملكية . (٤١)

وشن العراق حملة كبيرة ضد مشروع التقسيم ، فاتصل بحكومات ايران وتركيا للوقوف الى جانب العراق والدول العربية بشأن معارضة التقسيم في عصبة الامم . ونجح العراق في مسعاه باحباط المشروع لدى عرضه على عصبة الامم في جنيف لاقراره (٤٣) . وهكذا اثمرت جهود العراق الدولية في افشال قرار اللجنة .

وقابل رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان ، الدكتور فرتز جروبا سفير المانيا في بغداد ، واعرب عن امله في ان يبذل الالمان كل ما في وسعهم للعمل على احباط خطط اللجنة الملكية ، كما ان رئيس الوزراء كان يود من الالمان ان يساندوا الحملة التي شنت ضد التقسيم وذلك على شكل تصريح مناسب يدلي به احد زعماء الرايخ ، واشار الى انه كان مقيضا للعراق ان يشن حملة ناجحة ضد انشاء دولة يهودية لو لم يكن خاضعا للضغط الاقتصادي البريطاني ، وان حصول العراق على قرض من جهة اخرى غير بريطانيـــا سيساعده كثيرا . فحكومة حكمت سليمان كانت تمثل اتجاها معاديا لبريطانيا، ولكن هذه الحكومة لمتستمر طويلا (٤٨) . وهكذا يتبين لنا ان مساندة العراق للفلسطينيين ابان الثورة انطلاقا من دوره القومي أولا الرامي الى توحيد العرب ، والى خشيته من تفاقم الاحداث والتأثير على اقتصاديات العراق بوقف ضخ النفط في حيفا .

جهود العراق العربية والدولية :

شارك العراق في مؤتمر بلودان الشعبي الذي عقد في سوريا في ٨ سبتمبر ١٩٣٧ ، ورأس ممثل العراق ناجي السويدي المؤتمر العربي العام والذي حضرته وفود من مختلف الاقطار العربية ، وقرر المؤتمر رفض التقسيم وانشاء دولة يهودية ، والاصرار على المطالبة بالغاء الانتداب وتصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية ، ومنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود ، واقامة

حكومة دستورية في فلسطين فيها للاقليات ما للاكثرية من الحقوق . كما طالبوا بعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي استقلاله وسيادته . ثم اقر المؤتمرون ميثاقا اقسموا عليه وقوفا بحماسة رائعة ، جاء فيه : « ان المؤتمرين يقسمون ويتعهدون امام الله والتاريخ والشعوب العربية والاسلامية ان يستمروا في الكفاح الى ان يتم انقاذ فلسطين » (٤٩) .

وحضر العراق المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد بالقاهرة (١٩٣٨) ، وايد فلسطين في نضالها ، ونادي المؤتمر ببطلان وعد بلفور واستنكر التقسيم ، وطالب بوقف الهجرة اليهودية وانتقال الاراضي الى اليهود ، كما ندد بالظلم الواقع على عرب فلسطين ، واشترك العراق كذلك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (١٩٣٩) ومثل العراق فيه نوري السعيد ورفض العرب المقترحات البريطانية بخصوص تسوية المشكلة الفلسطينية (٥٠) .

وازاء فشل مؤتمر المائدة المستديرة ، اصدرت بريطانيا في ١٧ مايو ١٩٣٩ الكتاب الابيض الثالث والذي يحوي مقترحات الحكومة البريطانية الجديدة ، وهذه تتلخص في انشاء دولة مستقلة في فلسطين خلال عشر سنوات تربطها معاهدة مع بريطانيا تؤمن مطالب الطرفين الاقتصادية والاستراتيجية في المستقبل . ثم من الناحية الدستورية توسيع قاعدة اشراك الفلسطينيين في حكومة بلادهم . وحدد الكتاب الابيض المذكور الهجرة بـ ٧٥ الف يهودي خلال خمس سنوات ومنعها نهائيا بعد ذلك ، ومنع اليهود من شراء الاراضي من العرب في بعض المناطق . فرفض العرب واليهود هذا الكتاب ، ولكن بريطانيا أصرت على تنفيذ الكتاب الابيض . (٥١)

واستضاف العراق مفتي فلسطين ورهط من اتباعه والثوار الفلسطينيين الذين فروا هربا من ملاحقة السلطات البريطانية لهم ؛ فتراوح عددهم ما بين اربعمائة وخمسمائة فلسطيني . وقد ادى وجود الفلسطينيين بوجه عام الى تقوية العناصر المعادية لبريطانيا في العراق وازدياد النشاط السياسي للفلسطينيين والسوريين المقيمين في العراق . وادى ذلك الى انتشار الدعاية الالمانية في العراق كنتيجة لاتصال اللاجئين السياسيين بالوزير المفوض الالماني جروبا مع نشوب الحرب العالمية الثانية (٥٢) .

ونشط الساسة العراقيون الموالون لبريطانيا في مساومة الحكومة البريطانية بصدد المطالب العربية . وقد أوضح الجانب العراقي انه على استعداد للتمشي مع رغبات بريطانيا ، ولكن بشرط ان تستقل سوريا وينفذ الكتاب الابيض الخاص بفلسطين ويزود العراق بالاسلحة الكافية (٥٥) . ولذلك زار الكولونيل نيوكومب (S.F. Newcombe) بغداد بتكليف من وزير المستعمرات

لورد لويد لاقناع الفلسطينيين وعلى راسهم المفتي بقبول الكتاب الابيض المشار اليه آنفا . ولكن المفتي رفض الاجتماع بنيوكومب ، واجتمع المبعوث البريطاني بكل من جمال الحسيني ممثلا عن المفتي ، وموسى العلمي من الجانب الفلسطيني ، ومثل الجانب العراقي نوري السعيد ، والشيخ يوسف ياسين عن السعودية . وقد عرض العرب مطالبهم الخاصة بفلسطين والتي تتناول تحديد الهجرة اليهودية بـ ٧٥ الف ، وتعديل قوانين الاراضي وفقا لتقرير « وودهيد » ، والبدء في وضع دستور الحكم الذاتي واقامة حكومة وطنية ، واصدار عفو عام وشامل للجميع ، على ان تعلن بريطانيا استعدادها لتأييد اي تقارب او اتحاد بين الدول العربية الراغبة في ذلك بشكل فيدرالي او اقتصادي مقابل استخدام العراق والسعودية نفوذهما لتخفيف الدعاية المتعلقة بفلسطين . ولو تمت هذه الاجراءات ، فانها سوف تخفف العبء على القوات البريطانية في فلسطين ، وتوفر قوات احتياط عربية للمساهمة في ليبيا او الحبشة او اي مكان آخر الى جانب الحلفاء . وقد ابرق نيوكومب الى اللورد لويد بهذه المطالب (٥٦) .

وعرض نوري السعيد نتيجة المحادثات على مجلس الوزراء العراقي الذي اتخذ قرارا في اغسطس ١٩٤٠ ، يقضي باعلان الحكومة العراقية (مقابل هذه التسوية) الحرب رسميا على المحور ، ووضع نصف قواته تحت قيادة الشرق الاوسط . الا ان الحكومة البريطانية رفضت هذه المقترحات ورحبت بطلب الصهيونيين تزويدهم بالسلاح والعتاد للدفاع عن فلسطين (٥٧) .

وأما ما كان الامر ، فان عدم الموافقة على مقترحات بغداد ، دفع العراقيين الوحدويين والعرب للابقاء على علاقتهم بالمحور ، لان قضايا اشمل من قضية فلسطين كانت قيد البحث ، اذ ان المسألة كانت مرتبطة بوضع بريطانيا في كل البلدان العربية وليس في العراق وحده . ففي خلال هذه الفترة الخطيرة التي شهدت انتصارات المانية كاسحة وتهديدا مباشرا لبريطانيا ، رأى الساسة العرب ان من المحتمل في ظل الموقف الدولي الجديد ، ان يتم تحرير العراق والبلدان العربية الاخرى وان تتخذ خطوات بصدد الوحدة العربية (٥٨) .

ويمكن القول ان القضية الفلسطينية كانت احد الاسباب الرئيسية التي فجرت التناقضات بين العراق وبريطانيا عام ١٩٤٠ ، وادت الى الحرب العراقية ــ البريطانية في مايو ١٩٤١ ، كما انها كانت السبب في زعزعة وضعف العلاقات العراقية ــ البريطانية (٥٩) .

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه التحديد بعد انهيار حركة رشيد عالي الكيلاني وزوال حكمه ، خضع العراق للاحتلال البريطاني

الثاني وزج بالاحرار الوطنيين والقوميين في السجون ، ولاقت الحركة الوطنية انتكاسة كبيرة . ولكن الديمقراطيين والشيوعيين الذين تمتعوا بحرية نسبية ؛ ظلوا يكتبون المقالات تأييدا للقضية الفلسطينية (٦٠) .

ولم تقتصر جهود العراق ومساعيه خلال هذه الفترة لدى الدوائر البريطانية ، بل شملت الدوائر الصهيونية والامريكية . فقد ذكر نوري السعيد اثناء الاجتماع الذي دعا له في القنصلية العراقية في دمشق ، وحضره المستر جاردنر القنصل البريطاني في سوريا ، انه تلقى رسالة من « شرتوك » يدعوه فيها الى العمل لاحلال السلام بين المسلمين واليهود ، واضاف نوري السعيد انه سيحاول السعي من اجل ذلك ، خاصة وان المسلمين مستعدين لقبول ترتيبات الكتاب الابيض ، وبخاصة مسألة اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين بعد الحرب (٦١) .

وعلى اثر نشاط الدعاية الصهيونية في امريكا (ممثلة في دعوة ناحوم جولدمان الى اقامة دولة يهودية او كومنولث يهودي لا في فلسطين وحدها بل حتى في الاردن ، وفي قرارات مؤتمر بلتيمور (مايو ١٩٤٢) ، مقرونا ذلك بتأييد بعض الساسة الامريكيين للدعاية الصهيونية وبتأليف جيش يهودي) (٦٢) . بادرت الحكومة العراقية الى الاحتجاج رسميا لدى الحكومة الامريكية . فجاء الرد الامريكي ان النداء لا يمكن اعتباره بيانا رسميا عن سياسة الحكومة الامريكية (٦٣) . كما سعى نوري السعيد لدى النحاس والملك عبد العزيز لارسال التماسات الى الحكومة الامريكية لوقف التصريحات المؤيدة للصهيونية، وقدم العراق مذكرة الى بريطانيا ايضا يحتج فيها على زيادة الدعاية الصهيونية التي تؤثر في العراق ، حيث ان العراق حكومة وشعبا يهتم بعمق في مسألة فلسطين . وقد أجابت بريطانيا بانها لن تقوم بأي عمل في فلسطين لا يرضى عنه الجانبان . ويبدو ان الاجابة كانت مقبولة (٦٤) .

وعلى الصعيد الشعبي ، فقد دافع الديمقراطيون عن قضية فلسطين على صفحات صحفهم ، واعتبروا فلسطين رمز النضال العربي التحرري ، وطالبوا بتأييد حق عرب فلسطين في انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة (٦٥) . وايد الحزب الشيوعي العراقي مطالب عرب فلسطين الثلاثة وهي : وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ومنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود ، واقامة حكم وطني ديمقراطي في فلسطين ، كما طالب بريطانيا بتنفيذ تلك المطالب فورا ، على حين حث الحكومة العراقية على التنبه لنشاط العصابة الصهيونية وسماسرتها في العراق (٦٦) . غير ان الحزب الشيوعي قد غير موقفه اثر صدور قرار التقسيم)١٩٤٧(فاعلن مساندته لقيام دولة اسرائيل.

وفي عام ١٩٤٣ ، رفع نوري السعيد مذكرة بشأن استقلال العرب ووحدتهم الى وزير الدولة البريطاني في القاهرة (المستر كيزي) ، وتطرق فيها الى قضية فلسطين ، فطالب بريطانيا بضم فلسطين الى سوريا الكبرى، وبذلك لن يستبد الخوف بعرب فلسطين من التوسع اليهودي اي انه اراد احتواء الوطن اليهودي في اطار الدولة المتحدة ورفض مشاريع التقسيم واقترح انشاء منطقة يهودية داخل فلسطين يتمتع فيها اليهود بنوع من الحكم الذاتي (٦٧) . وهذا المشروع الذي اطلق عليه مشروع الهلال الخصيب ، قد طالب به الملك فيصل الاول لحل مشكلة الوطن القومي اليهودي تنفيذا لاتفاق فيصل ـ وايزمن عام ١٩١٩ كما اشرنا آنفا .

وذكر نوري السعيد في رسالة مرفقة مع مذكرته الى المستر كيزي ، بانه طالب بضرورة اصدار الامم المتحدة تصريحا يشجب فكرة انشاء دولة يهودية في فلسطين ، والتمسك بالكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، ورفض ما قد يبديه اليهود من معارضة رفضا قاطعا ، وفي مثل هذه الحالة اقترح ضمان الامم المتحدة مستقبل الوطن القومي اليهودي كما هو عليه الان في فلسطين مع احتمال تطوره مستقبلا الى شبه حكم ذاتي في اطار سوريا الكبرى او جامعة عربية او اتحاد عربي (٦٨) .

وبالرغم من المعارضة التي قوبل بها مشروع نوري السعيد لدى الدوائر العربية والبريطانية والامريكية . فان ذلك لم يمنع نوري السعيد من مواصلة مساعيه خلال عام ١٩٤٣ من أجل حل القضية الفلسطينية وفقا للكتاب الابيض، وفي مقابل ذلك فقد عرض على السفير البريطاني في بغداد في ٨ فبراير ١٩٤٣، فكرة ارسال فرقة عسكرية الى فلسطين او سوريا ، ولكن السفير اعتذر عن قبول ذلك بحجة ان مثل هذا الاجراء سوف لا يقابل بترحاب لا من قبل الجيش العراقي ولا من الاهالي ، وان كل ما تريده بريطانيا من العراق هو تأمين وحماية المواصلات البريطانية في اراضيه (٦٩) .

وفي مارس ١٩٤٤ ، عرض اقتراح على لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي يطلب اقامة دولة يهودية في فلسطين ، الا ان اللجنة لم تأخذ به بسبب احتجاجات الدول العربية وخاصة العراق ، الذي قدم احتجاجا رسميا من كل من الحكومة ومجلس الامة ، يعبر عن الاستياء العميق والسخط الشديد على التصريحات الامريكية ، ووافق مجلس الوزراء العراقي كذلك على انشاء مكاتب للدعاية في وشنطن (٧٠) . وارسل الوصي عبدالاله رسالة الى المستر روزفلت دحض فيها مزاعم الصهيونية ، واشار الى حق العرب التاريخي في فلسطين ، كما ذكره بصداقة العرب للولايات المتحدة . فرد عليه روزفلت بان الحكومة الامريكية سوف لا تقوم بأي عمل دون استشارة

العرب واليهود . وترك روزفلت التفاصيل الى حين زيارة الوصي للولايات المتحدة ، ولكن الزيارة لم تتم بسبب وفاة روزفلت (٧١) . ودعت الصحف العراقية حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الى تحديد سياستهما تجاه قضية فلسطين لتضعا حدا للقلق والتوتر الذي يشمل المنطقة (٧٢) .

وقد لخص تقرير السفارة البريطانية في بغداد لعام ١٩٤٤ ، عوامل تهييج الرأي العام العراقي من الدعايات الصهيونية الامريكية وبخاصة تصريحات واجنر وتافت ، ومرشحي الرئاسة ، واجراءات الحكومة العراقية لمنع الصحف من بحث القضية الفلسطينية واثارة الرأي العام العراقي (بتوجيه من السفارة البريطانية) . واضاف التقرير ان الشعب العراقي والحكومة العراقية متفقين في كراهيتهم للصهيونية ، والكل مهتم بالشكل الذي ستحل فيه قضية فلسطين، وكلما تأخر الحل كلما زاد القلق واستمر ، لان العرب يشعرون انهم في سباق مع اليهود الذين يتفوقون عليهم ، الامر الذي يزيد في مرارتهم . ولقد فشلت السلطات العراقية من تسرب الدعاية الصهيونية بسبب الحرية المتاحة لها في فلسطين بحيث يصعب الطلب الى الصحف العراقية بالاعتدال ، فالصهيونية وفلسطين هما الموضوعين المهيمنين على الصحف . ومن المؤكد ان اي تسوية لقضية فلسطين غير عادلة سوف تجعل عمر الصداقة العراقية ــ البريطانية قصيرا (٧٣) .

ونجحت مساعي العراق في دعوة ممثل عرب فلسطين موسى العلمي لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للجامعة العربية والتي وافقت على اقتراح احتواه بروتوكول الاسكندرية باسم ملحق « فلسطين » متضمنا ما ورد في الكتاب الابيض لعام ١٩٧٩ . كما سعى العراق خلال اجتماعات مؤتمر سان فرنسيسكو (١٩٤٥) لوضع ميثاق الامم المتحدة ، بوضع نص في فصل الوصاية يضمن حق الاستقلال وتقرير المصير لكل الدول الخاضعة للانتداب ، الا ان مساعيه باءت بالفشل بسبب معارضة الولايات المتحدة . وازاء ذلك رفض رئيس الوفد العراقي التوقيع على الميثاق ، ثم عادت الحكومة العراقية فوقعت عليه فيما بعد (٧٤) .

وحينما اصدر المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا تصريحه في مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ عن الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ارسلت وزارة الخارجية العراقية احتجاجا الى بريطانيا على التصريح المذكور، فندت فيه اهم النقاط الجوهرية في مشكلة فلسطين منذ صدور تصريح بلفور ، ونكث العهود للعرب ، وشرحت اخطار الصهيونية على العرب (٧٥) . كما قدم العراق احتجاجا آخر الى وزير خارجية الولايات المتحدة ، اوضح فيه عدم شرعية جعل فلسطين دولة يهودية ، وفي الوقت نفسه قابل وزير العراق

المفوض في لندن مسؤولين بريطانيين هما كلايتون ودونفيل ، وشرح لهما وجهة النظر العربية بشأن قضية فلسطين فأيده الاول وعارضه الثاني (٧٦) . وعلاوة على ذلك ، فقد قرر مجلس الوزراء العراقي مقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية (٧٧) .

واثر تولي ترومان الحكم خلفا لروزفلت (١٩٤٥) ، فوجىء العرب بتطور خطير في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاههم ، اذ طلب الرئيس ترومان (في اغسطس ١٩٤٥) من بريطانيا السماح بادخال مئة الف يهودي الى فلسطين ، والغاء الكتاب الابيض الثالث،وكرر طلبه هذا والح على تنفيذه(٧٨) .

أحدث تصريح ترومان ردود فعل لدى مختلف القطاعات والهيئات الرسمية والشعبية في العراق . فقد استنكرها الوصي عبدالاله ، ورئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي والصحف العراقية (٧٩) في حين دعت الاحزاب العراقية والهيئات الشعبية الى اجتماع شعبي باسم يوم فلسطين بمناسبة وعد بلفور في ١٩٤٥/١١/٢ ، واتخذ المؤتمر الشعبي عدة قرارات بحق العرب في فلسطين والهجرة اليهودية ، وتكوين جمعية الدفاع عن فلسطين في بغداد ، والدعوة كذلك لعقد مؤتمر عربي في بغداد يمثل الهيئات الشعبية العربية المدافعة عن فلسطين وطالب بحل العصابات الصهيونية وتجريدهــا من السلاح . وابلغت قرارات المؤتمر للحكومة العراقية وممثلي الحكومات العربية (٨٠) .

وعلى الصعيد الرسمي ، فقد نجح العراق في اقناع الدول العربية بالقيام بمسعى مشترك لدى وزير الخارجية الامريكية والمستر ترومان . حيث اجتمع ممثلو الدول العربية في وشنطن مع وزير الخارجية الامريكية (Byrnes) في الثاني عشر من اكتوبر لعام ١٩٤٥ ، وسلموه مذكرة اوضحوا فيها حق العرب في فلسطين ومعارضتهم هجرة مئة الف يهودي الى فلسطين. ويبدو ان نجاح هذا المسعى كان جزئيا ، اذ ان الخارجية الامريكية اعلنت ان سياستها تجاه فلسطين تقوم على اساس عدم تأييد اي قرار نهائي للوضع فيها دون استشارة العرب واليهود ، ولكنها تصر على طلبها بخصوص هجرة مائة الف يهودي الى فلسطين (٨١) .

وامام الالحاح والاصرار الامريكي على فتح ابواب فلسطين للهجـرة اليهودية ، اقترح وزير الخارجية البريطانية المستر بيفن تشكيل لجنة تحقيق انجليزية امريكية للبحث في الوضع وتقديم مقترحات تحل على اساسها القضية الفلسطينية . فكان ذلك ميلاد لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية ، واتفقا على ايفاد اللجنة الى البلاد العربية لدراسة المشكلة ووضع تقرير واف عنها (٨٢) .

كانت اهداف اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة محددة ، والقصد منها اضفاء الصبغة العلمية على مطالب ترومان ، وبخاصة انها ربطت بين مشكلة اليهود في اوروبا وفلسطين . ولذا بادرت اللجنة في زيارة اوروبا حيث اوصى احد اعضائها (Crum) بهجرة مئة الف يهودي قبل ان تصل اللجنة فلسطين (٨٣) .

وازاء تشكيل اللجنة الآنفة الذكر ، فقد قوبل ذلك بردود فعل عنيفة في العالم العربي وبخاصة في العراق . فقد احتج رئيس الوزراء العراقي الى كل من السفارة البريطانية والمفوضية الامريكية في بغداد في نوفمبر ١٩٤٥ ، فجاء رد المفوضية الامريكية مؤيدا شرعية تكوين اللجنة وداعيا العراق الى مقابلة اللجنة (٨٤) . اما رد بريطانيا فكان دبلوماسيا اذ اوضح الرد ان بريطانيا ستعمل على ارضاء الفريقين (٨٥) .

ودعا العراق كذلك الى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في اواخر اكتوبر ١٩٤٥ ، وتقرر في ذلك الاجتماع الرد على الخطة البريطانية بالمطالبة بمنع الهجرة اليهودية الى فلسطين وانهاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة ، مع شجب الخطة التي ترمي الى ربط مسألة فلسطين بقضية اليهود في أوروبا (٨٦) .

وعلى العموم ، فان الحكومات العربية اوجست خيفة منها ، وشعرت مقدما بانها لا تلتزم جانب الحق ، ومن ثم فقد اعترضت على تأليف اللجنة وعلى تدخل الحكومة الامريكية في قضية فلسطين ، كما انها رغبت في مقاطعة اللجنة ، غير انها عادت وتراجعت عن مقاطعتها ورحبت بزيارتها استجابة للامر الواقع ، واملا في تنوير اللجنة والراي العام العالمي (٨٧) .

والقى الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق بيانا امام اللجنة اثناء اجتماعها بالقاهرة اوضح فيه حق العرب التاريخي في فلسطين ، وفند المزاعم الصهيونية ودحضها ، كما دعا اللجنة الى زيارة بغداد (٨٨) . فلبت الدعوة وزارت العراق واجتمعت مع عدد من المسؤولين العراقيين والوجهاء واعيان البلاد وبعض رؤساء الاحزاب السياسية . وبعد ان انهت اللجنة مهمتها واتصلت بزعماء العرب والصهاينة ، اصدرت في لوزان في ابريل عام ١٩٤٦ تقريرها ، الذي كشف عن حقيقتها ، واثبت تحيزها السافر للصهيونية واليهود ، اذ طالب التقرير بالسماح فورا لمئة الف يهودي بالهجرة الى فلسطين ، والغاء تقييد انتقال الاراضي الى اليهود (٨٩) .

احتجت الحكومة العراقية على قرار اللجنة ، ورفعت مذكرتين شديدتي اللهجة الى كل من الحكومة الامريكية والحكومة الانجليزية ، كما احتج كل من

مجلس الامة والبلاط الملكي على توصيات اللجنة المذكورة (٩٠) . وارسل مجلس النواب كذلك برقيات احتجاج الى الهيئات النيابية في العالم والى رؤساء الدول ، وطالب بعض النواب بقطع العلاقات التجارية مع امريكا والغاء المعاهدة مع بريطانيا ، وجلاء القوات الاجنبية عن جميع البلاد العربية ، كما طالبوا الجامعة العربية باتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة . واقترح فريق من النواب دعوة الدول الاسلامية للجهاد ، وطرد اليهود من فلسطين وغير ذلـــك (٩١) .

اما الاحزاب العراقية (٩٢) ، فقد احتجت على تقرير اللجنة المذكورة ، واعتبرته مؤامرة جديدة للقضاء على حقوق عرب فلسطين ، واقامة الدولة اليهودية ، وحثت الشعوب العربية على ان تهب لمكافحة الصهيونية ومساندة عرب فلسطين ، ومنع تنفيذ المؤامرات الاستعمارية . وقامت الاحزاب بجمع التبرعات ، كما قادت اضرابا عاما في ١٠ مايو ١٩٤٦ احتجاجا على قرار لجنة التحقيق الانجلو ــ امريكية . واتفقت الاحزاب فيما بينها على تشكيل لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين لتتولى التعريف بالقضية الفلسطينية ، وجمع التبرعات ، وقيادة الاضراب ، وتقديم المذكرات الاحتجاجية الى السفراء الاجانب في بغداد والى ملوك ورؤساء الدول العربية . ونفذت اللجنة جميع مهامها بنجاح تام ، كما قدمت مذكرتين الى رئيس الوزراء احداهما بشأن المقاطعة الاقتصادية والاخرى بشأن عرض القضية على مجلس الامن ومساندة الدول العربية لهذا المسعى في المحافل الدولية ، وطالبت المذكرة بقطع العلاقات مع بريطانيا اذا وافقت على مقترحات اللجنة . غير ان لجنة الاحزاب قد حلت بعد ثلاثة شهور من تشكيلها بسبب مقاومة الحكومة لها (٩٣) .

دور العراق في اطار الجامعة العربية :

وعلى الصعيد العربي ، فقد شارك العراق في مؤتمر انشاص الذي عقد بناء على دعوة الملك فاروق في الفترة ما بين ٢٨ ، ٢٩ مايو ١٩٤٦ ، واتخذت في هذا المؤتمر عدة قرارات اكدت فيها على عروبة فلسطين ، وخطــورة الصهيونية عليها وعلى البلاد العربية . كما طالبت القرارات بوقف الهجرة اليهودية ، ومنع تسرب الاراضي العربية الى اليهود ، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة وطنية تضمن حقوق جميع السكان . واجمع المؤتمرون على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال (٨٤) .

وتحقيقا لهذا الهدف فان الدول العربية سوف تعتبر اي سياسة تتبعها بريطانيا وامريكا تناقض استقلال فلسطين وعروبتها عملا عدوانيا تجاه الدول العربية جميعها ، يخولها اتخاذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عــن فلسطين

ومساعدة اهلها بالمال لاغراض الدعاية والحفاظ على الارض ، ودعم عرب فلسطين بكل الوسائل الممكنة في حالة استمرار الغزو الصهيوني (٩٥) فكانت هذه القرارات بمثابة انذار لدولتي امريكا وبريطانيا من ناحية واستعدادا لتأييد عرب فلسطين من ناحية اخرى . ويبدو ان هذه القرارات لم تؤد الغرض منها، ولذا دعت الجامعة العربية الى عقد مؤتمر جديد في بلودان بسوريا في الفترة ما بين ٨ ـ ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٤٦ .

عقد المؤتمر في بلودان بحضور وزراء خارجية الدول العربية ، واتخذت في المؤتمر قرارات علنية ، واخرى سرية . وقد تضمنت القرارات العلنية اتخاذ اجراءات دبلوماسية تتمثل في ارسال مذكرات جوابية الى كل من بريطانيا وامريكا حول الموقف من مقترحات لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية ، ومحور الرد يدور حول دعوة بريطانيا لانهاء الانتداب وعرض قضية فلسطين على الامم المتحدة . وتركزت القرارات السرية حول مساعدة عرب فلسطين عسكريا ، والغاء امتيازات الدولتين الكبريين (بريطانيا والولايات المتحدة) اذا نفذتا توصيات لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية (٩٦) . وفي اعقاب مؤتمر بلودان ، قدمت الحكومة العراقية الى كل من الحكومتين الانجليزية والامركية مذكرة شديدة اللهجة ، حملتهما فيها العواقب الوخيمة ازاء انحيازهما للصهيونية . ولكن السفير البريطاني رفض استلام المذكرة (٩٧) .

والجدير بالذكر ان الدكتور فاضل الجمالي رئيس وفد العراق اقترح على المؤتمر تخصيص مليوني دينار للقضية الفلسطينية نصفها للدعاية والنصف الاخر لحماية اراضي العرب وتنظيم شئون الفلسطينيين ، كما طالب بقطع النفط عن الدول التي تساند الصهيونية والغاء ما لها من امتيازات ومصالح اقتصادية . فرفضت الوفود هذه المقترحات وشطبت من محاضر الجلسات . ويبدو ان العراق كان يريد بمقترحاته احراج السعودية بصفة خاصة . الا ان الجمالي عاد وتراجع عن موقفه هذا اثر تركه الحكم فوصف المؤتمر قائلا : « كان طبلا فارغا له صدى بعيد وفي داخله لا شيء » فقد رفض المؤتمر الموافقة على مبدأ قطع النفط عن الدول التي تساند الصهيونية .

ولدى المقارنة بين مؤتمر بلودان الشعبي (١٩٣٧) ومؤتمر بلودان الرسمي (١٩٤٦) ، نجد ان المؤتمر الاول كانت تتجلى فيه المصارحة والمكاشفة والشجاعة ، بينما اتسم المؤتمر الرسمي بطابع التهامس وراء الكواليس والاجتماعات الجانبية ، لا لدرء الخطر عن فلسطين ، ولكن لدرء الخطر الذي تلقيه قضية فلسطين على عاتق الدول العربية ، فقد كان كل وفد يقول في الداخل غير ما يقوله في الخارج للصحافة والتجمعات الشعبية ، ولم تكن هذه المداولات تدور حول وضع خطة لانقاذ فلسطين بقدر ما كانت تكرس لانقاذ الدول العربية من عبء القضية (٩٨) .

ويعلق تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين على قرارات المؤتمر بقوله : ظهرت الخلافات في شكل الاجراءات الاقتصادية والسياسية الواجب اتخاذها تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا ، واصبح واضحا ان الدول العربية لا تختلف في تفاصيل الوسائل الناجعة لانقاذ فلسطين ، بل تختلف في حقيقة موقفها من القضية ودرجة استعدادها لتحمل الخسارة والتضحية . وكان امام الجامعة العربية احد طريقين : اما الظهور بمظهر الاتفاق وهذا يقتضي القبول بخطة اضعف اعضائها واقلهم تضحية ، واما المصارحة ووضع خطة لا يمكن انقاذ فلسطين بدونها ، والقبول بخطة المستعدين للتضحية دون السماح للمتباطئين باعاقة تنفيذها . وقد آثرت الجامعة الطريق الاول (٩٩) .

ولم تلبث بريطانيا ان دعت الدول العربية لحضور مؤتمر لندن (سبتمبر ١٩٤٦ ، يناير وفبراير ١٩٤٧) لمناقشة القضية الفلسطينية ، فحضرته الوفود العربية ، ومثل العراق فيه محمد فاضل الجمالي الذي تعاون مع بقية زملائه العرب في بسط وجهة النظر العربية ، والدفاع عن عروبة فلسطين . وساهمت الوفود العربية في وضع حل يقوم على استقلال فلسطين وتشكيل دولة عربية فيها ، ولكن بريطانيا رفضت ذلك ، وتمسكت بمشروع النظـــام الاتحادي والادارة المحلية الذي جاء في تقرير لجنة التحقيق البريطانية ، ولم يتوصل الطرفان خلال اجتماعاتهما الطويلة الى اتفاق مرض ؛ فقررت الحكومـــة البريطانية عرض قضية فلسطين على هيئة الامم المتحدة بعد ان عجزت عن التوفيق بين رغبات العرب واليهود واجراء مفاوضات بينهما (١٠٠) .

وازاء فشل مؤتمر لندن . طلبت الجامعة العربية رسميا من الدول الاعضاء القيام بمسعى دبلوماسي واسع النطاق بقصد شرح القضيةالفلسطينية للدول الاجنبية مع التأكيد على اهمية عروبة فلسطين واستقلالها بالنسبة للدول العربية كافة . كما تقرر ان توفد الدول العربية مبعوثين الى مختلف دول العالم لشرح القضية بهدف تنوير الراي العام بعدالة القضية الفلسطينية . وقام العراق بدوره الكامل في هذا المجال (١٠١) .

ولم تكتف الحكومة العراقية بالمشاركة مع الدول العربية لدعم القضية الفلسطينية ، بل دعت الى عقد جلسة مشتركة لمجلسي النواب والاعيـــان العراقيين في ٢٤ مارس ١٩٤٧ ، انتهت باقتراح الحصول على قرار اجماعي من جامعة الدول العربية من اجل ضمان حقوق عرب فلسطين . وتقرر كذلك ارسال مذكرة احتجاج الى كل مـــن بريطانيا والولايات المتحـــدة الامريكية وابلاغهما فيها بانهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين ؛ والذهاب الى منظمة الامم المتحدة لاعلان فلسطين دولة مستقلة ، وفي حالة الفشل فان دول الجامعة العربية ستضطر الى تنفيذ قرارات بلودان السرية

ومقاطعة البضائع الصهيونية . وختم القرار بالعبارة الاتية : ان مجلس الامة العراقي يعلن على رؤوس الاشهاد تمسكه باقتراحاته هذه ، ويجعل العراق في حل من تحمل كل مسؤولية تنتج عن عدم الاخذ بها (١٠٢) .

ويعزو البعض ان السبب في عقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والاعيان العراقيين هو الاختلاف بين وجهات نظر الدول العربية حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه القضية الفلسطينية ، وبخاصة بعد فشل مؤتمر لندن وقرار بريطانيا رفع القضية الى الامم المتحدة (١٠٣) .

وقد رحبت الهيئة العربية العليا باسم فلسطين والشعب العربي قاطبة بالقرار التاريخي العظيم الذي قرره مجلس الامة العراقي بشأن فلسطين ، واعلنت انها اصبحت اقوى يقينا من اي وقت مضى باندفاع العراق وسائر الاقطار العربية في العمل الجدي الحازم لتحقيق حرية فلسطين واستقلالها وصيانة عروبتها (١٠٤) .

وعلى الصعيد الشعبي ، فقد اجتمع مؤتمر للاحزاب في مساء ٢٩ أبريل ١٩٤٧ في مقر حزب الاستقلال تلبية لدعوة الحزب الاخير للبحث في القضية الفلسطينية ، وترأس الاجتماع محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، وقرر المؤتمر الموافقة على ارسال برقية الى هيئة الامم تضمنت مطالب الشعب العراقي والاحزاب باعلان فلسطين دولة عربية ديمقراطية مستقلة ، ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وكذلك وقف انتقال الاراضي لليهود (١٠٥) .

وفي ١٥ مايو ١٩٤٧ ادرجت القضية الفلسطينية بجدول اعمال الامم المتحدة ، وشكلت لجنة خاصة للقيام باجراء تحقيق في القضية وتقديم توصيات لحلها . وقدم الدكتور فاضل الجمالي في ٢٣ يوليو عام ١٩٤٧ مذكرة باللغة الانجليزية الى لجنة الامم المتحدة في اجتماعها السري في صوفر بلبنان ، تناولت ضرورة انهاء الانتداب وانجاز استقلال فلسطين ، وانشاء دولة ديمقراطية موحدة يقطنها شعب فلسطين في سلم ووئام بغض النظر عن العنصر والدين (١٠٦) .

وبعد ان عادت اللجنة الى امريكا اعلنت توصياتها في ٣١ اغسطس ١٩٤٧ بشكل مشروعين ، عرف احدهما بمشروع الاكثرية ويدعو الى اقامة دولتين مع وحدة اقتصادية ، ومشروع الاقلية ويدعو الى اقامة دولة اتحادية فيدرالية ، خلال فترة انتقال تكون السلطة البريطانية خلالها مسؤولة امام الامم المتحدة ، وفي اطار انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين في ظل حكم ديمقراطي يتفق وميثاق الامم المتحدة والمشروعان يحققان الاهداف الصهيونية من حيث الهجرة وامتلاك الاراضي وقيام الدولة اليهودية (١٠٧) .

وجاء رد فعل العراق سريعا ازاء توصيات لجنة التحقيق ، فقد دعا رئيس الوزراء العراقي صالح جبر الى عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في صوفر بلبنان يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٧ (١٠٨) . وافتتح صالح جبر اجتماعات مجلس الجامعة العربية باعتباره موجه الدعوة مقترحا : تنفيذ قرارات بلودان السرية في حالة صدور قرار عن هيئة الامم المتحدة في غير صالح العرب ، وتبليغ ذلك الى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، على حين ينص الآخر على ان يتخذ المجلس قرارا يحتم على دول الجامعة العربية ان تساهم مساهمة فعالة في تهيئة المجال الذي يساعد عرب فلسطين واخوانهم العرب الاخرين على اعداد وسائل الكفاح ومعداته . ولكن الوفود ترددت في قبول هذين الاقتراحين ، وطالبت بضرورة عرضها على حكوماتها . وكان ذلك على اثر معارضة المندوب السعودي الذي اخذ يحاور ويناور بعد ان ابدى المجتمعون موافقتهم ، واعلن صالح جبر استعداد بلاده لالغاء امتيازات النفط بدون تردد في حالة تنفيذ قرار ضد صالح عرب فلسطين وانه شخصيا قد هدد بذلك منذ ثلاثة شهور (١٠٩) .

ولم يقتصر تأييد العراق لفلسطين على المجال العربي فحسب ، بل تعداه الى المجال الدولي ايضا . فقد القى نوري السعيد خطابا في هيئة الامم المتحدة قال فيه ان الحل الوحيد للقضية هو استقلال فلسطين بشرط اخراج الارهابيين منها ، وشرح القضية شرحا تاريخيا ، كما تحدث الدكتور فاضل الجمالي فأكد ان فلسطين للفلسطينيين ، وان تقرير المصير وتطبيق النظـــام الديمقراطي وتقرير الهجرة انما هي امور تعود الى اهل البلاد الشرعيين (١١٠) . كما ان نوري السعيد قد طالب وزير خارجية الولايات المتحدة بعدم تأييد اليهود ، فرد عليه الوزير الامريكي بان الامريكيين يريدون التخلص من اليهود بذهابهم الى فلسطين بسبب المشاكل التي يثيرونها لبلادهم (١١١) . وفي الوقت نفسه لم تحاول الوفود العربية في الامم المتحدة التفاهم مع الاتحاد السوفيتي واستغلال الصراع بين الشيوعية العالمية والمعسكر الغربي لصالح القضية (١١٢) .

وخلال عرض القضية الفلسطينية على هيئة الامم المتحدة ، أصدرت الاحزاب الوطنية نداء الى الشعب العراقي تدعوه الى الاضراب العام لنصرة قضية فلسطين يوم ٣ اكتوبر ١٩٤٧ تضامنا مع عرب فلسطين والبلاد العربية، واحتجاجا على هذا الجور والعدوان من جانب انجلترا والولايات المتحدة تجاه العرب ، وامعانهما في اضطهادهم ، خلافا للعهود والوعود المتكررة والمقطوعة لهم منذ الحرب العالمية الاولى (١١٣) . وقد نفذت جماهير الشعب العراقي الاضراب بنجاح تام .

وقدم حزب الاستقلال مذكرة الى وزير الخارجية العراقية حول قضية فلسطين طالب فيها باعلان فلسطين دولة مستقلة ، ووقف الهجرة الصهيونية

الى فلسطين ، ومنع انتقال الاراضي لليهود ، وفتح مكاتب للتطوع في البلاد العربية ، وتسليح الشعب العربي ومقاطعة البضائع الانجلو ــ امريكية (١١٤) كما قدمت حكومة العراق اقتراحا يقضي بضم فلسطين الى شرق الاردن مقابل تنازل الملك عبد الله عن مشروع سوريا الكبرى ، وحاول الوفد العراقي الحصول على موافقة الدول العربية لطرح المشروع عى امريكا ، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل (١١٥) .

وشارك العراق في اجتماعات جامعة الدول العربية والتي عقدت في عاليه بلبنان في ٧ اكتوبر ١٩٤٧ ، وتقرر في هذه الاجتماعات تنفيذ قرارات بلودان السرية في حالة رفض اعلان استقلال فلسطين ، واتخاذ الاجراءات العسكرية على حدود فلسطين ، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لعرب فلسطين . وقد أحبط صالح جبر محاولة تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة المفتي الذي حضر اجتماعات عاليه بحجة ان ذلك يعتبر استفزازا للراي العام العالمي في هيئة الامم المتحدة . وقد قبل اعتراض العراق وصرف النظر عــن حكومة فلسطين لحين تحريرها (١١٦) . والواقع ان معارضة صالح جبر لزعامة المفتي هي ارضاء للملك عبدالله الذي يسعى الى ضم فلسطين لبلاده وتسانده العراق كتعويض عن فشله في تحقيق سوريا الكبرى . ومن الغريب ان ما رفضه العراق بلسان صالح جبر في اكتوبر ١٩٤٧ ، سوف يعترف به العراق بلسان مزاحم الباجه جي في اكتوبر ١٩٤٨ . فعدم اتفاق الساسة العرب على مستقبل فلسطين مقرونا بانقسام الفلسطينيين هو الذي حال ولا يزال حتى الان دون تحقيق اماني الفلسطينيين والوحدة (١١٧) .

وعقد في الحلة مؤتمر عشائري لنصرة القضية الفلسطينية ، واتخــذ المؤتمرون قرارات تؤكد على عروبة فلسطين واستقلالها ومقاومــة الدولة اليهودية ، والاستعداد لحمل السلاح . وقد حضر صالح جبر رئيس الوزراء المؤتمر والقى خطابا اعلن فيه ان الحكومات العربية عازمــة علــى انقاذ فلسطــين (١١٨) .

صدى قرار تقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) :

بحثت الجمعية العمومية للامم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في الفترة ما بين ٢٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ورغم ما بذلته الوفود العربية من جهود لرفض واحباط مشروع التقسيم ، الا ان الجمعية العامة وافقت على القرار في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ نتيجة تدخل ترومان وضغطه على بعض الدول المحتاجة للعون الاميركي ، كما وافقت الجمعية العمومية على قرار بريطانيا بانهاء انتدابها على فلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨ (١١٩) .

اوصى قرار التقسيم (١٢٠) بانهاء الانتداب على فلسطين ، وباعلان استقلال البلاد مع تقسيمها سياسيا الى دولتين منفصلتين تمام الانفصال على ان تبلغ مساحة الدولة اليهودية ٥٥ ٪ من مساحة فلسطين ، وتضم الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي ، ولم يكن اليهود يملكون خمس هذه المنطقة وما تبقى من فلسطين تقوم فيه دولة عربية ، وهذا التقسيم شبيه بما طلبه الصهيونيون في مذكرة الوكالة اليهودية الى مؤتمر لندن ١٩٤٦ (١٢١) .

ولقد كان قرار التقسيم طعنة نجلاء ليس للشعب العربي فحسب ، بل للشعوب الافريقية والاسيوية ايضا ، التي رأت فيه تصميما من جانب الغرب على فرض ارادته وسلطانه على الشعوب الشرقية ، واعتبرته عملا منافيا لمبدأ القومية وحق تقرير المصير . كذلك كان من شأن هذا القرار خيبة أمل العرب في الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، لانها استخدمت نفوذها ــ كما أشرنا ــ في الضغط على دول امريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي للموافقة على مشروع التقسيم ، بل لقد رأى العرب في موقف الولايات المتحدة خيانة للعهود التي قطعتها على نفسها على لسان رؤسائها كالعهد الذي قطعه روزفلت على نفسه لدى اجتماعه بالملك عبد العزيز آل سعود في فبراير ١٩٤٥ ، في البحيرات المرة في مصر ، والعهد الذي قطعه ترومان على نفسه في ٢٨ اكتوبر في خطاب له الى الملك عبد العزيز آل سعود ، بان اي حل للمسألة الفلسطينية لن يتم الا بموافقة العرب واليهود معا (١٢٢) .

قوبل قرار التقسيم باستنكار واسع في ارجاء الوطن العربي . ففي بغداد خرجت المظاهرات وعمت انحاء العراق واستمرت لمدة اسبوع . وكانت كلها تندد بالقرار وتشجبه وتطالب بالتطوع لانقاذ فلسطين ، كما هتف المتظاهرون بعروبة فلسطين وسقوط الاستعمار والصهيونية . واصدرت وزارة الداخلية بيانا اعلنت فيه سخطها ودعت الشعب الى الهدوء والسكينة (١٢٣) .

وعقد مجلس الوزراء اجتماعا لبحث هذا الموضوع ، وصرح رئيس الوزراء صالح جبر في ختام اجتماع المجلس بأن العرب مجمعون على محاربة التقسيم . والقى فيما بعد بعدة تصريحات منها ان دور الكلام قد انتهى ، وان تقسيم فلسطين لا يمكن تحقيقه لان سبعين مليونا من العرب قد اجمعوا على محاربته ، وان العراق الذي انقذ فلسطين على يد صلاح الدين سينقذها من الصهاينة والاستعمار . وان اعادة النظر في امتيازات شركات البترول يكفي وحده لحل قضية فلسطين ، وجلاء بريطانيا العاجل يحبط مشروع التقسيم » . واستطرد قائلا : « نحن على استعداد للتضحية بكل شيء حتى الاخلال بتعهداتنا لشركات البترول ، ولو غضب الغرب ونشبت حرب ثالثة فلن تجد

امريكا بترولا تحارب به » (٢٤) . ومن المؤكد ان تصريحاته لا تعـــدو كونها شعارات بقصد تهدئة غضبة الشعب الثائر وامتصاص نقمته .

وعقد مجلسا الاعيان والنواب اجتماعات منفردة اكد كل منهما بضرورة مساعدة فلسطين وانقاذها واحباط التقسيم ، واكد خطاب العرش كذلك اهتمام العراق بقضية فلسطين ودعمه لها ، واشار الى ان الحكومة عازمة على المساهمة في انقاذها من الاخطار المحدقة بها بكل مـــا لديها مـــن وسـائل (١٢٥) .

واصدرت الاحزاب العلنية بيانات استنكرت فيها قرار التقسيم ، واخذت الصحف الحزبية وغير الحزبية تطالب بوجوب وضع الخطط العملية لانقاذ فلسطين واحباط مشروع التقسيم . ففي حين استنكر الحزب الديمقراطي قرار التقسيم واعتبره جائرا بحق الشعب الفلسطيني والعربي ، نجد ان حزب الاستقلال قد طالب بتنفيذ مقررات بلودان السرية واعلان فلسطين دولة مستقلة وارسال الجيوش لانقاذها . وايده في ذلك حزب الاحرار وارسل برقية الى الامين العام للجامعة العربية يناشده فيها بتطبيق مقررات الجامعة العربية لحماية فلسطين (١٢٦) .

وانفرد الحزب الشيوعي العراقي السري بتأييد قرار تقسيم فلسطين وطالب بتأليف دولة عربية في القسم العربي من فلسطين ، واعلن انه يقف موقف التأييد للديمقراطيين العرب واليهود في سبيل استقلال فلسطين والعمل على احلال التفاهم بينهما لتوحيد دولتيهما (١٢٧) . وأثار هذا الموقف نقد الاحزاب الاخرى للحزب الشيوعي فهاجمه الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب والاستقلال والاحرار ، واستمر هذا العداء بين القوى القومية خاصة والوطنية عامة وبين الحزب الشيوعي طوال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ (١٢٨) .

وعلى الصعيد العربي الرسمي ، فقد دعت الجامعة العربية الى عقد اجتماع في القاهرة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ومثل العراق في هذا الاجتماع صالح جبر ونوري السعيد ، فقد عرض العراق تنفيذ مقررات بلودان السرية بان تسارع العراق والسعودية في وقف تنفيذ اعمال شركات النفط كافة وانهاء الامتيازات عملا بهذه المقررات ، وان العراق مستعد لتنفيذ هذه القرارات على ان تجاريه السعودية ، واقترح مواجهة القوات الصهيونية بقوات نظامية. اما الفريق الثاني من الدول العربية فكان يرى ان احباط مشروع التقسيم يكون باقامة ادارة مدنية برئاسة المفتي ، على ان يقتصر دور الدول العربية بالدعم بدون استخدام القوات النظامية . ولقد انفض اجتماع القاهرة دون نتيجة حاسمة باستثناء اتخاذ عدة قرارات وصفت بالسرية والتي لا تتناسب وخطورة الحالة ومنها : احباط مشروع التقسيم والاحتفاظ بعروبة فلسطين (لكن كيف

يتم ذلك) وتزويد اللجنة الدائمة للجامعة العربية بالاسلحة وارسال المتطوعين الى فلسطين ودفع مليون دينار لصرفها على شئون الدفاع (١٢٩) .

والجدير بالذكر ان جامعة الدول العربية قررت تشكيل لجنة عسكرية ضمت من العراق امير اللواء الركن اسماعيل صفوت بالاضافة الى ممثلين من سوريا ولبنان وفلسطين (١٣٠) . غير انه لم يلبث ان استعيض عن ذلك بتأليف جيش من متطوعي الاقطار العربية باسم « جيش الانقاذ » ، وعين اسماعيل صفوت قائدا عاما ، وفوزي القاوقجي قائدا لقوات جيش الانقاذ داخل فلسطين . وشكل هذا الجيش رسميا في مطلع عام ١٩٤٨ من ثمانية افواج يقود معظمها ضباط سوريون وعراقيون ، ودخلت هذه القوات الى فلسطين في اواخر مارس ١٩٤٨ . اما الفلسطينيون فكانوا منضمين الى منظمة اخرى باسم « الجهاد المقدس » تابعة للهيئة العربية العليا التي يراسها الحاج امين الحسيني (١٣١) .

وعلى العموم ، فان الدوائر السياسية في العراق لم تكن لديها خطة محددة للعمل ، بحيث تعمل الحكومات العراقية المتعاقبة على تنفيذها . فهناك مواقف متناقضة في تصريحات المسؤولين العراقيين . فالجمالي في تصريحاته الصحفية واثناء لقاءاته مع الدبلوماسيين الاجانب كان يقترح حلولا مختلفة ، فتارة يقول بتوسط ابن السعود ، واخرى بالتفاوض مع الحكومتين الانجليزية والامريكية على اساس الكتاب الابيض وثالثة يقترح تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة المفتي . بينما راح رئيس الوزراء يدلي بتصريحات عنترية شديدة اللهجة تصل الى حد الفناء من اجل فلسطين والدعوة لاحالة قضية فلسطين الى محكمة العدل الدولية حينا آخر (١٣٢) . وبالطبع فان هذه المواقف لا تنفرد بها الحكومة العراقية بل تشاركها فيها الحكومات العربية باستثناء الاردن الذي كان يرى الحل في اتحاده مع فلسطين . ويلاحظ كذلك ان الحكومة العراقية لم تقم بأي عمل منفرد ازاء فلسطين ، والتزمت بالعمل في اطار الجامعة العربية لان ذلك لا يلزمها بشيء فوق طاقتها ، كما انه لم يكن جادا في تصريحاته ، وكان هدفه هو ضم القسم العربي من فلسطين الى الاردن ، وكل كلام عدا ذلك يعتبر مزايدات ومناورات سياسية فقط .

دور العراق في حرب فلسطين ١٩٤٨ :

كان الفلسطينيون قد بداوا هجماتهم ضد القوات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ مباشرة ، وشملت الاصطدامات شتى مناطق فلسطين . وكان اليهود قد استعدوا لهذه الحرب منذ فترة طويلة وتساندهم بريطانيا ، مما ترتب عليه ان تمكن اليهود خلال الاشهر الاولى من السيطرة على بعض المدن والقرى اثر وقوع معركة القسطل ومذبحة دير ياسين (ابريل ١٩٤٨) ، وازدادت الاحوال سوءا ولم تقم بريطانيا بوقف هجوم اليهود على العرب بل بالعكس كانت تؤيدهم وتمدهم بالمال والسلاح وتمنع عن العرب ذلك (٣٣) .

وبمجرد بدء الاصطدامات ، هب الشعب العراقي لنصرة الشعب الفلسطيني ، فتطوع العراقيون للدفاع عن فلسطين ، وذهبت كتائب المتطوعين الى فلسطين بقيادة محمود فهمي درويش وعبد الرحمن خضر ممثلا جمعية انقاذ فلسطين (١٣٤) . وتم ذلك في اثناء وثبة الشعب العراقي ضد معاهدة بورتسموث التي قصد بها الهاء الشعب العراقي عن قضية فلسطين ، وكانت وثبته تعبيرا عن كراهيته المريرة لبريطانيا بسبب موقفها من قضية فلسطين (١٣٥) . وذكر تقرير المخابرات البريطانية بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٧ ان الكولونيل عبد الوهاب وصل منطقة حيفا مع مائة من العراقيين الذين كانوا جنودا نظاميين ، واستقالوا مؤقتا من أجل المشاركة في حرب فلسطين ، كما كان القائد يعمل في بغداد قائدا لكتيبة دبابات وشارك في حركة الكيلاني عام ١٩٤١ ولا يميل الى الانجليز (١٣٦) .

وبعد ان تفاقمت الاعمال العسكرية في فلسطين ، وزادت الحالة سوءا ، وكثر استنجاد عرب فلسطين رأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عقد اجتماع لها في العاشر من ابريل ١٩٤٨ ، واشترك فيه العراق وقد بحثت اللجنة وضع العرب في فلسطين . واوضح الحاج امين الحسيني ان موقف المدافعين العرب في منتهى الحراجة والخطورة . وانتقد اعضاء اللجنة العراق والسعودية لانهما تأخرا في تقديم الاسلحة الى المجاهدين الفلسطينيين ، وطالبوا العراق بارسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الاردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات مجاهدي فلسطين وكذلك الاسراع بارسال الاسلحة الثقيلة كمدافع الهاون والصحراء والرشاشات (١٣٧) . وطلبت اللجنة من الملك عبدالله ادخال الجيش الاردني فرفض (١٣٨) .

وسافر الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق الى كل من عمان والقاهرة ، لحمل الملك فاروق على اشراك الجيش المصري في حرب فلسطين، على حين ان الحكومة المصرية لم تكن راغبة في مثل هذا العمل الخطير ، ولو ان مطالبة الراي العام في مصر وفي سائر الدول العربية كانت تشتد يوما بعد يوم لانجاد عرب فلسطين واغاثتهم (١٣٩) .

وفي نهاية ابريل ١٩٤٨ ، عقد اول مؤتمر لرؤساء الاركان العرب في عمان ، وتناقش المؤتمرون في تفاصيل الموقف في فلسطين ، واستمعوا الى معلومات رئيس اللجنة العسكرية ، وعلى ضوء تلك المعلومات قرر المؤتمر بالاجماع ان التغلب على القوات اليهودية يتطلب ما لا يقل عن خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح ، وستة اسراب من الطائرات المقاتلة على ان تكون هذه القوات خاضعة لقيادة عربية موحدة تسيطر عليها وتحركها وفق خطة معينة . ولما عرضت هذه القرارات على اللجنة السياسية لم تأخذ هــذه القرارات مأخذ الجد ، اعتقادا من اعضائها ان العسكريين يبالغون في عدد القوات اللازمة ، واصروا على الشروع في العمل وفقا للقوات المتيسرة ظنا منهم ان حشد القوات النظامية سيؤدي الى تدخل الدول الكبرى وارغام اليهود سياسيا على قبول المطالب العربية . وهذا ما يفسر تحرك العرب بنصف القوات المقررة علما بان التقارير العسكرية التي اعدت في القاهرة خلال اجتماعات فبراير ومارس ١٩٤٨ ، وفي عمان ابريل ١٩٤٨ ، اوضحت ان اليهود جادين في اقامة دولتهم ، وان الجيوش العربية النظامية هي وحدها القادرة على مقاومتهم ، وان الضرورة تستدعي استكمال ما ينقصها ، وكل ذلك كان واضحا وملموسا للقادة السياسيين (١٤٠) .

وكان الراي العام العراقي متحمسا لقضية فلسطين ، يعيب علــى الحاكمين تقاعسهم عن نجدة الفلسطينيين المعرضين للخطر اليهودي . فانتقد الشعب العراقي ومنظماته السياسية الحكومة لتباطئها في ارسال الجيش الى فلسطين . فكتبت جريدة لواء الاستقلال مقالا انتقدت فيه سياسة الحكومة العراقية التي تقوم على الخطب والاجتماعات قائلة : « ان الواجب والمصلحة العامة تقضي على الحكومة ان تصارح الشعب بانها تريد ان تعمل لانقاذ فلسطين ، اما سياسة اللف والدوران فهذه اساليب عهدناها ، وعليها ان تباشر العمل لانقاذ فلسطين » (١٤١) . كما كتبت جريدة الاخبار مقالا بعنوان « اسمع جعجة ولا أرى طحنا » ، أوضحت فيه تقاعس الدول العربية حتى ان الجبهة المتحدة التي تألفت في العراق لانقاذ فلسطين لم تعمل الا القليل ، وقالت عن الدول العربية انها لم تبذل الا القليل من العون الحقيقي ، والكثير من الكلام والاكثر من التظاهر بالدفاع عن فلسطين والذود عنها ، وتجلى هذا في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية (١٤٢) .

وخرج الطلبة في مظاهرات صاخبة تطالب بانقاذ فلسطين واغلاق انابيب النفط الى حيفا (١٤٣) ، وقاد حزب الاستقلال مظاهـرات تطالب بانقاذ فلسطين ، وكان أهمها مظاهرة « ١٠ ابريل ١٩٤٨ » حيث اجتمع الطلاب القوميون في بغداد ، وقاموا بمظاهرة كبيرة وهتفوا بحياة فلسطين والوحدة العربية وطالبوا فيها الجيوش العربية بانقاذ فلسطين . وسار المتظاهرون الى ساحة مبنى مجلس الوزراء وقدموا المطالب الاتية : صرف المبالغ المجمدة والتي جمعت باسم انقاذ فلسطين وتسليمها الى الهيئة العربية العليا ، وجمع تبرعات جديدة ، وفرض رسوم على الكماليات ووسائل اللهو لصالح فلسطين، وتزويد المجاهدين العرب بالاسلحة والطائرات واعلان موقف الحكومة من قضية فلسطين ، واخيرا قبول عدد من اللاجئين الفلسطينيـين في العراق وارسال ادوية كافية لاسعاف الجرحى (١٤٤) .

وفي ٢٤ ابريل اضرب طلاب المدارس الثانوية والعالية وساروا في مظاهرة تهتف بحياة فلسطين الى ساحة مجلس الوزراء ، والقى محمد الصدر رئيس الوزراء كلمة وعد فيها بتنفيذ مطالب المتظاهرين التي تضمنت : ارسال الجيش العراقي الى فلسطين لانقاذها ونجدة المجاهديـن الفلسطينيين ، وارجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب تدريبا عسكريا ، وان تقرر الحكومة موقفها النهائي بصراحة من قضية فلسطين (١٤٥) .

واذاعت الحكومة بيانا رسميا قالت فيه انها تولي قضية فلسطين اهتماما كبيرا ، وتبذل كل ما في وسعها لانقاذها بالتعاون مع الدول العربية ، ودعت الشعب الى الهدوء والسكينة ، كما وجهت بيانا آخر الى المضربين عـن الطعام (١٤٦) .

وانتقدت بريطانيا موقف العراق الذي وصفته بانه مساند للمجاهدين الفلسطينيين ، وقدمت في ٦ ابريل مذكرة الى الحكومة العراقية اعلنت فيها انها لا تزال مسؤولة عن حفظ القانون والنظام في فلسطين حتـى انتهاء الانتداب في ١٥ مايو (ايار) ، وادعت ان وجود وحدات عسكرية غير نظامية مجندة في دول عربية يؤدي الى ازدياد التوتر في البلاد ، ويساعد على اعمال العنف . . ولفتت نظر الحكومة العراقية الى اخطار هذا التوتر ، وطالبتها باتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون خرق الحدود الفلسطينية ولمنع عبور القوات غير النظامية (١٤٧) . واجابت الحكومة العراقية في ٢٩ ابريل على المذكرة البريطانية ، فحملت بريطانيا مسؤولية ما وقع في حيفا بعد انسحاب قواتها منها ، وقالت ان المفروض ان يكون انسحاب القوات البريطانية من حيفا هو آخر مراحل انسحاب الوجود البريطاني من فلسطين ، واعلنت الحكومة العراقية انها تتحمل كل النتائـج المترتبة على تأييدهـا للمجاهديـن الفلسطينيين (١٤٨) .

واصدر حزب الاستقلال نداء الى الشعب العراقي دعا فيه الى ضرورة مساعدة مجاهدي فلسطين بالسلاح والعتاد ، كما طالب باعادة الفتوة والتدريب العسكري ، ودعا الى تحمل الجيوش العربية مسؤوليتها في عملية الانقاذ (١٤٩) . ودعا الحزب الوطني الديمقراطي الى انقاذ فلسطين ، وكتبت جريدة الحزب عدة مقالات عالجت فيها موضوع فلسطين معالجة وافية ؛ وطالبت بانقاذ فلسطين على ايدي الجيوش العربية (١٥٠) . وحث حزبا الشعب والاحرار على تحرير فلسطين بالقوة ، ودعا حزب الشعب الى القتال محذرا من الاعتماد على الجيش الاردني واعتباره محورا للمعركة ، ومؤكدا على ضرورة اتخاذ موقف حاسم ضد الدول التي تساعد اليهود (١٥١) . كما عبر حزب الاحرار عن رغبته في الحرب قائلا : « اذا لم نحارب في فلسطين فسيأتي يوم ندافع فيه عن بغداد والقاهرة ودمشق » (١٥٢) . وقد صدقت نبوءة جريدة صوت الاحرار عندما اصبح العرب حاليا وبعد عدوان ١٩٦٧ يدافعون عن هذه المدن ويجابهون التوسع الاستيطاني الصهيوني .

وفي ١١ مايو ١٩٤٨ ، قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعاتها بدمشق ؛ دخول الجيوش العربية الى فلسطين على ان تتخذ كل حكومة عربية الاجراءات اللازمة لذلك . وتنفيذا لهذا القرار تحركت القوات العراقية واخذت مواقعها على الاطراف الغربية من شرق الاردن ، ودخلت القطاع المخصص لها في فلسطين في يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ (١٥٣) . وبلغ عدد القوات العراقية خمسة الاف مقاتل ؛ وازداد عددها بعد ذلك . وكانت هذه القوات ينقصها العتاد وخبرة استخدام المدافع والدبابات ، وما كانت تعانيه من قلة العتاد والتموين والاعاشة (١٥٤) .

وقد بدات القوات العراقية في القتال فجر يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، واحتلت مشروع روتنبرغ ، واستمرت في تقدمها وحاصرت حصن كيشر ، وتمكنت من احتلال محطة كيشر والهضبات الغربية ، وظلت تضيق الخناق على حصن كيشر ، وحدثت معركة بالمدرعات بعد ظهر ١٧ مايو . وكاد العراقيون ان يستولوا على الحصن بعدما تمكنوا من الوصول الى الباب الحديدي ، الا ان الاوامر صدرت في تلك اللحظة (٢٠ مايو) بالانسحاب الفوري الى قطاع نابلس ، ولم يعلم احد من الضباط المشتركين في القتال سبب الانسحاب بعد ان كادت المعركة تشرف على نهايتها وقد بقيت القوة العراقية بعد انسحابها مدة ٢٤ ساعة كاملة دون القيام بأي عمل يذكر ، ولو ابقيت هذه القوة في كيشر لاتمت عملها وتوجهت الى الجهات الاخرى (١٥٥) .

وفي ٢١ مايو تحركت القوات العراقية من منطقة جسر المجامع الى نابلس ، وصدرت الاوامر اليها بمهاجمة المستعمرات باتجاه ناتانيا على البحر

المتوسط ، فقامت بغارات على مستعمرة كولم شرقي ناتانيا ، ثم احتلتها ، واغارت على قرية زرعين وقلقيلية وكفر قاسم واحتلت راس العين ومجدل يابا ، وهاجمت مستعمرة كفريونا وكالون ، وقامت بغارات استطلاعية نحو اللطرون (١٥٦) . والواقع ان الجيش العراقي بتحركاته هذه وبمساندة قوات المجاهدين استطاع الوصول الى بعد ثمانية اميال من ساحل البحر المتوسط ، واشرف على طريق حيفا ــ تل أبيب الساحلية وعلى مستعمرة ناتانيا ، واصبح بامكانه قطع خطوط المواصلات بين مدن العدو الرئيسية وشطر الدولة اليهودية الى قسمين (١٥٧) . ولكن الاوامر لم تلبث ان صدرت مجددا بتوزيع القوات العراقية على منطقة واسعة جدا تمتد على الخط التالي : منطقة جنين ــ طولكرم ــ قلقيلية ــ راس العين ، فأصبحت ضعيفة في كل مكان بعد انسحاب القوة الاردنية من لواء نابلس . وكانت آخر المعارك التي خاضها الجيش العراقي قبل اعلان الهدنة الاولى (١١ يونيو ١٩٤٨) معركة جنين التي تكبد فيها اليهود خسائر فادحة . ولكن الجيش العراقي لم يحاول الاستفادة من نتائج المعركة عندما اصبح المجال مفتوحا بعد انسحاب العدو من جوار جنين ، وذلك لانه كان في حالة دفاع وليس في حالة هجوم . ولم يخض الجيش العراقي معارك موضعية واستمر في التزام حالة الدفاع ، وبقيت بيده منطقة مثلث نابلس ــ طولكرم ــ جنين التي سلمت للجيش الاردني في ابريل ١٩٤٩ وعاد الجيش بعد ذلك الى بلاده (١٥٨) .

ومهما يكن من أمر ، فان الجيش العراقي كان بامكانه ان يحرز انتصارات كبيرة برغم نقص العدد والعتاد والخبرة لدى الجنود ، ولكن اوامر القيادة العليا للجيوش العربية التي اسندت الى الملك عبدالله هي التي حالت ــ كما تقول مصادر عدة ــ دون ذلك تنفيذا لخطة كان الملك عبدالله قد اتفق عليها مع زعماء اليهود « جولدا مائير وعزرا دانين » في اجتماع سري عقد في عمان مساء ١١ مايو بمنزل ناظر الخارجية الملكية . وقد تعهد الملك في هذا الاجتماع بان لا يحارب الجيشان الاردني والعراقي اليهود ، وان يقفا بعد دخولهما الى فلسطين عند الحدود التي رسمها مشروع التقسيم للدولة العربية دون ان يتعدياها (١٥٩) .

وتضيف هذه المصادر ان الملك عبدالله قد اتفق مع بريطانيا عام ١٩٤٧ بضم القسم العربي من فلسطين الى بلاده ووعدها كذلك بان الجيش الاردني سوف لا يجتاز المناطق اليهودية في التقسيم . وتم له ذلك اثر توقف القتال في فلسطين (١٦٠) . والواقع ان الملك عبدالله كان يخطط لضم القسم العربي من فلسطين منذ عام ١٩٣٧ واثر قرار تقسيم فلسطين في لجنة بيل الذي اوصى بضم القسم العربي من فلسطين الى امارة شرق الاردن ، ومنذ ذلك اليوم ، ما انفك الملك عبدالله يصر على تنفيذ هذه الخطة ويعمل على تنفيذها

ويختلف مع الدول العربية ازاء هذه القضية ويسانده العراق سرا . ويؤكد عوني عبد الهادي ان العراق والاردن قد اتفقا بان تحتل جيوشهما القسم العربي من فلسطين . ويدلل على ذلك بأن الجيش العراقي بعد أن طرد اليهود من جنين ، عاد ورجع الى الوراء بناء على اوامر السلطات العليا الى مراكزهم في جنين ونابلس والمثلث الذي احتله الصهيونيون بعد الهدنة (١٦١). يضاف الى ذلك عريضة شباب نابلس التي قدمت الى الوفد العراقي البرلماني الذي زار فلسطين في يونيو واغسطس ١٩٤٨ والتي اتهم فيها مقدموها الجيش العراقي بالتقصير واكدها رئيس بلدية جنين الذي اعلن ان الجيوش العربية لم تقاتل بصورة جدية (١٦٢) .

وعلى العموم ، فان دخول الجيوش العربية الى فلسطين كان بايعاز من بريطانيا للعراق لكي يتبنى فكرة استخدام القوات النظامية . كما يقول مفتي فلسطين : « ان الانجليز بمساعدة بعض الدول العربية ، اتخذوا كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة لابعاد الفلسطينيين عن ميادين القتال ، ونجح الانجليز في ذلك ، وعملوا على تعديل خطة الدول العربية وحملوا بعضها على ادخال جيوشها الى فلسطين لابعاد المجاهدين الفلسطينيين عن ميدان معركتهم » (١٦٣) . وهذا القول صحيح لان بريطانيا تستطيع السيطرة من خلال الامم المتحدة على الدول العربية واجبارها على توقيف القتال من ناحية ، كما تستطيع من خلال اتصالاتها السرية مع بعض الدول العربية (العراق والاردن) على عدم الاشتراك في الحرب بصورة جدية وعدم اجتياز القسم العربي من فلسطين من ناحية اخرى . وهذا ما حدث بالفعل . ومن ناحية ثالثة فقدق نجحت بريطانيا باسناد القيادة العليا للجيوش العربية الى الملك عبدالله الذي كان طوع بنانها ورهن اشارتها .

ومما يجدر ذكره ان جميع الاحزاب العراقية العلنية قد ايدت دخول الجيوش العربية الى فلسطين للعمل على تحريرها من الصهاينة ولم يقف موقفا شاذا من الحرب الفلسطينية سوى الحزب الشيوعي العراقي السري الذي شجبها ووصفها بانها ليست تحريرية ولا ضد التقسيم ، بل حربا محورها التنافس الاستعماري البريطاني الامريكي على البترول والمراكز الاستراتيجية (١٦٤) . وقد احدث موقف الحزب الشيوعي هذا رد فعل من جانب الاحزاب الاخرى ، فشنت حملات عليه وتعرضت هي كذلك لمزيد من الاتهامات من جانبه . وعلى العموم ، فان القضية الفلسطينية قد اثرت على العلاقات الحزبية تأثيرا كبيرا ، وكان تأثيرها ذا صفة مزدوجة ، فبالرغم من انه حمل الاحزاب على اتخاذ موقف موحد منها ، الا انه من جهة اخرى عكس تناقض التفكير السياسي بين قوى اليسار ممثلة في الحزب الشيوعي العراقي والقوى القومية ممثة في حزب الاستقلال .

وفي ١١ يونيو ١٩٤٨ : اصدر مجلس الامن قرارا بوقف القتال في فلسطين ، وعقدت هدنة لمدة شهر واحد ، وافقت عليها الدول العربية بالرغم من احرازها بعض الانتصارات الاولية . وكان موقف الجيوش العربية حسنا على وجه العموم ، اما قبول الدول العربية للهدنة ، فكان لدواعي سياسية وليست عسكرية ، وانتهزت اسرائيل الفرصة فعززت قواتها ، وتدفقت عليها الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا وغيرها خلال فترة الهدنة الاولى ، على حين توقفت الامدادات العسكرية عن الجيوش العربية . ولما استؤنف القتال ، منيت الجيوش العربية بهزائم ساحقة ، فقبلت الدول العربية الهدنة الثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨ ما عدا العراق وسوريا وكان رفضها لاعتبارات سياسية. واقترح العراق رسميا على الدول العربية الانسحاب من عضوية هيئة الامم احتجاجا عى قرار الهدنة ، ومواصلة القتال ، وباء اقتراحه بالفشل (١٦٥) .

ولدى تقييم موقف العراق الرسمي خلال حرب فلسطين عام١٩٤٨ التي استمرت قرابة الاربعين يوما او اقل من ذلك في جولتها الاولى (١٥ مايو ـ ١١ يونيو ١٩٤٨) والثانية (٨ ــ ١٨ يوليو ١٩٤٨) ، يتضح انه لم يكن جادا فيما يقول شأنه شأن بقية الدول العربية الاخرى ، اذ كان يتظاهر امام الراي العام العراقي والعربي . ولم يحاول العراق الانفراد على المستوى العملي بنصرة فلسطين ، اذ ان موقفه الرسمي يتفق مع موقف الاردن الذي يطالب بضم القسم العربي من فلسطين الى الاردن ، لذا نجده يعارض محاولات مفتي فلسطين في اقامة حكومة فلسطينية ، او اقامة ادارة محلية باشراف الهيئة العليا وتمثيلها في القيادة العامة ، ورفض اشرافها على الاموال الخاصة بالدعاية والاراضي . بينما كانت مواقفه العلنية وتصريحاته الرسمية تؤكد عروبة فلسطين ومساندة شعبها دشجب مواقف الدول الكبرى . وكان لهذا الاختلاف اثره في عدم جدية القرارات وتنفيذها . فسياسة توازن القوى والمجاملات بين العروش والحكومات العربية كانت السبب في فشل العرب في حل قضية فلسطين والوحدة العربية .

العراق والنزاع العربي ــ الاسرائيلي ١٩٤٨ ــ ١٩٥٨ :

وفي ١٥مايو ١٩٤٨ ، اي في نفس اليوم الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين اعلن عن قيام دولة اسرائيل ، فاعترفت الولايات المتحدة الامريكية بها على الفور ، ثم اعترف فيما بعد الاتحاد السوفياتي . وقابلت الاوساط العراقية اعتراف الرئيس ترومان السريع بألم واستنكار شديد ، وحملت الصحف عليه حملات شديدة ، ونددت الاحزاب بموقفه تنديدا عظيما . واستنكر الحزب الوطني الديمقراطي ذلك ، كما طالب المجلس النيابي والحكومة العراقية بان تبحث

مع جامعة الدول العربية الغاء امتيازات الدول التي اعترفت باسرائيل ، وان تعيد النظر في علاقاتها مع تلك الدول المعادية ، كما طالب بالغاء امتيازات النفط ووقف ضخ النفط الى حيفا وعدم الانصياع لاوامر مجلس الامن في فرض الهدنة (١٦٧) . كما استنكر حزب الاستقلال اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وادان التواطؤ الامريكي البريطاني في خلق هذه الدولة ، وناشد الدول العربية بتحرير فلسطين (١٦٨) .

وازاء قبول الدول العربية بوقف القتال وقبول الهدنة الثانية (١٨ يوليو ١٩٤٨) ، استنكرت الاحزاب السياسية قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية ، واعتبرت الانصياع لاوامر مجلس الامن اعترافا ضمنيا بقيام اسرائيل وطعنا للكرامة العربية ، واصدرت بيانا مشتركا شجبت فيه الهدنة ، ودعت الاحزاب الثلاثة (الاحرار والاستقلال والوطني الديمقراطي) الشعب العراقي للقيام بمظاهرة سلمية صامتة لشجب هذا القرار والتأكيد على ضرورة مواصلة الكفاح من اجل فلسطين . واستجاب الشعب العراقي لدعوة الاحزاب ، فقام بمظاهرة يوم ٢٣ يوليو ١٩٤٨ ، وابرق رؤساء الاحزاب الى رؤساء وزراء الدول العربية والى الجامعة العربية يستنكرون الهدنة ويطالبون باستئناف القتال والغاء الامتيازات النفطية (١٦٩) .

وسافر وفد برلماني عراقي الى جبهات القتال في فلسطين ، وتفقد امور اللاجئين هناك ، واستمرت جولته حوالي عشرة أيام ، قدم بعدها تقريرا سريا مطولا يضم ملحقين احدهما عسكري والاخر سياسي . وجاء في الملحق العسكري لهذا التقرير انه : « لم تكن هناك خطة عسكرية منسقة تنسيقا دقيقا مبنية على تقدير موقف دقيق وصحيح ، ولم تكن القيادة موحدة بالمعنى الصحيح ... وهناك هفوات من التحشد ، الامر الذي ادى الى ضياع المباغتة وفقدان قابلية الحركة للجيوش العربية » (١٧٠) . واكد ذلك نور الدين محمود القائد العراقي في فلسطين عندما ذكر ان الحكومات العربية لم تتفق على توحيد القيادة العامة من الناحية الفعلية ، كما لم تتفق على خطة معينة (١٧١) . اما الملحق السياسي للتقرير فقد تضمن حقائق هامة منها : عدم وضوح الغاية من الحملة العسكرية ، وعدم حصول التفاهم التام بين الحكومات العربية من جهة ، وبينها وبين زعماء فلسطين من جهة اخرى حول مصير فلسطين ، وفرض بريطانيا الهدنة ووقف القتال اثر على الموقف العربي سياسيا وعسكريا ، وامتناع بريطانيا من تزويد الدول العربية بالاسلحة ، وعزل الفلسطينيين عن المساهمة في الدفاع عن بلادهم ، واخيرا استفادة اليهود من كل قواهم وامكانياتهم في الحقل السياسي الدولي (١٧٢) . كل هذه العوامل اثرت على الموقف العربي من الناحية السياسية ايضا وادت الى فشلهم سياسيا وعسكريا . واكد فاضل الجمالي ذلك عندما قال ان الدول

العربية استخفت باسرائيل واعتبرت الحرب نزهة عسكرية فكانت النتيجة الهزيمة (١٧٣) . والواقع ان الجندي العربي لم يغلب ولم يهزم ولكن اوامر القيادة العليا والحكومات العربية بالانسحاب ووقف القتال هي التي آلت الى تلك النتيجة .

وفي سبتمبر ١٩٤٨ ، تبنت الحكومة المصرية فكرة اقامة حكومة عربية في فلسطين اطلق عليها اسم « حكومة عموم فلسطين » ويعين احمد حلمي باشا حاكما عليها ، فرحب العراق بهذه الفكرة ، وقرر مجلس الوزراء العراقي في ٩ اكتوبر ١٩٤٨ الاعتراف بحكومة عموم فلسطين ، واعترفت بقية الدول العربية ما عدا الاردن الذي هدد باتخاذ اقصى الاجراءات لاحباط هذه الفكرة (١٧٤) . كما ايدت الاحزاب العراقية قيام الحكومة الفلسطينية ودعت السلطات العراقية الى الاعتراف بها كما اشترطت ان لا يؤثر تشكيل حكومة عموم فلسطين على اتحاد كلمة العرب (١٧٥) ومن المفارقات العجيبة والتناقضات في سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة ما نراه من اعتراف حكومة مزاحم الباجه جي بحكومة عموم فلسطين ، بخلاف موقف حكومة صالح جبر في عام ١٩٤٧ عندما رفض تشكيل حكومة فلسطينية آنذاك ، وهذا يدل على عدم وجود خطة موحدة للقضية الفلسطينية في اطار السياسة العراقية في تلك الفترة .

وكرد فعل لقيام حكومة فلسطين ، عملت حكومة الاردن على عقد مؤتمر اريحا (ديسمبر ١٩٤٨) الذي أوصى بضم القسم العربي من فلسطين (الضفة الغربية حاليا الى شرق الاردن . فأثارت هذه القرارات عاصفة من الاستياء في جميع البلدان العربية . وعقد الوصي عبدالاله مؤتمرا في البلاط الملكي في بغداد في ١٤ ديسمبر ، حضره كبار المسؤولين ، وجرى البحث فيه حول قرارات مؤتمر اريحا ، وتقرر ارسال وفد عراقي الى عمان لاقناع الملك عبدالله بالتريث وعدم التسرع في تنفيذ هذه القرارات ، ونجح الوفد في مهمته باقناع الملك عبدالله بتأجيل المصادقة على القرارات بشرط امتناع الدول العربية عن مساعدة حكومة فلسطين (١٧٦) .

واعلن رئيس الوزراء حمدي الباجه جي عدم اعتراف حكومته بمقررات مؤتمر اريحا وذلك لانسجام سياسة العراق مع سياسة الجامعة العربية والتي لا يمكن لها ان تشذ في وقت من الاوقات عن مقررات الجامعة العربية (١٧٧).

وكان مجلس الامة العراقي قد اتخذ في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٨ قرارا يقضي بتوجيه الحكومة بالقيام فورا بما يقتضي لوضع خطة عسكرية موحدة للدفاع عن فلسطين ، ووضع خطة سياسية عربية موحدة للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين ، والعمل السريع لتطهير اراضي فلسطين من العصابات الصهيونية (١٧٨) .

واستمرت الاحزاب في القيام بالمظاهرات والكتابة في صحفها مطالبة باستئناف القتال وقطع النفط عن حيفا وبسقوط الملك عبدالله ونادت بتأييد الجيش المصري في فلسطين (١٧٩) . ولكن الحكومة العراقية حاربت القوى الوطنية ، فاعتقلت عددا من قادة الاحزاب وشبابها ، وفرضت رقابة شديدة على الصحف ، مما اضطر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار من تجميد نشاطهما نظرا للرقابة الصارمة الشديدة والمحاربة العنيفة للاحزاب ، بينما استمر حزب الاستقلال في العمل وبقي لوحده في الميدان (١٨٠) . ونظرا لمقاومة الحكومة للاحزاب وضغطها على القوى الوطنية خلافا لما كانت تعلنه ، فقد هوجمت من قبل النواب وخاصة نواب حزب الاستقلال فاضطر رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي الى الاستقالة للتخلص من الانتقادات الجارحة (١٨١) .

وشكل نوري السعيد وزارته فورا ، وباشرت في معالجة مأساة اللاجئين العرب من ناحية ، ومكافحة الخطر الصهيوني من ناحية اخرى ، غير انها لم تنجح في شيء من هذا ، كما لم تنجح بقية الوزارات العراقية التي جاءت بعدها (١٨٢) . كما عملت حكومة نوري السعيد ــ بناء علــى توصيات الوصي ــ على وضع قرارات مجلس الامة السالفة الذكر موضع التنفيذ . فاجتمع نوري السعيد مع القادة العسكريين في وزارة الدفاع ، وقرروا ارسال فيلق آلي بكافة معداته الى فلسطين ، ليقاتل الى جانب الجيش المصري . وارسل نوري السعيد رسالة بهذا الشأن الى رئيس الوزارة المصرية ، فردت عليه الحكومة المصرية ردا يستشف منه انها لا توافق على مثل هذا الاجراء ، خاصة وان المستقبل مظلم بالنسبة للعرب والامكانيات العربية محدودة (١٨٣) . ولكن نوري السعيد لم يكن راغبا ولا جادا في انتهاج هذه السياسة ، ولم تكن سياسته المعلنة اكثر من محاولة للمزايدة وبخاصة على مصر وستارا لسحب الجيش العراقي من فلسطين بالاضافة الى تهدئة عواطف الشعب العراقي الثائر وكبح جماحه .

وزارت لجنة التوفيق الدولية العراق في شهر فبراير ١٩٤٩ لاقناع حكومة بغداد بالتفاوض مع اسرائيل في جزيرة رودس بخصوص الهدنة والتوقيع على الاتفاقيات المبرمة بشأنها ، فرفض العراق ذلك ، كمـــا رفضت الحكومة العراقية طلب الحكومة الاردنية بسحب القوات العراقية من فلسطين ، الا انها عادت فقررت الانسحاب وسلمت المنطقة التي كان يسيطر عليها الجيش العراقي الى الجيش الاردني الذي سلم بدوره المنطقة الى اسرائيل في ١٩ مايو ١٩٤٨ حسب قرار اتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل (١٨٤) .

وفي اثناء ذلك ، كان حزب الاستقلال مستمرا في نشاطه حول قضية فلسطين ، فكتبت جريدته مقالات عديدة ومتنوعة طيلة عام ١٩٤٩ واوائل عام

١٩٥٠ الى ان عاد الحزب الوطني الديمقراطي الى العمل ؛ فشاركه ذلك .
وقد اقترحت قطع النفط عن الدول المؤيدة لاسرائيل ، وطالبت بتعبئة القوى والموارد لاستئناف القتال ، كما هاجمت الاستعمار الذي يهدف الى اضعاف الامة العربية ، وطالبت الراي العام بانقاذ فلسطين وتعزيز الجامعة العربية ، ودعت الى اعادة النظر في العلاقات الدولية (١٨٥) .

وفي عام ١٩٥٠ ، اصدر مجلس الوزراء العراقي قرارا يقضي باسقاط الجنسية العراقية عن اعداد كبيرة من اليهود الراغبين في الهجرة الى فلسطين. ونتيجة لهذا القرار هاجر ١٢١ر٥١٢ يهوديا الى اسرائيل (١٨٦) . وقد تمت الموافقة على اصدار القانون في اجتماع سري عقد في فيينا عام ١٩٤٩ حضره نوري السعيد وبن غوريون ومبعوث بريطاني . وبعد عودة نوري السعيد الى العراق قدم استقالة حكومته ليفسح المجال لمجيء حكومة انتقالية . وكلف توفيق السويدي بتأليف الوزارة التي سمحت بهجرة اليهود الى فلسطين . وكان صالح جبر وزير الداخلية قد زار السفارة البريطانية لاستشارتها حول اليهود العراقيين ، وعاد من السفارة وهو يحمل القانون وهذا يؤكد دون ادنى شك ان القانون كان قانونا صهيونيا بريطانيا وضع لخدمة المصالح الصهيونيـــة والبريطانية فنفذته السلطات العراقية (١٨٧) . ومن الغريب حقا ان الدول العربية كانت تعارض في الهجرة اليهودية الى فلسطين اثناء الانتـــــداب البريطاني ، ولكنها خدمت الصهيونية بعد قيام اسرائيل بان سمحت لحوالي ثلاثة ارباع مليون يهودي بالهجرة الى فلسطين علما بان اليهود الذين قدموا الى فلسطين خلال فترة الانتداب لم يتجاوزوا ستمائة الف يهودي ، اي ان بعض الدول العربية في سنة واحدة قد حققت لاسرائيل ما حققته بريطانيا لها خلال ثلاثين عاما .

وعلى اثر اعلان شرق الاردن ضم القسم العربي من فلسطين (الضفة الغربية) استنكر حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي هذا الضم وشجباه وطالبا الحكومة برفضه وفصل الاردن من الجامعة العربية ، ومقاطعتـــه اقتصاديا ، فاستجابت الحكومة لذلك ورفضت خطوة الضم ، وايدت فكرة تدويل القدس . الا انها عادت فتراجعت عن موقفها ووافقت اخيرا علـــى الضم (١٨٨) . وحينما اصدرت الدول الكبرى الغربية الثلاث : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها في ٢٥ مايو ١٩٥٠ حول تثبيت الوضع الراهن في فلسطين ، شجب حزب الاستقلال هذا البيان ووصفه محمد مهدي كبه رئيس الحزب بانه محاولة لاقرار الوضع الراهن في فلسطين ، وهو مخالف لميثاق الامم المتحدة ، وطالب الحزب كذلك بالغاء المعاهدة . وانتقد الحزب الوطني الديمقراطي هذا البيان وشجبه واعتبره تحديا لارادة الامة العربية والمحافظة على اسرائيل (١٨٩) .

اختلف موقف العراق من النزاع العربي الاسرائيلي باختلاف الظروف العربية من ناحية ، وباختلاف رؤساء الوزارات العراقية من ناحية ثانية . كما انه كان هناك تباينا بين المواقف المعلنة وبين الاجراءات الاساسية والسياسة غير المعلنة لحل النزاع العربي الاسرائيلي وبخاصة في فترات حكم نـوري السعيد . فسياسة الوزارات المعلنة كانت تقوم على قرارات مجلس الامة ، الا ان نوري السعيد لم يكن جادا على الاطلاق في ذلك . وجدير بالذكر ان نوري السعيد قد شكل ثلث وزارات عهد الوصاية ، كما شغل مناصب وزارية ونيابية ، وكان رجل بريطانيا المعتمد في العراق للحفاظ على مصالح بريطانيا في العراق ، وتمكن من أن يوجه السياسة العراقية في الاوقات التي يكون فيها خارج الحكم كما لو كان داخله . فعندما نتكلم عن نوري السعيد فكأننا نتكلم عن السياسة العراقية حتى ان بعض السفراء الاجانب اطلق على العراق اسم عراق نوري السعيد .

وكان نوري السعيد قد سعى لدى بريطانيا في عام ١٩٤٩ لحمل اسرائيل على العودة الى قرارات الامم المتحدة في اطار سياسة الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، مقابل تدويل مدينة حيفا ليتسنى له استئناف ضخ النفط لحل مشكلة العراق المالية ولكن مساعيه قد باءت بالفشل . وفي عام ١٩٥١ دعا نوري الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بخصوص فلسطين حلا عادلا، وذلك بعودة اللاجئين الى ديارهم وانهاء سياسة المماطلات . فسياسة نوري السعيد في الفترة ما بين (١٩٤٨ ــ ١٩٥٤) تتمثل في تنفيذ قرارات الامم المتحدة بالتعاون مع الدول العربية ، بينما اعلنت الوزارات العراقية التي شكلها المدفعي والجمالي ومرجان والسويدي ، على ضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة على اساس قرار التقسيم (١٩٤٧) وعودة اللاجئين الى ديارهم . كما احتجت الحكومة العراقية على تصريح تشرشل (١٢ مايو ١٩٥٣) والداعي الى بقاء اسرائيل والى الصلح مع العرب مقابل مساعدة الدول العربية عسكريا . وطالب بعض النواب الغاء المعاهدة العراقية البريطانية وتأميم النفط (١٩٠) .

وفي اعقاب توقيع العراق على ميثاق حلف بغداد ١٩٥٥ ، ارتكـزت سياسة العراق تجاه النزاع العربي الاسرائيلي على الدعوة الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين لعام ١٩٤٧ ، بالسعي المنفرد حينا والمشترك مع الدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد حينا آخر لدى بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على اسرائيل للقبول بتسوية النزاع العربي الاسرائيلي على اساس قرارات الامم المتحدة مقرونا ذلك كله بربط نوري السعيد الخطر الصهيوني بالخطر الشيوعي لاستمالة الراي العام الاسلامي من ناحية والعربي المعادي للشيوعي من ناحية ثانية .

وخلال مناقشات توقيع حلف بغداد بين العراق وتركيا (٢١ فبراير ١٩٥٥) اتفق على تبادل كتب بين الطرفين ارفقت بالميثاق ، تعهد فيها الطرفان بالتعاون الوثيق على اتخاذ الاجراءات التي تضمن تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ، فقد نصت على انه : تأمينا لحفظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط ، فقد اتفقا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة موضع التنفيذ . وكان الهدف من تبادل هذين الكتابين كما اوضح السفير الامريكي تقوية مركز نوري السعيد(١٩١) . وحاول نوري السعيد وفاضل الجمالي اقناع النواب بان تركيا تناصر قضايا العرب ومخلصة في هذا الاتجاه غير ان موقف تركيا يغاير ذلك حيث ان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بعث بخطاب الى بن جوريون بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧ ، اعترف فيه بحق اسرائيل في استعادة حقوقها التاريخية في ارض فلسطين مقابل اعتراف اسرائيل لتركيا بالحقوق الشرعية في الاسكندرونة وكردستان ، وتأييد موقفها في قبرص (١٩٢) . وعليه اسقط في يد نوري السعيد وانكشف موقفه بخصوص اهمية حلف بغداد في حل القضية فتراجع عن موقفه في مجلس النواب حيث اعلن رسميا ان الهدف من الحلف هو مقاومة الشيوعية بالدرجة الاولى (١٩٣) .

ولكن بريطانيا رفضت الالتزام بالكتابين المتبادلين بين نوري السعيد وعدنان مندريس عندما انضمت للحلف في ١٤ أبريل ١٩٥٥ (١٩٤) . ولما فشلت محاولات نوري السعيد في حل القضية من خلال انضمامه لحلف بغداد، حاول مرة اخرى من خلال مؤتمر باندونج الذي عقد في اندونيسيا في عام ١٩٥٥ على ادراج قضية فلسطين في جدول اعماله ، ونجح في مسعاه عندما اعلن المؤتمر عن تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني ويدعو لتنفيذ مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين وايجاد تسوية سلمية عادلة للقضية (١٩٥) .

استمر نوري في محاولاته الرامية الى حل المشكلة الفلسطينية عن طريق الاتصال بالولايات المتحدة وذلك اثر اعلان كل من جون فوستر دالس وانتوني ايدن بتحقيق صلح بين العرب واسرائيل والاعتراف باسرائيل . فاجتمع المسؤولون العراقيون مع بعض الساسة الامريكيين الذين طالبوا بحل القضية على اساس قرارات الامم المتحدة ولو ادى الامر لاستخدام القوة لارغام اسرائيل على التنازل عن النقب شريطة ان يقبل العرب مشروع جونسون(١٩٥) . كما حاول الوصي عبدالاله والوفد المرافق له الذي زار امريكا في فبراير ١٩٥٧، حل القضية الفلسطينية فرد عليهم جون فوستر دالس وزير الخارجية الامريكي ردا فيه غموض وتمنيات ، بالرغم من موافقة العراق على الانضمام لمبدأ ايزنهاور على امل حل المشكلة الفلسطينية حسب قرار الامم المتحدة ، وباءت

هذه المحاولة بالفشل ، وفشل نوري السعيد في ضم عبد الناصر الى جانبه لحل المشكلة الفلسطينية ، بالرغم من اعلان نوري عن مهادنته (١٩٧) . وتجميده لحلف بغداد ، الا ان عبد الناصر اعتبرها خدعة (١٩٨) . ولما يئس نوري السعيد من كسب انصار الى جانبه وباءت محاولاته بالفشل ، دعا نوري في مذكرة وزعها بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ الى ازالة اسرائيل (١٩٩) . وعلقت المعارضة على تصريح نوري السعيد بان هذه الاستجابة لا تكون جدية ما لم تقترن بالعمل على احباط خطط الاستعمار واولها الانسحاب من حلف بغداد (٢٠٠) . ويبدو ان القصد من هذا التصريح هو كسب الراي العام في داخل العراق بعد ان فقده في الخارج .

واثناء اجتماع حلف بغداد في انقرة في ديسمبر ١٩٥٧ . نوقشت قضية فلسطين ، واتفق المجتمعون على ان افضل حل للقضية يكون بتنفيذ قرارات الامم المتحدة اعتمادا على ان حل القضية يعتبر افضل طريقة لمنع التغلغل الشيوعي الى المنطقة . وكلف عدنان مندريس بعرض هذا الحل على دول حلف الاطلسي اثناء اجتماعه في باريس (٢٠١) .

ويعزى اهتمام نوري السعيد وحثه الدائم على حل المشكلة خشية توسع اسرائيل وعدوانها على البلاد العربية من اجل الحصول على مكاسب اقليمية بحجة الدفاع عن اراضيها (٢٠٢) . وقد صدق حدسه . ولم تخرج سياسة الحكومات العراقية الاخرى عن سياسة نوري السعيد الرامية الى حل القضية حلا عادلا على اساس قرارات الامم المتحدة .

وفي فبراير ١٩٥٨ أعلن عن قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن كرد فعل على الوحدة بين مصر وسوريا . وانتقد حزب البعث العراقي دولة الاتحاد بانها ستعمل على تصفية القضية (٢٠٣) . ولم يطل عمر دولة الاتحاد كثيرا اذ انهارت هذه الدولة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ اثر قيام انقلاب العراق ضد الحكم الملكي .

وهكذا فشل العراق والدول العربية في الاختبار الصعب لحل النزاع العربي الاسرائيلي بين القتال والمفاوضة ، لان كلا من الاختيارين يتطلب قدرا من الوحدة التي بدونها لا يمكن مواجهة الخطر المشترك او فرض احلال السلام المشترك (٢٠٤) .

وفي فبراير ١٩٥٨ اعلن عن قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن كرد فعل على الوحدة بين مصر وسوريا . ولكن الاتحاد الهاشمي قوبل بفتور من الاوساط الشعبية والوطنية ، وباركته اسرائيل والدول الغربية ولم يتعرض للقضية الفلسطينية وانتقد حزب البعث العراقي دولة الاتحاد بأنها ستعمل على

تصفية القضية (١) . ويؤكد ذلك مباركة اسرائيل للاتحاد ومعارضتها للوحدة بين مصر وسوريا لانها لا ترى في الاتحاد خطرا عليها بل بالعكس . ولم يطل عمر دولة الاتحاد كثيرا اذ انهارت هذه الدولة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ اثر انقلاب العراق ضد الحكم الملكي .

وهكذا فشل العراق والدول العربية في الاختبار الصعب لحل النزاع العربي الاسرائيلي بين القتال والمفاوضة ، لان كلا من الاختيارين يتطلب قدرا من الوحدة التي بدونها لا يمكن مواجهة الخطر المشترك أو فرض احلال السلام المشترك (٢) . ولا زال هذا الوضع قائما حتى الان مع الاسف الشديد بعد مرور عشرين عاما على هذه الفترة ، ولم يتفق العرب على اتخاذ استراتيجية موحدة ازاء القضية ان سلما او حربا والاعتماد على قواهم الذاتية وتسخير كافة امكاناتهم الاقتصادية لخدمة القضية والضغط على الدول التي تساند اسرائيل . وأدت مواقف الدول العربية المتخاذلة والمترددة الى توسع اسرائيل في اراضيها اثر عدوان عام ١٩٦٧ هذا فضلا عن استنزاف كل طاقات الامة العربية في سبيل الاعداد للحرب بدلا من البناء والتطور الاقتصادي والاجتماعي . وما لم تأخذ الدول العربية احتياطاتها وتوحد قواها فان المستقبل مظلم ، ولا يبشر بالخير سيما وان الصهيونية العالمية ذات اطماع توسعية ليس في العالم العربي فحسب بل في العالم بأسره . ولن يكتب لنا النصر الا اذا **توحدنا واعددنا قوانا** مصداقا لقوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » ، وآية اخرى « ان تنصروا الله ينصركم » .

---

(١) البعث وتصفية فلسطين ج٣ (١٩٥٥ — ١٩٥٩) ص ١٧١ — ١٧٢ بيروت ١٩٧٥

(٢) Marlow, John : Arab Nationalism and British Imperialism, p. 50. London 1961.

الحواشي

(١) جعفر عباس حميدي ، **التطورات السياسية في العراق** ، (بغداد : ١٩٧٦)ص٤٧٥ .
(٢) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** (صيدا : ١٩٧٤ ، جـ ٢) ص ٢٦١.
(٣) محمد عزة دروزة ، **الوحدة العربية** (بيروت ١٩٥٧) ص ١٢١
(٤) نجلاء عزالدين ، **العالم العربي** ، (القاهرة ١٩٦٣) ص ص ٢٥٣ — ٢٥٦
(٥) نوري السعيد ، **استقلال العرب ووحدتهم** (بغداد ١٩٤٣) ص ص ٤—٢٢ (سري للغاية) ، **جريدة البلاد** ، ١٩٤٦/٣/٧

Fo. 371/40042, E. 7011/37/93, Confidential, No. 510, Bagdad October 31, 1943, Report on situation in Iraq.

(٦) اكرم زعيتر ، **القضية الفلسطينية** (القاهرة ١٩٥٥) ص ص ١١٦ — ١١٧ .

Glubb, Sir J.B. : Britain and the Arabs, (London 1959) p. 129.

(٨) أنيس الصايغ ، **في مفهوم الزعامة السياسية . من فيصل الاول الى جمال عبد الناصر** (بيروت ١٩٦٩) ص ٤٩ — ٥١
(٩) أحمد طربين ، **الوحدة العربية** (القاهرة ١٩٥٩) ص ص ١١٢—١١٣
(١٠) اسماعيل ياغي ، **حركة رشيد عالي الكيلاني** (بيروت ١٩٧٤) صص ١٠ — ١١

(١١) Fo. 406, E. 5484/94/31, Bagdad, August 17, 1936, No. 99, Mr. Bateman to Mr. Eden. Enclosure in No. 99.

(١٢) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، جـ١ ص١٠١ .
(١٣) **المصدر السابق** ، ص ١٧٣ .
(١٤) **جريدة الاستقلال** ، العدد ١٢٧٥ ، ١٩٢٨/٢/٢ .
(١٥) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** جـ١ ، ص ١٥٨ — ١٥٩ .

(١٦) Fo. 406, E. 5484/94/31, No. 99. Bagdad August 17, 1936, Mr. Bateman to Mr. Eden. Enclosure in No. 99.

(١٧) السيد عبد الرزا قالحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** جـ٢ ، ص ٢٦١

(١٨) Fo. 406, E. 5484/94/31, No. 99, Report on the repercussions in Iraq of the Creation of a National Home for the Jews in Palestine.

(١٩) مجلس الاعيان ، الاجتماع الاختيادي الخامس ١٩٢٩/١٩٣٠ ، ص ٥—٨ بغداد ١٩٢٩
(٢٠) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** جـ٣ ص ٧٤ .

(٢١) Fo. 406, E. 5484/94/31, No. 99. Enclosure, Bagdad August 17, 1936.

(٢٢) Ibid.

(٢٥) Fo. 406, E. 5484/94/31, Report on the repercussions in Iraq of the Creation of a national Home for the Jews in Palestine.

(٢٦) Fo. 406, E. 770/6495/93, Sir F. Humphreys to Sir John Simon, Bagdad, December 13, 1934.

(٢٧) Fo. 406, E. 5484/93/31, Mr. Bateman to Mr. Eden, Bagdad August 17, 1936.

(٢٨) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، جـ٤ ص٢٠٨
(٢٩) ركزت جميع الصحف العراقية (البلاد ، الاستقلال ، العالم العربي ، العراق وغيرها) هجماتها على الاستعمار والصهيونية وحملت المسؤولية على بريطانيا ، وناشدت العالم العربي بأن يقف وقفة رجل واحد لمواجهة تحدي الصهيونية والاستعمار ، وطالبت ببذل المزيد من المساعدات والتبرعات للثوار . كما خصصت الصحافة العراقية يوم ١٢ مايو ١٩٣٦ يوما لفلسطين ، وأصدرت اعدادها خاصة بفلسطين وبمهاجمة وعد بلفور والصهيونية والاستعمار، وخرجت معظم الصحف مجللة بالسواد وتحمل عناوين بارزة سوداء .

Fo. 406, E. 3314/2585/94, Bagdad May 27, 1936.

(٣٠) Fo. 406, E. 2653/94/31, Memorandum handed to Sir A. Clark Kerr by Deputation of Senators and Deputies, Bagdad May 4, 1936.

(٣١) Fo. 406, E. 2654/94/31, Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, Bagdad Mty 5, 1936.

(٣٢) Fo. 406, E. 3022/2585/93 Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, Bagdad May 19, 1936.

(٣٣) Fo. 406, E. 3314/2585/93, Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, Bagdad May 27, 1936.

(٣٥) Fo. 406, E. 3399/2585/93, Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, Bagdad June 3. 1936.

(٣٦) Fo. 406, E 5484/94/31, Mr. Bateman to Mr. Eden, Bagdad, Aug. 13, 1936.

(٣٧) خلدون ناجي معروف ، **الاقلية اليهودية في العراق** (القاهرة ١٩٧٢) ص ١٧٤

(٣٨) أكرم زعيتر ، **القضية الفلسطينية** (القاهرة ١٩٥٥) ص ١٠٣

(٣٩) Fo. 371/20027, E 6501/94/31, Memorandum by George Rendel (Foreign Office) Oct. 13, 1936.

(٤٠) نجيب صدقة **قضية فلسطين** (بيروت ١٩٤٦) ص ١٨٨ — ١٨٩ ، أنيس الصايغ ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت ١٩٦٦) ص ١٣٦

(٤١) FO. 371/20029 E 1356/94/31. Memorandum by George Rendel (Foreign Office) Nov. 24, 1936.

(٤٢) FO. 406. E 5484/94/31. Mr. Bateman to Mr. Eden, Baghdad Aug. 13, 1936.

(٤٣) لوكا هيرزويز ، **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** (القاهرة ١٩٧١) (ترجمة احمد عبدالرحيم) ص ٣٩ — ٤٠

(٤٤) أنيس وحراز ، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة ١٩٦٧) ص ٥٤٦—٥٤٧

(٤٥) مذكرات مفتي فلسطين ، **أخبار اليوم** ، ١٩٥٧/١٠/٥ .

(٤٦) السيد عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية ج٤** ، ص ٢٩٤—٢٩٥

(٤٧) نجيب صدقة ، **قضية فلسطين** ، ص ٢٠٩

Fo. 371/20813, E 5392/22/31, Memorandum by George Rendel (Foreign Office) Geneva, Sept. 11, 1937.

(٤٨) لوكاز هيرزويز ، **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** ص ٥٢—٥٣

(٤٩) اكرم زعيتر ، **القضية الفلسطينية** ، ص ١١٦ — ١١٧

(٥٠) خلدون ناجي معروف ، **الاقلية اليهودية في العراق** ، ص ١٧٧

(٥١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين الوثيقة رقم ٣٨ (القاهرة ١٩٤٦) ص ٢١٠ — ٢٢٢

(٥٢) اسماعيل ياغي ، **حركة رشيد عالي الكيلاني** ص ٢٠٢ — ٢٠٣

(٥٥) Kirk, George : The Middle East in the War, London, 1954, p. 64.

(٥٦) Fo. 371/24549, E 2152/2029/65 In Basil Newton to Fo. Telegram No. 409, Bagdad, Aug. 3, 1940.

(٥٧) مجيد خدوري ، **عرب معاصرون** ص ٤١٧ — ٤١٨

(٥٨) لوكاز هيرزويز ، **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** ص ١١٥ .

(٥٩) اسماعيل ياغي ، **حركة رشيد عالي الكيلاني** ص ١١٩—١٢٠ .

(٦٠) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ص ٢٨٢ — ٢٨٣

(٦١) Fo. 371/24592, E 2227/2/70/89, Telegram No. 204, Mr. Gardener to Fo. Damascus, July 4, 1940.

(٦٢) Kirk, G. The Middle East in the War, pp. 242-5.

(٦٣) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملف ت/٢/١١ كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم : ش/١٣٠٠/١٣٠٠/١٢٥١٤ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٨ .

(٦٤) Fo. 371/350/0, E 2755/4891/93, Sir K. Cornwallis to Mr. Eden. (Most Secret) Bagdad, May 13, 1948.

(٦٥) **جريدة صوت الاهالي** ، العدد ٢٥٧ ، بتاريخ ١٩٤٣/٤/٣٠

(٦٦) **جريدة القاعدة** ، العدد ١٠ اكتوبر ١٩٤٣

(٦٧) نوري السعيد ، **استقلال العرب ووحدتهم** (الكتاب الازرق) (بغداد ١٩٤٢) سري للغاية ، ص ٤—٢٣

CAB - 95-14 War Cabinet, Iraqi Prime Minister's proposals relating to Arab Unity. Secret p (M) 43 Jan. 14, 1943.

(٦٨) Fo. 371/34955, E 1196/506/65, Confidential Copy. No. 27. Minister of State to Fo. Cairo, Feb. 11, 1943.

(٦٩) Fo. 371/350/0, E 2239/489/93, Confidential, Sir Cornwallis to Mr. Eden Bagdad, Mar. 28, 1943.

(٧٠) المركز الوطني للوثائق ، قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٥٣ ، بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣ ملف رقم ج/٢/١٢ **جريدة الاخبار العراقية** ، العدد ١١٨٤ ، بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣

(٧١) **جريدة الزمان** ، العدد ٢٤٥٧ ، بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٢ ، فاضل الجمالي : **ذكريات وعبر** ص ٤٧ — ٤٨ .

(٧٢) Fo. 371/40041, E 2113/37/93, Confidential. No. 134. Cornwallis to Mr. Eden, Bagdad, Mar. 23, 1944.

(٧٣) Fo. 371/45302, E 608/195/93, Annual Report, Confidential No. 15, Cornwallis to Mr. Eden, Bagdad, Jan. 26, 1945.

(٧٤) ممدوح عارف الروسان ، **العراق والسياسة العربية في الشرق العربي** (القاهرة ١٩٧٧) ص ٤٦٤ — ٤٦٦

(٧٥) وزارة الخارجية : الدائرة السياسية / كتاب وزارة الخارجية العراقية الى الحكومة البريطانية رقم س/١٩٨/١٩٨/١٣ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٦ .

(٧٦) وزارة الخارجية / الدائرة السياسية / الرقم س / ١٩٨/١٩٨/١٣/١٠٧٨٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧

(٧٦) المركز الوطني للوثائق : قرار مجلس الوزراء العراقي ، رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦/١/٥ ، ملف ج/٢/١

(٧٨) صالح صائب الجبوري **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية** ، بيروت ١٩٧٠ ص ١٠ — ١٢

(٧٩) **جريدة الاخبار** ، ١٩٤٥/٨/٣١ ، ١٩٤٥/٩/٢٧ واحتجاج الباجه‌جي للمفوضية الامريكية في **الاخبار** ١٩٤٥/١٠/٤ وخطاب العرش **الاخبار** ١٩٤٥/١٢/١

(٨٠) **جريدة الاخبار** ، ١٩٤٥/١١/٧ .

(٨١) المركز الوطني للوثائق : ملف ت/٢/١١ الوثائق ، ١١٤ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٣ ، وثيقة ٩٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧ وثيقة ٩٤/ ، بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢١

(٨٢) صلاح العقاد ، **المشرق العربي المعاصر** ، القاهرة ١٩٧١ ص٣٧٩

Kirk, G : The Middle East (1945-50) pp. 4-6.

(٨٣) Kirk, G : Op. Cit., p. 208.

(٨٤) المركز الوطني لحفظ الوثائق : ملف ت/٢/١١ كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي رقم ش/١٩٨/١٩٨ ١٣/٢٦٥٧ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠

(٨٥) وزارة الخارجية العراقية / ملف د/٣٤٩/٣٤٩/٦٠٠ مذكرة الاحتجاج العراقية الى السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٦

(٨٦) السيد عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٦ ص ٢٨٤

(٨٧) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ١٠ــ١٢ بغداد ١٩٤٩ (سري للغاية ولا يجوز نشره)

(٨٨) **جريدة البلاد** ، العدد ٢٧٨٦ ، بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٧

(٨٩) تقرير لجنة التحقيق ... ص ١٣ .

(٩٠) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٧ ص ١٦ــ١٧

(٩١) محاضر مجلس النواب العراقي ، الجلسة لسابعة والثلاثين بتاريخ ١٩٤٦/٥/٦ ص٣٠٧ــ٣٢٥

(٩٢) أجازت الحكومة العراقية في أبريل ١٩٤٦ خمسة أحزاب سياسية وهي (الاستقلال والاتحاد الوطني والشعب والوطني الديمقراطي والاحرار) . وتبنت جميعها في مناهجها القضية الفلسطينية كقضية قومية ، ودعت الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة موحدة. انظر الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٧ ص ١٦ــ١٧

(٩٣) منشورات حزب الاستقلال ، **التقرير السنوي الاول ١٩٤٧** ص ٢٢ــ٤٦ بغداد ١٩٤٧

(٩٤) أكرم زعيتر ، **القضية الفلسطينية** ص ١٧٥ ــ ١٧٦

(٩٥) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ، ص ٥٣ــ٥٤ ملحق٢ وانظر كذلك أحمد الشقيري : **أربعون عاما في الحياة العربية والدولية** (بيروت ١٩٦٩) ص ٢٦٨ــ٢٦٩

(٩٦) تقرير لجنة التحقيق النيابية ، الملحق رقم ٢ ص ٥٥ ــ ٥٦

(٩٧) محمد فاضل الجمالي ، **ذكريات وعبر** ص ٥٥ ــ ٥٧

(٩٨) أحمد الشقيري : **أربعون عاما في الحياة العربية والدولية** ص ٢٧٠ .

(٩٩) **تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين** ص ٥٥ (ملحق رقم ٣).

(١٠٠) Cmd. 7044, Palestine No. 1 (1947) Propostls for the Future of Palestine, pp. 4-11.

فاضل حسين : **المذكرة البريطانية : تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية** ص ٦٧ــ٧٨ .

(١٠١) وزارة الخارجية / الدائرة العربية / كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ع/٢٧٣/ ٦٣٢١/١٣/٢٧٣ مرفق فيه مذكرة الامانة العامة للجامعة العربية رقم ٨/٦٠/٥/٣س بتاريخ ١٩٤٧/٤/٩ .

(١٠٢) السيد عبد الرزاق الحسنى ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٧ ص١٥٦ ــ ١٥٧

(١٠٣) Khadduri, M : Fertile Crescent Unity, (Cambridge 1951) p. 154.

(١٠٤) **جريدة الشعب** ، ١٩٤٧/٣/٢٧

(١٠٥) مديرية الامن العام / ملف حزب الاستقلال رقم ١٠٧/٤١ برقية الاحزاب العراقية الى هيئة الامم المتحدة لتأييد قضية فلسطين بتاريخ ١٩٤٧/٥/٣ .

(١٠٦) وزارة الخارجية العراقية / مذكرة العراق عن قضية فلسطين ص ١٥ــ١٨ بغداد ١٩٤٧

(١٠٧) صالح صائب الجبوري ، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية** ص ١٠١ــ١٠٣ وانظر كذلك

Leonard, Sarry : "The United Nations and Palestine". International Concilation, October 1949.

(١٠٨) المركز الوطني لحفظ الوثائق ملف ت/١١/٢ وثيقة ٢٢٤ بتاريخ ١٩٤٧/٩/٧

(١٠٩) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ، ص ٧٩—٩٢ (خطاب صالح جبر/ملحق ١٢)

(١١٠) وزارة الخارجية / الرقم ع/١٦٢١٢/١٣/١٩٤٢/١٩٤٢ خطاب نوري السعيد وفاضل الجمالي في هيئة الامم المتحدة ١٩٤٧/١٠/١٠

(١١١) مديرية الدعاية العامة العراقية ، أحاديث رئيس الوزراء في الاجتماعات الصحفية ص ١١٥ — ١٣٠ بغداد ١٩٤٧

(١١٢) فاضل الجمالي ، **ذكريات وعبر** ص ٣٧—٣٨

(١١٣) **جريدة صوت الاحرار** ، العدد ٣٧٠ ، بتاريخ ١٩٤٧/٩/٢٩

(١١٤) وزارة الخارجية : مذكرة حزب الاستقلال الى وزارة الخارجية الرقم ع/٢٩٠٣/٢٣٧/١٣/١٥٨٩١ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٦

(١١٥) المركز الوطني لحفظ الوثائق /ملف ت/١١/٢ وثيقة ١٥ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٢

(١١٦) تقرير لجنة التحقيق النيابية ... ص ٦٥ .

(١١٧) Lenzowski, G : The Middle Etst in the World Affairs, p. 508, Kirk, G : The Middle East (1945-1950) p. 220.

(١١٨) **جريدة الاخبار** ، ١٩٤٧/١٠/٢٣ الحسني : تاريخ الوزارات العراقية جـ٧ ص ١٩٢ .

(١١٩) اميل التوزي ، **اغتيال فلسطين ومحق العرب** (القاهرة ١٩٠٥) ص ٢٧٢—٢٧٤ .

(١٢٠) اتخذت الجمعية العمومية للامم المتحدة قرارا في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ — باغلبية ٣٣ صوتا ضد ١٣ صوتا . وامتناع عشرة دول عن التصويت وغياب عضو واحد — بالموافقة على مشروع التقسيم . انظر فاضل حسين ، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** ص ٢٣١ .

(١٢١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and the Middle East. Vol. 2 (Princeton 1956), pp. 281-295.

(١٢٢) اميل التوزي ، **المصدر السابق** ص ٢٧٤ .

(١٢٣) وزارة الداخلية / كتاب شرطة بغداد رقم س/٩٨١ بتاريخ ٣٠ نوفمبر — ٥ ديسمبر ملف المظاهرات والاضراب رقم ١٧ بغداد /اق ع .

(١٢٤) **جريدة الرأي العام** ، ١٤٤٦٩٤٤١ ديسمبر ١٩٤٧ .

(١٢٥) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** جـ٧ ص ١٩٥—١٩٦ ، محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي السنة ١٩٤٧/١٩٤٨ ص ١—٣ .

(١٢٦) لحسني : **المصدر السابق** ص ١٩٦—١٩٧ ، **جريدة الزمان** ، ١٩٤٧/١٢/١ ، **جريدة صوت الاحرار** ، ١٩٤٧/١٢/١٤ .

(١٢٧) **جريدة القاعدة** ، العدد ٢٧ ، يوليو ١٩٤٨ ، الشرطة العامة / التحقيقات الجنائية / الموسوعة السرية جـ١ ص ٦٧ .

(١٢٨) اسماعيل ياغي : **تطور الحركة الوطنية العراقية** (القاهرة ١٩٧٦) ص ٣٧٦ — ٣٨١

(١٢٩) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٩٥—٩٦ (ملحق ٣) .

(١٣٠) صالح صائب الجبوري ، **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية** ص ١١١ .

(١٣١) خليل سعيد : **تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨ — ١٩٤٩** (بغداد ١٩٦٦) جـ٢ ص ٢٤

(١٣٢) **جريدة اليقظة** ، ١٩٤٧/١٢/٩ .

(١٣٣) وزارة الخارجية : الرقم ع/١٣٢٤/٤٧٥/١٤/٧٠٤٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦ ملف اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الرقم ع/١٣٢٤/٤٧٥/١٤ .

(١٣٤) **جريدة الاخبار** : ١٩٤٨/١/٢٠

(١٣٥) Khadduri, M : Independent Iraq, (London 1960) p. 269-270.

(١٣٦) The British Record on partition, as revetled by British Military Intelligence and other official sources, supplyment to the Nation, May 8, 1948, pp. 8-15.

(١٣٧) برقية الوفد العراقي في اجتماعات اللجنة السياسية بتاريخ ١٩٤٨/٤/١١ ملف رقم ع/١٣٢٤/٤٧٥/١٤

(١٣٨) كتاب وزارة الخارجية رقم ع/١٣٢٤/٤٧٥/١٤/٧٠٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦

(١٣٩) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٧ ص ٢٩٤

(١٤٠) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٣٤ — ٣٦

(١٤١) جريدة **لواء الاستقلال** ، ١٩٤٨/٤/٢٨

(١٤٢) **جريدة الاخبار** ، ١٩٤٨/٤/٢٤

(١٤٣) Longrigg, S.H : Iraq 1900-1950, (London 1960) p. 349.

(١٤٤) وزارة الداخلية / كتاب شرطة بغداد / الرقم ص/٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٢ ملف المظاهرات والاضراب رقم ١٧/بغداد/اق٤ .

(١٤٥) وزارة الداخلية / كتاب شرطة بغداد / رقم س٢٢٨ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٥ ملف المظاهرات والاضراب رقم ١٧/بغداد/اق٤ .

(١٤٦) السيد عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج١ ، ص ٢٩٥ — ٢٩٦ .

(١٤٧) وزارة الخارجية / مذكرة السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٤٨/٤/٦ الرقم ع/١٢٩/٢٣٧/١٣

(١٤٨) وزارة الخارجية / كتاب الحكومة العراقية الى السفارة البريطانية رقم ع/١٢٩/٢٣٧/١٣ . بتاريخ ١٩٤٨/٥/٣ .

(١٤٩) جزيرة لواء الاستقلال ، ٢٦،٢٥ أبريل ، ٥ مايو ١٩٤٨

(١٥٠) **جريدة صوت الاهالي** ، ١٨ ، ٢٢ فبراير ، ١٤ ، ٢٩ مارس ، ١٤ ،١٦،٢٢،٢٨،٣٠ أبريل، ١٣،١١،٥ مايو ١٩٤٨

(١٥١) **جريدة الوطن** ، ١٩٤٨/٤/٣٠ .

(١٥٢) **جريدة صوت الاحرار** ، ١٩٤٨/٧/١٤ .

(١٥٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ١٠٥ ، وزارة الخارجية ، قرار الجامعة العربية في التدخل في فلسطين رقم ع/١٣٢٤/٤٧٥/١٤ المؤرخ في ١٩٤٨/٤/١٠ ملف اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية .

(١٥٤) صالح صائب الجبوري ، **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية** ، ص ١٣٤—١٣٨

(١٥٥) عارف العارف ، **النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ — ١٩٤٨** (صيدا ١٩٥٥) ص ٣٧٧ — ٣٨٠

(١٥٦) صالح صائب الجبوري ، **المصدر السابق** ص ١٨٧ .

(١٥٧) أنيس الصايغ ، **الهاشميون وقضية فلسطين** ، (بيروت ١٩٦٦) ص ٢٥٣ .

(١٥٨) نور الدين محمود ، **مذكراتي عن القضية الفلسطينية** ص ٧—١٠ بغداد ١٩٧٦

(١٥٩) أنيس وحراز ، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** ص ٥٩٠ ، وانظر كذلك خيري حماد : « دور الاسر العربية المالكة في المشرق العربي في ضياع فلسطين » وانظر

Kirk, G : The Middle East 1945-1950, p. 271.

(١٦٠) أنيس وحراز ، **المصدر السابق** ص٥٩٠ .

(١٦١) أوراق عوني عبد الهادي الخاصة ، ص ١٤٥ اعداد خيرية قاسمية / مركز الابحـــاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٤

(١٦٢) محمد مهدي كبة ، **مذكراتي في صميم الاحداث** ، (بيروت ١٩٦٦) ص ٢٧٩ .
تقرير الوفد البرلماني العراقي الى جبهات القتال (سري) من أوراق الحسني الخاصة ، ص ٣ ٥ .

(١٦٣) مذكرات مفتي فلسطين ، **مجلة فلسطين عدد ٩٨** (بيروت مايو ١٩٦٩) ص ٣٥ .

(١٦٤) الشرطة العامة / التحقيقات الجنائية / الموسوعة السرية ج٢ ص ٢٣٥ بغداد ١٩٤٩

(١٦٥) تقرير لجنة التحقيق النيابية ... ص ٣٠ — ٤٥ .

Khadduri, M : Independent Iraq, p. 273. (١٦٦)

(١٦٧) فاضل حسين ، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** ص ٢٣٤

(١٦٨) **جريدة لواء الاستقلال** ، ١٩٤٨/٥/١٧ .

(١٦٩) **جريدة لواء الاستقلال** ، العدد ٤٣٣ ، ١٩٤٨/٧/٢٣ ، العدد ٤٣٤ ، ١٩٤٨/٧/٢٥

(١٧٠) تقرير الوفد البرلماني العراقي الى جبهات القتال في فلسطين (سري) الملحق العسكري ص ٩ — ١٤ .

(١٧١) نورالدين محمود ، **مذكرات عن القضية الفلسطينية** ص ٧ .

(١٧٢) تقرير الوفد البرلماني العراقي الى جبهات القتال في فلسطين (سري) الملحق السياسي ص ١٥ — ١٦

(١٧٣) فاضل الجمالي ، **ذكريات وعبر** ص ١٥ .

(١٧٤) السيد عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٨ ص ٣٥.

(١٧٥) **جريدة صوت الاهالي** ، بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٣ ، **جريدة صوت الاهالي** ١٩٤٨/١٠/٨

(١٧٦) **جريدة صوت الاهالي** ، العدد ١٧٠٣ ، بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣١ ، **جريدة لواء الاستقلال** ، العدد ٥٥٢ ، ١٩٤٨/١٢/١٧ .

(١٧٧) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩/١٩٤٨ ص ١٣٣ .

(١٧٨) محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ص ١١٣ .

(١٧٩) وزارة الداخلية ، كتاب شرطة الكرخ ، الرقم ٣٤٣٨ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ ملـــف المظاهرات والاضراب رقم ١٧/بغداد/١ق٥ .

(١٨٠) السيد عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٨ ص ٥٤—٥٦ .

(١٨١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩/١٩٤٨ ص ٩٨ .

(١٨٢) زكي صالح ، **مقدمة في دراسة العراق المعاصر** (بغداد ١٩٦٣) ص ١٢٨—١٢٩ .

(١٨٣) السيد عبدالرزاق الحسني ، **المصدر السابق** ص ٦٩ — ٧١

(١٨٤) **المصدر السابق** ص ٧٥ — ٧٦ .

(١٧٥) **جريدة لواء الاستقلال** ، ٢١،٢٢،٢٣،٢٤ يناير و٣ فبراير وحتى ١٣ اكتوبر ١٩٤٩ .

(١٨٦) المركز الوطني لحفظ الوثائق : قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/٥ ملف ح/١/٣ .

(١٨٧) ابو مازن : « اليهود العراقيون ، المراحل الثلاث للهجرة الطوعية » **مجلة بيروت المساء** ، العدد ١٠١ ، بتاريخ ١٩٧٦/١/٦ .

(١٨٨) **جريدة لواء الاستقلال** ، ٢٣/٤/١٩٥٠ ، **جريدة صوت الاهالي** ١٦/٥/١٩٥٠
(١٨٩) **جريدة لواء الاستقلال** ، ٢٧/٥/١٩٥٠ ، **جريدة صوت الاهالي** ٢٧/٥/١٩٥٠

(١٩٠) ممدوح الروسان ، **العراق والسياسة العربية** ص ٥٦٥ — ٥٦٨
(١٩١) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج٩ ص ٢٤٠
(١٩٢) محمد عزة دروزة ، **الوحدة العربية** ص ٣٣٧ — ٣٣٩ بيروت ١٩٥٧
(١٩٣) محاضر مجلس النواب ١٩٥٥/١٩٥٦ ص ١٠١ — ١٠٤

(١٩٤) انتوني ايدن ، **مذكرات ايدن** (ترجمة خيري حماد)
(١٩٥) فاضل الجمالي ، **ذكريات وعبر** ص ٧٣
(١٩٦) محكمة الشعب . الجزء الرابع من محاكمات المهداوي ص ١٤٠٥ — ١٤٠٧ بغداد ١٩٥٩
(١٩٧) علي جودت ، **ذكريات** (بيروت ١٩٦٧) ص ٥٩٣ .
Survey of International Affairs (1956-1958) pp. 164-66.
(١٩٨) أرسكين تشايدرز ، **الطريق الى السويس** ص ١٦٢ ترجمة خيري حماد
(١٩٩) Birdwood, Lord : Nuri As-Said, (London 1959) p. 242.
(٢٠٠) السيد عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج١٠ ص ١٢٧ .
(٢٠١) علي جودت ، **ذكريات** .. ص ٣٢٦ — ٣٣١ .
(٢٠٢) ميشيل ايونيدس ، **فرق تخسر** ترجمة خيري حماد (بيروت ١٩٦١) ص ١٩٥

(٢٠٣) **البعث وقضية فلسطين ج٣** (١٩٥٥ — ١٩٥٩) (بيروت ١٩٧٥) ص ١٧١ — ١٧٢ .
(٢٠٤) Marlow, John : Arab Nationalism and British Imperitlism, (London 1961) p. 50.

عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي

د. محمد يوسف علوان*

مقدمـــــة :

يشغل موضوع التنمية في دول العالم الثالث مكانا هاما في العلاقات الدولية منذ نشأة منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ . وقد حظي الموضوع بأهمية اكبر في بداية الستينات حين أصبح بمقدور المجتمع الدولي التركيز على التنمية بعد أن فرغ من تصفية الاستعمار .

وكان لا بد من ظهور مجموعة من القواعد القانونية الدولية الخاصة بالتنمية الى جانب قواعد القانون الدولي التقليدية الخاصة بالسلم والامن الدوليين . وتهدف هذه القواعد الجديدة الى خدمة الفقراء والى جعل القانون الدولي العام قانونا يبتغي تحقيق العدالة الاقتصادية في العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة . ويطلق على هذه القواعد التي أصبحت تغزو القانون الدولي اسم القانون الدولي للتنمية .

وتستهدف هذه الدراسة الكشف عن الظروف التي أدت الى ولادة هذا القانون الجديد والى البحث في مضمونه الذي لا يزال في طور التكوين . ولهذا الغرض نبحث بايجاز أولا في مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي لم يكن يسهل في ظله ولادة القانون الجديد . ونعالج بعد ذلك عدم المساواة في الواقع وفي التنمية بين الدول والتعاون الدولي في مجال التنمية واخيرا القانون الدولي للتنمية من حيث ظهوره والقيمة القانونية لاحكامه والمبادىء الاساسية التي يقوم عليها .

أولا : المساواة في السيادة بين الدول :

يعتبر مبدأ المساواة في السيادة بين الدول من أهم المبادىء الاساسية التي يقوم عليها القانون الدولي ان لم يكن اهمها على الاطلاق (١) . ولهذا السبب نجد ان عددا كبيرا من الوثائق الدولية الرسمية تضعه في قمة المبادىء التي تقوم عليها العلاقات الدولية . فمقدمة ميثاق الامم المتحدة تتحدث عن الحقوق المتساوية للامم كبيرها وصغيرها . وتقوم هيئة الامم المتحدة على

* استاذ الادارة العامة في جامعة الامارات العربية المتحدة .

مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها (م/٢ من الميثاق) . ويعتبر مبدأ المساواة في السيادة بين الدول من أهم المبادىء التي تقوم عليها المنظمات الدولية الاقليمية (٢) .

وقد تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة في العيد الخامس والعشرين لمنظمة الامم المتحدة قرارا تحت عنوان « الاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولي التي تمس العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة » (القرار رقم ٢٦٢٥ (٢٥) عام ١٩٧٠) . وبمقتضى هذا القرار فان هناك سبع مبادىء يقوم عليها القانون الدولي ومن بينها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول . ويؤكد القرار في أربع مناسبات مختلفة على الاهمية الرئيسية لهذا المبدأ ويفرد فصلا خاصا له .

ونظرا لاهمية مبدأ المساواة في السيادة بين الدول يرى بعض الكتاب بأن كافة المبادىء التي جاءت في القرار (وهي مبدأ حظر القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى والتعاون بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها واخيرا مبدأ المساواة في السيادة بين الدول) تندرج في مبدئين كبيرين هما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (٣) .

والواقع انه اذا كانت بعض الدول لا تزال تمتنع عن قبول المبدأ الثاني (امريكا واسرائيل بالنسبة للشعب الفلسطيني وروديسيا وجنوب افريقيا) ، فان جميع الدول كبيرها وصغيرها ترى في مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه القانون الدولي والذي تنبع منه كافة القواعد القانونية الدولية التي تحكم علاقاتها معا .

ويؤكد القرار السابق للجمعية العامة للامم المتحدة ان مبدأ المساواة في السيادة بين الدول يتضمن عدة عناصر أهمها الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة ووجوب احترام كل دولة لشخصية الدول الاخرى وحقها في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بحرية .

وقد كتب الكثير حول مبدأ المساواة بين الدول . ومعروف ان المدرسة الطبيعية كانت تشبه بين الدولة والاشخاص العاديين . وحيث ان الافراد متساويين قانونا ، فان الدول بدورها تعتبر متساوية احداها للاخرى . كما ان المساواة بين الدول هي النتيجة الحتمية لسيادة الدول (٤) . ودافع آباء القانون الدولي مثل جروسيوس وهوبس وبافندورف وولف وفاتيل عن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول . ويوضح ما كتبه فاتيل مواطن جمهورية جنيف الصغيرة عصر ذاك تمسك الدول الصغيرة بالمبدأ اذ يقول : « بما ان

الناس متساوون في الحقوق والالتزامات ... فان الامم التي تتكون من هؤلاء تعتبر بدورها متساوية وتتمتع بذات الحقوق ويقع عليها نفس الالتزامات . اما القوة والضعف فليس من شأنهما التأثير على هذه المساواة ... فالجمهورية الصغيرة هي دولة ذات سيادة مثلها في ذلك مثل الممالك القوية » (٥) .

والحقيقة ان مبدأ المساواة في السيادة بين الدول قد أوجبته ضرورات التعايش فيما بين هذه الدول خلال القرن التاسع عشر . فمعروف أن القانون الدولي اوروبي النشأة وانه ظهر خلال القرن الماضي لينطبق على عدد محدود من الدول الاوروبية « المتمدينة » . وللدفاع عن سيادتها اوجبت هذه الدول عدم تدخل احداها في الشئون الداخلية للاخرى . كما طبق مبدأ الاجماع وبمقتضاه لا تخضع دولة لقاعدة قانونية دولية لا تلتزم بها مسبقا . واخيرا فان الدول الاجنبية كانت ولا تزال كمبدأ عام تتمتع بالحصانة القضائية .

وظلت الدول الاوروبية تخضع لهذا المبدأ في علاقتها مع الدول الاوروبية الاخرى . اما في علاقاتها مع الدول الاجنبية فكانت تخضع لنظام تمييزي مبرره الوحيد « المهمة التمدينية أو التحضيرية للدول الاوروبية » . ولهذا فلا نستغرب ان اوضاع الحماية والرقابة المالية والامتيازات وكافة أشكال المعاهدات غير المتساوية قد وجدت في ظل مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، وذلك لكي تلعب دورا هاما لصالح الدول الاوروبية وعلى حساب الدول الاخرى (٦) .

والواقع ان المساواة الفعلية بين الدول كانت على درجة من الصحة في اوروبا خلال القرن الماضي . ولكن دخول دول اخرى غير اوروبية الى المجتمع الدولي اوضح بما لا يقبل الشك الاختلاف بين الدول في درجة التقدم الاقتصادي وخلافه . فهذا المبدأ يصطدم في الوقت الحالي مع الواقع ويتجاهل حقيقة قيام العلاقات بين الدول على عدم المساواة والسيطرة . ولذا فلا نستغرب ان واضعي ميثاق الامم المتحدة بعد أن اكدوا المبدأ نظريا قد ضحوا به ز يعهدون الى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بعدد من المسئوليات الخاصة التي لا تشارك فيها الدول الاخرى . فالمساواة في القانون لا تحول دون الاعتراف في بعض الحالات بعدم المساواة في الواقع وترتيب بعض الآثار عليها . ونلمس ذلك بشكل خاص في التمييز بين أصوات الدول بحسب قوتها في عدد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ... الخ .

ولا يعتد طبقا لهذا المبدأ الا بالارادة الحرة الظاهرة لاطراف الاتفاق . ونظرا لان عددا من المعاهدات الدولية

لا يتوصل اليها الا نتيجة للضغوط الاقتصادية والسياسية فان هذا المبدا يخفي حقيقة ان ارادة الدول المسيطرة هي وراء العديد من قواعد القانون الدولي الاتفاقي (٧) ، كما ان جميع القواعد القانونية التي تضع الدول النامية والمتقدمة على قدم المساواة تخلق امتيازا للدول الثانية على حساب الاولى وتكرس نفس الوقت استمرار عدم المساواة في الواقع بين هذه الدول وعلاقات الاستغلال والسيطرة فيما بينها . فمبدأ المعاملة بالمثل مثلا لا يلعب الا لصالح الدول المتقدمة أو القوية .

واخيرا فان تصفية الاستعمار قد أظهرت الفروق الاقتصادية بين الدول حديثة العهد بالاستقلال والدول الاخرى ، فقد ادركت الدول التي عانت من الاستعمار في الماضي انها لم تنل الا سيادة جزئية وانه لا يكفي الادعاء بالاستقلال السياسي وتجاهل المظاهر الاخرى للاستقلال من اقتصادية وثقافية وغيرها . واصبح همها الاول التوجه نحو التنمية .

ومع هذا كله فان المبدأ لا يزال مفيدا حتى في ظروف المجتمع الدولي الجديد . فقد تبنته المنظمات الدولية والاقليمية لكي تنضم جميع الدول كبيرها وصغيرها الى عضويتها .

كما ان جميع الدول لا زالت تتمسك بالمبدأ حتى الان . ذلك انه بالنسبة للدول الصغيرة فان المبدأ يحفز هذه الدول على الحفاظ على المساواة أو الكفاح من اجل الوصول اليها مع الدول الاخرى . كما انه باسم هذا المبدأ أمكن لمستعمرات أن تستقل وان تدخل بعد ذلك المجتمع الدولي .

وباسمه كذلك لا تقبل الدول حديثة العهد بالاستقلال الخضوع للقانون الدولي القائم والذي يجد مصدره في اعراف الدول الغربية . كما وتستند هذه الدول الى المبدأ لكي تطالب بالغاء المعاهدات غير المتساوية ومناطق النفوذ بأشكاله القديمة والحديثة .

كما ان الدول النامية تستند الى هذا المبدأ في التصدي للسيطرة الاقتصادية الاجنبية وفي المطالبة بحقها في استغلال ثرواتها الطبيعية وفي التشكيك في القواعد التقليدية في التوارث الدولي والمطالبة بالغاء القواعد العسكرية الاجنبية .

ويلعب مبدأ المساواة في جميع هذه الحالات كما هو واضح دورا ايجابيا بارزا يفسر قبول وتمسك الدول النامية به بل ودفاعها عنه . اذ باسمهتخوض هذه الدول كفاحا متواصلا للتوصل الى المساواة الحقيقية مع الدول المتقدمة والغنية .

ثانيا : عدم المساواة في الواقع وفي التنمية بين الدول :

كان تقسيم العالم في الماضي يقوم على اساس ايديولوجي . ولهـذا انقسمت الدول الى راسمالية او غربية واخرى اشتراكية او شرقية . اما الاتجاه السائد حاليا سيما في دول العالم الثالث فهو تقسيم العالم بحسب اوجه التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة . وبحسب هذا المفهوم الجديد ينقسم المجتمع الدولي الى دول غنية او شمال واخرى فقيرة او جنوب . ويؤيد بعض الكتاب الغربيين مثل رايمون آرون هذا التقسيم الجديد للعالم ويقول « ان الراسمالية والاشتراكية عبارة عن وجهين لعملة واحدة هـي المجتمع الصناعي » (٨) . ويرفض السوفيات تقسيم العالم على هذا الاساس الجديد ويصرون على تقسيمه الى قوى اشتراكية وقوى امبريالية . وقد جاء ذلك في رسالة من بريجنيف الى بومدين اثر اعلان الاخير قبيل انعقاد مؤتمر الجزائر الرابع للدول غير المنحازة في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ عن رفضه لتقسيم العالم الى كتلتين شرقية شيوعية وراسمالية واخذه بفكرة انقسامه الى قسمين غني وفقير . وتأكد نفس الاتجاه في كلمة ممثل الاتحاد السوفيتي أمام الامم المتحدة في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥ . (٩) .

وايا كان الامر ، فان احدا لا ينكر ان العالم الثالث حقيقة واقعة . وقد كان الفريد السوفي أول من استخدم اصطلاح العالم الثالث عام ١٩٥٦ وذلك بمناسبة تقديمه لكتاب « العالم الثالث ــ التنمية والتخلف » (١٠) . ومنذ هذا الوقت لاقى هذا الاصطلاح نجاحا غير عادي بحيث اصبح حقيقة واقعة .

وبدون الخوض في هذا الموضوع الكبير الذي كـان محل دراسات لا تحصى ، فانه يمكن القول ان ــ جميع دول آسيا (باستثناء اليابان) وافريقيا (باستثناء جنوب افريقيا) وامريكا اللاتينية (باستثناء استراليا ونيوزيلندا) والتي تشكل ثلاثة ارباع الانسانية تدخل في عداد العالم الثالث (١١) . وتعتبر من الدول النامية او المتخلفة . كما ان مجموعة السبعة والسبعين التي شاركت في المؤتمر الاول للتجارة والتنمية (.C.N.U.C.E.D) عام ١٩٦٤ قد اصبح عددها الان مائة وعشرة دول اي انه يوجد حاليا مائة وعشرة دول نامية في العالم من بين مائة وخمسين دولة .

ويلاحظ ان عدد الدول النامية لم ينقص كما كان يأمل الامين العام للامم المتحدة خلال عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية (١٢) .

ونظرة بسيطة الى العالم اليوم تكفي للتحقق من ان الهوة تزيد يوما بعد يوم بين الدول الغنية والفقيرة . فالثروة تجر الثروة والفقر يولد الفقر .

والواقع انه اذا كان لمبدا المساواة في السيادة بين الدول الفضل في تصفية الاستعمار في السنوات الاخيرة ، فان تصفية الاستعمار هذه بدورها قد حملت معها بداية انهيار هذا المبدأ وذلك بأظهارها للفروق بين الـــدول المتقدمة والغنية .

فقد ادركت دول العالم الثالث ان الاستقلال السياسي هو عبارة عن وهم اذا لم يصطحب بالاستقلال الاقتصادي . وكان لظهور الدول حديثة العهد بالاستقلال على المسرح الدولي الفضل الاكبر في جعل مشكلة التنمية مشكلة دولية وذلك عن طريق خلق راي عام دوليواظهارها امام المحافل الدولية(١٣).

وتوضح الارقام حقيقة المشكلة (١٤) . ففي عام ١٩٧٦ بلغ عدد سكان العالم اربعة مليارات من البشر يعيش منهم ٥ر١ مليار في آسيا (الصين والهند) . ولا يمثل دخل الدول النامية حيث يوجد ٧٠ ٪ من سكان العالم سوى ٣٠ ٪ من الدخل العالمي . في حين ان ٣٠ ٪ من البشر في الدول الصناعية يحتكرون ٧٠ ٪ من الدخل العالمي .

وقد تضاعفت التجارة الدولية ثلاثة عشر ضعفا عام ١٩٧٣ بالقياس الى عام ١٩٥٠ . ولكن هذا التوسع الاقتصادي الضخم لم يفد جميع الدول على قدم المساواة ، وذلك لان نصيب الدول النامية من التجارة العالمية هبط من ٣٠ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٥ر١٧ ٪ عام ١٩٧٢ .

ولم يطرأ على اسعار النفط اي تغيير جوهري لصالح الدول النامية المنتجة للنفط الا اعتبارا من عام ١٩٧٣ ، وذلك في الوقت الذي تنتج فيه الدول الاعضاء في منظمة الاوبك ٥ر١ مليار طن من النفط من الانتاج العالمي له والذي يصل الى ٣ مليار طن .

هذا وقد صدر عن المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (O.N.Ü.D.I.) الذي انعقد في ليما (بيرو) في آذار (مارس) ١٩٧٥ اعلان وخطة عمل لتنمية التعاون الصناعي ، وجاء فيه ان نصيب الدول النامية في الانتاج العالمي الكلي يجب ان يرتفع من المعدل الحالي وهو ٧ ٪ الى ٢٥ ٪ في عام ٢٠٠٠ .

واخيرا يقدر الخبراء عام ١٩٧٥ ان متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد ٢٤٠٠ دولار في الدول المتقدمة في حين انه ١٨٠ دولارا فقط في الدول النامية . وفي عام ١٩٨٥ فان متوسط الدخل السنوي المتوقع للفرد الواحد سيصل الى ٣٤٠٠ دولار بالنسبة للاغنياء في حـ ينانه لن يتجاوز ٢٨٠ دولار فقط بالنسبة لثلاثة ارباع العالم .

ويرجع عدم المساواة بين الشعوب الغنية والفقيرة في التنمية الى عدة عوامل سكانية وجغرافية وتكنولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية . ولعل اهم الاسباب على الاطلاق الليبرالية الاقتصادية التي يعيش فيهـا المجتمع الدولي حاليا . فنظام التبادل الحر في نطاق الراسمالية العالمية يعمل لصالح الاقوياء (الدول المتقدمة) على حساب الفقراء (الدول النامية) اي يؤدي الى تنمية التخلف (١٥) . وقد شهد العالم الثالث قرونا من الاستعمار الذي فرض اسعار متدنية للمواد الاولية مقابل اسعار عالية للسلع المصنعة ومارس كل انواع النهب للعالم الثالث (١٦) .

ويلاحظ ان هناك فروقا في درجة التنمية بين الدول النامية نفسها (١٧). وقد أفردت لجنة التخطيط والتنمية (التي أنشئت وفقـا لقـرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٧٩ (١٩) عام ١٩٦٥) التابعة للامم المتحدة عددا من الدول (٢٥ دولة) من بين دول العالم الثالث باعتبارها أقل تنمية من مجموع دول العالم الثالث الاخرى . غير انه يمكن القول انها جميعا تتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض نسبة التعليم وسوء التغذية ونسبة ولادة مرتفعة وانشغال معظم السكان بالزراعة وعدم اهمية القطاع الصناعي فيها ونقص الخدمات والكوادر بالاضافة الى نسبة مرتفعة في البطالة .

ثالثا : التعاون الدولي في مجال التنمية :

يمتد التعاون الدولي في مجال التنمية الى عدة ميادين اقتصادية ومالية وعلمية وفنية وثقافية وصناعية وتجارية . وهو قد يكون ثنائيا أو متعـدد الاطراف . ويهمنا هنا التعرض الى انواع التعاون بين الدول النامية من ناحية والمتقدمة من ناحية اخرى .

والواقع ان **التعاون الثنائي** اكثر شيوعا من التعاون المتعدد الاطراف . ويصعب الحديث في كافة اشكال التعاون الثنائي بين الدول . ولكن نظرة موضوعية الى هذا النوع من التعاون تبين بوضوح انه لا يعمل الا لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية . اذ تقيم دول العالم الثالث علاقات غير متكافئة مع الدول المتقدمة . ويكفي لتوضيح هذه الحقيقة المقارنة بين ما تعطيه الدول النامية للدول المتقدمة وما تأخذه منها في المقابل .

فالدول المتقدمة تقدم المساعدات وتبيع الاسلحة الى دول العالم الثالث. اما مساعدات الاغنياء للفقراء (١٨) فهي متواضعة في حجمها خطيرة في آثارها وعواقبها . فعلى حين وصلت مصاريف التسلح عام ١٩٧٥ الى ٣٠٠ مليار دولار اي ما يعادل ٧ ٪ من الدخل العالمي الصافي ، فان المساعدات

للدول الفقيرة لم تتعد في ذلك العام عشرين مليار دولار فقط . وكانت الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E.) قد خصصت ٥٥ر ٪ من الناتج القومي الصافي فيها للمساعدات العامة . ولكن هذه النسبة هبطت الى ٣٠ر ٪ فقط عام ١٩٧٣ (١٩) . بل ان الامم المتحدة قد وضعت لنفسها هدفا متواضعا عام ١٩٧٠ وهو ان تقوم الدول الصناعية بتخصيص ١ ٪ فقط من الناتج القومي الصافي منها لصالح الدول النامية . وتخفي المساعدات وراءها اسبابا سياسية واقتصادية كاستمرار الدول التي تتلقى المساعدات في تبعيتها للدول التي تقدمها وضمان تزويد الاولى للثانية بالمواد الاولية .

والواقع ان الراي الذي يحاول التقليل من فوائد المساعدات للدول المتقدمة ويبررها بأسباب انسانية (٢٠) يتجاهل الواقع . وهل يمكن ان يغيب عن بالنا مدى النجاح الذي احرزته امريكا من جراء مساعداتها للدول النامية في الحيلولة دون اتجاه هذه الدول الى الاشتراكية ؟ وهل المساعدات الامريكية لعدد من الدول العربية في الوقت الحالي مجانية بدون اي مقابل ؟ ان نظرة بسيطة الى واقع العالم العربي اليوم تؤكد الاهداف الخفية وراء هذه المساعدات « الانسانية » . وتتجلى خطورة هذه المساعدات فيما قاله بيير جاليه من انها « تنعكس بالفائدة » على رجال الاعمال والاحتكارات في الدول التي تقدم المساعدة . اما في الدول التي تتلقى المساعدة فتعمل على توطيد السلطة السياسية والاقتصادية للطبقة او للمجموعة الاجتماعية الحاكمة ... انها تعبر عن التضامن الدولي للطبقات المستغلة . وهي لا تعدو كونها هدايا بين الاغنياء .... ولا تجني الدول المستفيدة سوى زيادة عدم المساواة بين المناطق المختلفة في الدول واتساع المدن على حساب الريف وزيادة الامتيازات لعدد محدود من السكان وزيادة مكاسب الشركات الاجنبية والبرجوازية الوطنية وافقار الفلاحين وزيادة البطالة » (٢١) .

اما تجارة الاسلحة فمعروف اولا ان جزءا كبيرا من المساعدات يتجه الى التسلح . وتأتي الولايات المتحدة الامريكية التي وصلت مبيعاتها من الاسلحة عام ١٩٧٥ الى ٣ر٩ مليار دولار ، في رأس قائمة الدول المصدرة لادوات التدمير ، اذ تصل مساهمتها في هذه التجارة الى قرابة الثلث . ويحرص بائعو المدافع على اشعال المنازعات بين الدول بل وتأييدها . ومن ناحية أخرى فان الدول المستوردة للاسلحة يتزعمها في كثير من الاحيان الفئات العسكرية . وتسهم هذه الفئات في ابقاء السلطة في يد الفئة الاجتماعية ذات المصالح المتعلقة بمصالح الامبريالية (٢٢) .

والان ماذا عن الحركة المعاكسة لرؤوس الاموال من دول العالم الثالث الى الدول الغربية ؟ من الواضح ان الدول الغنية الراسمالية تجني الكثير من

الفوائد من العنصر البشري والثروات الطبيعية في البلاد النامية . فالولايات المتحدة الامريكية هي المستفيد الاول من هجرة اعقول من الدول النامية للدول الغربية . اما فرنسا وانجلترا وغيرها من الدول الصناعية الغربية فانها تعتمد في صناعتها بل وفي تنظيف شوارعها على العمال الاجانب .

وبالنسبة للمواد الاولية تستهلك الدول الراسمالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية اكبر نسبة من انتاج البترول في العالم . وتحقق شركات النفط الامريكية الرئيسية في الكارتل النفطي اكبر قدر من الارباح في هذه الصناعية . وقد ظلت اسعار النفط مثله في ذلك المواد الاولية الاخرى متدنية . وهي حتى الان لا تقاس باسعار السلع المصنعة التي تقوم الدول الفنية بتصديرها للدول النامية (٢٣) . واذا كان هذا وهو الوضع بالنسبة لما يسمى بالتعاون الثنائي الذي لا يعمل لصالح الدول النامية فماذا عن **التعاون** الدولي او متعدد الاطراف في مجال التنمية ؟ .

يبدو لاول وهلة ان هذا النوع من التعاون اقل تسيبا من النوع الاول وانه يتضمن قدرا من صيانة استقلال الدول التي تتلقى المساعدات . ولكن نظرة محايدة للموضوع تبين بوضوح عدم كفاية هذه المساعدات سواء من ناحية الكم أو الكيف .

فمن ناحية الكم ، فان الامر يتطلب دراسة تفصيلية لانجازات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجال التنمية ، وهو الامر الذي لا يمكن الا في نطاق مؤلف خاص بالمنظمات الدولية لا في بحث خاص بالقانون الدولي والتنمية .

والواقع ان احدا لا يمكن ان ينكر انجازات المنظمة العالمية في مجال التنمية رغم امكاناتها المحدودة . ففي وقت مبكر من نشأة الامم المتحدة اعترفت الجمعية العامة منذ اول دورة لها ان اعضاء الامم المتحدة لم يصلوا جميعا الى نفس الدرجة من التنمية (القرار رقم ٥٢(١) عام ١٩٤٦) . كما اعلنت ان الرخاء غير قابل للانقسام (القرار رقم ١١٩(٢) عام ١٩٤٥) اي انه اما ان يعم العالم بأسره او لا يعم اي قطر . وفي هذا اعتراف بالتضامن الذي يربط اعضاء المجتمع الدولي في الميدان الاقتصادي .

وانشأت الامم المتحدة عام ١٩٤٨ اول هيئة معنية بمكافحة التخلف وهي اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . وفي نفس العام كذلك ولد البرنامج الاول للمساعدة الفنية والذي يمول من الميزانية العادية للامم المتحدة (القرار رقم ١٩٨ (٣) عام ١٩٤٨) .

وشهد عام ١٩٤٩ ميلاد « البرنامج الموسع للتنمية الفنية (.P.E.A.T) القرار رقم ٣٠٤ (٤) عام ١٩٤٩ وابتكار نظام المساهمات الطوعية لتمويل التنمية ، ووضعت الامكانات التكنولوجية في الدول المتقدمة تحت تصرف دول العالم الثالث وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء .

وفي عام ١٩٥٨ أنشىء صندوق خاص لتمويل المراحل السابقة للاستثمار في الدول النامية ولكن تمويله بقي قاصرا على المساهمات الطوعية من جانب الدول . والواقع ان انشغال المنظمة العالمية بموضوع التنمية قد جاء لاحقا لانشغالها بموضوع تصفية الاستعمار وعليه فان جهود الامم المتحدة تركزت بعد اعلان الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص باستقلال الشعوب المستعمرة (القرار رقم ١٥١٤ (١٥) عام ١٩٦٠) على التنمية . ففي عام ١٩٦٠ تم انشاء الهيئة الدولية للتنمية (.A.I.D)التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير وخولت منح قروض بشروط مناسبة للدول النامية (٢٤) . وفي قرار آخر اعربت الجمعية العامة للامم المتحدة عن املها في زيادة المساعدة حتى تبلغ١٪ من مجموع المداخيل الوطنية المتقدمة اقتصاديا (القرار رقم ٢٥٢٢(١٥) عام ١٩٦٠) . وفي نفس العام قررت الجمعية العامة بدء « عقد الامم المتحدة الاول للتنمية (١٩٦١ — ١٩٧٠) » .

ولكنه تبين ان كل هذه الجهود لم تكن لتفلح اذا لم يحدث اصلاح لنظام التجارة الدولية . ولذا اصدرت الجمعية العامة عام ١٩٦١ قرارا بعنوان « التجارة الدولية ، الوسيلة الرئيسية للتنمية الاقتصادية (القرار رقم ١٧٠٧ (١٦) عام ١٩٦١) . وتكررت الدعوة في قرار آخر صدر عام ١٩٦٢ (القرار رقم ١٧٨٥ (١٧) عام ١٩٦٢) . وانعقد المؤتمر الاول للتجارة والتنمية في جنيف في الفترة ما بين ٢٣ آذار (مارس) — ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ لبحث الموضوع . وفي اعقاب هذا المؤتمر قررت الجمعية العامة انشاء منظمة دولية للتجارة والتنمية (.C.N.U.C.E.D)تضم جميع الدول من راسمالية واشتراكية ونامية . واسفر المؤتمر كذلك عن تعديل بعض القواعد التقليدية في اتفاقية التعرفات الجمركية والتجارة (.G.A.T.T) وذلك لتتناسب ومتطلبات التنمية .

وفي عام ١٩٦٥ تم انشاء وكالة متخصصة جديدة هي منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (.O.N.U.D.I) (القرار رقم ٢٠٨٩ (٢٠) عام ١٩٦٥) وصندوق الامم المتحدة لتجهيز الدول النامية بواسطة قروض طويلة الاجل وبدون فائدة أو بفائدة بسيطة . وقررت الجمعية العامة في نفس العام كذلك ضم البرنامج الموسع للتنمية الفنية الذي انشىء عام ١٩٤٩ والصندوق الخاص الذي انشىء عام ١٩٥٨ في برنامج واحد أسمته « برنامج الامم المتحدة للتنمية » (.P.N.U.D) . ويتمتع هذا البرنامج بميزانية اكبر من ميزانية الامم المتحدة ذاتها ، ولكن المساهمة فيه ما زالت طوعية .

ويمكن ان نشير ايضا في مجال الجهود التي ترمي الى تعديل قواعد التجارة الدولية الى انشاء لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عام ١٩٦٦ (القرار رقم ٢٠٢٩ (٢١) عام ١٩٦٦) .

وفي العيد الخامس والعشرين للامم المتحدة اصدرت الجمعية العامة قرار « الاستراتيجية الدولية للتنمية خلال عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية » وذلك للسنوات من ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ (القرار رقم ٢٦٢ (٢٥) عام ١٩٧٠) . ويوصي القرار الدول الصناعية بتخصيص ١ ٪ على الاقل من الناتج القومي الصافي (P.N.B.) فيها وليس من الدخل القومي الصافي لها (R.N.B.) كما كان الوضع من قبل ، وذلك لصالح الدول النامية وعلى ان يكون ٧٠ ٪ منها في شكل مساعدة عامة . ونشير كذلك الى ظهور فكرة « المال العام او المشترك للانسانية خلال الستينات » . وتعني ان هناك بعض الثروات التي لا تخص أمة بعينها وانما هي ملك للانسانية جمعاء تستغلها لصالحها ولا يجوز أن تكون محلا للملكية من جانب الدول . وقد تأيدت الفكرة بوثيقتين هامتين هما تصريح عام ١٩٦٣ حول المبادىء القانونية التي تحكم نشاط الدول في مجال الفضاء الخارجي والاعلان الخاص بقاع البحار والمحيطات عام ١٩٧٠ .

واخيرا يتجلى التضامن العالمي بين الدول بشكل خاص في المنظمات الدولية المتخصصة اي المنظمات ذات الطبيعة الفنية (مثل منظمة الصحة العالمية ، منظمة الطيران المدني الدولية ، منظمة العمل الدولية وغيرها) .

اما من ناحية الكيف اي مدى حياد المساعدات متعددة الاطراف ، فيلاحظ ان مساعدات المنظمات الاقليمية التي تتكون من الدول المتقدمة للدول النامية تهدف الى استمرار علاقات التبعية التي كانت تربط فيما مضى الاولى بالثانية. وليس ادل على ذلك من اتفاقات التعاون بين السوق الاوروبية المشتركة من ناحية والدول الافريقية من ناحية اخرى .

اما المساعدات التي تقدمها منظمة الدول الامريكية والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية الى دول القارة فتستخدم لتوجيه الحياة السياسية في دول امريكا اللاتينية . وليس ادل على ذلك من طرد كوبا من عضوية المنظمة والضغوط التي مارستها أمريكا على البنك الامريكي للتنمية التابع للمنظمة لحمله على عدم تقديم المساعدات لشيلي اثناء حكم الليندي . ويدل كل ذلك على ان دول القارة ليست حرة في اختيار ايديولوجية اخرى خلاف الايديولوجية الراسمالية التي تتزعمها الدولة المهيمنة في المنظمة (٢٥) .

اما تسييس المنظمات العالمية فيبدو اقل وضوحا سيما وان هذه المنظمات تضم الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء . ولكن نفوذ الولايات المتحدة

الامريكية داخل هذه المنظمات لا يمكن انكاره . فالبنك الدولي للانشاء والتعمير والهيئات التابعة له وهي الشركة المالية الدولية وكذلك الهيئة الدولية للتنمية لا يضم في عضويته الا الدول الراسمالية باستثناء يوغوسلافيا . ومعنى ذلك ان هذه المنظمات تقتصر على العالم الراسمالي ، الامر الذي يمكن معه القول انها مجرد ادوات للدول الراسمالية في علاقاتها مع دول العالم الثالث . وتملك امريكا ٢٧ر٧٥ ٪ من راسمال البنك وتصل نسبة مساهمتها ومساهمات بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية الى ٥٠ ٪ من راسمال هذه المؤسسة العالمية (٢٦) . وتتمتع امريكا تبعا لذلك بربع الاصوات ، ولا عجب اذن ان يكون رئيس البنك دوما امريكي الجنسية . وهو الان ماكنمارا الذي كان يشغل منصب مدير شركة جنرال موتورز ووزير دفاع امريكا اثناء عدوانها على فيتنام . وممارسات البنك ومحاولاته التدخل في الشئون الداخلية للدول المقترضة معروفة . فعلى حين رفض تمويل سد اسوان في مصر الا انه يبارك الان سياسة الانفتاح فيها . ويصدق ما سبق كذلك على صندوق النقد الدولي .

ومعنى ذلك ان المساعدات الدولية تشجع استمرار الاوضاع القائمة . ويدلنا الواقع ان هذه المساعدات لم تحقق مبدأ الغاء عدم المساواة في التنمية ولكنها على العكس تسهم في تأييده وزيادة حجمه فالنظام الدولي الحالي للمساعدات لا يهدف الى ازالة الاسباب العميقة للتخلف ، ولا يشكل علاجا كافيا لانه لا يهاجم اصل المرض وكل همه هو ابقاء الدول النامية في فلك النظام الراسمالي .

اما الاستثمارات الاجنبية فانها قد تعرض الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة للخطر ، سيما في الحالة التي يكون فيها المستثمر الاجنبي عبارة عن مجموعات صناعية ومالية قوية للغاية . بل لا نتردد في القول ان هذه الشركات المتعددة الجنسية لا تعمل الا على اعاقة النمو الاقتصادي للدول النامية (٢٧) . ويكفينا استرجاع امثلة الشركة الهولندية في الهند وشركة الفواكه المتحدة والكارتل النفطي الى الاذهان لتوضيح مدى تدخل رؤوس الاموال في شئون الدول الاجنبية (٢٨) .

رابعا : القانون الدولي للتنمية :

على الرغم من الصورة السابقة للتعاون الدولي فان هناك جهودا تبذل على مستوى الفقه والمؤسسات والقواعد للخروج من مأزق التخلف . ومن هنا يجيء اهتمام القانون الدولي الحالي بالفروق الاقتصادية بين الدول بعد ان ظل القانون الدولي التقليدي اجنبيا عن المشاكل الاقتصادية . فاذا كان القانون الدولي التقليدي قانونا للتعايش بين الدول فان القانون الدولي الحالي يتجه الى ان يصبح قانونا للرفاهية الاقتصادية لاعضاء الاسرة الدولية .

وقد استخدمت عدة اصطلاحات لوصف القانون الدولي الجديد مثل القانون الدولي الاقتصادي (٢٩) غير انا نؤثر استخدام اصطلاح القانون الدولي للتنمية الذي اصبح الاصطلاح الشائع في الوقت الحالي . فقد نشأ هذا القانون الجديد مثله في ذلك مثل قانون تصفية الاستعمار بفضل دول العالم الثالث التي ادركت في اعقاب استقلالها السياسي ان هدف تصفية الاستعمار لا يعني الاستقلال السياسي فقط ولا السيادة الاسمية التي يعترف بها القانون الدولي التقليدي شكليا لجميع الدول، وانه لا بد ان يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حياة هذه الدولة .

ومعنى هذا ان القانون الدولي للتنمية بالنسبة لدول العالم الثالث هو أولا قانون تصفية الاستعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، او هـــو القانون الذي يتكون من القواعد القانونية التي تتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث . وقد استخدم اصطلاح القانون الدولي للتنمية لاول مرة من قبل اندريه فيليب عام ١٩٦٤ (٣٠) ، وتكرر استعماله من قبله كذلك في مناسبة اخرى عام ١٩٦٥ (٣١) ، وتوضحت الفكرة فيما بعد بفضل اعمال ميشيل فيرالي الذي اولى عناية فائقة للموضوع (٣٢) .

ويطول الحديث في هذا الموضوع الهام ، وحسب هذا البحث انه يحاول الاجابة على عدد من التساؤلات حول القانون الدولي للتنمية . فاين يمكن ان نعثر على قواعد هذا القانون الجديد ؟ وما هي القيمة القانونية لهذه القواعد ؟ وما هي الجهات التي يضع القانون الدولي للتنمية على عاتقها مسئوليـــة التنمية ؟ واخيرا ما هي المبادىء التي يقوم عليها هذا القانون .؟

١ ــ مصادر القانون الدولي للتنمية :

فبالنسبة للسؤال الاول والخاص **بمصادر القانون الدولي للتنمية** نقول ان نواة هذا القانون الجديد توجد في ميثاق الامم المتحدة ذاته . فاذا كانت مشاكل الامن في ميثاق الامم المتحدة أهم من مشاكل التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، فان الميثاق لم يغفل مع ذلك المشاكل الاخيرة . صحيح ان الميثاق لم يتضمن النص صراحة على القانون الدولي للتنمية ولكن بعض نصوصه تتضمن فكرة هذا القانون . فقد ورد في مقدمة الميثاق ما يفيد عزم شعوب الامم المتحدة على ان تدفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

اما المادة الاولى من الميثاق فقد اكدت ان احد مقاصد الامم المتحدة : هو « تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية

(م/٥٥ــ٦٠ تحت عنوان « في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي » والفصل العاشر منه (م/٦١ــ٧٢) « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » .

وتسمح جميع هذه الاشارات بالتأكيد على ان هدف القانون الدولي ليس فقط حماية استقلال الدول ، وانما ايضا التعاون بين هذه الدول لزيادة الرفاهية الوطنية والانسانية ، وفي هذا تقول المادة ٥٥ من الميثاق : « رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، تعمل الامم المتحدة على :

١ ــ تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٢ ــ تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمر الثقافة والتعليم ... الخ .

وصدرت عدة قرارات واعلانات من جانب الامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة خاصة بموضوع التنمية واهمها :

ــ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٥٢٢ (١٥)١٩٦٠ الذي يوصي الدول المتقدمة اقتصاديا بتخصيص ١ ٪ من الدخل القومي فيها لاغراض التنمية في الدول النامية .

ــ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٧١٠ (١٦) ١٩٦١ الذي يضع استراتيجية العقد الاول للتنمية ويحدد هدف هذا العقد في زيادة محسوسة لمعدل التنمية ، فكل دولة تحدد هدفها على الا يقل عن زيادة سنوية مقدارها ٥ ٪ من الدخل القومي » .

ولكن الامين العام للامم المتحدة ذكر في تقرير نشر عام ١٩٦٥ أن القرارين السابقين لم يتم تنفيذهما بالشكل المطلوب (٣٣) .

ــ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم ٢٢٠٠ (٢١) عام ١٩٦٦ .

ــ الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي رقم ٢٥٤٢ (٢٤) عام ١٩٦٦ والذي تؤكد المادة الاولى منه على ان « لكل الشعوب ولجميع البشر .. الحق في العيش بكرامة وبالتمتع بحرية بثمرات التقدم الاجتماعي » .

ــ الاعلان الخاص بالمبادىء التي تمس العلاقات الودية بين الدول رقم ١٦٢٥ (٢٥) عام ١٩٧٠م وجاء فيه ان « لكل دولة الحق في التصرف بحرية وبتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي » .

ــ قرار الاستراتيجية الخاص بعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية رقم ٢٦٢٦ (٢٥) عام ١٩٧٠ ونص بشكل خاص على ان « لكل الدول الحق ويقع عليها واجب تطوير ثرواتها الطبيعية والانسانية » . ويحدد القرار الزيادة السنوية المنشودة في معدل التنمية بـــ ٦ ٪ ، ويوصي الدول الغنية بتخصيص ١ ٪ من الناتج القومي الصافي فيها لاغراض التنمية في دول العالم الثالث ، وذلك شريطة ان يأخذ ٧٠ ٪ منها على الاقل شكل المساعدات العامة ، بمعنى أنه لا يدخل في هذه النسبة الاخيرة رؤوس الاموال الخاصة التي تتجه الى الدول النامية . وليس غريبا والامر كذلك ان نجد ان هذا القرار قد اصطحب بعدة تحفظات من جانب الدول سيما أمريكا والاتحاد السوفيتي . وعقدت الجمعية العامة دورتين غير عاديتين حتى الان خصصت اعمالهما لموضـــوع التنمية . وصدر عن الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة اعلانا يضع حجر الاساس لنظام اقتصادي دولي جديد (القرارين رقم ٣٢٠١ و٣٢٠٢ عام ١٩٧٤) . ويستند هذا النظام على العدالة والمساواة في السيادة والاستقلال والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي . ومن بين اهداف النظام الجديد الغاء الفروق المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية . وطالب الاعلان بعلاقات عادلة بين أسعار المواد الاولية والمواد المصنعة . وشجع قيام تجمعات للمنتجين على غرار منظمة الاوبك . ويؤكد الاعلان مبدأ السيادة الاقتصادية للدول التي تتحقق عن طريق رقابة فعلية لها على ثرواتها الطبيعية وحقها في التأميم .

وفي نفس العام كذلك صدر عن الجمعية العامة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قرار رقم ٣٢٨١ (٢٩) عام ١٩٧٤) ، الذي يؤكد على ثلاثة مبادىء هي السيادة وعدم التمييز والمساواة التفضيلية او التعويضية لصالح الدول النامية بالاضافة الى عدة قواعد جديدة .

ونشير اخيرا الى اعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعـــة الخاصة بالتنمية والتي عقدت في صيف عام ١٩٧٥ والى مؤتمـــر الشمال والجنوب الذي عقد عام ١٩٧٦ والى القرارات التي تصدر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي ينعقد مرة واحدة كل اربع سنوات .

خلاصة القول اذن ان القانون الدولي للتنمية يجد مصدره في اعلانات وقرارات الامم المتحدة والهيئات التابعة لها ، هذا فضلا عن الاتفاقات الدولية متعددة الاطراف والثنائية التي تعقد بين الدول النامية من جهة والدول الغنية من جهة أخرى والخاصة بمسائل تمس التنمية .

٢ ـ القيمة القانونية للقانون الدولي للتنمية :

لا يعدو القانون الدولي للتنمية حتى الان كونه مجرد مطالب للدول النامية من الدول الغنية . وقد نجحت الدول المتخلفة في حمل المجتمع الدولي على اصدار مجموعة من الاعلانات والقرارات الخاصة بالتنمية ، بفضل سيطرتها العددية في الامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من الوكالات والهيئات التابعة للمنظمة العالميـــة .

والسؤال هو الى اي حد يعتبر القانون الدولي للتنمية قانونا بمعنى الكلمة ؟ فهل نحن ازاء لا ـ قانون او في المرحلة السابقة للقانون او شبه قانون ؟ (٣٤) . ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب البحث في القيمة القانونية لقرارات الامم المتحدة بشكل عام وفي مجال التنمية بشكل خاص . ويمكن القول أن هذه القرارات ليست اتفاقات دولية وبالتالي فانه ليس لها صفة الزامية . فقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٦٢٦ (٢٥) الخاص بعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية لا يفرض على الدول التزامات قانونية وانما يضع عليها فقط تعهدات معنوية وسياسية . فاذا كانت الدول الصناعية قد قبلت في هذا القرار ان تقدم المساعدات للدول انامية فهي تريد أن يبقى حجم هذه المساعدات وشكلها رهن بارادتها فقط بحيث يمكنها تعديلها في كل وقت بأرادتها المنفردة .

ولكن مما لا شك فيه أن هذه التوصيات غير الملزمة في الاصل ليست خالية مع ذلك من الصفة الالزامية . فهي تعمم المعرفة بأهمية المشكلة وتجعل من الصعب على الدول الغنية الا تقوم بتنفيذها سيما اذا صدرت بأغلبية كبيرة من اعضاء المجتمع الدولي ، ولولا شعور الدول الغنية بقدر من الالزامية للقرار السابق لما صدرت منهم تحفظات على العديد من احكامه . فمن بين ٨٤ فقرة من فقرات هذا القرار وصل عدد التحفظات الى ١٤٢ تحفظا جاءت على ٣١ فقرة من فقراته .

والواقع ان مشكلة القانون الدولي للتنمية هي مشكلة القانون الدولي ذاته . فالفرع مثله في ذلك مثل الاصل هو قانون توفيق بين الدول وليس قانون تبعية وخضوع فيما بينها . صحيح ان وسائل تنفيذ هذا القانون غير واضحة حتى الان وانه يقع تنفيذ احكامه على الدول ذاتها ، ولكن هذا لا يحول دون وجوده .

ومن ناحية أخرى فان القانون لا يمكنه ان يتجاهل الشغل الشاغل للامم المتحدة وعدد من الوكالات المتخصصة . فموضوع التنمية يأخذ ثلثي موارد

الامم المتحدة . وبفضله تم توقيع آلاف المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف ، ويقوم عليه آلاف من الخبراء والموظفين الدوليين والمعاونين الفنيين .

واخيرا فان قانون حقوق الانسان الذي انكره الكثيرون بالامس قد اصبح الان حقيقة واقعة . ولعل القانون الدولي للتنمية يمر بذات التطور فيصبح خيال اليوم حقيقة الغد .

٣ ـ المبادىء التي يقوم عليها القانون الدولي للتنمية :

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو عما اذا كان من الممكن في هذه المرحلة من تطور القانون الدولي للتنمية القول بوجود مبادىء رئيسية يقوم عليها هذا القانون أم أن الامر يحتاج الى بعض الوقت حتى تنضج قواعد هذا اقانون وتستقر بشكل نهائي .

والواقع أن هذه المبادىء لم تقنن بعد بشكل نهائي كامل . كما أن تعدد الوثائق التي تتناول مختلف جوانب القاندن الدولي للتنمية يجعل من الصعوبة بمكان البحث في هذه المبادىء فضلا عن التأكد من انها اصبحت مبادىء عامة للقانون الجديد . فهذا الامر يحتاج الى النظر في كافة الاتفاقيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية والقوانين الداخلية للدول فضلا عن العقود التي تبرم بين الدول والمستثمرين الاجانب .

غير انه يمكن القول ان القانون الدولي للتنمية الذي تتضمن نواتــه مجموعة من الاعلانات والقرارات يتضمن قدرا من المبادىء العامة التي اسهمت في تعديل عدد من المفاهيم التقليدية للقانون الدولي والتي تشكل حجر الاساس للقانون الجديد .

أ ـ فمن ناحية فان القانون الدولي للتنمية يحدد **الجهات التي يقع على عاتقها مسئولية التنمية** وهي بحسب الاولوية الدولية ذاتها والمجتمع الدولي واخيرا الدول الصناعية . اذ تقع المسئولية الاساسية في تنمية الدول النامية أولا على عاتق الدول النامية نفسها (قرار الجمعية العامة رقم ٤٠٠ (٥) عام ١٩٥٠) . ويقع على كل دولة أن تحدد طريقها وحاجاتها واولوياتها في مسائل التنمية (قرار الجمعية العامة رقم ٢٨١٤ (٢٦) عام ١٩٧١) . ولــذا فان القانون الداخلي في الدول النامية يحتل الاهمية الاولى في تحديد طريقة التنمية الوطنية (م/٣ من الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي) . وبواسطته يمكن لهذه الدول ان تجري التعديلات اللازمة على الهيكل الاجتماعي فيها (م/٨ من نفس الاعلان) . وعلى الدول النامية واجب تنمية الثروات الانسانية والطبيعية فيها ولها الحق في الاستفادة بشكل عادل من تقدم العلوم والتكنولوجيا (فقرة ٨ و١٠ من نفس الاعلان) .

وتتمتع الدول النامية بالحق في اختيار شكل التنمية المناسب لها وبانشاء مجتمع اصيل يتناسب وحاجاتها (م/١ فقرة ١ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولي التي تمس العلاقات الودية بين الدول لعام ١٩٧٠) . ولكي تتوصل الدول النامية الى ذلك فانه لا بد من الاعتراف لها بالحق في الحماية الاقتصادية (م/١ فقرة ٢ من العهد السابق وكافة القرارات الخاصة بحق استغلال الثروات والموارد الطبيعية) . فمن المهم الا تضار هذه الدول من السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية للدول الاخرى ومن أن يكون لها الحق في التصرف بحرية في ثرواتها الوطنية وفي حماية عمالها في سوق العمل الدولي ومن الحماية من الضغوط الممكنة والتي تصطحب عادة بالمساعدات الاجنبية .

ويمكن ان يعبر عن ذلك كله بالحق بالنسبة لكل دولة في السيطرة على وجودها كما يقول هنري سامسون (٣٥) .

وقد كانت المسئولية الوطنية في مسائل التنمية ليست كافية للوصول الى هذا الهدف الكبير ، فان جزءا من مسئولية التنمية في العالم الثالث يقع على عاتق المجتمع الدولي . فطريق السلام والعدل في العالم يمر عبر التنمية (قرار رقم ١٧١٠ (١٦) عام ١٩٦١) . والتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو مسئولية مشتركة للجماعة الدولية بأسرها (قرار الاستراتيجية رقم ٢٦٢٦ (٢٥) . والاعلان الخاص بالتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي لعام ١٩٦٩) . ولذا فان مسئولية الامم المتحدة تبدو طبيعية (م/٥٥ و٥١ من الميثاق) . فمسألة التنمية ليست مسألة داخلية فقط بل هي دولية كذلك وليس أدل على ذلك من ان الظواهر الاقتصادية من تجارة وعملة وسوق للعمل وخلافه تتعدى حدود الدولة الواحدة .

وهنا تجيء مسئولية الدول الصناعية عن تنمية العالم الثالث . والواقع أن الدول الصناعية تعتبر حتى الان ان مسئوليتها عن تنمية العالم الثالث هي مسئولية ادبية . وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الراسمالية . فالامبريالية غير مستعدة أن تعترف بمسئولياتها عن تخلف البلدان النامية التي كانت مستعمرات لها فيما مضى . اما الدول الاشتراكية فترى أن الدول الراسمالية كانت المصدر المباشر لتخلف الدول النامية وعليه يقع عليها التزام قانوني بتنمية هذه الدول . وكرست الدول النامية جهودها لاقناع الدول الصناعية بالمشكلة ونجحت في استصدار عدد من القرارات الدولية التي توصي الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة . وقد سبق أن اشرنا الى قرارات الامم المتحدة التي صدرت عام ١٩٦٠ و١٩٧٠ في هذا الخصوص .

ويصف غيرا لي هذه القرارات بأنها بمثابة ضريبة على الاغنياء لصالح الفقراء (٣٦) . وصدرت قرارات اخرى خاصة بديون الدول النامية ، ولكن تطبيق هذه القرارات لا يزال مرهونا بأرادة الدول المتقدمة . وهناك تدابير خاصة لصالح الدول النامية الاقل حظا في النمو والدول التي لا تملك منفذا بحريا ، واخيرا فكرة المال المشترك للانسانية بالنسبة للفضاء وقاع البحار .

٤ ــ المبادىء العامة للقانون الدولي للتنمية :

اما **المبادىء العامة للقانون الدولي للتنمية** فيمكن الاستهداء عليها من خلال عرض سريع لموضوعات التعاون الدولي أو المتعدد الاطراف والتعاون الثنائي واخيرا العلاقات الاقتصادية بين الدول والاشخاص الاجانب .

ا ــ التعاون الدولي أو المتعدد الاطراف :

نظرا للمخاطر التي يمثلها التعاون الدولي بالنسبة للدول النامية سيما محاولات التدخل في شئونها الداخلية من جانب المنظمات التي تقدم المساعدة لها ، فقد طالبت هذه الدول وحصلت فعلا على ضمانات لسيادتها ومشاركة اكبر من جانبها في عملية اتخاذ القرارات .

١ ــ ففي مجال المساعدات الفنية الدولية : تؤكد القرارات الدولية الخاصة بالمساعدة الفنية على ضرورة احترام سيادة الدول النامية وهو الامر الذي يتطلب قبل كل شيء رضاء الدولة بالمساعدة وعدم التدخل في الشئون الداخلية لها (قرارات عديدة وآخرها القرار رقم ٢٨١٠ (٢٦) عام ١٩٧١) . ولا يجوز تقديم المساعدات الدولية الا للحكومات او بواسطتها او بناء على طلبها فقط . وتحدد الاتفاقات التي تعقد بين المنظمة الدولية والدولة والتي تخضع للقانون الدولي العا مشروط هذه المساعدات واساليبها .

وقد روعي عام ١٩٧٠ حينما تم اصلاح برنامج الامم المتحدة للتنمية (P.N.U.D.) ضرورة احترام سيادة الدول النامية وتغليب المصالح الوطنية فيها على أي اعتبار آخر (٣٧) .

٢ ــ اما في المجال المالي فيجدر التمييز بين المساعدة المالية بمعنى الكلمة والمسائل النقدية . ففيما يتعلق بالمساعدة المالية الدولية والتي يقدمها بشكل خاص البنك الدولي للانشاء والتعمير (٣٨) وغيره من المؤسسات المالية مثل البنوك الاقليمية للتنمية ومنظمات السوق المشتركة وغيرها ، فان هناك نفس المبادىء التي تتردد صراحة او ضمنا واهمها رضاء الدولة بالمساعدة الذي

يتحقق عن طريق الاتفاق بينها وبين المؤسسة المالية المتعاقدة ومبدأ عدم التدخل . وتتضمن انظمة البنك العالمي والهيئة الدولية للتنمية نصوصا خاصة توجب ابرام اتفاقيات قروض بينها وبين الدول النامية المقترضة . وايا كانت طبيعة هذه الاتفاقيات (٣٩) فان أي اتفاق يتضمن بطبيعة الحال رضاء اطرافه به . كما ان فكرة وجوب مطابقة المساعدة للحاجات قد تأكدت من خلال النقد الذي تعرض له البنك (٤٠) . اما مبدأ عدم التدخل فقد تأكد مرارا في لوائح مؤسسات البنك العالمي وبنوك التنمية الاقليمية (٤١) . فالمؤسسات المالية الدولية لا تتدخل في الشئون السياسية للدول ولا تتأثر في قراراتها بالاتجاه السياسي للدول الطالبة . ويعتمد عملها فقط على الاعتبارات الاقتصادية . ولكن سبق أن اوضحنا صعوبة الفصل بين السياسة والاقتصاد في هـــذا المجال .

وفيما يتعلق بالمسائل النقدية ، فلا يوجد في نطاق صندوق النقد الدولي قواعد خاصة بصيانة سيادة الدول النامية . ومعروف أن غالبية الاصوات في الصندوق هي لمجموعة تتكون من عشر دول فقط ، ولكن الدول النامية تعترض الان على ذلك وتطالب بالمساواة بينها وبين الدول الاخرى في عملية اتخاذ القرارات (القرار رقم ٢٨٠٦ (٢٦) عام ١٩٧١) .

٣ ــ وفي مجال التجارة الدولية هناك عدة قواعد تحمي استقلال الدول النامية ومصالحها الوطنية في هذا المجال . فمنذ عام ١٩٥٢ اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة أن التسهيلات التجارية للدول النامية لا يجوز ان تتضمن اية شروط ذات طبيعة اقتصادية او سياسية من شأنها المساس بحقوقها السيادة ، بما في ذلك حقها في وضع خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية (قرار رقم ٥٢٣ (٦) عام ١٩٥٢) . كما ان الاتفاقيات التجارية يجب ان تعقد بحرية ولا يجوز ان تقيد حرية الدول النامية في البيع أو الشراء في الاسواق الافضل لها (قرار ١٤٢١ (١٤) عام ١٩٦٠) . واخيرا فان المبدأ العام الثالث الذي تبناه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٦ ينص على ان الحق في التجارة الحرة هو حق من حقوق السيادة . وتبدي الدول النامية شكواها في الليبرالية الاقتصادية الدولية وترى انها غير صالحة الا في العلاقات بين الدول المتقدمة . فنظام التبادل الحر الذي وضعه الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة (الجات) عام ١٩٤٧ موضع التنفيذ لم يفد الدول النامية في شيء (٤٢) . ذلك ان قواعد التجارة العالمية كما تقننت في هذا الاتفاق تتناسب مع مفهوم ليبرالي للعلاقات التجارية الدولية .

ومبدأ المساواة الذي يكرسه الاتفاق يناسب الدول الراسمالية المتقدمة وليس دول العالم الثالث . اذ يرافقه مبدأ آخر هو مبدأ عدم التمييز وبمقتضاه

تلتزم الدولة بأن تعامل الدول الاخرى التي تقيم علاقات تجارية معها بطريقة واحدة . ولهذا وتحت ضغط دول العالم الثالث تعدل الاتفاق في اعقاب المؤتمر الاول للتجارة و التنمية ليسمح بتطبيق قواعد خاصة في العلاقات بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة من ناحية وأخرى بين الدول النامية نفسها . ومعنى ذلك ان الدول النامية قد نجحت في خلق ازدواجية في القواعد التي تحكم التجارة الدولية . فمنذ هذا الوقت أصبح المبدأ هو عدم التبادل بمعنى ان الدول المتقدمة تقوم بأعطاء تسهيلات خاصة للتجارة مع الدول النامية دون ان تستلزم الحصول على تسهيلات مماثلة منها . كما ان الافضليات التي تعطيها الدول النامية لبعضها البعض لا تمتد الى الدول الصناعية (قرار الجمعية العامة رقم ١٧٠٧ (١٦) عام ١٩٦١ والمبدأ الثامن من مبادىء المؤتمر الاول للتجارة و التنمية وهو مبدأ المساواة الحمائي او التعويضي) .

ب ــ التعاون الثنائي :

سبق ان اوضحنا ان هذا النوع من التعاون لا يهدف الى الاسهام في تنمية الدول النامية فقط وانه يمكن ان يصطحب بمطامع اقتصادية وسياسية وثقافية واستراتيجية للدول المتقدمة وعلى حساب الدول النامية .

ولكن التعاون الثنائي يظل علاقة دولة مع دولة يحكمها القانون الدولي . ولذا فان اول ضمان لسيادة الدولة النامية ولمساواة الاطراف يكمن في الرجوع الى الوسائل الاتفاقية في هذا النوع من التعاون . وتتم تسوية المنازعات بين الدول المتعاقدة وفقا للوسائل التي يتيحها القانون الدولي لتسوية المنازعات بين الدول . وقد تبدو هذه الضمانات شكلية ولكنها مع ذلك ليست خلو من اي فائدة بالنسبة للدول النامية . فهي تمكن الدول النامية من اختيار شريكها ومناقشة نصوص اتفاق التعاون معه بقدر من الحرية .

واذا انتقلنا الى مضمون هذه الاتفاقيات نتحقق من عدم المساواة الفعلية بين الاطراف ، مع ما يترتب على ذلك من تأثير على الاستقلال الحقيقي للطرف الضعيف في العقد وهو بطبيعة الحال الدول النامية . ولذا نجد ان القانون ينادي بمبادىء ينكرها الواقع . ولكن هذا الامر ليس خاصا بالتعاون بين الدول بل يشمل كافة انواع العلاقات بينها . فالدول النامية وهي ذات سيادة حرة في طلب المساعدة من عدمه وفي قبول او رفض الشروط التي تطلبها الدول الغنية والتوجه الى دول غنية اخرى . فاذا قبلت هذه الشروط فان رضاءها يفترض أن يكون حرا وسيادتها الشكلية تكون مصونة ، رغم ان الامر قد يتضمن تدخلا حقيقيا في الشئون الداخلية لها .

ولكن هل هناك اسلحة اخرى تستطيع الدول النامية الرجوع اليها بالاضافة الى امكانية البحث عن دول متقدمة اخرى لتقدم لها المساعدة ؟ ثار الجدل حول امكانية الغاء المعاهدات من طرف واحد . والواقع ان القانون الدولي التقليدي لا يسمح بذلك وان كان يجوز الاستناد الى التغير الجوهري في الظروف التي كانت سائدة عند ابرام المعاهدة كسبب لانهاء المعاهدة أو الانسحاب منها .

ولكن ذلك منوط بعدد من القيود والشروط التي تجعل الاستناد الى التغير الجوهري في الظروف امرا غير ممكن (م/٦٢ من معاهدة فيينا الخاصة بقانون المعاهدات التي ابرمت في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٩) . كما ان المادة ٥٢ من نفس المعاهدة « تعتبر المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا اذا تم ابرامها نتيجة التهديد باستعمال القوة او استخدامها بالمخالفة لمبادىء القانون الدولي الواردة في ميثاق الامم المتحدة » . ومن الواضح أن هذا النص لا يتحدث عن الضغوط الاقتصادية التي تضطر الدول الى ابرام المعاهدات مع أنها أكثر شيوعا من الحالات التي يتوصل فيها الى ابرام المعاهدة عن طريق التهديد أو استخدام القوة بالمخالفة لميثاق الامم المتحدة . واكتفى مؤتمر فيينا السابق في الاعلان الذي صدر عنه وضمنه وثيقته الختامية بأدانة كل أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية . ولكنه لا يمكن اعتبار هذا الاعلان كافيا من الناحية القانونية وان كان ليس خلوا من القيمة الاخلاقية .

جـ ـ علاقات التنمية بين الدول والمستثمرين الاجانب

كان كل اهتمام القانون الدولي التقليدي حماية الاستثمارات الاجنبية من المخاطر التي قد تتعرض لها في الدول المضيفة . ولذا ابتكرت قواعد المسؤولية الدولية والحماية الدبلوماسية والحقوق المكتسبة والعقد شريعة المتعاقدين والحد الادنى للمعاملة وغيرها ، وكلها لا تهدف الا الى حماية المستثمرين الاجانب على حساب الدول المضيفة وخاصة النامية منها التي تحتاج اكثر من غيرها الى الاستثمارات الاجنبية . وتنكر الدول النامية حاليا هذه القواعد وتصر على سيادتها على مواردها وثرواتها الطبيعية (٤٣) . وقد تأيدت هذه السيادة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في اكثر من مناسبة (قرار رقم ١٨٣ (١٧) عام١٩٦٢) وقرار رقم ٢٦٩٢ (٢٥) عام ١٩٧٠ والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى) .

ويمكن للدول النامية أن تلجأ الى عدد من الوسائل لضمان استقلالها ازاء الاستثمارات الاجنبية . فمن ناحية تستطيع هذه الدول ان تقبل أو ترفض رؤوس الاموال الاجنبية دون قيود عليها في ذلك . فاذا ما قبلت ذلك

فان القانون الدولي يعترف لها بحق الرقابة على أوجه النشاط الاجنبية . كما أن هذه الدول تستطيع أن تضمن عقودها مع المستثمرين الاجانب نصوصا خاصة بتطبيق القانون الداخلي على العقد وبأحالة المنازعات التي قد تنشأ بين أطرافه الى المحاكم الوطنية . ومع ذلك فانالدول النامية رغبة منها في اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية تقبل أقل من ذلك بكثير (٤٤) وليس أدل على ذلك من سياسة الانفتاح التي تلجأ اليها الان العديد من الدول العربيـــة .

ومن المتفق عليه الان كذلك أن للدولة المضيفة سلطة تعديل العقد أو انهاءه بارادتها المنفردة وقبل نهاية العقد . فضرورات التنمية والكفاح ضد السيطرة الاقتصادية الاجنبية تبرر التأميـــم الكلي أو الجزئي للاستثمارات الاجنبية . ولكن التأميم لا بد ان يصطحب بالتعويض حتى يكتسب الصفة القانونية ، والواقع أن دول العالم الثالث قد قبلت مبدأ التعويض ولكنالخلاف هو حول كيفية دفع التعويض وكيفية حسابه .

خاتمـــــة

على الرغم من الامال المعقودة على التعاون الحالي بـــين الفقراء والاغنياء وعلى القانون الدولي للتنمية فان أيا منهما لم ينجح حتى الان في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول ، واذا كانت بعض المجتمعات الوطنية الديمقراطية قد لجأت الى التشريعات الاجتماعية للتقليل من الفروق بين الطبقات واعادة توزيع الدخول بين الافراد ، فان علاج عدم المساواة في التقدم بين الدول لا يتأتى الا عن طريق محاربة مصدرها وهو الليبراليـــة الاقتصاديـــة .

والواقع أنه آن الاوان الآن لكي تقبل الدول المتقدمة التنازل عن جزء من الثروات التي تجمعت بين أيديها عبر السنين وبأساليب لا يجهلها احد لصالح دول العالم الثالث . ولكن هذا ليس الا وهما يتبدد يوما بعد يوم . والسؤال هو الى اي حد تبقى دول العالم الثالث قانعة بأوضاعها الحالية وهل يأتي اليوم الذي تختار فيه بين الموت أو الحرب ؟ . والاجابة على هذا السؤال تبدو واضحة فمن ناحية لا سلام الا بالتنمية . ومن ناحية أخرى فان اعادة توزيع الثروات على المستوى العالمي لا يمكن أن يتم دون المساس بتوزيع السلطة الحالي في العالم . ولكن اذا كان عددا من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لم تختر بعد أسلوب المجابهة للدفاع عن وجودها ذاته فكيف يمكن أن يطلب منها انتهاج هذا الاسلوب لمواجهة مشكلة من بين العديد من مشاكلها كمشكلة الفقر . ؟

الهوامش والمصادر

(١) Raoul Padirac, L'égalité des Etats et L'Organisation Internationale, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1953; P.M. Koomans, The Doctrine of the Legal Equality of States, Sijthoff, Leyden, 1964; Rapport du Comité Special sur les relations Amicales, A/5746, A/6230, A/6799.

(٢) م/٦ من ميثاق منظمة الدول الامريكية المسمى بميثاق بوجوتا (١٩٤٨/٤/٣٠)
م/٩ من ميثاق بيونس آيرس (١٩٦٧/٢/٢٧) ، ميثاق جامعة الدول العربية
(م/٢و٧) ، ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (م/١٢) اتفاق الكوميكون (م/١٣) . الخ .

(٣) Denis Touret, "le principe de L'égalité souveraine des Etats, Fondement du droit international," R. G. D. I. P. Janvier-mars, 1973, No. 1, Tome 77, p. 177.

(٤) Charles Rousseau, "l'indépendance de L'Etat rans l'ordre international", Recueil des cours de L'Académie de Droit International, 1948, (T. 73), pp. 181 et S.

(٥) Vattel, le droit des gens, Préliminaires, & 18-19.

(٦) Jean J.A. Salmon, Droit des gens, Vol. 3, 62 édition, Bruxelles, 1975, p. 463.

(٧) د . محمد علوان ، « دراسة نقدية لمصادر القانون الدولي العام وانعكاساتها عليه
« **دراسات . الجامعة الاردنية ، المجلد** » ٣ كانون الاول ١٩٧٦ ، العدد (١، ٢ ص ٨٢ ؟

(٨) Raymond Aron, Dix-huit leçons sur la société industrielle, Gallimard, N. R. F., Paris, 1962.

(٩) Marcel Merle, Sociologie des Rélations internationales, 2e édition, Dalloz, 1976, p. 230.

(١٠) Georges Blandier et autres, le Tiers - Monde, sous-développement et développement, Paris, P. U. F., 1956, 1er édition, p. 369; A. Sauvy, le Tiers-monde, sous développement et développement, P. U. F., Paris, 1961.

(١١) Edmonde Jouve, Rélations internationales du Tiers - Monde, Berger-Levrault, Paris, 1976, pp. 13 et S.

(١٢) Doc. E/Ac. 54/L. p. 89 du 14 mars, 1973,

(١٣) يضيف بعض الكتاب أسبابا أخرى لتأخر ظهور الفكرة الاقتصادية للتنمية أنظر
M. M. Flory, Inégalité économique et evolution du droit international, Collogue d'Aix - en - Provence sur les pays en voie de développement et transformation du droit international. Editions A. Pedone, 1974, p. 11.

(١٤) Daniel Colard, les Rélations internationales, Paris, Masson, 1977, pp. 144-145.

(١٥) S. Amin, le développement inégal, éditions de Minuit, Paris, 1973; Arghiri Emmanuel, l'échange inégal, Paris, Maspero, 1969.

(١٦) P. Jallée, le pillage du Tiers - Monde, Paris, Maspero, 1965.

(١٧) Guy de lacharrière, "Aspects récents du classement d'un pays comme moins développé," Annuaire Français du droit international, pp. 703-716; et "identification et statut des pays moins developpés", A. F. D. I., 1974, pp. 461-182.

(١٨) F. Luchaire, l'aide aux pays sous-developpés - Que sais-je? No. 1277, P. U. F. 1967, p. 332

(١٩) Daniel Colard, Op. Cit., p. 144.

(٢٠) F. Luchaire, l'aide aux ptys sous-developpés - Que sais-je? No. 1277, Paris, 1971.

(٢١) P. Jallée, Op. Cit., p. 72.

(٢٢) E. Jouve, Op. Cit., p. 339.

(٢٣) د . محمد يوسف علوان « مبدأ التفاوض على أسعار النفط » « **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** » ، العدد الرابع ، السنة الاولى ، ١٩٧٥ .

(٢٤) J. Touscoz, "le groupe de la Banque mondial face aux exigences du développement," Revue Belge de droit international, 1970, p. 10.

(٢٥) P.F. Gonidec, Relations internationales, Paris Editions Mohtchrestien, 1974, p. 415.

(٢٦) Jacques et Collette Même, Organisations économiques internationales, Paris, P.U.F., 1972, pp. 176 et S.

(٢٧) R. Vernon, "The multinational enterprise : power versus sovereignty", Foreign Affairs, 49 (4) July 1971, pp. 736-751; J.P. Beguin, les entreprises conjointes internationales dans les pays en voie de développement, Géneve, 1972, pp. 35-38.

(٢٨) جان ميتو : **القوى الخفية التي تحكم العالم** ، ترجمة محمد كامل حسني ومحمد فوزي محمود ، دار البحوث العلمية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٨٢ وما يليها .

(٢٩) G. Schwarzenberger, "The Principles and Standards of international Economic Law", R. C. A. D. I., t. 117, 1966-1, pp. 27 et S., le Collogue de la Société Francaise de Droit internationale à Orleans (1971), sur le droit interntional économique, Pedone, Paris, 1972.

(٣٠) André Philippe, la conférence de Génève, amorce d'un mouvement mondial irréversible, Développement et civilisation, Sept. 1964, p. 52.

(٣١) A. Philippe, "les N.U. et les pays en voie de développement", in l'adaptation de l'O.N.U. au monde d'aujourd'hui (mai 1965), pédone, Paris, pp. 129 et S.

(٣٢) Michel Virally, "vers un droit international du développement", A.F.D.I., 1965, p. 3.

(٣٣) A mi-chemin dans la décennie des N.U. pous le développement (E/4071 du 11 juin 1965).

(٣٤) Voir les résolutions dans la formation du droit international du développement, études et travaux de l'Institut Universitaire des Hautes Etudes internationales, No. 13, Génève, 1971.

(٢٥) Henri Samson, "l'après cooperation", centre de Recherche et d'Etudes sur les Sociétés Mediterrannées (C.R.E.S.M.) d'Aix-en-Provence, le 15 Juin 1972.

(٢٦) M. Virally, l'organisation mondiale, op. cit., p. 315.

(٢٧) Guy Feuer, "les Principes Fondamentaux dans le droit international de développement", Collogue d'Aix-enn-Provence sur les pays en voie de développement et transformation du droit international, Editions A. Pedone, Paris 1974, p. 199.

(٢٨) R. Lavalle, lt Banque mondiale et ses filiales, Aspects Juridiques et fonctionnement, Paris, L.G.D.J., 1972.

(٢٩) C.J. Olmstead, "Economic Developpement loan Agreements", California Law Review, 1960, not. pp. 426-434.

(٤٠) J. Touscoz, Op. Cit., pp. 10-43.

(٤١) D. Carrean, le Fonds monétaire international, Paris, A. Colin, 1970, pp. 31-32.

(٤٢) T. Flory, le G.A.T.T., Droit international et commerce mondial, L.G.D.J., Paris, 1968, pp. 134-23.

(٤٣) Les investissements privés et le développement économique des pays du Tiers Monde (Collogue 22-24 mai 1967), Paris, Pédone, 1968, p. 443.

(٤٤) انظر للكاتب « الاتجاهات الحديثة في العقود الاقتصادية الدولية » **مجلة الحقوقي العربي** ، العدوان الاول والثاني ، السنة الثانية ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٥ وما يليها ،
« تسوية منازعات الاستثمار العربية » **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، العدد السابع ١٩٧٧ ، ص ١ وما يليها ، « تسوية منازعات العقود الاقتصادية الدولية » **مجلـة نقابة المحامين الاردنية** ، حزيران ١٩٧٧ ، ص ٩٩ وما يليها .

تطور النظرية الجغرافية

د. عبد الاله أبو عياش *

مقدمة **

هناك حقيقة جوهرية يتفق عليها الباحثون في فروع العلم المختلفة ، وهي ان النظرية العلمية هي أرقى انواع التفكير . والنظرية هي الهدف الرئيسي للبحث العلمي المنظم . وبناء النظرية العلمية جزء لا يتجزأ من حركة البحث العلمي بخطواتها المحددة الواعية . والبناء النظري لا يتكون جزافا ولا يعلو عشوائيا ، وانما يأتي نتيجة منهج علمي يخضع لقواعد واطر منهجية واضحة . والمنهج عبارة عن اسلوب بحث محدد يقوم على خطة واعية تتشابك عناصرها بعلاقات منطقية مترابطة . وكما يذكر احد المتخصصين في مجال التفكير العلمي ، فان صفة المنهجية هي صفة اساسية في العلم ، وان العلم في جوهره عبارة عن معرفة منهجية . لهذا فان مبدا الخضوع لقواعد منهجية هو الميزة الرئيسية التي تميز المعرفة العلمية . (١)

والمعروف ان المنهج العلمي يبتدىء بالملاحظة والوصف المنظم للظواهر، ثم يتدرج الى مرحلة التجريب لاختبار خصائص الظواهر الملاحظة . وبعد استمرار الاختبارات والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة تتكون قوانين جزئية تشكل في مجموعها النهائي النظرية العلمية . وهكذا تصبح النظرية مصدر استنباط عقلي لتفسير الظواهر المتشابهة . فالمنهج العلمي اذن يسير في خطوات واعية منظمة ومدروسة بعناية من مرحلة الملاحظة الى التجريب، فالاستنتاج العقلي ، ثم الى التجريب مرة اخرى وهكذا . (٢)

والجغرافية كموضوع أكاديمي يبحث عن التجديد والتطوير ويسعى جاهدا لاكتساب الصفة العلمية الجادة ، لا بد أن يتبع في دراساته منهج البحث العلمي المنظم والهادف . وحتى يرتقي التفكير العلمي الجغرافي الى اعلى مستوياته ، فعلى الباحثين في هذا الميدان ان يكثفوا جهودهم للوصول الى النظرية الجغرافية . والحقيقة ان تخبط الجغرافية منذ منتصف القرن

---

* استاذ الجغرافيا بجامعة الكويت .

** أود ان أشكر التالية اسماؤهم على مراجعاتهم وتعليقاتهم على اصول هذه الدراسة : الدكتور علي المباح عميد الآداب بجامعة الامارات ، والدكتور محمد الفرا والدكتور أمين محمود الاساتذة بجامعة الكديت .

التاسع عشر وحتى الخمسينات من هذا القرن ، وعدم قدرتها على التطوير النظري لابحاثها يعزى بشكل رئيسي الى فقدانها للمنهجية العلمية القادرة على بلورة الاتجاهات النظرية . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان العوامل الاخرى كالافتقار الى تحديد واضح لماهية الموضوع ومحتواه لم يكن لهما تأثير سلبي على تأخر التطور النظري في الجغرافية . ولكننا أردنا التركيز على المنهجية العلمية كقاعدة تميز حركة التطور العلمي ليس في ميدان الجغرافية فحسب وانما في بقية فروع العلم والمعرفة الاخرى .

هــدف الدراســة

تهدف هذه الدراسة الى استعراض تطور المحاولات النظريــــة في الجغرافية والجهود المكثفة التي بذلت في مجالات بلورة الاتجاهات النظرية ، والحاجة الى استمرار البحث في هذه الاتجاهات . وحتى تتحدد المناقشة في اطار واضح ، فلا بد من الانطلاق من مجموعة من البديهيات التي تشكل القاعدة الاساسية لهذا الموضوع . ان هذه البديهيات تشكل المنطلق التي تتحدد في ضوئها أهداف واغراض هذه الدراسة .

١ ـــ البديهية الاولى : ان العلم في تغير وتطور مستمر بحكم الديناميكية المميزة لحركته وتبدله . وبدون هذا التغير والتطور تنتفي صفة العلمية عن أي موضوع . فالعلم حركة دائمة هدفها التشخيص المستمر للعلاقات المنتظمة (regularities) وتحديد القوى والعوامل والمتغيرات التي تؤثر في انتظامها . وهو في بحث دؤوب لاستكشاف الظواهر المحيرة (Puzzling) (Phenomena) وحل المشكلات المستعصية التي تواجه الانسان في حياته اليوميــة .

٢ ـــ البديهية الثانية : ان الجغرافية في محاولتها للتمسك بالمنهجية العلمية تحكم على ذاتها بروح العلم وجوهره . وهذا يعني أنها تتابع عملية التغير والتطور ، رغم ما يعتريها من تعثر وكبوات . والذي يتابع تطور الفكر الجغرافي قديمه ومعاصره يلاحظ حركة التغير والتبدل الواسعة التي شهدها الموضوع ، رغم الفترات التي مرت بها الجغرافية وكــادت ان تفقد فيها هويتهــا .

٣ ـــ البديهية الثالثة : ان عملية التغير والتطور العلمي يصاحبها عادة انقسام في الاراء والاجتهادات . فهناك الاتجاهات التقليدية التي تتمسك بما هو كائن على حساب ما يمكن أن يكون . وهي بهذا تقف معارضة لعملية التغير والتبدل . اي ان مثل هذه الاتجاهات تحكم على ذاتها بالتوقف عن الابداع والابتكار . وهي لهذا توقف المعرفة في حلقة اجترارية من المعلومات الرتيبــة والمكــررة .

وهناك الاتجاهات المتجددة التي تعتبر ما هو كائن كأساس ومنطلق لما يمكن أن يكون . وهي بهذا تساير العلم في روحه وجوهره . ولقد ظهرت مثل هذه الاتجاهات المتجددة في تاريخ العلم منذ غاليلو الى كوبرنيكس فنيوتن وداروين واينشتاين ، وحتى اللحظات الحالية . وهي لا بد ان تظهر وتتكشف مستقبلا بحكم استمرار تراكم المعرفة وتسارع التطور التكنولوجي في العالم.

ان سلسلة التغيرات والتطورات العلمية كانت تثبت دائما نقطة لا يختلف فيها اثنان ، وهي ان الاتجاهات العلمية الحديثة بما تحمله من حقائق جديدة تفرض نفسها على مجرى العلم . وهي بالتالي تدفعه باستمرار خطوات رائدة الى الامام . لذلك فان توقف الجغرافية عن التبدل والتغير يعني افتقارها للعطاء ، كما يعني هذا أيضا ان دورها العلمي ينتفي وينتهي بحكم قبولها لعملية التوقف والجمود هذه ، لان الموضوع يخرج في هذه الحالة من الدائرة العلمية للفروع الاخرى ، ويحكم على ذاته بالعزلة والتقوقع . وهذا ما عانت منه الجغرافية كفرع أكاديمي خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن الماضي وحتى الخمسينيات من هذا القرن .

النظرية العلميــة

المعروف أن النظرية العلمية تتطور من خلال اتباع منهجين رئيسيين همـــا :

أ ـــ المنهج الاستقرائي Inductive Approach

ب ـــ المنهج الاستدلالي أو الاستنتاجي Deductive Approach

أ ـــ المنهج الاستقرائي : ويسمى أحيانا بمنهج التجريبية حيث تبتديء عملية بناء النظرية من خلال عملية الملاحظة لظاهرة أو ظواهر معينة . ومن خلال هذه الملاحظة تتم عملية بناء الفرضيات التي لكي يتم التأكد من نصوصها تتعرض للاختبار . ثم بعد الاختبار نعود الى الظاهرة لمعرفة مدى صدق الاختبار على الواقع العملي . ومن خلال تكرار الملاحظة لظواهر أخرى مماثلة واختبارها بنفس الطريقة ، يمكن ان تتكون قاعدة عامة تصلح للتطبيق على جميع الظواهر المماثلة . واذا أمكن تطبيق هذه القاعدة وثبتت صحتها في جميع الحالات ، فانها تتحول الى نظرية استقرائية (Inductive Theory)

فالنظرية الاستقرائية اذن هي نتاج عملية البحث العلمــي الجــاد والمنظم . هذا البحث الذي لا تتكامل أهدافه الا بتحقيــق الخطــوات التالية (٣) .

١ ـ تحديد مشكلة البحث ، بمعنى اختيار وصياغة ما يواجهه الباحث من صعوبات في فهم ظاهرة ما او عدة ظواهر .

٢ ـ اعطاء خلفية نظرية عن دراسات وابحاث لها علاقة بالمشكلة .

٣ ـ تحديد المفاهيم والتعريفات الرئيسية المتعلقة بالظاهرة او الظواهر المدروسة .

٤ ـ صياغة فرضية عامة ((General Hypothesis)) تعطي تصورا عاما لمشكلة البحث . ولما كان قياس الفرضية العامة بصورة مباشرة لا يمكن بلوغه ، لذلك تصاغ فرضيات ثانوية .

٥ ـ طرح مجموعة من الفرضيات التي تتبلور حول مجموعة من المتغيرات (Variables or Parameters) التي يمكن أن يكون لها علاقة بالمشكلة ، ويوضح كل منها جزءا من مشكلة البحث ويكون حلالا من حلولها .

٦ ـ توفير البيانات الضرورية المتعلقة بالمتغيرات المنتقاة . ويمكن توفير مثل هذه البيانات عادة اما من مصادرها العامة ، او عن طريق دراسات ميدانية تقوم على القياس المباشر لخصائص الظاهرة .

٧ ـ تحليل البيانات بعد تنظيمها وجدولتها ليتسنى بواسطتها اختبار الفرضيات المطروحة . وحتى يكون التحليل دقيقا ، فلا بد من اختيار ادوات التحليل المناسبة وتطويعها لخدمة الاهداف المرسومة .

٨ ـ تفسير نتائج التحليل للحكم على مدى قبولنا او رفضنا للفرضيات المطروحة . وحتى يكون حكمنا على الفرضيات دقيقا ، فلا بد من اخضاع الفرضيات الى اختبارات موضوعية عسيرة حتى يمكن التأكد من نتائج البحث . وهذا يعني انه اذا اخذ أي باحث نفس البيانات واخضعها لطرق القياس والاختبارات نفسها ، لامكنه التوصل الى نفس النتائج .

فاذا تكرر وجود الظاهرة بخصائصها وسلوكها تحت الظروف ذاتها تكونت قاعدة أولية . واذا تعددت الظواهر وتشابهت الاستنتاجات ، تكونت قاعدة اكثر تطورا . وهكذا تستمر العمليات الاستنتاجية حتى يمكن أن تتكون قاعدة عامة يمكن ان يشتق منها قوانين تفسر الكثير من الظواهر . ويطلق على مجموعة القوانين هذه بالنظرية العامة . (General Theory)

ب ـ المنهج الاستدلالي أو الاستنتاجي . يعتبر الاستنتاج النظري المشتق من خلال اتباع هذا المنهج اكثر الاستنتاجات النظرية ابداعا وابتكارا . فبناء النظرية من خلال هذا المنهج يعتمد على بناء نظري فوقي

يقوم على بناء ارتباطات منطقية لعناصر المشكلة . اي ان البناء النظري يبتدىء بالاستدلال وينتهي بملاحظة الظاهرة ، بعكس ما هو متبع في المنهج الاستقرائي . فهو يبتديء بتكوين النظرية قبل أن يبحث في ملاحظةالظواهر، وقبل أن تتم عملية تكوين الفرضيات . وعندما يكتمل البناء النظري القائم أساسا على العلاقات المنطقية المترابطة ، يعود الباحث لاختبارها في الواقع العملي . اي ان الباحث يبدأ اولا بالتفكير المنطقي والعلاقات المنطقية لتكوين النظرية ، ثم ينتقل بعدها الى التطبيق بعد اكتمال البناء النظري .

تطور النظرية الجغرافية

ان ما قصدناه من خلال مقدمة وهدف هذه الدراسة هو التمهيد للبحث في نشأة وتطور النظرية الجغرافية . فالبحث عن النظرية الجغرافية ليس ظاهرة حديثة كما يبدو للبعض ، وانما هي قديمة تعود الى أيام الاغريق والرومان . بل ان هناك من يعيدها الى الهنود . ففي هذه الحقبة الزمنية كانت المشكلة الملحة التي تواجه الانسان هي عملية تحديد مكانه ومنطقته ، وخصائص المنطقة او المناطق المحيطة بهذا المكان . وقد قضى الانسان قرونا طويلة كانت جل محاولاته فيها تتركز على اكتشاف كنه الارض وابعاد سطحها . كذلك فقد كثف الانسان جهوده لمعرفة الكثير من الاسرار الكامنة وراء حدود مترامية الاطراف خلف بحار ومحيطات مجهولة .

ومنذ زمن فلاسفة الاغريق وحتى فترة الاكتشافات الجغرافية ، كان ذهن الجغرافي ينصب على محاولات لرسم صورة واضحة المعالم للارض . والحقيقة انه ظهرت اشكال وصور مختلفة للارض عكست النظريات البسيطة السائدة في المراحل المختلفة من تطور الموضوع ككل . الا أن هذه الاشكال كانت تفتقر الى الدقة بحكم ضعف ادوات القياس المعروفة في تلك الفترة . فمن المعروف ان الاراء المتعلقة بشكل الارض كانت تصفها بأنها اسطوانية ودائرية ومسطحة واحيانا كروية . ومن الامثلة على هذه الخرائط خريطة استرابو (٤) ، وخريطة (T & O) وخريطة الادريسي وغيرهم (٥) .

فالخلفيات النظرية لتحديد خصائص المكان وصور الارض كانت محورا أساسيا لجوهر العمل الجغرافي . فاذا عدنا الى أيام الاغريق ، وجدنا أن ايراتوستين (Eratosthenes) عرض نظرية واضحة ومتكاملة بين فيها كيفية قياس محيط الارض ، بعد أن تأكد في هدى استنتاجاته المنطقية بكروية شكلها . وعلى الرغم من ان نظريته كانت سابقة للامكانات التكنولوجية المتاحة له ، فقد عمل ضمن امكاناته على اختبارها . وقام من اجل ذلك بقياس المسافة بين اسوان والاسكندرية معتمدا على الفروق في درجات

ميلان الشمس بين المدينتين . واستطاع من خلال ذلك ، ورغم بساطة أدوات القياس المتوفرة له أن يقيس محيط الارض بدقة تقترب مما حققته افضل القياسات الحديثة (٦) .

وتطورت النظرية الجغرافية عند العرب بحكم تأثرهم بالحضارة الاغريقية . وكان التأثير الاغريقي قد بدأ يبرز واضحا مع بداية القرن التاسع الميلادي . وتميزت الجغرافية النظرية العربية بأنها كانت جزءا مما أطلق عليه المستشرق الروسي كراتشكوفسكي بالجغرافية العلمية (٧) . والمعروف ان الجغرافية العلمية عند العرب بلغت أوج مجدها خلال العصر العباسي وخاصة في عهد المأمون .

لكن الملاحظ أن الجغرافية النظرية عند العرب شأنها في ذلك شأن الجغرافية النظريه عند اليونان ، كثفت جهودها باتجاه الجغرافية الفلكية . وقد كان هذا منطقيا ، اذ أن المشكلة التي كانت تواجه الجغرافيين في تلك الفترة كما ذكرنا هي استكشاف كنه العالم وابعاد الارض المجهولة . ولقد كانت الابحاث الفلكية مهمة للوصول الى هذا الهدف . ومن النظريات الجغرافية التي ظهرت عند الجغرافيين العرب تلك التي أطلقوا عليها بنظرية « قبة الارض » . وقد استخدمت النظرية كأساس لقياس خطوط الطول والعرض . وكان تعبير قبة يشير الى النقطة التي يتقاطع فيها خط الاستواء مع خط منتصف النهار . وهي تقع على ابعاد متساوية من الغرب والشرق والشمال والجنوب (٨) .

وهكذا فقد ساهم العرب في تطوير النظرية الجغرافية ، وشكلوا حلقة وصل علمية هامة ساعدت على استمرار النظرية الجغرافية التي انتقلت بعد انهيار الحضارة العربية الى أوروبا . ويذكر كراتشكوفسكي : « ومن الغريب بمكان ان نظرية « قبة الارض » الموجودة بالارين ربما وجدت طريقها الى أوروبا ، وربما أدت هناك الى ظهور نظريات كانت لها نتائج بعيدة المدى » (٩) . ولم تكن هذه النظرية هي الوحيدة التي انتقلت آثارها الى أوروبا ، فقد انتقلت اليها اثار الكثير من الجغرافيين العرب كالفزاري الذي طور مع اخرين جهاز الاسطرلاب ، والخوارزمي اشهر الرياضيين المسلمين ، وحنين بن اسحق أكبر مترجمي القرن التاسع الميلادي .

وفي أوروبا ، تطورت النظرية الجغرافية المتعلقة بشكل الارض مع مجيء غاليلو . وقد تحدى غاليلو مفاهيم العصور المظلمة ، واستطاع ان يقدم البراهين على كروية الارض ودورانها حول الشمس . وجاءت استنتاجات غاليلو لتؤكد الراي القائل بأن الشمس هي مركز المجموعة الشمسية (Helio Centric Theory) . وكانت الكنيسة تضطهد كل من

يروج لمثل هذه الاراء لانها كانت تعتقد بأن الارض التي هي مبعث المسيحية هي مركز المجموعة الشمسية ، وهي بالتالي مركز الكون . (Geo-Centric Theory) وقد ادين غاليلو من قبل الكنيسة وتعرض للمحاكمة والتعذيب ، وكاد أن يدفع حياته ثمنا لنظريته عن دوران الارض .

وعندما فكر كولومبوس برحلته الى جزر الهند الشرقية عن طريق المحيط الاطلسي ، كان يستند بقوة الى النظرية القائلة بكروية الارض . ويبدو أن كولومبوس كان مقتنعا بشكل قوي بامكانية الوصول الى جزر الهند الشرقية بالابحار باتجاه الغرب . وكانت تقديرات كولومبوس مبنـية على اساس امكانية الوصول الى هدفه باستخدام الطريق الجديد بحكم كروية الارض . ولو لم تكن لدى كولومبوس الدلائل النظرية الكافية لاقناع نفسه واقناع ملكة اسبانيا بذلك ، لما كان باستطاعته تحقيق هدفه .

والمعروف أن كولومبوس بنى قناعاته النظرية معتمدا على الثروة الجغرافية العلمية التي تركها العرب في اسبانيا خلال القرون الثمانية من وجودهم هناك . وهناك اراء تعتقد بأن كولومبوس استفـــاد من تفكير الادريسي ، وخاصة من كتابه « نزهة المشتاق في اختراق الافاق » (١٠) . فالمعروف ان الادريسي كان مقتنعا بفكرة كروية الارض . ولقد تبلور هذا الاقتناع بشكل واضح في الكرة الارضية التي صنعها واهداها لملك صقلية روجر الثاني . ويؤيد كراتشكوفسكي الاراء القائلة بأن اكتشاف العالم الجديد اعتمد الى حد كبير على النظرية الجغرافية العربية . ويذكر في هذا الخصوص : « وهكذا فمهما بدا الامر غريبا ، فان النظرية الجغرافيةالعربية قد لعبت دورا ما في كشف العالم الجديد » (١١) .

ان ما يمكن قوله اذن من خلال هذا الاستعراض التاريخي ان النظرية الجغرافية كانت موجودة ، وانها بلغت أوج نشاطها خلال فترة الاكتشافات الجغرافية . وقد كانت النظرية مشغولة بشكل اساسي بالمشكلة الملحة التي كانت تواجه الانسان فيما يتعلق بشكل الارض وابعادها وخصائصها . والذي لا شك فيه أن الجغرافية كعلم كانت له عطاءاته الكثيرة في مجالات الاكتشافات الجغرافية ، وان هذا العلم بلغ أوج عنفوانه في خلال هذه الفترة .

ويعلق احد الجغرافيين على هذه الناحية بقوله : « ان الاكتشافات الجغرافية كانت من الناحية التقليدية جزءا مهما من عمليـة الاستقصاء الجغرافي . والواقع ان الجغرافية احتلت اعظم مركز لها بين العلوم الاخرى في فترة ما يطلق عليه بالعصر الذهبي للاكتشافات ، والتي امتدت من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر » (١٢) .

التراجع النظري

ان قوة الاندفاع التي جذبت الجغرافية نحو الاكتشــافات شغلت الجغرافيين عن الاهداف العلمية الاخرى للموضوع . لهذا فعندما اكتملت الاكتشافات شعر الجغرافيون بمدى الفجوة التي فصلتهم عن الاهداف الاخرى للبحث الجغرافي . بل ان تلك الاهداف عانت من التشتت والضياع في خلال محاولات الجغرافيين لردم تلك الفجوة واللحاق بما فاتهم في ركب العلوم الاخرى . وحدث تراجع في ماهية القاسم المشترك الذي كان يحدد مجرى البحث الجغرافي .

ولان العلوم الاخرى كانت قد سبقت علم الجغرافيــــة في تحديــد مساراتها ، فقد حاول الجغرافيون اللحاق بها . وكانت نتيجة ذلك ان ضل الموضوع طريقه بين هذه العلوم . وأخذ يفقد بعض ملامح الشخصية التي ميزت الجغرافية خلال فترة الاكتشافات .

ومن خلال استعراضنا للعلوم التي ارتبطت بها الجغرافية ، نجد ان الموضوع كان يسير أحيانا باتجاه علم الانسان (الانثروبولوجيا) كما فعل راتزل وسمبل (١٣) . واندفع أحيانا اخرى باتجاه الجيولوجية كما يظهر في آراء ديفيس (١٤) ، ومرات أخرى باتجاه العلوم الانسانية كما ركز عليه سارو وباروز (١٥) . كذلك فقد ربطت الجغرافية نفسها مع التاريخ بحكــم الراي القائل بأن الجغرافية هي مسرح الاحداث ، وان التاريخ هو الاحداث التي تجري على هذا المسرح . بالاضافة الى ذلك ، فقد التصقت الجغرافية بالاقتصاد وتمسكت في مرحلة من مراحل تطورها بنظرية الموقع الاقتصادية التقليدية (١٦) . (Classical Location Theory)

ان هذا التشتت الفكري والتوزع ترك الجغرافية والجغرافيــين في مأزق ، وظهر اختلافهم واضحا في تحديد فحوى الدراسة الجغرافية . وكان من نتائج ذلك ان ضعفت الاطر النظرية للموضوع . كما ضعفت النظرية الجغرافية التي طورت وصقلت بشكل جيد خلال فترة الاكتشافات ، فهؤلاء الذين كانوا حتى وقت قريب متعلقين بالجغرافية كعلم قائم بذاتــه ، بدوا وكأنهم فقدوا هوية الموضوع . ويبدو أن الهدف الذي ربطوا انفسهم به بشكل وثيق وركزوا عليه ، الا وهو الاكتشافات الجغرافية قد تحقق وانتهى . وهذا هو في العادة حال أي موضوع عندما ينتهي الهدف من وجوده ، فانه يقبع في هامش التطورات .

ان التراجع الذي أصاب الجغرافية في مفهومها ومحتواها ، وبالتالي في اطرها النظرية اتضح بشكل جيد في القرن التاسع عشر من خلال نشـوء وظهور ما تسمى بالمدارس الجغرافية . وهذه المدارس عبارة عن اتجاهات وآراء متباينة حول مفهوم الجغرافية وما يجب عليها دراسته وتفسيره . ومن هذه المدرسة المعروفة في الكتابات الجغرافية بالمدرسة الحتمية بقيادة راتزل وسمبل . وهناك ايضا ما عرف بالمدرسة الامكانية التي تبلورت مفاهيمها في كتابات لوسيان فيفر وفيدال دي لابلاش . ومدرسة اللاندسكيب التي تبنى مفاهيمها كارل ساور وباروز (١٧) .

ورغم الاختلافات في آراء ومفاهيم هذه المدارس ، الا انها تتفق على الوصف الشامل لخصائص البيئة وأنشطة الانسان والعلاقـات المتبادلة بينهما . أي ان الوصف ، والذي غالبا ما اتصف بالبعد عن التنظيم ، هو الميزة التي طبعت البحث الجغرافي خلال أعمال هذه المدارس . ومع ذلك فقد ظهر بين الجغرافيين باحثون اتخذوا لانفسهم مسارات مختلفة عن هـذه المدارس ، وبذلوا محاولات نظرية مستفيضة للخروج بقوانـين وتعميمات للظواهر الجغرافية . الا أن هذه المحاولات لم تحقق الا نجاحا جزئيا محدودا في أهدافها . وتعتبر محاولات ريتر وهمبولت (Ritter and Humboldt) ممثلة لهذه الاتجاهات النظرية التي وضعت اللبنة الاولى من جديد في مسـار تطوير النظرية الجغرافيـة . وكـان ريتـر يعتقد في كتاباتـه النظرية (Theoretical Essays) انه من خلال دراساته لحالات كثـيرة يمكنه استنتاج قوانين وتعميمات لتكوين نظرية جغرافية . لكن المشكلة ان ريتر قضى حياته بحثا وراء الحالات الخاصة بدون أن يتمكن من تكوين نظريته المرجـوة (١٨) .

وكذلك فعل همبولت الذي كان يبحث عن اسس عامة (General Principles) لتمكنه من فهم وحدة العلاقة في الواقع العلمي (١٩) . فأهمية الاعمال الجغرافية لكل من ريتر وهمبـولت تنبـع من محاولاتهما المستمرة لتطوير القواعد والقوانين لتفسير الظواهر الجغرافية . وعلى الرغم من عدم تمكنهما من تحقيق أهدافهما في مجال بناء النظرية الجغرافية ، الا أنهما شقا الطريق الصحيح في مجال البحث الجغرافي . وقد اعادت محاولاتهما تلك بعض ملامح الشخصية التي كادت تفقدها الجغرافية في مرحلـة التراجع النظـري .

ان التركيز على الحالات الخاصة وعلى مناطق واقاليم معينة في دراسات

الجغرافيين خلال القرن التاسع عشر وحتى النصف الاول من القرن العشرين ، حول الموضوع الى ما يطلق عليه بمخزن حقائق (Store house of facts) (٢٠) . وكانت معلومات هذا المخزن عبارة عن تجميع تراكمي لكل الخصائص الطبيعية والبشرية التي درسها الجغرافيون خلال هذه الفترة . ولم يكن هناك بطبيعة الحال من علاقات واضحة بين هذه المعلومات لتشدها في وحدة واحدة ، لانها كانت متخصصة في حالات متفرقة ومناطق متباينة . والحقيقة ان هذا التجميع التراكمي لا يشكل قصورا في الجغرافية ، لان هذه المعلومات اضافت الكثير لمعرفتنا عن سطح الارض . ولكن القصور والنقد الموجه لهذه الناحية ان هذه التراكميات من المعرفة لم تكن منظمة ولم تتقيد بالخطوات المنهجية العلمية الهادفة الى بناء النظريات . والمعرفة عمل اساسي لكل العلوم ، وهي تراكمية كما ذكرنا ، ولكنها ليست النهاية في حد ذاتها . هذه حقيقة ليس فيها اختلافات ، لكن الاختلاف هو على الطريق المتبع لتحقيق المعرفة من خلال عمليات علمية منظمة تهدف الى تكوين النظريلت والقوانين .

ان التخبط الذي عانت منه الجغرافية كاد ان ينقشع في بداية الثلاثينات من هذا القرن . ففي خلال هذه الفترة ظهر البناء النظري الذي قدمه الجغرافي الالماني والتر كريستالر (Christaller) (٢١) . وقد عرف العمل الذي قام به هذا الجغرافي بنظرية المكان المركزي (Central Place Theory) . لكن المشكلة ان عمل كريستالر الذي كان يعتبر الاول من نوعه في الدراسات الجغرافية لم يجلب انتباه الجغرافيين الا في وقت متأخر . ففي عام ١٩٥٦ قام كارلايل Carlisle بترجمة النظرية من اللغة الالمانية الى اللغة الانجليزية مما أتاح الفرصة للجغرافيين للاطلاع عليها . وعلى الرغم من أن ادوارد أولمان (Ullman) هو اول من وجه الاهتمام الى النظرية ، الا أن الاهتمام الفعلي بها لم يتحقق الا بعد أن تمت عملية الترجمة الكاملة لها (٢٢) . والمدهش أن جغرافيا كهارتشورن (Hartshorne) وهو رائد في الكتابات الخاصة بالاتجاهات النظرية في الجغرافية ، لم يشر الى هذه النظرية في كتاباته . وهذا في حد ذاته يدعم رأينا من أن الاهتمام بنظرية كريستالر جاء متأخرا جدا . ولهذا يمكن القول انه ربما لم يكن من قبيل الصدفة ان تبتديء ما يطلق عليها بالثورة المفاهيمية في الجغرافية (The Conceptual Revolution) والاتجاه المكثف نحو الجغرافية النظرية مع نظرية كريستالر (٢٣) .

ان التطور السريع الذي شهدته الجغرافية منذ مطلـــع الخمسينات سار بزخم لم يعرفه الموضوع من قبل ، فمع ظهور الاراء المجددة ، وخاصة تلك التي بلورها هارتشون واستعرض فيها ما عانته الجغرافية ، وما يجب على الجغرافيين عمله لتطوير موضوعهم بدأت اتجاهات الموضوع تتحـدد بشكل افضل (٢٤) . ولقد اضاف ادوارد اكرمان (Ackerman) المزيد من الصقل لهذه الاتجاهات (٢٥) . وقام بنجي (Bunge) وآخـرون باضافـات مستمرة أدت الى تحديد أكثر دقة ووضوح للدور الذي يجب أن تقـــوم به الجغرافية لتطوير نظرياتها الخاصة بها (٢٦) .

ولقد طرح هارتشورن سؤالا مهما حول اهمية الجغرافية في تكوين النظرية العلمية . وهو يذكر في هذا الصدد :

« ان اية ظاهرة سواء كانت طبيعية أو بشرية مهمة في الجغرافية الى المدى والدرجة التي تحدد علاقاتها المتداخلة مع الظواهر الاخرى في نفس المكان ، وترابطها مع الظواهر الاخرى ، والتباينات المكانية لهذه الظواهر ، وكذلك مجموع التباين المكاني وعلاقته واهميته للانسان » (٢٧) .

ويضيف هارتشورن ايضا :

« وتبرز من بين المشكلات التي تشغل بال الجغرافيين مشكلة محيرة . وهذه المشكلة هي فيما اذا كانت الجغرافية قادرة كغيرها من العلوم على تطوير اسس المعرفة والقوانين والتعميمات ، مثبتـة بذلك ادعاءهـا بأنها تستحق أن تحمل اسم العلم . او ان وظيفتها هي مجرد وصف لاشياء فريدة لا حصر لها » (٢٨) .

وفي نفس الوقت طرح اكرمان سؤالا موازيا في الاهمـــية لسـؤال هارتشورن تساءل فيه عن المشكلات التي يجب ان يدرسها الجغرافي ويركز من حولهــا ابحاثـه . وكان جوابـه ما اطلـق عليـه بالمشكلات الملحة (The Overriding Problems) . والمشكلات الملحة في نظره تلك التي ترتبط بالانسان وتؤثر في حياته سواء كانت طبيعية أم بشرية . ويكمن الطريق لحل هذه المشكلات في اتباع خطوات علمية منظمة تهدف في النهايـــة الى بناء القوانين والنظريات .

يقول اكرمان في هذا الصدد :

« العلم عبـارة عن بحث للانتظـــام (Search for Regularity) الحاصل في الظواهر المتنوعة . ان هذا التقصي يتم من خـــلال الملاحظة

والوصف الدقيق ، ومن خلال تكوين الفرضيات وتنبؤ المجهول ، ومن ثـم اختبار الفرضيات من خلال التجريبية والملاحظة ، وبناء النظرية من خلال الفرضيات التي تم اثباتها . وتصبح هذه النظرية في حد ذاتها قاعـدة لبناء المزيد من الفرضيات » (٢٩) .

وقد لخص بنجي مجمل الاراء التي طرحها هارتشـورن واكرمان وغيرهم من الجغرافيين بقوله : « ان الكثيرين من الجغرافيين اخذوا يدركون المشكلات التي واجهت تطور وتقدم الجغرافية . ولهذا فهم يركزون اليوم على اهمية الاطر النظرية والمفاهيمية ، بالاضافة الى الدلائل الواقعية » (٣٠) . وعقب ديفز (Davies) على هذه الاتجاهات والتحولات النظرية بالاشارة الى « ان ما يأمله الجغرافيون هو أن تتوفر لديهم النظريـة الجغرافيـة والاساليب العلمية الحديثة التي ستتيح للجغرافي الفرصة لمعالجة محـور المشكلة بشكل مباشر » (٣١) .

ان سلسلة التغيرات والتطورات التي شهدتها الدراسات النظرية في الجغرافية دفعت منهج البحث الجغرافي من مرحلة الاعتمـاد على المنهج الفردي (Idiographic Approach) الى مرحلة التعلق بالمنهج التعميمي (Nomothetic Approach) . فالمنهج الفردي كان يركز على حـالات خاصة بدون الاهتمام بتكوين القوانين والنظريات . بينما ركز المنهج التعميمي على محاولات مستمرة لتكوين القوانين والنظريات . ويشير بيتر لويس (Lewis) الى هذه الناحية بقوله : « ان المنهج التعميمي هو أهم التطورات المنهجية في الجغرافية ، لانه المنهج الاكثر علمية وموضوعية » (٣٢) .

اسباب التركيز على النظرية الجغرافية

ان الاندفاع الشديد وراء النظرية الجغرافية يمكن ان يعزى الى عدة عوامل نوجز أهمها :

اولا : حجم المشكلة الجغرافية . ان تعقد بيئة الانسان نتيجة الاثار التي تركتها الثورة الصناعية والمتمثلة بالانفجار السكاني والتسارع الحضـري والتطور التكنولوجي السريع وآثاره الواسعة على المجتمعات البشرية ، ضاعفت من اعداد وأنواع المشكلات التي أخذت تواجه الجغـرافي . يذكر الجغرافيان البارزان شورلي وهاجيت في هذا المجـال ان حجـم المشكلة الجغرافية التي واجهت ريتر وهمبولت في النصف الاول من القرن التاسع عشر لم تكن لتزيد عن واحد بالالف من حجم المشكلة التي يواجهها الجغرافيون المعاصرون (٣٣) . ان هذه التبدلات والتطـورات السـريعة اقتضت من الجغرافيين ان يعيدوا تقييم موضوعهم ودوره في عملية البحث العلمي .

ثانيا : ان النظرية كما اوضحنا في بداية هذه الورقة هي نتاج أرقى انواع التفكير العلمي . فهي عبارة عن بناء منطقي متكامل يعتمد على استقراء واستنتاج العلاقات حول ظاهرة أو مجموعـــة من الظواهــــر ومكوناتها وعناصرها . وبدون الاعتماد على هذا المنطق ، فان الباحث يفقد القدرة على فهم سلسلة التغيرات والتبدلات التي تتعرض لها الظاهــــرة او الظواهر المتشابهة . فالمنطق الذي هو قاعدة العلم يشكل اساس التفكير العلمي . وبدون الاعتماد على المنطق والعلاقات المنطقية يبقى التفكير الجغرافي متخلفا وغير قادر على مواكبة مسيرة التفكير العلمي وتطوره الدائم .

فالجغرافي في غياب القاعدة النظرية وخلفياتها يصبح عاجزا عن تحديد اطار البحث الذي يرغب القيام به . وفي غياب هذا الاطار يضيع البحـــث ويتشعب في متاهات تفقده الهدف الذي وضع من أجله . واطار البحث يتحدد هو الاخر بالهدف ، ويحدد بالتالي العناصر التي يرغب البـــاحث في دراستها ، وتتبلور من حول هذه العناصر مجموعـــة من الفرضيات التي تشكل المنطلق في اتجاه بناء النظرية العلمية الجغرافية .

ثالثا : ان الجغرافية نتيجة التخبط الذي مرت به ابقاها متخلفة عن بقية العلوم الاجتماعية والانسانية بما يعادل خمسا وعشرين عاما (٣٤) . وكان على الموضوع من أجل ان يتخطى الفجوة التي فصلته عن بقية العلوم ان يضاعف الجهد في طريق بناء النظرية الجغرافية .

وقد بدا مدهشا للعديد من الجغرافيين المعاصـــــرين انه بعد الاف الدراسات الجغرافية المعتمدة على الطريقة الاستقرائية ، فان الموضوع لم ينجح ، فيما عدا نظرية كريستالر وبعض المحاولات الحديثة ، في تكوين نظرية جغرافية واحدة . وقد شكل هذا في حد ذاتهمأزقا منهجيا للجغرافية كموضوع يريد ان يثبت هويته العلمية . فالمفروض حسب المنهج العلمي انه بعد تكوين مئات الفرضيات واختبارها ان تنبثق نظرية او على الاقل نموذج يمكن تعميمه على بعض الظواهر او بعض المناطق ان لم يكن كلها .

الخلاصـــة

النظرية هي نتاج تفكير علمي منظم يسير في خطوات تدرجية محكمـــة تترابط فيها العلاقات بشكل منطقي دقيق . وهناك في العلم منهجان للوصول الى النظرية ، المنهج الاستقرائي الذي تتكون باتباعه النظرية الاستقرائية ، والمنهج الاستدلالي الذي تنجم عنه النظرية الاستنتاجية .

لقد بدا واضحا من خلال استعراضنا لتطور النظرية الجغرافية انهـــا مرت في مراحل مختلفة . كما ان تطور هذه النظرية كان انعكاسا للمشكلات

الملحة التي واجهها الانسان خلال الفترة الطويلة الممتدة من عهد الاغريق الى الرومان ، فالى العرب والاوروبيين . فالمشكلات الملحة الاولى التى واجهت الانسان كانت تتعلق بمكانة على سطح الارض وخصائص ذلك المكان وما يحيط به من مظاهر وانشطة لها تأثير مباشر على حياته . فاتجهت النظرية الجغرافية لتحديد شكل الارض ، وسبر غور الابعاد التي كانت تمتد وراء افاق مجهولة بنى الانسان من حولها الكثير من الخرافات والاساطير . ولقد لاحظنا من خلال صفحات هذه الدراسة ان النظرية الجغرافية منذ اليونان ومن قبلهم الهنود وحتى فترة الاكتشافات الجغرافية كانت موجهة لاعطاء تحديد دقيق لشكل الارض وابعادها . لكن النظرية الجغرافية التي غالبا ما اعتمدت على التفكير الاستنتاجي بدأت تضعف خلال مرحلة الاكتشافات الجغرافية . والسبب في ذلك أن التركيز خلال هذه المرحلة انصب على نواحي المعرفة التي كانت تتراكم بسرعة نتيجة ما كانت تضيفه حملات الاكتشافات المستمرة من معلومات جديدة عن المناطق المكتشفة ،

ومع اكتمال الاكتشافات الجغرافية ، واستنفاذ الاهداف التي ربطت الجغرافية بها نفسها خلال هذه الفترة ، بدأ الجغرافيون يواجهون سؤالا ملحا حول الدور الذي يمكن أن يلعبوه ، والحقيقة ان الجغرافية بعد الاكتشافات الجغرافية واجهت مأزقا علميا حادا . ولقد جاء هذا المأزق نتيجة التركيز على أهداف الاكتشافات الجغرافية والابتعاد عن الاهداف العلمية الاخرى . وهكذا وجدت النظرية الجغرافية مع مطلع القرن التاسع عشر انها أخذت تواجه تراجعا ملموسا في أطرها ومفاهيمها ومحتوياتها . ومن هنا كانت بداية الصراع المفاهيمي بين ما عرف بالمدارس الجغرافية . وعلى الرغم من ظهور بوادر مشجعة في اتجاه النظرية الجغرافية في القرن التاسع عشر، وخاصة من قبل ريتر وهمبولت ، الا أن الاتجاه النظري بقي بشكل عام ضعيفا .

ولقد تدعمت هذه البوادر مرة أخرى مع انبثاق نظرية كريستالر . الا أن هذه النظرية لم تلق الاهتمام الكافي الا بعد مرور أكثر من عشرين عاما على ظهورها . لكن مركز النظرية الجغرافية ازداد قوة مع ظهور اتجاهات نظرية قوية مع نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن .

ويمكن القول ان الزخم الذي اكتسبته النظرية الجغرافية جاء نتيجة عدة عوامل أهمها : تزايد حجم المشكلة الجغرافية ، والاهتمام المتزايد بالمنهج النظري العلمي كحجر زاوية في البحث الجغرافي ، والرغبة الملحة لتضييق الفجوة العلمية التي فصلت الجغرافية عن غيرها من العلوم .

الحواشـــي

(١) فؤاد زكريا ، **التفكير العلمي** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠

(٢) **نفس المصدر** ، ص ص ٣١ — ٣٤

(٣) توفيق فرح ، فيصل السالم ، **مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعيـــة** ، الكـــويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٧ .

(٤) شريف محمد شريف ، **تطور الفكر الجغرافي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠٥

(٥) عبد الرحمن حميدة ، **اعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من اثارهم** ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص ٣٠٦

(٦) شريف محمد شريف ، **نفس المصدر** ، ص ٣٢٥ — ٣٤

(٧) أ.ي ، كراتشكوفسكي ، **تاريخ الادب الجغرافي العربي** ، ترجمة صلاح الدين هاشم ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٥ .

(٨) **نفس المصدر** ، ص ٧٣

(٩) **نفس المصدر** ، ص ٧٤

(١٠) عبد الرحمن حميدة ، **نفس المصدر** ، ص ٣٠٢ — ٣١٤

(١١) أ.ي. كراتشكوفسكي ، **نفس المصدر** ، ص ٧٥

(١٢) W. K. Davies, The Conceptual Revolution in Geography, London, Uni. of London Press Ltd., 1972, p. 11.

(١٣) Ellen Semple, Influences of the Geographic Environment on the Basis of Ratzel's System of Antropogeography, N.Y., Henry Colt & Co., 1911.

(١٤) W. M. Davies, Geographical Essays, Dover, N.Y., 1954.

(١٥) Carl Sauer The Morpsology of Landsctpe, Calif., Uni. of Calif. Publication in Geography, Vol. 2, 1965.

انظر أيضا

Harlan Barrows, "Geography as Human Ecology," Annals, AAG.. Vol. 13 (1923), pp. 1-14.

(١٦) انظر نظريات الموقع التقليدية في :

R.H.T. Smith, et. al., (eds.), Readings in economic Geography, Chicago, Rand McNally & Co., 1969.

(١٧) فؤاد الصفار ، **دراسات في الجغرافية البشرية** ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ ، ص ٤٣

(١٨) Richard Hartshorne, Perspective on the Nature of Geography, Chicago, Ill., Rand McNally & Co., 1959.

(١٩) Ibid., pp. 146-47.

(٢٠) Change Magazine, Report on Teaching, Vol. 9, No. 7, July 1977.

(٢١) Walter Christaller, Central Places in Southern Germany, Carlisle Baskin (Trans.), Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall Inc., 1966.

(٢٢) Edward Ullman, "A Theory of Location for Cities," Amer. Jour. of Sociology, May, 1941, pp. 853-64.

(٢٣) W.K. Davies, Op. Cit.

(٢٤) R. Hartshorne, Op. Cit.

(٢٥) Edward Ackerman, "Where is a Research Frontier," Annals AAG., Vol. 53 (1963), pp. 429-40.

(٢٦) W. Bunge, Theoretical Geography, Lund, Sweden, 1963.

(٢٧) R. Hartshorne, Op. Cit., p. 46.

(٢٨) Ibid., p. 146.

(٢٩) E. Ackerman, Op. Cit.

(٣٠) W. Bunge, Op. Cit.

(٣١) W. Davies, Op. Cit., p. 21.

(٣٢) Peter Lewis, "Three Related Problems in the Formulation of Laws in Geography," The Professional Geographer, Vol. 17 (1965).

(٣٣) R.J. Chorely and P. Hagget, Models in Geography, London, Menthuen Co., 1967, p. 31.

(٣٤) E. Ackerman, Op. Cit.

ندوة العدد

نـــدوة العـــدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وتمشيا مع ذلك تلتقي في كل عدد في حوار مفتوح مع عدد من المفكرين لطرح قضية هامة على الصعيد العلمي .

وتتناول ندوتنا في هذا العدد موضوع **التربية والتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية** . حيث العلاقة بين التربية والتنمية علاقة اعتمادية تبادلية . ويشارك في هذه الندوة كل من : **الاستاذ عصام العجلوني** وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، **والدكتور عمر الشيخ** استاذ التربية بالجامعة الاردنية ، والدكتور **بسام الساكت** مدير الدائرة الاقتصادية في الجمعية الملكية الاردنية . وقد ادار الندوة الدكتور **محيي الدين توق** رئيس قسم علم النفس بالجامعة الاردنية .

التربية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية

تنظيم وتحرير

د. محيي الدين توق *

د. محي : قبل الحديث عن التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ارى أن ننطلق من مفهوم واضح لعمليتي التربية والتنمية وعلى الرغم من أن هنالك تعاريف متعددة لعملية التربية الا أنه يجب الاتفاق ومنذ البداية على تعريف ما يوضح صلة التربية بعملية التنمية فكيف تعرف التربية ؟

د. عمر : ما دمنا بصدد الحديث عن موضوع التنمية والتربية فالتعريف التالي قد يكون مناسبا لبحث العلاقة بينهما . التربية عملية تتم عبر مؤسسات رسمية وغير رسمية بقصد تحويل الفرد واكسابه خصائص مميزة يقدرها المجتمع ويعتبر انها مهمة . واذا تأملنا هذا التعريف نجد أنه يركز على ثلاثة عناصر رئيسية : الاول ان التربية فعل تحويل أو عملية تحويل ، والثاني ان التربية تتحقق من خلال عملية الانجاز ، فالفعل التحويلي ينبغي أن يقود الى انجاز يقدره المجتمع . والثالث ان عملية التربية لها صيغ وانماط متعددة قد يأخذ بعضها شكل النمط الرسمي الذي يسمى بالتعليم في المدرسة (التمدرس) أو من خلال أية مؤسسات نظامية يفرزها المجتمع ويخصص لها دورا تربويا بينما يأخذ بعضها الاخر شكل النمط غير الرسمي الذي يتم من خلال مؤسسات غير نظامية سواء أكانت هذه المؤسسات مقصودة بذاتها بتحقيق شكل من أشكال الانجاز أو كانت غير مقصودة بذاتها.

د. محي : د. بسام هل هناك جوانب اخرى لعملية التربية تحب أن تتحدث عنها بما يلقي الضوء على العلاقة بين التربية والتنمية ؟

د. بسام : احب ان اقول في معرض هذا الحديث ان التربية في رايي تتلخص في أنها عملية تهدف الى خلق قدرة ذهنية او أداة مهنية . ان مرحلة النمو الاقتصادي التي يمر فيها بلد ما تقرر الى حد بعيد هدف التربية الاساسي . فالمجتمع التقليدي يرى في عملية التربية تطوير للقدرة الذهنية بمعزل عن الاستخدامات الميسورة لها . أما المجتمع الحديث فيري التربية بالاضافة الى تطوير القدرات الذهنية اداة وظيفية لتحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية .

---

* رئيس قسم علم النفس بالجامعة الاردنية

الاستاذ عصام : اود أن اركز هنا على بعض المفاهيم التي وردت في التعريف الذي أورده ، د . عمر فيما يتعلق بعملية التحويل . احب ان اضيف كلمة مستمرة ذلك لان التربية عملية مستمرة طوال الحياة . كذلك ان في عملية التحويل هذه لتحقيق الانجاز يصبو المجتمع غالبا الى هدف ما ويسعى الى تحقيقه في الاطفال الذين يمثلون نواة لمجتمع المستقبل ولذا يمكن القول ان عملية التحويل هذه يجب أن تكون تحويلا نحو الافضل وبذلك ترتبط التربية ارتباطا مباشرا بتنمية المجتمع ، وبما أن مؤسسة التربية هي التي تحتوي على اكبر القدرات العقلية وبما انها مقترحة على المجتمع الذي يعيش ضمنه فانها دوما تعكس تمنيات المجتمع . ولكن المدرسة بالاضافة الى ذلك توجد في مجتمع ما والذي هي تعبير عنه ، ومن هنا يتولد بالضرورة نوع من الاشكال . فالتمني الذي تحمله المدرسة قد يكون في بعض الاحيان متقدما على ما يمكن ان يتقبله المجتمع فتتواجد فجوة ما بين التمني والقدرة ، وعلى العكس من ذلك فان التمني احيانا يكون اكبر من قدرة المدرسة على تحقيقه وهذا وضع غير طبيعي . ومن كل هذا نجد أن المدرسة تلعب دورا خطيرا جدا في الدول الناميـــة .

د . عمر : تطرق الاستاذ عصام الى نقطتين هامتين هما :ـــ

١ ـــ ان التربية في المجتمعات النامية يجب أن لا يقتصر دورها على التحويل . اي مساعدة المجتمع في ان ينتقل من حالة الى حالـــة مستقلـــة افضل ، وانما ينبغي ان يكون دور التربية ايضا دورا تشكيليا . فهناك فرق بين التشكيل والتحويل بمعنى ان التربية ينبغي أن يكون لها دور في تخطيط صورة مجتمع المستقبل على اعتبار ان التربية تضم في مؤسساتها المختلفة نخبة فكرية ممتازة .

٢ ـــ ان التربية لا ينبغي ان ينظر اليها كغاية بحد ذاتها وانما هـــي وسيلة لغاية معينة ، وما دامت التربية كذلك فلا ينبغي ان ينظر اليها كعملية عقلية بحتة او عملية فنية بحتة بغض النظر عن المجتمع الذي توجد فيه ، وانما هي في جوهرها عملية اجتماعية ثقافية تجري في مجتمع ما له خصائص مميزة فمن خلال العملية التربوية يطمح عادة الى أن يتحول المجتمع الى صورة مستقبلية معينة اكثر اشراقا وابعث على الرضا .

د . بسام : هناك ازدواجية واضحة في النظر الى التربية في الدول النامية وتتمثل هذه الازدواجية بوجود مفهومين للتربية احدهما عند الفرد والاسرة والاخر عند المؤسسة التربوية وكلاهما مختلفان بل متعارضان ، فالاسرة تهدف الى أن تربي ابناءها وان تهيئهم ذهنيا لغايات فردية او اسرية طبقية بينما تنظر المؤسسة التربوية الى ابعد من تحقيق الاهداف الفردية

عند الافراد : فهي تنظر الى المجتمع ككل أي من حيث ما يحتاجه المجتمع من قدرات بشرية متباينة التخصصات ومتعددة المهارات ولذلك لا بد من توحيد هاتين النظريتين ان صح التعبير . ومن هنا يصبح من الضروري وجود خطوط عريضة تتميز بها المؤسسة التربوية وتحقق بنفس الوقت حاجات الافراد بقدر الامكان .

د . محيي : وبعد ان اتضحت معالم تعريف التربية وأبعادها المتعددة ، لا بد وأن ننتقل الى تعريف التنمية فهل لك يا دكتور بسام أن تعرف لنا التنمية ؟

د . بسام : لا بد في البداية الى الاشارة الى مفهومين متلازمين وهما مفهوم التنمية Development ومفهوم النمو Growth

ان مفهوم التنمية مرتبطة بحاجات ذلك القطاع العالمي الكبير من الدول الذي يعرف بالدول النامية . أما مفهوم النمو فقد ارتبط بالدول المتقدمة . لقد اختلف مفهوم التنمية من فترة زمنية الى اخرى ، ولقد كان هناك تحيز فهي من قبل الاقتصاديين في الاساس تجلى في قياس التنمية بمعايير اقتصادية بحتة ، ثم ما لبث ان تعددت المعايير لتشمل مجالات غير اقتصادية . يمكن القول ان التنمية عبارة عن تغير ايجابي عام يهدف الى رفع المستوى العام للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما أو مجتمع ما ، والمستفيد الاول والاخير من التنمية هو الانسان . تقاس التنمية بمعايير مختلفة لكل منها مزايا ومحاذير ، وتشير حصيلة المعايير الى التنمية . ان المعيار البسيط للتنمية هو تقسيم ناتج الاقتصاد الوطني على عدد السكان لمعرفة ما يصيب الفرد الواحد منه ومن الواضح ان هذا المعيار لا يعكس انتاجية الافراد الفعلية . فاذا كان عدد السكان كبيرا فان ما يصيب الفرد يعتبر قليلا نسبيا كما أن التقسيم لا يعكس عدالة التوزيع فقد نجد في مجتمع ما أن ٥٪ من افراد المجتمع يحصلون على ٨٥٪ مـ نمجموع الدخل العام لذلك المجتمع نتيجة عوامل احتكارية معينة ولذلك فان نصيب الفرد الفعلي من خارج هذه الفئة يكاد يكون معدوما .

وهناك معيار اخر آخذ بعين الاعتبار انتاجية الفرد الفعلية ويحسب هذا المعيار بقسمة الدخل القومي على العمال المنتجين لمعرفة الانتاجية الحقيقية للفرد ، الا أن هناك معايير اخرى غير اقتصادية للتعرف على التنمية في بلد ما وهذه المعايير هي غاية في الاهمية وهي اجتماعية في طبيعتها نذكر منها مثلا معدل الوفيات بين الاطفال ، متوسط العمر ، نسبة الاطباء الى عدد السكان ، كذلك فان هناك معايير ثقافية كعدد المدارس والمسارح ودور

السينما وانتاجية الافلام والكتب ، فكل هذه عبارة عن مؤشرات تعكس في مجموعها التنمية الحاصلة في مجتمع ما .

د . محيي : هل يحب الدكتور عمر ان يضيف شيئا الى هذا التعريف أو ان يتطرق الى جوانب اخرى من عملية التنمية ؟

د . عمر : ان التنمية عملية شاملة غير انها تحدث ايضا في قطاعات خاصة فتكون بذلك تنمية غير شاملة وهناك تنمية في مجالات محددة كالتربية والسياسة والاقتصاد . والتنمية في حقيقتها تغير ايجابي . وأريد ان اتوقف عند هذه النقطة قليلا . ان عملية التنمية عملية مضبوطة في ظروفها وفعالياتها يمكن للمجتمع الذي له خصائص اقتصادية وتربوية واجتماعية معينة الخ من أن ينتقل من حالة حاضرة الى حالة مستقبلة اخرى ، فاذا اسمينا هذا الانتقال نوعا من التغير الايجابي فاني اوافق د . بسام على التعريف الذي اورده ، ولكن هناك نقاط أخرى متضمنة في التعريف السابق للتنمية ، ذلك اننا في التعريف السابق نفترض أن هناك مسارا ينتقل فيه المجتمع من حال الى حال وان هذا المسار له نقطة انطلاق ونقطة نهاية ، وان عملية التنمية تصبح هي مساعدة هذا المجتمع ان ينتقل على هذا المسار بحيث يصل في النهاية الى الصورة النهائية التي يتصورها المجتمع . اي انني أريد ان أؤكد أن عملية التنمية تفترض وجود صورة واضحة المعالم لشكل المجتمع الذي يطمح اليه وان التنمية هي العملية التي تمكننا من الانتقال الى تلك الصورة الغائية .

ان للتنمية ابعاد كما ذكرت ولها مؤشرات فمنها المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والثقافية . ان الحكم على هذه المؤشرات يكون مرتهنا او مرهونا بالصورة النهائية التي نتوقع لهذا المجتمع ان يصل اليها ولذلك مثلا اذا زاد الانتاج في المجتمع نعتبر ان زيادة الانتاج من الخصائص التي يسعى اليها مجتمع المستقبل . ان ابعاد التنمية يجب أن تكون متوازنة ، فلا يجوز أن يكون هناك تنمية لبعد من الابعاد بينما الابعاد الاخرى مهملةفالنقص في التوازن « لا يمكنه نقل المجتمع من حالته الى حالة جديدة » عندما تتحدث عن التنمية الشاملة .

د . محيي : كيف ننظر الى التنمية على ضوء هذه العناصر اذن ؟

د . عمر : على ضوء هذه العناصر انظر الى التنمية على أنها عملية تحويل ولكنها اوسع من التربية لانها لا تركز على فرد معين في مؤسسة ما وانما تتناول المجتمع بانظمته المتعددة وقطاعاته المختلفة بأفراده عموما . فالتربية والتنمية متشابهان من حيث ان كلا منهما فعل تحويل ، غير ان التنمية أعم من التربية ، فالتربية تهدف الى تحويل الانسان الامر الذي يترتب عنه تحويل

في المجالات التربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية فأثر التربية على التنمية يظهر من خلال اثر التربية على الافراد ، ان صح التعبير والذين بدورهم يؤثرون في عملية التنمية .

د . محيي : هل للاستاذ عصام ان يضيف شيئا على هذا التصور لعملية التنميـــــة ؟

الاستاذ عصام : ان التربية عملية تحويل عامة مقصدها الانسان وعقل الانسان ، اما عملية التنمية فهي أكبر من ذلك لانها تشمل الانسان وثرواته أي ما هو موجود في الارض وبالتالي تبنى العلاقة ما بين الانسان والارض ليأخذ الانسان خيرات الارض ويستخدمها لصالحه اما على شكل زراعة او على شكل استخراج المعادن او ما شابه ، ومن هنا فان التربية لها ارتباط كبير بالتنمية لان التربية يجب ان تتأثر وتتجدد بما هو موجود عند الانسان ، وقصة الانسان مع الطبيعة قصة طويلة تتمثل في اخضاع الانسان الطبيعة لما فيه خير الانسان ، ان التنمية في معرض هذا الصراع تمثل طموح المجتمع الى تغيير الواقع ، هذا التغير الذي لا بد وان يكون له اثر على التقدم الحضاري للمجتمـــــع .

د . محيي : ما هي ملامح هذا التغير اذن ؟

الاستاذ عصام : من ملامح هذا التغير تحقيق عدالة التوزيع لتحويل ثروات الارض لصالح الانسان وخيره بصورة افضل ، ومنها ايضا تكافــؤ الفرص ، فعملية التحويل يجب أن لا تتم في غياب مبادىء اساسية لتكافــؤ الفرص وكرامة الانسان والموازنة الجيدة ما بين الحق والواجب لكي يعم الخير جميع الناس . ان عملية التنمية يجب أن تمر من خلال مبادىء الفكر البشري التي توصل اليها المجتمع كحقوق الانسان ولذلك لا أرى تنمية للطفل العربي مثلا بغياب الحقوق التي توصل اليها المجتمع البشري لمعاملة هــذا الطفل . وهذا هو المعيار الوحيد الذي أقيس فيه فعالية التنمية . ان هذه الحقوق كانت دوما وما تزال متضمنة في مبادىء الاديان والحضارات التي كان هدفها الاساسي تحقيق انسانية الانسان ، فالتنمية اذن هدفها الانســـان وليس اشباع الحاجات الاولية للانسان من مأكل ومشرب وكســـاء وانما اشباع لانسانية الانسان .

د . محيي : في ضوء هذا الاستعراض الشامل للتنمية بأبعادها المختلفة أصبح واضحا أن التنمية تهدف الى نقل المجتمع الى واقع جديد : واقـــع مستقبلي يتميز بخصائص معينة يقدرها المجتمع ويوليها اهمية بالغة . فهل لنا الان ان نتحدث عن بعض ملامح مجتمع المستقبل العربـي الذي بــدأ

الاستاذ عصام بالاشارة اليه عندما أوضح عوامل تكافؤ الفرص وعدالـــة التوزيع وكرامة الانسان وموازنة الحق بالواجب .

د . عمر : في حقيقة الامر هذا سؤال طويل يتطلب منا ان نبحث في خصائص المجتمع العربي المنشود . يمكن أن ننظر الى الانسان العربي من اطار نظرة انسانية شاملة على انه حر قادر على التعبير والاختيار وممارسة الحقوق والواجبات ضمن مؤسسات عادلة نزيهة لا يخاف فيها السلطـــة . بمعنى اخر هنالك جملة من الخصائص التي تتصل بتحرير الانسان العربي من الجمود والتخلف الفكري ومن قسوة الانظمـــة الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية . ان المجتمع العربي في المستقبل يجب أن ينظر الى الانسان العربي نظرة تستند الى مجموعة من المبادىء والقيم والمثل التي نعتبرها انسانية وجدير بالانسان ان يضحي بحياته من أجلها ، ونلخصها بالقـــول ان هذا المجتمع يجب أن يحافظ على « ويعمل على » تحرير ذات الانسان وعلى تحرير فكره من قسوة النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

د . بسام : لا شك في أن عملية التنمية تخلق في سيرها قيما جديدة غير انه يجب ان تأخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع مــا . فاذا اخذنا على سبيل المثال بلدا مثل الهند حيث يعاني الناس هناك نقصا في كميات البروتين المأكولة ، ونحن نعرف ان كمية البروتين التي يتناولها الافراد هي مؤشر للتنمية ، وقلنا للهندي انه يمكن لك ان تغير في حياتك اذا تخلصت من مشكلة تقديس الابقار فاننا نكون كأقتصاديين قد عزلنا انفسنا عن القيم الاجتماعية وحكمنا على أنفسنا بالفشل ، ومن هنا لا بد انءنربط التنمية بالتغير الاجتماعي ، فيجب أن نحافظ على الجيد من القيم الاجتماعية ، مع الاعتبار ان الجيد امر نسبي ، وهناك قيم اخرى موجودة في المجتمع يجب التخلص منها ، فعلى سبيل المثال لا بد من القضاء على الثقة المطلقـــة بالمستورد وبجودته التي لا تضارع ويهمني ان تفجر التنمية القابليات والطاقات في الانسا نالعربي بما يمكنه ان يستقل في البناء الذاتي واهـــم هذه القابليـــات في نظري بناء الثقة بالذات . فان التنمية اذا نجحت في خلق الثقة بالذات فان المشاركة الخارجية التي تعودنا عليها في التنمية لا تعود أساسية على الرغم من أنها ضروريـــة .

الاستاذ عصام : اود ان اعود مرة اخرى الى علاقة الانسان بالارض واريد ان انظر من هذا الاطار الى الامة العربية . اجد الامة العربية مجموعة بشرية تشكل وحدة متكاملة ، وحين انظر اليها من خلال انسانها والقيم التي يحملها اجد الامة العربية واحدة . هذه الوحدة اتية من خلال وحدة الدين والتراث والحضارة وعندما انظر الي الارض العربية اجد أن هناك امكانيات

وثروات مكنونة لم يستكشف الكثير منها بعد وما استكشف منها كان بعضه بصورة عفوية ، أما البعض الاخر فقد تم بأيدي اجنبية استغلته لصالحها والكثير من ثروات الارض التي استكشفت تباع بشكل خام . وانظر الى الارض مرة اخرى فأجد ان الكثير منها يصلح للزراعة لتغذية الانسان العربي دونما حاجة خارجية وأرى ان جزءا كبيرا منها تحتوي على المعادن والثروات الطبيعية من ادوية واسمدة وغيرها مما يمكن لهذه الامة ان تحقق انجازا بشريا لصالح العالم أجمع ومن كل هذا اخلص الى القول بأن التنمية يجب أن تطمح في جعل خيرات آلامة العربية متفجرة لصالح الانسان العربي لما فيه من توزيع عادل أينما كان هذا الانسان فلا يكفي أن في السودان ثروة زراعية ضخمة فالسودان لا يزال يعيش في ضوء امكانات اقتصاديةواجتماعية ضعيفة بينما اجزاء اخرى من العالم العربي يعيش في رخاء بالثروات الهائلة الموجودة فيه فلا بد من أن يكون هنالك توازن بين أطراف الامة العربية ، فاذا ما نما طرف من الاطراف العربية بينما بقيت الاطراف الاخرى متخلفة ، فان هذا النمو يكون مؤقتا لانه ليس الا نتوءا غير طبيعي . فلو ان المجتمع الامريكي لم ينظر الى وحدته الجغرافية والبشرية بكاملها لما أمكن أن يمثل الذروة من حيث التطور ، ولما استطاع ان يحقق ما حققه من رخاء ، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية فلو أنها لم تنظر الى الانسان والارض كوحدة متكاملة ووضع الانظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتكاملة لما استطاع المجتمع الاشتراكي ان يحقق ما حققه .

ومن هنا انظر الى اهمية التربية في العالم العربي فهي برايي يجب أن تحمل مفهوما واحدا وان تكون عملية واحدة . ويجب أن تقود الى هدف واحد ، ان علاقة الانسان بالارض ينبغي أن تتم من خلال معايير انسانية مثالية وفي كل الاجزاء من الوطن العربي الكبير والا فان التنمية في العالم العربي تظل قاصرة ومحدودة في اثارها مهما كانت مستوى الدخول ومستوى المعيشة والمتوسطات التي تتحقق مع جزء من الوطن .

د . محيي : لا شك في ان التحديد الجيد لمجتمع المستقبل الذي نريده يستدعي وجهات نظر متعددة ، ولكن كلما كانت الصورة اكثر تفصيلا وتحديدا ، أصبحنا اقدر على تحديد الاستراتيجيات التي بواسطتها سنقترب من المجتمع المنتظر ، ولذا لا ضير في التوسع في مناقشة هذا الجانب فلعل دور التربية كوسيلة او اداة لتحقيق مجتمع المستقبل يصبح اكثر وضوحا ، فهل يا دكتور عمر أن تضيف الى ما تفضل به الاخوة الزملاء ؟

د . عمر : يمكن ان يتطلع المرء الى الواقع الراهن بخصائصه. الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الحالية ليحدد ما يريد في

المستقبل . ان الانسان العربي يشعر بأنه غريب عن الارض ، غريب عن الانظمة السياسية ... الخ . فلدى الانسان العربي شعور بالغربة وشعور بالقهر ولذا فان هذا يدعوني الى القول بأن مجتمع المستقبل يجب أن يعمل على اتاحة الفرص للانسان العربي لكي يتحرر من كل هذه العوامل التي تحد من قدرته في اتخاذ القرار والاختيار والممارسة . هذا جانب مهم .

والجانب الاخر المهم هو العدالة الاقتصادية . ان المجتمعات العربية في الحاضر هي مجتمعات مستقطبة : فيها مجتمعات فقيرة متخلفة ومجتمعات تعتبر من اغنى مجتمعات العالم على الرغم من جيوب الفقر التي تعيش فيها ، وحين يوجد الاستقطاب ضمن المجتمع الواحد فان الانسان العربي يحس بشكل مباشر بالفروق الاقتصادية الشاسعة ، ولذلك فان مجتمع المستقبل يجب أن يحاول التقليل من هذه الفروقات بين الدول العربية وضمن المجتمع الواحد . وان ما تطمح اليه هو مجتمع يمنح فرصا اقتصادية متساوية يكون لعامل الكفاءة او القدرة عند الفرد الاثر كل الاثر في تحديد تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

والجانب الثالث المهم هو جانب العدالة الاجتماعية فنحن نطمح الى مجتمع عربي يكون افراده متساوي الحقوق والواجبات وفي جميع الحالات . ان الاسياد وبقايا الاقطاعية وعصبية العائلة والعشائرية لا تزال موجودة في قطاع كبير في العالم العربي فنحن نطمح لمجتمع المستقبل الذي يلغي فكرة الطبقية الناشئة عن الاصل او الدين او العائلة ، مجتمعا يتحقق فيه الانصهار التام بين الفئات الاثنية الموجودة في العالم العربي . ونطمح أيضا لمجتمع المستقبل ان يستوفي وان يحقق العدالة السياسية فتصبح السلطة السياسية ومؤسسات الدولة منبثقة ومعبرة عن رغبات الافراد وتسود الممارسة الديمقراطية كافة قطاعات المجتمع . نطمح لمجتمع المستقبل العربي أنيتوافر فيه مستوى عالي من الخدمات الصحية والمواصلات الى اخر ذلك . نطمح الى مجتمع المستقبل الذي ينتج والذي يكون مستوى الانتاج فيه متناسبا مع مستوى ونوع الخدمات التي يسعى الى تحقيقها .

نريد لمجتمع المستقبل ان يحرص على ذاتية المجتمع العربي وانيساهم في الفكر الانساني والارث الحضاري فيشارك في بناء الصرح الحضاري الانساني فيحقق بذلك نوعا من التواصل بين المجتمع العربي في الامس وفي اليوم ، وبايجاز نريد لهذا المجتمع العربي ان يتطور وينمو الى مجتمع رفاه بدون كسر لمبادىء العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

د . محي : لا بد وان الاستاذ عصام يريد ان يطرح تصورا اخرا فما هو رايك فيما تفضل به الدكتور عمر .

الاستاذ عصام : اريد ان اطرح التصور التالي من خلال معايشتي للانسان العربي في اجزاء مختلفة من العالم العربي . فأنا اتصور ان هــــدف التنمية المباشر في العالم العربي ينحصر الان في المحافظة على البقاء اكثر منه في تحقيق الرفاه . ان التغيرات التي تجري في العالم بسرعتها المذهلة تحتم ان يتطور لدى الامة العربية حس نحو البقاء والا فسوف تتحطم هذه الامة مرة ثانية كما تحطمت في اوقات اخرى من التاريخ . ان البقاء هو التحدي الكبير للامة العربية . وان للامة العربية خصائص ومقومات تعطيها المناعة الكافية وهذه المقومات تكمن في ثروات الامة وفي وحدة القيم والمفاهيــم ، وهــذه ستمكن الانسان اذا احسن تنميتها ، أن يحقق من خلال الارض قدرات تعطيه القوة وبدون القوة لا يمكن للامة العربية ان تنمو وذلك لان التنمية هي صراع الامم الراهن فالامة العربية ليست بمعزل عن القوى السياسية والاقتصادية في العالــــم .

ان العالم كله يدرك نفوذ الامة العربية الكامنة ومدرك بنفس الوقت للضعف الموجود فيها . ان كل المؤشرات في الامة العربية تدل على ان لهـــا امكانيات البقاء بشكل ثابت ومن خلال قوة مالية وبشرية تجعلهحرا كما يريد. وهنا اتفق مع ما أشار اليه د . عمر فما اشار اليه ليس بدعة او مظهرية وانما هي عمليات اساسية تمكن من البقاء فبدون حرية الانسان لا استطيع أن ابقى ، وبدون توازن مناسب والغاء الفوارق داخل المجتمع وداخل الدولة الواحدة لا استطيع ان ابقى . ان البقاء يصبح ممكنا من خلال ما اعطانا اياه العلم ، فنحن نستطيع ان نتحكم في عملية التنمية من خلال التخطيط الواعي القائم على دراسات الجدوى الحقيقية في العالم العربي ولذا لا بد من أن تمــر الامة العربية على فترة زمنية تضبط الامة العربية فيه امورها .

والشيء الاخر الذي احب أن اضيفه في هذا المجال هـــو ان الخطط المبعثرة هنا وهناك لا تفيد في تحقيق الشيء المرجو فبدون خطة زراعية متكاملة لكل الامة العربية لن يستطيع العالم العربي سد حاجاته الاساسية ، فالغذاء أساس الثروة في المستقبل والامة العربية تقدر ان تحقق كفاية ذاتية كما أن العالم العربي مليء بالثروات لما يمكنه من اجراء عمليات مقايضة عادلة مـــع العالم اجمع ، ولذا فان مجتمع المستقبل ينبغي ان يركز على هذه القضية . ولتحقيق ما اشرت اليه لا بد من أن تتطور في العالم العربي مؤسسات من نوع جديد تبني في تنظيمها على الاسس العلمية حتى تستطيع ان تعمل مـــا عجزت عنه حتى الان الجامعة العربية والسوق المشتركة . وبدون ذلك سيكون المستقبل قاسيا جدا على الانسان العربي في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن يرتد الى البدواة بعد ما خبر التحضر بكل مظاهره..

د . محيي : والان وبعد هذا التحديد التفصيلي لمجتمع المستقبل المرغوب الذي تم فيه التأكيد على التكامل والشمول على مستوى العالم العربي لا بد لنا من أن نتحدث نـع الدور الملقى على التربية بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية في تحريك العالم العربي نحو هذا الهدف المرغوب . فهل لك يادكتور عمر أن تبدأ في تحديد دور التربية هذا ؟

د . عمر : سوف اتطرق الى جانب من جوانب هذه العلاقة بين التربية والتنمية منطلقا من مرتكزات ثلاث اساسية . أولا يجب أن لا ينظر الى التربية والتنمية على انهما عمليتان تهدفان الى جعل الامة العربية تلحق بالامم المتقدمة أو ردم الهوة الموجودة بينهما وبين الدول المتقدمة او جعل ثقافة العالم العربي تلحق بثقافات الامم المتقدمة . فالتربية والتنمية يجب ان تتوجها نحو بناء القوة الذاتية التي سوف تقودنا الى تحقيق مجتمع المستقبل ، لانها (أي القوة الذاتية) الارضية اللازمة لذلك . وثانيا ان التنمية والتربية يجب ان تنطلقا في عملياتهما ضمن حدود القوة الذاتية . وثالثا ان التنمية عملية خاضعة للتكنولوجيا تتم في اطار تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وهي كذلك تتطلب حضورا واستعدادا ذهنيا ونفسيا مناسبا .

من هذه المنطلقات أرى ان للتربية علاقة اولية ومهمة في توفير الارضية المناسبة للتنمية ولاوضح المقصود بذلك احب أن أعود الى نقطة اولى تطرق اليها الاستاذ عصام في حديثه عن علاقة الانسان العربي بالارض فالتنمية لتكون منتجة ، وذات اثر تتطلب فيما تطلبه تغيرا في نظرة الانسان الى الطبيعة والوجود فتصبح نظرة المستثمر المستغل والمسخر لعمليات الطبيعة وموجوداتها لما يعود عليه بالنفع ، هذا يتطلب من التربية ان تعمل على بناء مجموعة الاتجاهات الجديدة نحو الطبيعة وعملياتها تسم الفرد العربي بالايجابية نحوها وتسهل له استغلالها لخيره ولخير مجتمعه ، ويتطلب بناء التربية كذلك ان تعمل على تأصيل الاتجاهات العلمية (اتجاهات البحث والاستكشاف والاستقصاء) ولا بد من أن يتعلم نظرات فلسفية وعلمية وتكنولوجية جديدة بالاضافة الى المفاهيم ومهارات تهيء له التفاعل مع البيئة بفعالية اكبر .

ان التربية يجب أن تعمل من ناحية اخرى على بناء وتنمية الفكر وأدوات الفكر عند الانسان العربي . ذلك ان الانسان العربي سيظل عاجزا عن المشاركة الحقيقية في تنمية المجتمع ما دام لا يملك فكرا سليما وواقعيا . وهنا أحب ان اقف قليلا عند نقطة الفكر الواقعي . فالتربية الحالية برايي تربية ميتة تغرب الانسان وتبعده عن الواقع الذي يعيش فيه ولا تجعله يعي هذا الواقع او يحلله وبذلك يبقى في حقيقة الحال اسير هذا الواقع عاجزا عن

تغييره . فالتربية التي نريدها يجب أن تكون منطلقة من الواقع ويجب ان تساعد في بناء الفكر عند الانسان بحيث يستطيع من خلاله ان يحدث التغير في هذا الواقع . ان التربية العربية لا تكسب الفرد العربي ادوات ليوقع فعلا على هذا الواقع ، لان ادارة لتربية الرئيسية هي حفظ المعرفة واستظهارها (وربما استيعابها وتطبيقها في بعض الحالات) الا اننا لا نضمن التربية الادوات والاساليب التي من خلالها يستطيع الفرد ؤن يحصل على المعرفة او ينتجها او يستخدمها او يقيمها .

د . محيي : د . بسام هل لك أن تحدثنا عن العلاقة الاقتصادية ما بين التربية والتنمية حيث ان التربية هي استثمار في الانسان له مردود اقتصادي معين ؟

د . بسام : ان العلاقة ما بين التربية والتنمية هي بنظري علاقة تفاعلية وليس علاقة سببية وانطلاقا من تصوري للتربية على أنها يجب أن تعني بخلق قدرة ذهنية او اداة مهنية فلا بد من ارتباط التعليم بالحاجات القائمة والمنتظرة في المجتمع العربي ، فلا يجب أن نخلق أدوات مدربة تدريبا ذهنيا فائضا عن الطلب لمواجهة المتطلبات في الاقتصاد الوطني . ولذلك لا بد من أن توجه التربية لتحقيق ارتباط بين القدرة التي نخلقها في مؤسسات التعليم وبين حاجاتنا الاقتصادية والاجتماعية هذا من الجهة الاولى .

واما من الجهة الثانية فان التربية يجب أن لا تتوجه فقط نحو ازالة الامية الوظيفية وانما يجب ان تتوجه نحو ازالة الامية الفنية . ان التربية في واقع الحال مبنية على تقاليد قديمة لا تساير الاساليب العصرية الحديثة . واشير هنا الى ربط التعليم بحاجات المجتمع . فلو اخذنا مثالا واحدا كتعليم اسلوب الملاحظة الجيد نجد اننا لا نركز عليه في مدارسنا بشكل يتناسب مع اهميته في العالم العصري الحديث ، بينما تعمل الامم المتقدمة أول ما تعمل على اكساب الطفل اسلوبا جيدا للملاحظة ، ومن ثم تصنيف ما لاحظ ، وربط الاشياء المشتركة بعضها ببعض ، ومن ناحية ثالثة فان التربية هي عبارة عن استثمار في الانسان وقد اظهرت الدراسات في هذا المجال بعض النتائج الموثوقة والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي :ـ

١ ـ هناك علاقة ارتباطية موجبة بين نسبة الذين يدخلون المدارس بالنسبة الى عدد السكان والدخل الفردي في مجتمع ما .

٢ ــ هناك علاقة ارتباطية موجبة بين المستخدمــات البشرية المتعلمة الموجودة في المصانع والمؤسسات وبين ربحية هذه المصانع والمؤسسات . فالمؤسسات التي بها مدخلات متعلمة تتمتع بربحية اعلى من المؤسسات التي تكون مدخلاتها أقل تعليمـــا .

٣ ــ ان دخل الانسان الذي حصل على درجة عليا اعلى في المتوسط من دخل الانسان الذي تعلم تعليما بسيطا فقط . وفي نظام السوق فان الفروق بين الاثنين خلال المرحلة الحياتية هو مؤشر للانتاجية . ومن ثم فان الانتاجية عند المتعلمهي أعلى منها عند غير المتعلم . الا ان هناك شذوذا لهذه القاعدة ، فالتعليم ليس وحده هو مصدر الفروقات في الدخل ، بل ان هناك عوامل اخرى مثل القدرة . وهذا ما يفسر لنا الدخولات الاعلى عند قطاع المستخدمين الذين لم يتعلموا الا تعليما بسيطا بالمقارنة مع من تعلموا تعليما عاليا .

٤ ــ ان هناك تأثيرا واضحا للتعليم في النتاجات الاقتصادية الجانبيـــة والمنافع غير المباشرة فالتعليم يخلق للفرد مكانة اجتماعية على الرغم من انه لا يؤدي الى دخل مرتفع . الا أن المجتمع يستفيد اقتصاديا من جراء التعليـــم بشكل اخر واعني بذلك تناقص الانفاق على بعض المصادر الاخرى من مثل قوى الامن مثلا . ان بعض الدول المتقدمة اخذت تصرف على قوى الامن اقل مما كانت تصرفه في السابق ويعود ذلك الى تحسن في مستوى التعليم لـــدى المواطنين وتناقص الجريمة تبعا لذلك مما يمكن هذه المجتمعات من تخصيص هذه النفقات نحو مصادر اخرى ذات نفع اكبر للافراد .

ولذلك فان تأثير التربية على التنمية لا يقاس فقط من خلال دخل الفرد في حياته وانما من خلال معطيات كثيرة اقتصادية وغير اقتصادية . ففي المجتمع الديمقراطي مثلا يعمل التعليم على خلق جيل واع يستطيع أن ينتخب انتخابا واعيا في ضوء بعض المسلمات في الواقع السياسي للمجتمع ، ويفترض من جراء ذلك ان المتعلم يستطيع ان ينتخب الى مراكز صنـــع القـــرارات السيـــاسية والاقتصادية والاجتماعية أفرادا يتمتعون بقابليات وكفاءات ممتازة لتســـيير الاقتصاد الوطني لما فيه صالح المجتمع . وبذلك فان التربية اذا عملت عـــلى خلق جيل ناقد واع غير متقبل للامور بشكل سلبي فانها بالتالي تخلق جيـــلا منتجا بالمعنى الواسع للانتاج .

د . محيي : لا بد وأن نتذكر اننا نعيش في عالم سريع التغير تتوالى فيـــه الاحداث بسرعة تعجز فيه الوسائل القديمة عن مواجهة المشكلات والتعامل معها بفعالية وحلها لما فيه صالح الفرد والمجتمع . وبذلك حتى يستطيع المجتمع العربي أن يواجه تحديات المستقبل بشكل فعال لا بد من أن تقوم التربية العربية

على التركيز على اهمية الابتكار والتفكير الخلاق ، ومساعدة اطفال هذه الامة على استخدام عقولهم استخداما خلاقا . ان انعدام قدرة الفرد على ابتكار وسائل جديدة لمواجهة المواقف المستجدة والطارئة يؤدي بالتالي الى عجزه والى جموده الامر الذي قد يعرضه الى التلاشي من مساحة المجتمع البشري . لذلك أرى أن أحد الاهداف الرئيسية التي يجب أن يحققها النظام التربوي في البلدان العربية لخدمة التنمية على المدى البعيد بالمفهوم الشمولي الذي تكلمنا عنه ، هو تشجيع القدرة على الابتكار والتفكير الخلاق المبدع .

الاستاذ عصام : ان دور التربية في العشرين سنة الماضية كان واضحا وما استطاعت المؤسسة العربية ان تحققه حتى الان كان انجازا جيدا . اما المرحلة القادمة فانها تختلف في اهدافها عن المرحلة السابقة وبالتالي فان المجتمع بشكل عام مطالب بأن يعطي المؤسسة المدرسة مفهوما ودورا جديدين مرتكزين على نقطتين اساسيتين : الاولى ، الاعتماد على منهج واضح في التفكير . والثانية ، التحرر من الخوف والانفتاح على قضاياالانسان الاساسية. ان مجرد التأمل في النظام التربوي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يؤدي بنا الى اكتشاف التقاء عجيب بينهما على الرغم من اختلاف الايدلوجيات الفكرية والسياسية التي يبني النظامان بموجبهما . ويتمثل هذا الانتقاء في التركيز على اهمية اكساب الطفل في السنوات الثمانية الاولى من عمره منهجا واضحا في التفكير كفرد مستقل حيث ان تزويد الطفل بمنهج التفكير يسهل عليه فيما بعد موضوع التفاعل مع البيئة بشكل جيد . والامة العربية ممثلة في مؤسساتها التربوية تهمل هذه الحقيقة الكبرى .

ان المعلم العربي والصحفي العربي والاعلامي العربي ، يخشى من جهة ثانية من الانفتاح واعطاء المعرفة مع العلم انهم يمتلكونها ، ان اكثر ما يخشونه هو الحديث في الحريات والخروج على النصوص المكتوبة لتشجيع روح البحث سواء كان ذلك النص موجودا في كتاب او على شكل تعليمات . ان المعلم قادر ولا شك على الاضافة الى ما هو موجود في النص الا أن هناك التزام مسرحي قاسي للنص . وتصبح هذه الظاهرة مشكلة حقيقة اذا عرفنا انه لا توجد لدينا السرعة الكافية في الانتاج والتوصيل ، كما ان لنا لغتنا الخاصة التي تمنعنا من أن نقذف في وجه التلميذ كتابا باللغة الانجليزية مثلا ليقرأه . ومن أجل هذا فان المؤسسة التربوية يجب ان تفتح كل نوافذها وبدون هذا الانفتاح سوف يعاني المجتمع العربي في المستقبل معاناة قاسية . ولهذا السبب بالذات يجب العناية بمرحلة الطفولة بشكل افضل وبالانسان الذي يعطي المعرفة لهذا الطفل سواء من خلال غرفة الصف او من خلال التلفزيون ، وان نطلق له الحرية ، فحرية المربي جزء اساسي من بناء شخصية المستقبل المنتظر والتي ستحقق

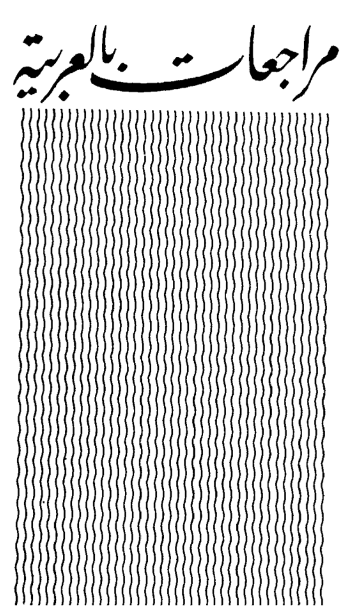
احلام التنمية التي تكلمنا عنها ويجب ان لا ننسى ان حرية المربي جزء اساسي من ثقافة الامة العربية فلقد كانت حرية المربي في المسجد ، حين كان المسجد مدرسة بمعنى الكلمة حرية لا تضاهى ، وكانت حصانة المربي لا تضاهيها حصانة فلماذا اندثرت هذه الحرية وهذه الحصانة التي بنيت عليها الحضارة العربية .

د . محيي : د . عمر هل لك من ملاحظات ختامية حول هذا الموضوع اي علاقة التربية بالتنمية ؟

د . عمر : لقد اشار الدكتور بسام الى عدة دراسات في مجال النظر الى التربية على انها عملية استثمار في الانسان ومنها دراسات شولتز وهاريسون وما يبرز . . . الخ والتي توضح بأن بعض الزيادة في النمو الاقتصادي وفي ربحية المؤسسات يمكن تفسيرها بزيادة في مستوى التعليم ، وانطلاقا من هذه النظرة الاقتصادية للتربية اخذ ينظر اليها على انها تلعب دورا اساسيا في عمليات التنمية .

ان دور التربية في تنمية القدرة البشرية اللازمة لعمليات تحقيق نماء مستمر في الاقتصاد أعطى كثيرا من الانعكاسات على كيفية تنظيم النظام التربوي ، من حيث توجه التعليم نحو الاقتصاد لتحقيق معدلات نمو مقبولة ومن حيث تحقيق التوازن في التعليم بما يلبي حاجات الاقتصاد ويساهم في توازن نموه . وهذا الجانب يتعلق في الدور الذي تلعبه التربية من حيث اثرها في خلق القدرة الذاتية عند الفرد وتكوين المهارات الانتاجية عنده التي تجعله قادرا على ان يشارك في عمليات التنمية . أما الجانب الثاني والذي لا يتحقق بسهولة فهو خلق الانسان القادر الذي يتميز بفكر واضح متصل بالواقع والذي يمتلك مهارات انتاج المعرفة وتحويرها . ان هذا لا يمكن ان يتحقق الا في ضوء مجتمع يؤمن بمجموعة من القيم السياسية والاجتماعية التي تتيح للفكر ان ينطلق وتسمح له بالاستمرار ، وبدون هذا الاطار النفسي والاجتماعي والسياسي يصبح كل كلامنا على العلاقة بين التربية والتنمية قليل القيمة .

مراجعات بالعربية



هانز سينجر وجافيد انصاري : **الدول الغنية والفقيرة** ، الناشر جورج الان وانوين لندن ١٩٧٧ . ص . ص ٢٢٨ .

Hans Singer and Javed Ansari, Rich and Poor Countries,
George Allen and Unwin, London 1977 PP. 228.

د . هناء خير الدين *

هذا الكتاب هو رقم ١٢ في سلسلة دراسات في الاقتصاد التي يشرف على طباعتها تشارلز كارتر نائب رئيس جامعة لانكستر . ومؤلفا الكتاب يأتيان من مجموعتي البلدان التي يتناولاها بالبحث والتحليل . ويشتمل الكتاب على أربعة أجزاء هي : صياغة المشكلة والتجارة والمعونة وانتقال عوامل الانتاج بين الدول .

صياغة المشكلة الاقتصادية

يحاول المؤلفان في هذا الجزء توصيف جوانب المشكلة الاقتصادية التي يواجهها العالم في الوقت الحالي ويؤكدان على أن انقسام العالم الى « اللذين يمتلكون » و « اللذين لا يمتلكون » ، وان استمرار هذا الانقسام هو مصدر ازمات العالم ، كما ان جهود العالم لم توجه انتباها يذكر لحل هذه المشكلة . ص ٢٦ . ويظهر أن الدول النامية لا تستطيع اتباع الخطوات التي اتبعتها دول الاوبك لتحسين اوضاعها الاقتصادية . كما ان الدول الصناعية تحاول الاحتفاظ بهيكل تقسيم العمل الدولي الحالي والذي فيه صالحها . اذن ما هو السبيل لتحسين أوضاع الدول النامية ؟ يكمن الحل في راي الكاتبين في « التفاوض بغرض الوصول الى تغييرات في التجارة الدولية والنظام المالي من شأنها زيادة قدرة العالم الثالث على المساومة » . ومن هنا ياتي تركيز الكتاب على التجارة الدولية والمعونة .

وفي الفصل الثاني يعرض الكتاب صورة الاقتصاد العالمي ويرى أن « الازدهار طويل الاجل لاغنياء « الشمال » يعتمد الى حد بعيد على رغبتهم وقدرتهم على اشراك الجنوب « المحروم » فيما يتمتعون به من مزايا » ص٣١ .

---

* استاذة علم الاقتصاد المساعدة بجامعة الكويت .

وان عدم الرضا المتصاعد في الدول الفقيرة يهدد ليس فقط الاستقرار العالمي بل وجود الدول الغنية ذاتها . ويبين الكاتبان ان التغيير الاكبر الذي حدث في العالم في الـ ١٢٥ سنة الماضية هو تعقد العملية الانتاجية في الدول الغنية . فكان من السهل على الدول الغربية التي دخلت ميدان النمو متأخرة نسبيا عن بريطانيا مثل المانيا والاتحاد السوفيتي ان تنقل التكنولوجيا الجديدة وذلك للاسباب الثلاثة الاتية :

اولا : وجود منظمين بذات قدرات منظمي الدول الغنية .

ثانيا : عدم اختلاف التكنولوجيا الجديدة اختلافا بينا عن التكنولوجيا السائدة .

ثالثا : ان الظروف المحيطة الواجب تكييف التكنولوجيا لها لم تختلف الا اختلافا طفيفا عن تلك التي نمت فيها ص ٣٣ . ولكن هذه الظروف لا تنطبق على احوال البلدان النامية حاليا بالمقارنة مع الدول الصناعية . ولذلك يعتقد الكاتبان ان « المصدر الحقيقي لعدم عدالة توزيع مكاسب التجارة والاستثمار هو التكنولوجيا وعملية تطويرها » . فتتركز هذه التقنية في الدول الغربية وتوجه لملائمة ظروفها ، ومعالجة مشاكلها وتناسب مدى توافر عوامل الانتاج بها . ولهذا فان التقنية الحديثة وتركيبة المنتجات الناجمة عنها لا تلائم عوامل الانتاج المتوافرة في الدول النامية . ويقترح ان نستبدل التتابع التقليدي عوامل الانتاج ، تركيبة المنتجات ، التقنية ، استخدام عوامل الانتاج ، بالتتابع التالي تقنية جديدة ، استخدام عوامل الانتاج ، ازدواجية وبطالة ، عوامل الانتاج المتاحة . ومن ثم ليست التقنية التي تنقلها الشركات متعددة الجنسية الى الدول النامية هي التقنية الملائمة لحل مشاكلها .

ويعرض الفصل الثالث لاحوال الدول الفقيرة مع مقارنتها بالدول التي كانت فقيرة فيما مضى فأصبحت غنية الان ، ويرجع السبب في بقاء الاولى على حالها الى عدم قدرتها على تكييف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية السائدة بما يتلائم مع احتياجات النمو . ويحدد المؤلفان الشروط الضرورية للنمو الذي يغذي نفسه بنفسه بما يلي :

أ ـ تغيير نمط العلاقات الاقتصادية القائمة بحيث يولد قوى حركية تستحث زيادة الانتاج .

ب ـ ان يعمل هذا التغيير على جعل نمو الانتاج مغذى ذاتيا وان ينتشر هذا النمو الى القطاعات المختلفة ، وفئات السكان المتعددة وخاصة الاشد فقرا . ص ٤٤ . ثم يعرض هذا الفصل بعد ذلك للخصائص المعتادة للدول النامية مع بيان الاختلافات القائمة بينها ويؤكد على جانب الازدواجية

في اقتصادياتها . كما يؤكد على الحقيقة المعروفة بأن « عملية التنمية الاقتصادية معقدة وتتداخل فيها عوامل اقتصادية ، وسياسية واجتماعية وسكانية وحضارية » ص. ٥٣ .

ويعرض الفصل ايضا لنماذج النمو التي يوجد بها فجوتين او ثلاثة هي قيد الادخار ، وقيد ميزان المدفوعات وقيد المهارات ، وهي فجوات بين عرض وطلب هذه العوامل . وهذه النماذج تقترب من الواقع حيث انه كان من المعتقد ان أحد العناصر (النقد الاجنبي مثلا) يمكن أن يحل محل اخر (الادخار المحلي) . وهذا لا ينفي وجود درجة من التكامل بينهما . فاذا كانت فجوة الادخار هي السائدة في دولة نامية فان زيادة حصيلة البلاد من النقد الاجنبي لن تساعد على معالجة مشاكل التنمية . كما ان زيادة الادخار المحلي ستكون ذات فائدة ضئيلة اذا كان النقص الاساسي قائما في المهارات المطلوبة . اللهم الا اذا كانت هناك درجة احلال بينهما . ثم يختتم المؤلفان هذا الفصل بتأكيد الحاجة الى استراتيجية تنمية دولية تدعمها الدول الغنية عن طريق زيادة المعونة وتحويل الخبرات الى الدول النامية وكذلك زيادة الموارد التي تحصل عليها عن طريق التجارة وايجاد تقنية اكثر ملائمة لظروفها .

التجـــارة

يشتمل الجزء الثاني على الفصول من الرابع الى السادس ويبرز الفصل الرابع العلاقة بين التجارة والتنمية ويستعرض نظريات التجارة الدولية المعروفة وانماط التجارة ، ويؤكد على أن « السياسات التي تهدف الى تحقيق اكبر معدل للنمو مع استبعاد اعتبارات العمالة وتوزيع الدخل قد ثبت اثارها المدمرة في كثير من الحالات » (ص ٦٥) . ويقرر انه من السهل صياغة سياسات وانماط تجارة تؤدي الى توسيع فرص العمالة وتحسين توزيع الدخل في الدول الفقيرة مثل استيراد الجرارات البسيطة أو تصدير المنتجات ذات الكثافة اليدوية في البلدان المكتظة بالسكان . ووجهة النظر هذه لم تجد قبولا عند كثير من الاقتصاديين في السنوات الماضية ، الا ان الاراء السائدة الان تنادي بضرورة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل وهذا ــ في رأينا ــ اكثر ملائمة للظروف الحالية للدول النامية .

ويشمل الفصلان الباقيان من هذا الجزء عرضا لسياسات التجارة في البلدان الغنية والفقيرة على التوالي مع بيان السياسات التي ادت الى نقص الطلب على المواد الاولية التي تصدرها الدول النامية واهمها سياسة الحماية التي تتبعها الدول الصناعية وخاصة في مجال الزراعة . (ص ٧٤) .

اما بالنسبة للدول النامية فيطالب الكاتبان بضرورة تنويع صادراتها وخاصة تلك الدول التي تعتمد على قطاع التجارة الخارجية لتوليد النمو الاقتصادي أو الحفاظ على معدله (ص ٧٨) ولا يخفى ان الهدف من ذلك هو تجنب الذبذبات التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد القومي من جراء ما يعانيه العالم من تقلبات كبيرة من سنة لاخرى . ويبرز الكتاب هنا شرطين هامين لنجاح سياسة تنويع الصادرات هما : الحاجة الى التنسيق والتعاون بين الدول النامية وضرورة معالجة مشكلة الاسعار واستقرار حصيلة الدول النامية من الصادرات . وهذه المشكلة تحظى باهمتام عالمي في الوقتالحالي.

وفيما يتعلق بازالة العقبات التي تواجه الدول النامية فقد بدأت جهود طيبة تمثلت في اتفاقية « اِلجات » ولكن هذه لم تصل الى درجة مرضية بعد .

ويستعرض الكتاب السياسات التجارية التي اتبعتها بعض الدول النامية وتتسم معظم التجارب بفرض الحماية من واقع منطلق « الصناعة الناشئة » . ولكن نتج عن هذه السياسات حجب التقدم التكنولوجي عن الصناعات الوطنية المحمية . وبالتالي من الضروري ان تقوم الدول النامية بايجاد « تقنية داخلية » نابعة من ظروفها وتتلائم مع الاوضاع السائدة فيها. الا أن هذا لم يتحقق في معظم الدول النامية .

ويختتم المؤلفان الفصل السادس بعرض بعض تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية في امريكا اللاتينية وافريقيا ، وكذلك يتتبعان ما تم من خطوات للتوصل الى استقرار حصيلة الصادرات (كما في اتفاقية لومي) وكذلك اتفاقات السلع المختلفة والتمويل التعويضي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي .

المعونة

يتوقع الكتاب (ص ١٣٩) انالفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ستزيد بحوالي ثلاثة أو اربعة اضعاف وان الاثار الاقتصادية والسياسية لذلك ستكون جسيمة اذا لم تعالج قبل استفحالها . ومن هذا المنطلق يقترح الكاتبان ان يكون الهدف الاول لتخصيص المعونة هو تخفيض الفجوة المتزايدة في توزيع الدخل العالمي (ص ١٤٢) . وعند الحديث عن دور المعونة والتجارة في تحقيق ذلك فان المؤلفان لا يريا بالضرورة ان يكونا بديلين بل يجب استخدام كلا المعونة والتجارة للاقلال من فجوة توزيع الدخل بين الدول الصناعية والدول النامية .

ثم تناول الكتاب انواع المعونة المختلفة وهي المنح والقروض والاستثمار الخاص . ويتعرض للمعايير التي يمكن على اساسها توزيـــع المعونة على الدول النامية ويرى الكاتبان انه الى جانب الاعتبارات الاقتصادية يحسن مراعاة الاعتبارات التالية :

١ ــ القضاء على الفقر في الدول الاكثر فقرا .

٢ ــ التمييز لصالح الدول التي لها كفـــــاءة اكبـــر في ادارة المعونة واستخدامها في الاوجه السليمة .

٣ ــ التمييز لصالح الدول التي يتوقع أن تظهر اثار المعونة على زيـــادة الانتاج فيها خلال فترة زمنية اقصر (ص ١٥٥) .

ويستعرض الفصل الثامن صور المعونة المختلفة مثل المعونة الثنائية او متعددة الاطراف ، وما اذا كانت شروط القروض ميسرة أو صعبة . ويبين عنصر المنح في القروض والذي يعتمد على سعر الفائدة وطول فترة الامهال وفترة سداد القرض . ويبين الفرق بين المعونة المقيدة (والتي يجب ان تنفق في شراء معدات من الدولة المانحة للمعونة) والمعونة غير المقيدة . وكذلك يشرح المعونة التي تقدم لمشروعات استثمارية محددة وتلك التي تقدم لبرنامج مثل المعونات التي تقدم لدعم العجز الموجود في موازين مدفوعات الدول الناميـــــة .

ويبين الفصل الاخير من هذا الجزء تناقص المعونة التي تقدمهـــا الدول الصناعية الى الدول النامية . وقدرت هذه المعونة كنسبة من الدخل القومي في متوسط السنوات ١٩٦٣ ــ ١٩٧٣ على النحو التالي : استراليا ٥٣ر٪ والنمسا ١ر٠٪ وفرنسا ٢٨ر٠٪ والمانيا الغربية ٣٧ر٠٪ واليابان ٣٢ر٠٪ وسويسرا ١٢ر٠٪ والسويد ٣٢ر٠٪ وانجلترا ٤٢ر٠٪ والولايات المتحدة الامريكية ٣٩ر٠٪ . كما يظهر التحليل الاحصائي ان معامل الارتباط بين نسبة المعونة الانمائية الرسمية الى الدخل القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المانحة للمعونة قد انخفض من ــ٢ر٠ في سنة ١٩٦٠ الى ــ٣٩ر٠ في عام ١٩٦٨ . وهذا يظهر مدى احجـــام الدول الصناعية عن تقديم المعونة للدول النامية في الوقت الذي تزيد فيه نسبة المعونة التي تقدمها الدول المصدرة للبترول ــ بالرغم من أنها ما زالت دولا نامية ــ عن ٥٪ من دخلها القومي . كما يؤكد هذا الفصل زيـــــادة عبء القروض وخدمتها على الدول النامية .

حركة عوامل الانتاج عالميا

يستعرض الجزء الاخير من الكتاب مشاكل حركة أنتقال عوامل الانتاج ويشير الى أن الطريقة التي كانت تتم بها في عهد الاستعمار هي الاستثمار المباشر ويبين الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات متعددة الجنسية والذي لم يفد الدول النامية بالدرجة المطلوبة . كما يعرض لبعض الصور الاخرى لانتقال رؤوس الاموال مثل الشركات المشتركة .

ثم يوجه المؤلفان اهتمامهما الى حركة الايدي العاملة وما تفقده الدول النامية من الخبرات لصالح الدول الصناعية ويطالبان بضرورة عكس هذا الاتجاه حتى تستطيع الدول النامية تحقيق معدل نمو أكبر .

واخيرا فان أهم ما يتميز به الكتاب هو النزعة الانسانية في التعاون الاقتصادي الدولي لصالح الدول النامية ، واهتمامه بتتبع التطورات المعاصرة مما يجعل قراءته مشوقة للطالب وهو ما تفتقر اليه كثير من الكتب المدرسية.

الموت الاسود في الشرق الاوسط

MICHAEL W. DOLS. THE BLACK DEATH IN THE MIDDLE EAST. PP. 390 PRINCETON UNIVERSITY PRESS, PRINCETON, N.J. 1977.

د . لؤي بحري *

تفتقر الدراسات في التاريخ العربي الاسلامي الى الدراسات الجديدة المتعلقة بتاريخ الاوبئة والامراض التي مرت على الارض العربية ، فقد مرت البلاد العربية بفترات من تاريخها اجتاحت فيها بعض اجزاءها أمراض فتاكة . وكان الطاعون او « الموت الاسود "THE BLACK DEATH" » كما يسميه بعض الغربيون من جملتها . أما العرب فقد سموه من جهتهم بأسماء خاصة كذلك مثل « وباء الطاعون الكبير » أو « الوباء الكوني » .

اخذ الناس مع ازدياد التطور المدني يفكرون بشكل متزايد اكثر فاكثر بمشاكل الصحة ، فقد أخذت الحكومات تزداد عناية بشؤون الصحة العامة والوقاية والخدمات المتعلقة بهما ، كما واخذ الافراد من جانبهم يبذلون مزيدا من المال للعناية بصحتهم وكان من الطبيعي بالنتيجة ان يأخذ البحاثة والمؤرخين وهم يعيشون في وسط هذه الاجواء الجديدة بالعناية بدراسة تاريخ الاوبئة والامراض .

والشيء الاهم من هذا هو ان المؤرخين اخذوا يزدادون اهتماما بأمثال هذه المواضيع مع ازدياد اهمية الترابط بين العلوم الاجتماعية والسير بدراساتهم التاريخية آخذين بنظر الاعتبار ذلك الترابط في الحين الذي برز فيه للعيان وبشكل اكثر وضوحا ما يسمى « التاريخ الاجتماعي » ، ذلك « التاريخ الاجتماعي » الذي زاد من سعة الافاق المفتوحة أمام الباحثين لكي تشمل كل جوانب الحياة .

وتحت تأثير هذه الاتجاهات الجديدة اخذت دراسة تاريخ الامراض والصحة والرعاية الصحية بالتخلص تدريجيا من أيدي البحاثة التقليديين الذين كانوا يهتمون بشكل خاص بالدراسات والجوانب السردية والفنية الضيقة ، بحيث اخذت الدراسات الحديثة وبشكل متزايد توضع في موضع الاطار العام للتكوين الاجتماعي والظروف الاقتصادية والمحيط السياسي للمنطقة والفترة الزمنية التي ظهرت فيها تلك الامراض .

* استاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية اوهايو بأمريكا .

وهكذا فان الافاق تزداد وضوحا اليوم امـــام الاطبـــاء والمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع لكي يبدأوا السير نحو تفهم جديد واعمق لتاريخ الامراض والصحة العامة .

يمثل كتاب مايكل دولز MICHAEL DOLS « الموت الاســود في الشرق الاوسط » الذي هو بين ايدينا الان ، نوعية من الدراسات التي يحتاجها العرب ، اذ هو لا يعتمد فقط على المصادر الاصيلة الموسعة الغربية والعربية ، بل هو يعتمد ايضا على التحليل العلمي للمصادر الاسلامية الاصيلة المطبوعة منها والمخطوطة . وخصوصا المصادر التي ترجع الى عهد المماليك في مصـر حيث صاغها المؤلف في صورة متناسقة ومتطابقة ، وان النتائج التي توصل اليها يمكن أن تثير اشد الاهتمام لدى محاولة تفسير التاريخ الاسلامي في الفترة الواقعة منذ غزو المغول وحتى قيام الدول الحديثة في الشرق الاوسط .

وكانت النتيجة مجهودا علميا قويا يمكننا من تتبع تاريخ المرض ونتائجه من زاوية مميــزة جديــدة .

اجتاحت منطقة الشرق الاوسط واوروبا في القرن الرابع عشر موجة من وباء الطاعون عرفت في التاريخ الاوروبي باسم « الموت الاسود » وكتاب مايكل دولز بالاضافة الى ما سبق ذكره يمثل بجملته تاريخ تقدم ذلك المرض في الشرق الاوســـط .

ترك التقلص والنقص السكاني المتزايد الذي بدأ مع هذا المرض اثــره الواضح على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في سوريا ومصر في نهايـة القرون الوسطى ، وأدى تقدم المرض الى فناء كبير في النفوس البشرية في القرن الرابع عشر ، كما وادت ظاهرة عودة ظهور المرض بشكل دوري الى تأخير النمو السكاني في فترة القرن والنصف اللاحقة في المنطقة « القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السادس عشر » كما وأدى الامر الى زيادة انحدار مجتمع الشرق الاوسط نحو الفقر (١) .

---

(١) ظهرت في السنة الماضية (١٩٧٧) دراسة اخرى ذات قيمة عن تاريخ الطاعون وهي تلك الدراسة التي قام بها ماكنيل William H. McNell وهو استاذ للتاريخ في جامعة شيكاغو حيث طبع كتابا تحت عنوان « الطواعين والشعوب » Plagues and Peoples اخذ فيه على عاتقه المهمة الشاقة في تقديم خلاصة عالية شاملة عن تاريخ الامراض التي مست الانسانية منذ ظهور البشر على سطح الارض وحتى قيام منظمة الصحة الدولية عام ١٩٤٨ والانفلونزا الاسيوية . The Asian Flu عام ١٩٥٧ ، راجع :

William H. McNell, PLAGUES AND PEOPLES, 369 pp., (Oxford Blackwell, 1977).

ويحاول المؤلف عقب ذلك التوصل الى بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يرى بأن ردود الفعل الاجتماعية لظهور هذه السلسلة من الامراض ادت الى تقوية الممارسات والقيم الاسلامية التقليدية في تلك الفترة، كما وادى النقص السكاني الفجائي على المدى البعيد منهما والقصير الى قيام اوضاع اقتصادية جديدة خاصة بالامراض عطلت قيام سوق ثابتة للاراضي بالاضافة الى تأثر الاجور والتجارة بنتائج تلك الاوبئة .

وقد ساعد في كل ذلك كما يرى المؤلف الى زيادة تخلف الشرق وعدم لحاقه بالغرب في ركب التقدم الفني وعدم اقامة جهاز للحياة التجارية والسير نحو رفع مستوى المعيشة ، كما وادى الامر الى ندرة العمال المهرة في تلك الفترة الامر الذي اقام ثورة في الاجور في نهاية القرن الرابع عشر استفاد منها الصناع المدنيون المهرة والتجار على حساب الفلاحين الذين قامت دولة المماليك بزيادة سوء استغلالهم وبالنتيجة الى زيادة تردي اوضاعهم عن طريق زيادة مطالباتها الضريبية منهم .

وهكذا خلف الطاعون في الشرق الاوسط في القرون الوسطى اثارا اجتماعية واقتصادية مدمرة أكثر من تلك التي خلفها في الغرب ويظهر المؤلف عقب ذلك اثر انحرافات والمعتقدات البالية في تفسير سبب ظهور الامراض والاوبئة آنذاك مثل الحاقها بفكرة « فساد الهواء » أو أن تلك الاوبئة هي مرسلة من « اله غامض » .

يرى المؤلف عقب ذلك ان مرض الطاعون الذي درس في الغرب بشكل كبير ، لم تقتصر دراسته هناك على دراسته كعامل أدى الى قلة السكان في عالم كان قليل السكان بحد ذاته آنذاك ، فهو يتوصل الى بعض النتائج التي اثر بها المرض على تاريخ الغرب ، اذ يرى فيه عاملا للتغيير في اوروبا في نهاية القرون الوسطى ، اذ أنه رفع سعر الاجور وشجع على دعم النظام الاقطاعي وزيادة اعتماد الفلاحون على الاقطاعيين وكان عاملا محترا على المدى البعيد في أوروبا نحو تطوير اقتصاد نقدي .

ومايكل دولز مؤلف الكتاب هو استاذ مشارك للتاريخ الاسلامي في جامعة ولاية كاليفورنيا ، وله مؤلفات عديدة في التاريخ الاسلامي المتعلق بدراسة الامراض منها « رسالة النبأ عن الوباء » لابن الوردي والتي تعتبر مصدرا اساسيا لتاريخ الطاعون في القرون الوسطى في الشرق الاوسط (نشرها في بيروت عام ١٩٧٤) وكذلك مقال له تحت عنوان « الطاعون في مطلع التاريخ الاسلامي » الذي نشره في مجلة الجمعية الشرقية الامريكية (١٩٧٤) كما وانه يتكلم اللغة العربية وقد سافر الى مصر وسوريا حيث مكث فيهما مدة من الزمن لاتمام ابحاثه . وهو يقوم حاليا بتحقيق وترجمة كتاب علي بن رضوان « رسالة في دفاع مدار الابدان » .

والكتاب بجملته يهم بالاضافة الى القارىء العربي المثقف جملة الاطباء والمؤرخين والمعنيين بشؤون الصحة العامة في البلاد العربية (١) .

---

(١) ان جملة آثار المؤلف في تاريخ الاوبئة في البلاد العربية هي :

1. "Ibn al-Wardi's RISALAT AN-NABA' 'AN AL-WABA', Major Source for the History of the Black Death in the Middle East," NEAR EASTERN NUMISMATICS, ICONOGROPHY, EPIGRAPHY AND HISTORY: STUDIES IN HONOR OF GEORGE C. MILES, ed. by Dickran K. Koumijian (Beirut, 1974), pp. 443-455.

2. "The Comparative Communal Responses to the Black Death in Muslim and Christian Societies," VIATOR : MEDIEVAL AND RENAISSANCE STUDIES, Vol. 5 (1974), pp. 269-287.

3. "Plague in Early Islamic History," THE JOURNAL OF THE AMERICAN ORIENTAL SOCIETY, Vol. 94, No. 3 (1974), pp. 371-383.

4 THE BLACK DEATH IN THE MIDDLE EAST, Princeton University Press, 1977.

5. Book reviews in THE INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST STUDIES.

مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية

د . توفيق فرح و د . فيصل السالم (الكويت : ١٩٧٧) ١٩٥ ص

د . جورج صواقجيان *

من ايجابيات هذا الكتاب العديدة ، انه صدر في وقت يجد فيه طلاب العلوم الاجتماعية في البلاد العربية أنفسهم بأمس الحاجة الى دليل لمساعدتهم وارشادهم في البحث الاجتماعي . البحوث الاجتماعية الميدانية في العالم العربي قليلة أولا ، ومازالت في المراحل البدائية ثانيا . ومن خبرتي المتواضعة في تدريس هذه المادة (مناهج البحث في العلوم السياسية) في احدى الجامعات العربية استطيع القول أن واحدا من مسببات ندرة الابحاث الميدانية في العالم العربي ، هو قلة المقررات في المناهج العلميـــة التـــي تدرس على المستوى الجامعي وقلة أو ندرة الكتب الحديثة في هذا الموضوع . ولهذا فان من ايجابيات هذا الكتاب هو اسهامه في تغطية جزء من هذا النقص .

كذلك فان من ايجابيات هذا الكتاب انه قد حاول ان يتوجه الى الطلاب المبتدئين في دراسة المناهج العلمية ولم يتوجه الى المتخصصين أو المتملكين في هذا الحقل . وهذه مهمة صعبة ــ فمن السهل ان نكتب كتابا نخاطب فيــه اناسا في نفس المستوى الا انه من الصعب جدا أن نضع نظريات معقدة في اسلوب سهل يستسيغه الطلاب . ولكن بالرغم من نجاح المؤلفين من هــذه الناحية الا أنه (بناء على تجربتي مع طلاب العلوم الاجتماعيـــــة في العالم العربي) أقول ان الكتاب جاء معقدا في بعض فصوله . ومن هذه الفصول ، الفصل السادس ، السابع والثامن التي تتعرض الى الوسائل الاحصائية . فطالب العلوم الاجتماعية في العالم العربي ، بصورة عامة « ضعيف » بمواد الرياضيات والاحصاء ، وعلينا نحن المشتغلين في هذا الحقل مساعدة الطالب على التغلب على « ضعفه » ، ان لم يكن على « خوفه » من هذه المواضيع أولا قبل أن نتوقع منه أن يتمرس في العمليات الرياضية المتعلقة في هذه الاساليب .

ومن ايجابيات الكتاب الاخرى هو تضمنه على معجـــم (Glossary) للمصطلحات المستعملة في الابحاث الاجتماعية مترجمة من الانجليزية الـــى العربيـــــة .

* استاذ العلوم السياسية في جامعة ولاية كاليفورنيا بأمريكا .

أما عن سلبيات هذا الكتاب فهنالك اولا الاخطاء المطبعية التي احصينا منها ٧٨ خطأ . كذلك عدم السلاسة في الاسلوب وركاكته في بعض الاحيان .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كنا نأمل ان يتعرض الكتاب في فصله الاول لخصوصيات البحث في العلوم الاجتماعية واختلافها عن البحث من العلوم الطبيعية . ولو ان الكتاب تضمن فصلا كهذا آخذا بالاعتبار ما كتبه Kuhn, The structure of Scientific Revolution لجاء الكتاب على صورة اكمل واوفى .

ومن سلبيات هذا الكتاب الاخرى كثرة الامثلة المستقاة من العملية السياسية الامريكية ، كالاتجاهات في الانتخابات ، الاغتراب السياسي وغيره . وحبذا لو تضمنت الطبعة الثانية امثلة من دراسات ميدانية اجريت في العالم العربي بالرغم من قلتها .

— وبالرغم من هذه النواقص فان هذا الكتاب اضافة جيدة الى مكتبة العلوم الاجتماعية العربية .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكذب البي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

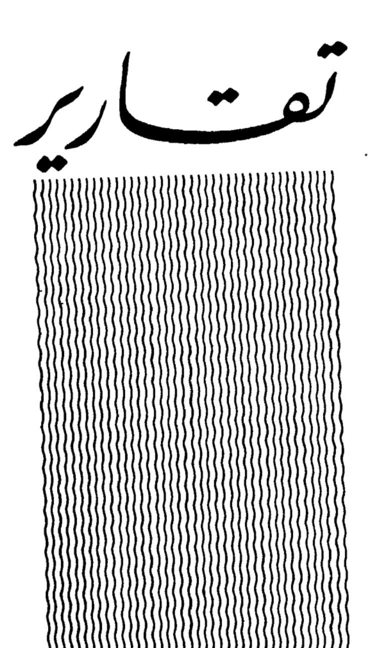
ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر أنحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٢ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

تقاریر



المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

د. أسامة الغزنب *

انعقد في بغداد في الفترة من ٦ — ١٢ أيار ١٩٧٨ المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بدعوة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب ، وضم المؤتمر ممثلين من الدول العربية والتنظيمات الرسمية العربية والاتحادات المهنية والمؤسسات المتفرعة عن الجامعة العربية وبعض الاقتصاديين العرب بصورة فردية . واستهدف المؤتمر بحث مشكلات الوطن العربي والتحديات التي يتعرض لها بهدف بناء اقتصاد عربي موحد متطور يحقق أمن ورفاهية الوطن والمواطن العربي ، وهذا يتطلب تطوير مفهوم التنمية الى مفهوم التنمية المخططة ضمن اطار ومسار التنمية العربية الشاملة وبذل كل الجهود في سبيل احداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد العربي من اجل خدمة التنمية بكل الاقطار العربية ويصبح الاقتصاد العربي غير معزول عما يحدث في مجتمعات العالم الثالث والمجتمع العالمي .

ان الهدف الاساسي للمؤتمر هو المشاركة في تطوير استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال الابحاث والدراسات والتصورات الاولية التي أعدتها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وبالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب وفي مقدمة هذه التصورات الورقة المقدمة من اللجنة الثلاثية المتفرعة

عن لجنة العشرين والذين وضعوا تصوراتهم للعمل العربي المشترك المقبل ، وكذلك الاوراق المقدمة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومن امانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، اضافة الى البحوث والدراسات التي اعدتها المنظمات العربية المتخصصة ، واوضحت هذه الاوراق والمناقشات والتعقيبات عددا من القضايا التي تتعلق بمسيرة الاقتصاد العربي وبأوجه العمل الاقتصادي العربي المشترك . وانطلاقا من حالة الاقتصاد العربي المتخلف والمجزأ بذلت جهود للتنمية على مستوى البلدان العربية ، وعلى المستوى القومي متمثلة في صور مختلفة من العمل العربي المشترك واتسمت

---

* المجلس القومي للتخطيط في الاردن .

هذه الجهود في مجموعها بانها تمت بطريقة جزئية ودون تحكم في مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي . واستطاعت بعض الاقطار العربية تحقيق بعض الزيادة المعتبرة في القاعدة الانتاجية الا أن الهيكل الانتاجي العربي يعمل في كثير من جوانبه استجابة لحاجات خارجية وليس لحاجات ومتطلبات الاقتصاد العربي ويكون مساهما في حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم العربـــــــي .

واكد المؤتمر على ان ما اقيم من صناعة في الوطن العربي لا تشكل صناعة تتكامل حلقاتها التكنولوجية من داخل الاقتصاد العربي ولا يزود الاساس الصناعي بالمستلزمات اللازمة لاخراجه من طوق الاعتماد على الاقتصـــاد الخارجي واحداث تغيرات نوعية في الزراعة التي تمكنها من مواجهة الحاجة الى الغذاء وتزويد الصناعات باحتياجاتها ، ورافق ذلك تعاظم الفوارق بين الريف والمدن وبين الفئات الاجتماعية داخل الاقطار العربية وفيما بينها .

وتمثل العمل الاقتصادي العربي المشترك في المجال التجـــاري بانشاء السوق العربية المشتركة والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وفي المجال المالي بانشاء مؤسسات تسهم بتمويل الاستثمارات مثل الصندوق العربـــي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق الاخرى ، وفي مجال التمويل قصير الاجل في شكل صندوق النقد العربي والبنوك المشتركة والمعونات المتبادلة بين البلدان العربيـــــة .

ان الخروج من عملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتـــم عن طريق اختيار نموذج عربي للتنمية والتخطيط يحقق التكامل العربي المخطط ويضمن مصلحة جميع اطرافه وينمي القاعدة التنموية المشتركة عن طريق الاعتـــماد الجماعي على النفس .

كما واكد المؤتمر على ضرورة التهيؤ لفترة ما بعد نضوب البترول ومواجهة تحديات واستنزاف الموارد البترولية العربية وهبوط قوتها الشرائية ومحاولات الحيلولة دون استخدامها لبناء قاعدة انتاجية عربية متنوعة ومتطورة تضمن ديمومة القدرة الانتاجية العربية ، وهذا لا يمكن مواجهته بالجهود الانفرادية لكل بلد لوحده في ظل التوزيع الراهن غير المتناسب للقدرات البشرية والموارد المادية بين البلدان العربية وما يترتب عليه من محدودية الامكانيات التنموية وعظم الامكانيات المتاحة للتنمية الشاملة تقوم على وضع جميع الامكانيـــات المتناثرة ووضعها في خدمة العمل العربي المشترك من أجل تنمية تشبع حاجات الوطن العربي ويصبح اقتصاده فاعلا في الاقتصاد العالمي . وهذا يتطلب تبني صيغ التخطيط للعمل الاقتصادي المشترك باتجاه تحقيق الهدف العريض للامة العربية من هذه المرحلة من تطورها التاريخي .

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية للفترة الزمنية ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠م فأن الامر يقتضي تبني الاهداف التالية :

١ ــ تغيير الهيكل الانتاجي العربي ليضمن الاستجابة لاحتياجات الامة العربيـــــة .

٢ ــ استخدام الموارد المالية في الوطن العربي لتنمية وتقدم الانســـان العربـــــي .

٣ ــ بناء الاساس الصناعي والزراعي لجعل الاقتصاد العربي قادرا على الاستجابة لنمط استهلاك الغالبية من السكان وهو ما يستلزم كذلك اعادة النظر في نمط توزيع الدخل .

٤ ــ بناء الاساس الصناعي والزراعي حول عدد من المراكز الانتاجية الاستراتيجية وتقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة عبر اجزاء الوطن العربي .

وظهر من خلال المناقشات ان هنالك قضايا اساسية ملحة تستوجب التصدي السريع لها عن طريق العمل العربي المشترك ومن أهم هــذه القضـــايا :

أولا : التأكيد على الدور الاستراتيجي للغذاء ومواجهة زيادة انتاجية من اجل ضمان الامن الغذائي العربي .

ثانيا : العمل على التطوير النوعي للانسان العربي وبذل أقصى ما يمكن من الجهود للاستثمار البشري والعناية بالانسان ورفع كفاءته العلمية والفنيـــة وايصاله الى المستويات التي بلغتها الامم الصناعية المتقدمة .

ثالثا : وضع صيغ علمية في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للعمل العربي المشترك ضمن الحدود الممكنة على المستوى القطاعي للقطاعـــات الرئيسية في الزراعة والصناعة والخدمات والنقل والمواصلات والسياحة على طريق عداد خطة عربية شاملة في المدى البعيد .

رابعا : ترشيد سياسات التصنيع للبلدان العربية وخاصة الصناعات التي تشكل مراكز للنمو والتغيرات الهيكلية للاقتصاد العربـــــي ومعالجـــة الاختلالات واهدار الموارد والبدء فورا بالتنسيق بين الصناعات الهيدروكربونية والكيماوية والمعدنية والحديد والصلب والصناعات ذات لكثافة لعالية في رأس المال والتكنولوجيا .

خامسا : تنمية القاعدة التكنولوجية العربية بما يحقق متطلبات الحــد الادنى لقوى النمو الذاتي ، ويستلزم ذلك انشاء المزيد من مراكز البحوث العلمية العربية ، وتشجيع عودة العقول العربية المهاجرة .

سادسا : تطوير البنية التحتية الاساسية من تطوير شبكة كافيـة من الطرق ووسائل الاتصال كتأمين الارتباط بين أجزاء الوطن العربي ، وخلق نظم نقل وسبل اتصال بين مناطق الانتاج ومراكز التسويق ليضمن تدفع السـلع والخدمات بين اجزاء وقطاعات الاقتصاد العربي بأعلى كفاءة ممكنة .

سابعا : تأمين المناخ المناسب لتدفق الاموال العربية لاستثمارها داخل الوطن العربي واعتبار ذلك مهمة مشتركة يتحملها طرفا العلاقة الاستثمارية ، ومن الضروري أن يرتبط العون الحالي بتعزيز القواعد الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي وضرورة انشاء هيئة عربية لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وانشاء سوق مالية عربية وتوحيد القوانين والانظمة العربيـة بالنسبة للمعاملات بين الدول العربية عن طريق منحها معاملة تفضيلية من أجل خدمة اهداف التكامل والتنمية المشتركة ، وتعزيز دور الشـركات العربيـة المشتركة عن طريق الاسهام في رؤوس اموالها .

ثامنا : ضرورة استناد التنمية العربية الى هياكل اساسـية عاليـة الكفاءة تيسر عمليات الانتاج والتوزيع والاتصال ، ويحتاج ذلك الى استثمارات ضخمة طويلة الاجل تعجز عنها أمكانيات كل بلد على انفراد ، وضرورة اعطاء اولوية لانشاء اسطول بحري عربي مشترك ، واعتبار النقل بين البلاد العربية نقـلا داخليـا .

تاسعا : دعوة جميع الدول العربية غير المنضمة الى اتفاقيـة الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة والاتفاقات الاقتصادية العربية المشتركة بالمبادرة الى الانضمام اليها .

عاشرا : العمل على اعداد خطط انمائية عربية تسهم في تعديل التنمية في الوطن العربي وخاصة في البلدان العربية الاقل نموا ، وتوسيع وتسريع حلقات التكامل الاقتصادي العربي والتنسيق بين الخطط الانمائية في كل بلد من البلدان العربية .

حادي عشر : تنشيط عقد المؤتمرات العربية الاقتصادية لمناقشة القضايا الاقتصادية المتخصصة .

كما اوصى المؤتمر بضرورة استمرار هذا المؤتمر كمؤتمر عربي دائم ومن اجل ذلك وضعت المسائل التنظيمية التالية :

١ ــ اعتبار هذا المؤتمر الدورة الاولى وتعقد دورات قادمة مرة كل سنتين .

٢ ــ تشكيل لجنة متابعة لتوصيات المؤتمر وتتالف من :

أ ــ الامانة العامة بجامعة الدول العربية .

ب ــ الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية .

جـ ــ اتحاد الاقتصــاديين العرب .

٣ ــ تشكيل سكرتارية دائمة للمؤتمر يتولــى مســؤوليتها اتحــاد الاقتصاديين العرب ويكون مهمة هذه السكرتارية ما يلي :

أ ــ تجميع اعمال متابعة تنفيذ ما يتم من خطوات التكامل الاقتصادي العربي وتقديمه الى المؤتمر في دورته القادمة .

ب ــ وضع مسودة لمشروع النظام الداخلي للمؤتمر يعرض عليه في الدورة القادمة للنظر في اقراره .

جـ ــ تحديد مكان عقد الدورات القادمة قبل ستة اشهر على الاقل من عقــد الدورة .

مؤتمر سياسة العلوم والتكنولوجيا في الأردن

د. فيصل مرار *

اختتم في العاصمة الاردنية عمان مؤتمر سياسة العلوم والتكنولوجيا بعد اجتماعات دامت اربعة ايام من ١٨ الى ٢٣ شباط ١٩٧٨ . وقد افتتح المؤتمر برئاسة الامير حسن ولي عهد الاردن وحضره اكثر من مئتي مشترك من داخل الاردن واكثر من سبعين مشتركا يمثلون اكثر من خمسة وعشرين بلدا واكثر من ثمانية عشر مؤسسة اقليمية ودولية منها : برنامج التنمية التابع للامم المتحدة ، واليونسكو وممثل عن مؤتمر الامم المتحدة حول العلوم والتكنولوجيا ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، ومنظمة التغذية والزراعة الدولية ، والسوق الاوروبية المشتركة ، ومؤسسة التعاون الاقتصادي والدولي ، والمنظمة العربية للعلوم والثقافة وصندوق التنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد مجالس الابحاث العربية ، والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة .

اما الاقطار المشتركة في المؤتمر فشملت كلا من : مصر ، وبلجيكا واستراليا والبحرين والمانيا الاتحادية وفرنسا والهند وايران والعراق واليابان وكوريا والكويت والمغرب والصين الوطنية وباكستان ونيوزلندة ورومانيا والعربية السعودية والسدان والسويد وسويسرا وسوريا والمملكة المتحدة وامريكا والاتحاد السوفيتي .

وبعد ان القيت الكلمات الافتتاحية القى الدكتور رارجارامانا المقرر العام للمؤتمر كلمة استعرض فيها المواضيع التي سيتضمنها المؤتمر وكلمات الوفود المشتركة مؤكدا أن المؤتمر سيتيح فرصة الاستفادة من خبرات عدد من العلماء في مجال التخطيط لنشر العلوم ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ومحاولة ايجاد تعاون وثيق بين الدول النامية نفسها . وقال ان التكنولوجيا والعلوم يجب أن ترتبطا بالعملية التربوية والثقافية في كافة بلدان العالم من أجل اعداد اجيال قادرة على بناء التنمية وتحمل كافة مستلزماتها .

ثم توالت الجلسات الصباحية والمسائية في المؤتمر ، وبالاضافة للجلسات

---

* استاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية .

انقسم المؤتمر الى لجنتين الاولى حول التعاون العلمي والتكنولوجي والثانية حول سياسة العلوم والتكنولوجيا .

وفي جلسات المؤتمر المتتالية تمت مناقشة خمس اوراق عمل وطنية واكثر من عشرين بحثا قدمها الاعضاء المشتركون في المؤتمر ، وقد تمت في المؤتمر مناقشة العديد من المسائل المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا على المستويات الوطنية والاقليمية والقومية ، ولما كان من الاستحالة استعراض جميع ما تمت مناقشته في تقرير قصير كهذا الا انه لا بد من الاشارة الى بعض المسائل التي تم التركيز عليها ومنها :

١ ــ فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للسياسة العلمية والتكنولوجية في الاردن لاحظ المؤتمرون ما يلي :

أ ــ لا يمكن التوصية بنموذج موحد للهيكل التنظيمي للسياسة العلمية والتكنولوجية ليتم نقله من بيئة الى اخرى مع انه من الواجب اخذ الخبرات الدولية في هذا المجال بعين الاعتبار .

ب ــ عند تحديد اي هيكل معين ينبغي اخذ العوامل الوطنية بعين الاعتبار .

جـ ــ ينبغي اشراك هيئات التخطيط ومراكز اتخاذ القرارات والهيئات العلمية في البلد المعني في وضع سياسة للعلوم والتكنولوجيا وصياغتها .

٢ ــ الجوانب التعاقدية المتعلقة بتطبيق النشاطات العلمية والتكنولوجية:
في هذا المجال لاحظ المؤتمرون تجارب كل من كوريا واليابان والولايات المتحدة وتأثيرات تلك التجارب على :

أ ــ الكفاءة الجيدة للنشاطات العلمية والتكنولوجية .

ب ــ تزايد ملاءمة النشاطات العلمية والتكنولوجية للحاجات المحددة للبلدان المذكورة .

جـ ــ مشاركة الهيئات العلمية كمنتجة للعلوم والتكنولوجيا من جهة ، وتفاعلها الايجابي مع المستفيدين من النتائج العلمية والتكنولوجية التي توصلت اليها الهيئا تالمذكورة .

٣ ــ فيما يتعلق بالامكانات العلمية والتكنولوجية الاردنية لاحظ المؤتمرون ما يلي :

أ ــ اثبت المسح الاولي ان الاردن يمتلك طاقات علمية وتكنولوجية

لا بأس بها كان لها دور كبير ومؤثر في تطوير الاردن بشكل خاص والمنطقـــة العربية بشكل عام .

ب ـــ ان المسح الاولي كشف ولاول مرة جوانب عديدة وهامة حول الطاقات العلمية والتكنولوجية المتوفرة في الاردن ، ولكن الحاجة، تدعو لاعدة المسح المذكور بعد بضع سنوات لغايات تحديث الاستنتاجات وكـــي تشـــمل الطاقات الاردنية الموجودة خارج القطـــر .

جـ ـــ تدعو الحاجة الى التخطيط الدقيق وتقييم النفقات المخصصـــة للبحث والتطوير حيث ان نسبة النفقات الى البحث والتطوير بالقياس الى الناتج القومي الاجمالي لم تكن دقيقة .

د ـــ يجب أن يعمل على تشجيع وتطوير امكاناته العلمية والتكنولوجية في الجوانب المرتبطة بشكل مباشر بالحاجات المستقبلية آخذا في الاعتبار دور القطر الاردني في التعاون الاقليمـــي .

٤ ـــ فيما يتعلق بأولويات نشاطات العلوم والتكنولوجيـــا بمقارنتهـــا بالاهداف التنموية والقومية لاحظ المؤتمرون ما يلي :

أ ـــ اهمية تحديد هذه الاولويات في ضوء الموارد المحدودة وعلى ضوء اعادة تخصيص المخصصات للمجالات العلمية الملائمة لحاجات القطر الاردني .

ب ـــ الحاجة للاهتمام بالاهداف التنموية طويلة الامد والاهداف في المدى القصير واعتمادها على الجوانب العلمية المحددة .

جـ ـــ اهمية مشاركة ومساهمة المخططين والهيئات العلمية في تحديد هذه الاولويات .

٥ ـــ في التعاون الاقليمي والدولي فيمجال العلوم والتكنولوجيا :

أ ـــ لاحظ المؤتمر باعجاب الدور الايجابي الذي تلعبه مؤسسات الامم المتحد والمؤسسات الاقليمية والعربية الاخرى المساهمة في تطوير الجوانـــب المختلفة للعلوم والتكنولوجيا .

ب ـــ رحب بالمؤتمرون بالاقتراح المتعلق بانشاء صندوق عربي لتطوير العلوم والتكنولوجيا واعترف بقدرته على تطوير طاقات البلدان العربيـــة في المجـــالات العلميـــة .

جـ ـــ اعترف المؤتمرون باهمية التعاون بين المؤسسات الاقليميـــة والدولية في تطوير النشاطات العلمية والتكنولوجية واكدوا على اهمية الخطوات

والاجراءات لزيادة التعاون بين الاقطار العربية من اجل تدعيم الموارد البشرية والمالية في هذه الاقطــار .

٦ ـــ فيما يتعلق بتطوير الطاقات العلمية :

أ ـــ اشار المؤتمرون الى اهمية التركيز على تطوير اساليب التفكـير العلمي في المراحل الاولية من التعليم وربط العملية التعليمية بمتطلبات الحياة العمليـــة .

ب ـــ اكد المؤتمرون على اهمية تطوير التعليم المهني بهدف مضاعفة اعداد الفنيين من ذوي المهن الوسيطة والوظائف المساعدة .

جـ ـــ يؤكد المؤتمرون ان تدريب الكفاءات العلمية يرتبط بشكل اكبـر بمتطلبات التنمية الوطنية والاقليمية .

د ـــ الحاجة لاعــادة تقييم سياســات التعليم والتدريــب المتقــدم (العالي) خارج القطر فيما يتعلق بحقول التخصص وكذلك مضامين التدريب ومكانه لضمان ربط هذا التدريب مع متطلبات التنمية .

هـ ـــ ضرورة تشجيع المؤسسات التدريبية في الدول المتقدمة لتطوير مناهجها لتلائم الحاجات التدريبية للدول النامية في ظل التعاون الدولي بـين الطرفـين .

٧ ـــ فيما يتعلق بوسائل التخفيف من هجرة الكفاءات :

ا ـــ لاحظ المؤتمرون اهمية خلق بيئة عمل افضل في الدول الناميــة وتوفير التسهيلات الفنية المطلوبة اذا ارادت الدول النامية ان تخفف من هجرة الكفــاءات .

ب ـــ الحاجة لربط عملية تطوير الطاقة البشرية بما ينسجم وحاجات القطـــر .

جـ ـــ الحاجة لزيادة الفرص التي تمكن العلماء العاملين في الـدول النامية من زيارة الدول المتقدمـــة .

د ـــ اهمية ربط التقدم المهني للكفاءات البشرية العاملة في حقل العلوم والتكنولوجيا بنظم الاستحقاق والكفاءة والخبرات بعيدا عن المعايير الثانوية الاخـــرى .

٨ ـــ الجوانب القانونية المرتبطة بتنمية النشاطات العلمية والتكنولوجية فـــي الاردن :

أ ـ لاحظ المؤتمرون ان الاجراءات الحالية والقوانين المتعلقة بتطوير النشاطات العلمية والتكنولوجية ليست كافية ولا يجري تنفيذها بفعالية .

ب ـ ان مشاركة القطاع الخاص في دعم النشاطات العلمية والتكنولوجية متدنية .

جـ ـ ان جمعيات البحث لها اهمية كبيرة كأدوات انتقالية لتطويرر النشاطات العلمية والتكنولوجية .

المقترحات والتوصيات :

١ ـ في مجال التنظيم لسياسات العلوم والتكنولوجيا :

أ ـ يوصي المؤتمرون بأن يحاول الاردن وضع (انشاء) هيكل تنظيمي وطني تناط به مسؤولية تقرير وتخطيط وتنسيق وتمويل وتطوير النشاطات العلمية والتكنولوجية على المستوى الوطني وذلك اما من خلال اعادة تشكيل الهيكل الحالي ا انشاء تنظيم جديد .

٢ ـ في مجال القوانين والاجراءات :

يوصي المؤتمر باعادة تقييم وتمحيض القوانين والاجراءات الحالية المتعلقة بالنشاطات العلمية والتكنولوجية واصدار قوانين وتشريعات جديدة لتضمن الدعم المالي لمثل هذه النشاطات ولاعادة تنظيم المسائل المرتبطة بالمعايير والنوعية وحقوق النشر والاجازات العلمية والحوافز والمكافآت وكذلك بالمسائل المتعلقة بالنقل التكنولوجي .

٣ ـ في مجال التعاون :

نظرا لاهمية دور الاردن في التطوير الاقليمي والتعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا ونظرا لان الاعتماد الذاتي لا يمكن الوصول اليه بشكل منفرد يوصي المؤتمر بضرورة استمرار وتدعيم هذا التعاون بشكل يؤدي الى التفاعل المتبادل والتعويض الملائم والمنافع المتبادلة .

ويوصي المؤتمر كذلك بضرورة تدعيم الجهد نحو انشاء صندوق اقليمي للعلوم والتكنولوجيا ويطلب الى الصناديق الدولية والاقليمية للتنمية الاخرى بتخصيص جزء كبير من مواردها لتدعيم الجهد العلمي والتكنولوجي في الدول النامية .

٤ ـ في مجال الطاقة البشرية :

١ ـ يوصي المؤتمر باعتماد وضع سياسة طويلة الامد لتخطيط الطاقة البشرية من شأنها أن تربط المراحل التعليمية المختلفة بالاهداف التنموية والاولويات وبتركيز اكثر على التدريب المهني .

٢ ـ ضرورة أن تضمن هذه السياسة تشجيع مشاركة المرأة في مجالات العمل بشكل عام وفي مجال البحث والتطوير بشكل خاص .

٣ ـ ان التخطيط للكفاءات العلمية في الاردن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاقليمية للطاقة البشرية وكذلك الاستفادة من الكفاءات العلمية العائدة الى القطر .

٤ ـ ضرورة التحري عن المشكلات التي يواجهها العاملون في حقلي العلوم والتكنولوجيا ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها .

٥ ـ في مجال تنظيم البحوث :

أ ـ يوصي المؤتمر بضرورة تحديد دور كل مؤسسة فيما يتعلق بالابحاث التي ستقوم بها والخدمات التي ستقدمها مع مراعاة تجنب الازدواجية غير الضرورية ومحاولة تدعيم طاقة كل مؤسسة في مجالاتها المختلفة .

ب ـ تشجيع البحث التعاقدي ووضع الوسائل الضرورية لتنفيذه في جميع المؤسسات العلمية .

جـ ـ ادخال الوسائل الادارية الحديثة المنسجمة مع متطلبات البحث من خلال التدريب وتقييم الاجراءات والاستشارة الفنية .

د ـ ضرورة انشاء نظام فني للمعلومات واعادة تصميمه دوريا .

هـ ـ تشجيع البحث والتطوير من قبل القطاع المنتج بعدة وسائل مثل الحوافز الضريبية وانشاء جمعيات البحث تتولى التنسيق بين ذلك القطاع والمؤسسات العلمية .

وفي معرض تقييمنا لانجازات المؤتمر لا بد من ذكر ما يلي :

١ ـ يأتي انعقاد المؤتمر في مرحلة تتوجه فيها الجهود الدولية لموضوع العلم والتكنولوجيا ودورها في عملية التخطيط للتنمية القومية . ويؤدي انعقاد المؤتمر في الاردن الى تدعيم الجهود المحلية والاقليمية والعربية وتعاونها مع الجهود الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا .

٢ ـــ يعتبر المؤتمر احدى الوسائل التي بواسطتها تواجه الامة العربية بعض التحديات ومنها « تحدي الارادة » فالمطلوب ارادة عربيـــــة مشتركة للسيطرة على موارد هذه الامة الضخمة عن طريـــــق استيعاب العلـــوم والتكنولوجيا التي تساعد كثيرا في هذا المجال .

٣ ـــ ان اعتماد مبدأ تطوير القدرات والكفاءات البشرية هو اهم من استيراد العلوم والتكنولوجيا اذ ان كلا منهما يكمل البعض الاخر ، فالنقل التكنولوجي قد يكون له بعض الاثار السلبية اذ ربما يقلل من تطوير الكفاءات المحلية والقدرات الذاتية .

٤ ـــ ان تركيز المؤتمر على ضرورة تبني سياسة عامةللعلوم والتكنولوجيا ووضع المؤسسات والتنظيمات القادرة على رسم هذه السياسات لهو من الانجازات الهامة التي ينبغي ان تجري متابعتها لوضعها موضع التنفيذ .

٥ ـــ كان المؤتمر فرصة للتعاون الفكري والعلمي بين المهارات والقدرات الدولية وأتاح الفرصة للاطلاع على تجارب بلدان صناعية اخرى متطورة .

٦ ـــ ساهم المؤتمر في وضع الحلول لبعض المعضلات الاقتصادية في حقلي الزراعة والصناعة على المستوى الوطني والاقليمي والعربي .

٧ ـــ ساهم في خلق بعض التحول في التفكير على المستوى العلمي من اجل اعادة تقييم مركز الدول النامية بالقياس للدول المتقدمة .

٨ ـــ مع أنه لم يكن من المتوقع من المواطن الاردني العادي ان يلمس نتائج مباشرة للمؤتمر الا انه يمكن القول أن تطوير البحث العلمي في الاردن وتوجيهه نحو حل مشكلات الاردن الاقتصادية والاجتماعية يعتبر ذا فائـــدة عظمى في المدى الطويل .

٩ ـــ ان عرضنا لهذه الانجازات التي حققها المؤتمر يجب ان لا يمنعنا من توجيه بعض النقد لما لم يفلح المؤتمر في انجازه وهنا لا بد أن نورد الملاحظات التاليـــــة :

١ ـــ لم يعط المؤتمر الاهمية الكافية لعملية النقل التكنولوجي من الدول المتقدمة ولم يشر المؤتمرون الى المساوىء والنتائج غير المتوقعة التي يمكن أن تخلفها عملية النقل التكنولوجي . ان التكنولوجيا كظاهرة عصرية تخضع لمزيد من التقييم والنقد واحيانا للتجريح في الدول الصناعية التي طورتها وكان يجب على المؤتمرين ان يشيروا الى هذه الامور في مناقشاتهـــــم وأن لا يقصـــروا مناقشاتهم على فوائد ومحاسن ومزايا التكنولوجيا كما تم بالفعل .

٢ ــ ان التكنولوجيا ظاهرة حتمية في عصرنا الحاضر ولم يعد التساؤل « تكنولوجيا او لا تكنولوجيا » ولكن ما هي التكنولوجيا الملائمة للبيئات المختلفة، لم يفلح المؤتمرون في مناقشة هذا الموضوع الهام .

٣ ــ جرى هناك شبه تجاهل للجوانب الادارية والتيمية للعلم والتكنولوجيا ، وقد خلت أوراق المؤتمر من أي بحث يناقش هذا الجانب الهام من جوانب العلم والتكنولوجيا خاصة لما نعرفه من المشكلات الادارية التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام . اضف الى ذلك أن النقل التكنولوجي يعني نقل قيم وثقافات الشعوب والامم الاخرى ، وكان يتوجب على المؤتمرين أن يبحثوا في اثر هذا النقل على القيم المحلية والعربية بشكل عام ، والا فسيكون كل حماسنا للعلوم والتكنولوجيا نوعا من عدم الحيطة للمشكلات الانسانية والبيئية والاقتصادية التي قد تخلفها عملية التحول والنقل التكنولوجي .

ومهما يكن من أمر فلا بد من القول أخيرا ان المؤتمر سيتيح الفرصة امام الاقطار النامية عامة والاقطار العربية خاصة لارتياد الافاق الواسعة لحضارة العصر القائمة على تسخير العلوم لتنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية وسيمهد الطريق للجيل الناشيء لدخول القرن الحادي والعشرين بقدرة حقيقية تنبع من ثقته بنفسه ومن طموحات ابنائه ليكون عنصرا فعالا في بناء الحضارة الجديدة .

ندوة أهمية الادارة للتنمية في المملكة العربية السعودية

محمد شاكر عصفور *

بدعوة من معهد الادارة العامة ـ بالرياض ، تم عقد ندوة اهمية الادارة للتنمية في المملكة العربية السعودية ، وذلك في مقر المعهد ، في الفترة ما بين (٢٥) آذار (مارس) الى (٢٨) منه سنة ١٩٧٨م . واشترك في الندوة (٤٤) مندوبا من كبار الموظفين من الوزارات والاجهزة الحكومية ، ومن اساتذة الجامعات ، ومن الخبراء من معهد الادارة العامة ، ومن الديوان العام للخدمة المدنية . ويمثل المشتركون في الندوة قادة الفكر الاداري في المملكة العربية السعودية .

اهداف النـدوة :

تركزت اهداف الندوة في الامور الاتية :

١ ـ ايضاح اهمية الادارة في التنمية : وذلك بابراز اهمية ودور الادارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومناقشة واقع الادارة العامة في المملكة واثر ذلك على التنمية .

٢ ـ مناقشة مدى مساهمة البرامج القائمة في مجال الادارة العامة بالمملكة العربية السعودية في التنمية .

بحوث النـدوة :

قدمت في الندوة خمسة بحوث هي :

١ ـ دور الادارة العامة في التنمية الاقتصادية ، وقد أعد البحث وقدمه الدكتور محمد الطويل ، مدير عام معهد الادارة العامة بالنيابة .

٢ ـ واقع الادارة العامة في المملكة واثر ذلك على التنمية (الاطار التطبيقي) وقد أعد البحث وقدمه الدكتور ابراهيم العواجي ، وكيل وزارة الداخلية في المملكة .

---

* الاستاذ بمعهد الادارة العامة في الرياض .

٣ ــ تحديد الاحتياجات الادارية الفعلية للتنمية ، وأعد البحث وقدمه الاستاذ عثمان الاحمد ، نائب رئيس ديوان الخدمة المدنية .

٤ ــ دور الجامعات في التعليم والتدريب والبحوث والاستشارات في مجال الادارة العامة ، وأعد البحث وقدمه الدكتور اسامة عبد الرحمن ــ عميد كلية التجارة في جامعة الرياض .

٥ ــ قضية التنمية بين الطموح والتحصيل ــ حالة دراسية عن معهد الادارة العامة ــ الرياض ، واعد البحث وقدمه الاستاذ عبد الرحمن السدحان ــ امين عام مجلس الخدمة المدنية .

وقد ناقش المشتركون البحوث المقدمة في الندوة ، وخرجوا بتوصيات هامة ، قرروا رفعها الى اللجنة العليا للاصلاح الاداري لمتابعة تنفيذها .

توصيات الندوة :

توصل المشتركون في الندوة الى توصيات متعددة ، غطت ثلاثة جوانب رئيسية هي :

اولا : **التنظيم الاداري ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :** واهم التوصيات في هذا المجال هي :

١ ــ ضرورة قيام الادارة المركزية للتنظيم والادارة ، والديوان العام للخدمة المدنية ، ومعهد الادارة العامة ، ووزارة التخطيط ، بدراسة الهيكل العام للتنظيم الاداري القائم ، وتحديد المشاكل الموجودة ، ووضع الحلول العملية لها ، والتاكيد على ملاحظة ما يلي :

أ ــ دراسة الظواهر السلبية التي تؤثر في العمل الحكومي كالمحسوبية، وعدم احترام الوقت ، وعدم تحمل المسؤولية ، والتعرف على اسبابها المباشرة وغير المباشرة ، ومحاولة ايجاد الحلول العملية الملائمة للقضاء عليها .

ب ــ دراسة اللوائح التنظيمية ، والادارية والمالية ، ومدى تجاوبها مع احتياجات وخطط التنمية ، وذلك بتشكيل لجان متخصصة تهتم بهذهالدراسات.

جـ ــ دراسة وتوحيد انماط الاجراءات ، وطرق العمل ، والنماذج المستعملة في الاجهزة الحكومية .

د ــ ايجاد نظام للتنسيق بين الاجهزة الحكومية المختلفة .

هـ ـ التخفيف ما أمكن من المركزية في الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة ، وخاصة تلك التي تمارس أعمالا تتطلب طبيعتها سرعة البت والتنفيذ .

د ـ ايجاد هيئة مركزية يشارك بها القطاع الحكومي والقطاع الخاص للمسارعة في دراسة اوضاع القوى العاملة اللازمة لعمليات التنمية ، ووضع الخطط والبرامج الموحدة الكفيلة بتحقيق الحد الاقصى من الاستفادة من العناصر البشرية المحلية .

٣ ـ التأكيد على اهمية وجود اطار عام يحدد المؤسسات العامة ، ودورها في المساهمة في تنفيذ خطط التنمية ، واعطاء تقييم موضوعي يعتمد على التجربة القائمة ، وعلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات العامة فعلا .

٤ ـ دراسة ظاهرة الهيئات والمؤسسات الاستشارية الاجنبية التي بدات تتعدد وتتشعب ، والتأكيد على عدم الاستعانة بها في حالة وجود خبرات وطنية قادرة على القيام بالمهمات المسندة اليها . مع ضرورة وضع ضوابط تحدد طرق الاستعانة بالمؤسسات الاستشارية الاجنبية عند الحاجة تتضمن :

أ ـ الاستعانة بالخبراء السعوديين .

ب ـ أن يعمل مع هذه الشركات نظراء سعوديون .

جـ ـ ان تضع المؤسسات الاستشارية برامج تدريبية للموظفين الذين سيضعون توصياتها موضع التنفيذ .

د ـ أن تحدد وتنمط تكاليف عقود الشركات الاستشارية وفقا للمعدلات والمعايير الدولية ، وتخضع لها كافة العقود .

هـ ـ التأكد من مستوى وخبرة المؤسسة الاستشارية وخبرائها الذين سيعملون في المملكة قبل التعاقد معها .

٥ ـ حث الاجهزة الحكومية عل ىالاستعانة بالخبرات الاجنبية عند الحاجة بعقود شخصية مباشرة ما أمكن ، بدلا من التعاقد مع شركات أجنبية.

٦ ـ ضرورة قيام الديوان العام للخدمة المدنية بايجاد دليل للمعلومات بأسماء الخبرات الوطنية المؤهلة في القطاع العام ، يشتمل على كل البيانات اللازمة ، وقيام مركز الابحاث ، ووزارة التجارة بايجاد دليل للخبرات الوطنية في القطاع الخاص ليكون مرجعا للجهات المعنية عند الحاجة للاستعانة بخبرات وطنية .

٧ ــ ايجاد جمعيات متخصصة تكون مرجعا للجهات المختصة عند طلبها استشارات أو دراسات متخصصة ، ولمساعدة الاجهزة المختصة على الاستفادة من الخبرات الوطنية .

ثالثا : دور الجامعات في تخريج الكفاءات الادارية ونشر الوعي الاداري :

١ ــ أن تقوم وزارة التعليم العالي ، ووزارة التخطيط ، والديوان العام ومدى تلبيتها لاحتياجات التنمية المختلفة ، واعتماد نتائج هذه الدراسة في للخدمة المندية بدراسة شاملة لواقع تدريس الادارة في الجامعات في المملكة ، اعادة النظر في المناهج والبرامج المطبقة في تلك الجامعات .

٢ ــ ايجاد كليات للعلوم الادارية في الجامعات المختلفة مع ضرورة زيادة عدد التخصصات الجامعية في الادارة .

٣ ــ حث الجامعات السعودية على المزج بين النظرية والتطبيق في مجال الادارة ، وذلك بادخال التطبيق العملي كجزء لا يتجزأ من برنامج الدراسة ، سواء كان ذلك داخل الجامعة ، أو في الاجهزة الحكومية ، أو المؤسسات الخاصة .

٤ ــ ايجاد علاقة قوية بين كليات الادارة في المملكة ، وبين هذه الكليات واجهزة الحكومة المختلفة .

٥ ــ تأكيد الدور الذي تقوم به كثير من المؤسسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية في مجال الادارة العامة ، لوضع البرامج المدروسة، واجراء البحوث الميدانية ، وتوسيع مجال الاستشارات بحيث يحد من اللجوء للشركات الاستشارية الاجنبية ، وحث الجهات الحكومية بالاستعادة بمراكز البحوث الجامعية ما أمكن .

ثالثا : اهمية التدريب الاداري في التنمية :

١ ــ وضع سياسة واضحة ومتكاملة قصيرة وطويلة المدى للتدريب في القطاع الحكومي ، من قبل لجنة التدريب .

٢ ــ ضرورة تدعيم ادارات التدريب في الوزارات والاجهزة الحكومية المختلفة ، وتعاون هذه الادارات مع معهد الادارة العامة بشكل يخدم أغراض واهداف البرامج التدريبية ، ويحقق أقصى ما يمكن من فائدة من هذه البرامج ، عن طريق اجراء مسح للاحتياجات التدريبية في هذه الاجهزة ، وقيام معهد الادارة العامة بتصميم برامج تطابق تلك الاحتياجات .

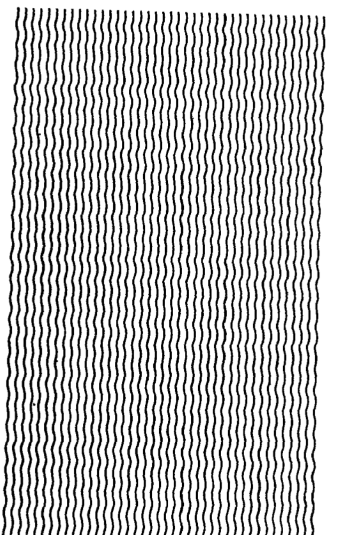
٣ ــ زيادة نشاط معهد الادارة العامة في تهيئة وتدريب الاداريين على كافة المستويات .

٤ ـــ التوسع في عقد الندوات الادارية التي يعقدها معهد الادارة العامة، والكليات الادارية ، والتي يشترك فيها كبار المسؤولين في الدولة لمعالجـــة المشاكل الاداريـــة .

ه ـــ ضرورة تدعيم علاقة المعهد بالاجهزة الحكومية وبخريجي المعهد ، واشتراك عناصر من هذه الاجهزة بتقويم برامج المعهد عن طريق عقد اللقاءات، وتشكيل الجان ، وزيادة التشاور حول وضع البرامج والدارسين .

ق ـــ ضرورة تركيز المعهد على البحوث الميدانية التي تعالج المشاكل الادارية التي يعاني منها الجهاز الحكومي .

دليل المكتبات الجامعية



دليل المكتبات الجامعيـــة

منذ ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر ملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع ، وتطورها التاريخي .

وتمشيا مع سياسة التطوير بالمجلة تطرقنا في اعداد سابقة الى نشر تقارير وملخصات عن المكتبات الجامعية في بعض الجامعات العربية .

ونواصل في هذا العدد عرض ملخصات اخرى عن المكتبات في الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا . فنعرض من خلال الصفحات القادمة نبـــــذة مختصرة عن مكتبات مركز دراسات الخليج العربي بالبصرة .

آملين أن يتحقق التعريف الذي أردناه بالمكتبات الجامعية .

مكتبة مركز دراسات الخليج العربي

اولا : نبذة تاريخية :

انشئت مكتبة المركز عام ١٩٧٤ وكانت بدايتها لاول مرة بداية بسيطة اذ احتوت على عدد محدود من الكتب العربية والاجنبية وبعض المجلات ، ولكنها بدات بالتوسع واصبحت تضم الان ما يزيد على ٦٧٥٠ كتاب و ٣٦٠٠ مجلة باللغة العربية واللغات الاجنبية الاخرى وضمت المكتبة ايضا مجموعة من الخرائط والنشرات والوثائق وهي موزعة على النحو التالي :

١ ــ القسم العربي :

يضم هذا القسم نحو ٤٢٥٠ كتابا بمختلف الموضوعات العلمية والانسانية فهو يضم كتبا حديثة مصنفة بأحدث الطرق .

٢ ــ القسم الاجنبي :

يضم هذا القسم نحو ٢٥٠٠ كتاب وبمختلف اللغات الاجنبية كالانجليزية والالمانية والفرنسية والروسية وبمختلف الموضوعات اضافة الى مجموعات من الكتب النادرة التي تم الحصول عليها من جهات علمية عديدة .

٣ ــ القسم الفارسي :

توفر في هذا القسم المطبوعات الفارسية المتنوعة من كتب ومجلات ونشرات وصحف وبمختلف الموضوعات الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية باللغة الفارسية ويضم هذا القسم نحو ٥٠٠ كتاب وقد تم اعداد فهرس لهذه الكتب .

٤ ــ قسم الدوريات :

لقد نما هذا القسم نموا سريعا فقد جرى الاشتراك بالغالبية العظمى من المجلات والصحف في الخليج العربي والجزيرة العربية اضافة الى ذلك فقد تم الاشتراك بالعديد من المجلات العربية غير الخليجية التي تعنى بشؤون المنطقة. وهناك جانب اخر من هذا القسم اختص بالصحف والمجلات الاجنبية كما أن المركز يقوم بتوثيق محتويات الدوريات واعداد سجلات كاملة لمحتوياتها تسهيلا لمهمة الباحثين .

٥ ـ قسم الخرائط :

بادرت المكتبة الى الاتصال بالجهات العلمية المختلفة في العالم والتي تعنى باعداد ونشر الخرائط ، وقد تم الحصول على مجموعة من الخرائط القيمة في الخليج العربي والجزيرة العربية وبلغ مجموعها نحو ٥٥٠ خارطة وبمختلف اللغات كما يضم القسم عددا كبيرا من الاطالس الجغرافية المتنوعة وفي احدث الطبعات .

٦ ـ قسم الوثائق :

زود هذا القسم بثلاث مجموعات من الوثائق :

الاولى : في افلام المايكروفيلم حيث تم الاتفاق مع مؤسسة (University Microfilm) على تصوير جميع الاطروحات من رسائل الماجستير والدكتوراة في العالم التي تعنى بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية وقد بلغ مجموعها نحو ٩٣٢ رسالة علمية وجرى تصنيفها وحفظها واصدار فهرس لها وزود المركز بجهاز عرض لهذه الوثائق .

والثانية : في افلام المايكروفيتش حيث قامت احدى المؤسسات العلمية السويسرية بتصوير الوثائق الرسمية لاقطار الخليج العربي على شرائح خاصة مع جهاز علمي لعرضها في المركز وبلغ مجموع هذه الشرائح نحو ٥٠٠ شريحة .

والثالثة : في وثائق البصرة اي ان هناك عددا كبيرا من الوثائق الخاصة بمحافظة البصرة والخليج العربي والتي تم الحصول عليها من بلدية البصرة وقد جرى تصنيفها وحفظها في المكتبة .

٧ ـ قسم الافلام الوثائقية والشرائح العلمية :

يضم هذا القسم مجموعة من الافلام الوثائقية والشرائح العلمية (السلايدات) مع جهاز عرض سينمائي خاص لهذه الافلام وقد تم الحصول على هذه الافلام الوثائقية من المؤسسة العامة للسينما والمسرح ومن جهات عديدة في اقطار الخليج العربي الشقيقة .

ثانيا : **انشطة المكتبة :**

١ ـ المكتبة تعير الكتب والمجلات للاساتذة والباحثين والطلاب داخليا .

٢ ـ تم اعداد فهارس بطاقية بالمؤلفين والعناوين والموضوعات لتجميع الكتب العربية والاجنبية . وقد قامت مكتبة المركز باعداد فهرس عام للكتب المتوفرة فيها باللغتين العربية والاجنبية .

ثالثا : تصورات المستقبل :

يهدف مركز دراسات الخليج العربي الى تطوير مكتبته لتصبح من المكتبات المهمة لانها عنصر اساسي من نشاط المركز العلمي ، وما لهذه المكتبة من اهمية خاصة في هذه المنطقة لمتطلبات الدراسات العليا حيث يؤمها عددا كبيرا من دارسي الماجستير والدكتوراة من مختلف جامعات العالم للتزود بالمعلومات ، فهي متخصصة بالخليج العربي ومن جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية والعلمية الاخرى .

وفي النية ادخال احدث الاساليب العلمية على المكتبة بما فيها الكمبيوتر بعد انجاز بناية المركز الجديدة وتقسيمها الى فروع اخرى وكل فرع فيها يختص بدراسة قطر من اقطار الخليج العربي ، فمثلا هناك مكتبة خاصة بدراسة الكويت وأخرى عن البحرين وأخرى عن العراق وهكذا .

هذا موجز عن مكتبة المركز وانشطتها وفي الختام نسأل الله جميعا ان يوفقنا لخدمة امتنا العربية المجيدة .

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرار في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هـذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر « المصطلحات السكانية الاجتماعية » كما وضعها الدكتور اسحق القطب .

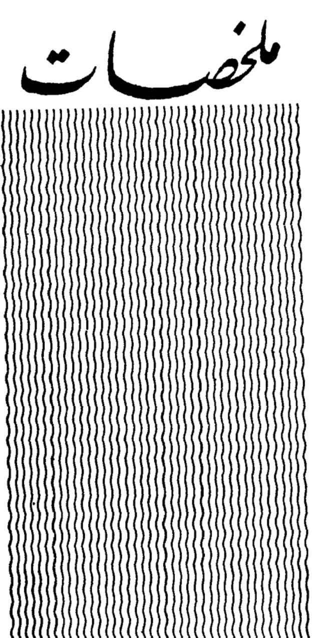
ونأمل أن تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعـد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الاخرى .

المصطلحات السكانية الاجتماعية

الترجمة	المصطلح
اجهاض	Abortion
أرقلم سكانية مطلقة	Absolute Population
توزيع فئات السن	Age Distribution
اهرام العمر والجنس	Age-Sex Pyramids
معدلات الحياة الخاصة بكل عمر	Age-Specific Survival Rates
التركيب العمري للسكان	Age Composition
ميزان الهجرة	Balance of Migration
هبوط في الوفيات	Birth Decline
تحديد النسل	Birth Control
تسجيل المواليد	Birth Registration
مقايس مستخرجة من التعدادات	Census-Based Indices
خط سير التعداد	Census Tract
وفيات المدنيين	Civilian Deaths
تركيب السكان	Composition of Population
العقد الاجتماعي	Contract, Social
معدل الجريمة	Crime Rate
الحياة الجمعية	Collective Life
الرقابة على الحركة السكانية	Control of Population Movement
التغيير الدوري	Cyclical Change
معدل الوفيات	Death Rate
الاثار الديمغرافية	Demographic Effects
الديمغرافيا (علم السكان)	Demography
الازاحة السكانية	Displacement of Population
توزيع السكان	Distribution, Population
عالم السكان	Demographer
السكان النشيطون اقتصاديا	Economically Active Population
الخصوبة الفعالة	Effective Fertility
أسباب الوفاة البيئية	Environmental Causes of Death
التوازن	Equilibrium
المغتربون	Expatriates
توقعات الحياة	Expectation of Life
الهجرة الخارجية	External Migration
حجم الاسرة	Family Size
التخطيط للاسرة	Family Planning
نسبة الانوثة	Femininity Ratio
تنبؤ	Forecasting

المصطلح	الترجمة
Foreign Born Population	السكان المولودون في الخارج
Facilities Transportation	امكانيات المواصلات
Gross Migration	الهجرة الكلية
Gross Reproduction	معدل التكاثر الاجمالي
Growth, Population	النمو السكاني
Greatest Absolute Population	اكبر نمو مطلق للسكان
Habitant	قاطن
Housing Survey	المسح السكاني
Imbalance	عدم التوازن
Immigration Policy	سياسة الهجرة
Indices	مقاييس
Infanticide	وأد الاطفال
Infant Mortality	معدل وفيات الرضع (اقل ن عام
In-Migration	الهجرة الداخلية
Informal Controls	ضوابط غير رسمية
Joint Migration	هجرة مشتركة
Legal Birth	الولادات الشرعية
Life Cycle	دورة الحياة
Multivariation Analysis	تحليل المتغير المتعدد
Manpower Projections	اسقاط القوى البشرية
Maternal Mortality Rate	معدل وفيات الامومة
Mobility, Population	حراك ، تحرك اسكاني
Model Input	نموذج المدخلات
Mortality, Median Age	السن المتوسطة للوفاة
Natural Increase	الزيادة الطبيعية
Net Reproduction Rate	معدل التكاثر الصافي
Nupitality Tables	جداول الزواج
Population Policy	السياسة السكانية
Polygamy Rate	معدل تعدد الزوجات
Pyramid, Population	هرم سكاني
Push Factor	عامل طرد
Pull Factor	عامل جذب
Rate of Population Growth per annum	معدل النمو السنوي للسكان
Reproduction Rates	معدلات التناسل
Rural Population	سكان الريف
Seasonal Migration	الهجرة الموسمية
Segregation	تفرقة السكان
Survival Rates	معدلات البقاء
Total Fertility	الخصوبة الكلية
Trends of Fertility	اتجاهات الخصوبة
Trends of Population	اتجاهات السكان
Vital Statistics	احصاءات حيوية

ملخصات



المعلومات كشكل من أشكال الطاقة

حسني عايش

تتناول الدراسة هنا موضوع المعلومات واهميتها في شتى المجالات .

وقد ربط الكاتب هنا ــ فيما يبدو أنه ربط غريب ــ بين المعلومات والطاقة ، ولعل ذلك يكون حافزا لمزيد من مثل هذه الدراسة في المستقبل .

ولعل هذاالربط ينطلق اساسا من دور المعلومات واهميتها في ادارة كافة المؤسسات العامة والخاصة عن طريق وسائل الاتصال المختلفة التي تقوم فيها .

المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة
الخارجية في دول العالم الثالث

بهجت قوراني

تحاول هذه المقالة توضيح العلاقات القائمة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة خاصة العظمى منها .

وقد اعتمد الكاتب في هذا المجال علــى آراء اربع مدارس في هــذا الخصوص حيث لخصها واستخلص أهم نتائجها بعداختبـار فروضها .

ويأخذ الكاتب مصر كحالة لتطبيق دراسته حيث اخضع هنا الفروض لعــدة اختبــارات كميــة .

واخيرا خرج الكاتب بضرورة اجراء دراسات على مناطق جديدة في هذا المجال . وقد جاءت الدراسة بصورة تحليلية جديدة لا شــك أن الدراسات الاجتماعية في حاجة الى أمثالها .

قوى العمل الخارجية في الخليج العربي :
المشاكـــل والآفـــاق

ج . سِزروفي وشملان العيسى

يتناول هذا البحث بالدراسة موضوع العمالة غير الوطنية في كل مـــن الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر ، اي قوة العمل الوافدة الـــى هذه الاقطار من دول اخرى ، واثر هذه العمالة على حالة الاستقرار في تلك الاقطـــار .

وقد قارنت الدراسة اوضاع قوة العمل في اقطار الخليج هذه من حيث حالتها واعدادها وتأثيرها في الاستقرار والقوانين في هذه الاقطار .

وقد تضمنت الدراسة ايضا مقارنة بشكل او بآخر بين قوى العمـــل الوطنية في هذه الاقطار وغير الوطنية .

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتّاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣½ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربيه . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوى (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بنايه الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

قواعد واسس النشر
بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥ــ١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة منذئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، أن الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد أن نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان ــ وبعد مضي عامين كاملين على الانطلاقة الجديدة ــ ارتات الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تاخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١ ــ تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتاكد هويتها كمجلة عربيــة .

٢ ــ ترغب « المجلة » في أن تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حــول كونها تعالج جانبا او اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا ، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد او اكثر من حقول الاقتصــاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكرتارية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليهــا اعــلاه .

أ ــ الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ ــ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (...)) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت او خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ — وكي يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التاليــة :

ا — اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب — الا يكون قد سبق نشره .

جـ — ان تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د — تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكــامل .

٣ — ترسل الابحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ .

٤ — وبعد ان تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها — على نحو سري — على محكمين (او اكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ — وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالــراي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التاليــة :

ا — يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئــة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين .

ب — اما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

د — وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د — يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجـــانا .

٦ — الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ — تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ — يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ — يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التــالية :

ا — تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب — طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاتــه .

جـ — مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ — تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجــلة .

١١ — تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارهــا (٦٠) ستين دينارا كويتيــا .

ب — مراجعــة الكتــب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التــالية :

١ — ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر اي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، او تقترحهــا السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ — ان لا تنشر المراجعة في اية مجلة اخرى .

٣ ــ ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر او ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ــ ان يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ ــ ان تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتهــــا .

٦ ــ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرهــا المجلة مكافاة مالية رمزية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة عليه نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعــة .

جـ ــ نــدوة العــدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيــادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعــالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقــة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافاة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستون دينارا كويتيا .

د ــ التقــارير العلميــة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافاة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمــة .

هـ ــ دليــــل الجــامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤســسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي او فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعــات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشاة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات .

و ــ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ــ مناقشـــات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلميةفيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفـة .

name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U S)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to·

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486.
Kuwait University
Kuwait.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated
3) A separate sheet should be attached listing the following information academic achievements, previous publications, exact current address
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification
5) Publication procedures are as follows
   a– An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   b– If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision
   c– Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K D (approx. 180$ US) In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article
   d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance The following should be of assistance

1 The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2– The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)
3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information. exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name,

in the West looking very dismal, Lenin in **Imperialism, The Highest Stage Of Capitalism** (1916) introduced his theory of imperialism in which he tried to explain why Marx's predictions failed to bloom. With the decline of competition and expansion at home, the capitalists avoided the internal contradictions which Marx predicted would destroy their system by expanding overseas, where they sought new investments and new markets among the economically underdeveloped areas. These new outlets provided new markets, cheap labor, untapped natural resources, and virtually no local competition. This new stage of 'monopoly finance capitalism' allowed capitalism to gain a new lease of life — but this will only be for a temporary period, Lenin warned. Sixty two years later, capitalism is still with us and even thriving. Whether Marx failed to identify the true mechanisms of change within that society or by prophesying the doom of capitalism, he forewarned its beneficiaries, is hard to tell. However his contribution, in both cases, is overwhelming.

workers would increase, also their political awareness and affiliation. Only fighting to improve their share of the pie; instead of being the spark that is supposed to ignite the hay, they are the handy extinguishers putting the fire out. Their main concern is to wrest concessions from the employers, an act which has greatly contributed to the contentment of the working class, and thus made revolution less likely. This activity is becoming a major rather than a secondary aspect of the trade unions.

Another empirical prediction of Marx does not seem to have come true; that of the growing inequality in industrial societies. Although the worker is nowhere near the capitalist wealth or income, impoverishment of workers has not happened, partly because of government intervention and partly as a result of union action. Unemployment is still a continuous problem but the great mass of the unemployed that was to bring about the collapse of capitalism is not in sight.

One of Marx's major assumptions is that all wealth is produced by labor. Machines, in this model, do not increase the supply of wealth. He envisions the process within boundaries, his model implicity implying that the amount of wealth is static; profits going to one capitalist come from the share of another, a fact which is probable but not necessary.

Mark's theoretical scheme, although intended for a universal view, is actually employed in a partial manner. Some of his theoretical ideas fit only particular societies. His theory of social classes applies, in the main, to the formation and development of the modern bourgeoisie and proletariat; it does not apply to other class formations.

In studying social evolution, Marx's aim was to identify the internal mechanisms within capitalism which he believed would eventually lead, through their incessant operation, to the destruction of the capitalist system. In turn, this would pave the road for the emergence of the following stage of human social change, socialism. Marx died in 1883, prophesying the doom of capitalism which he viewed as in a process of digging its own grave. Thirty three years later, with the lot of the workers of the advanced industrial countries seeming to be improving rather than worsening, and the prospects of the proletariat revolution

---

° At Kent State University in Ohio, the National Guardsmen on May 4, 1970, fired their M-1 rifles into a group of antiwar demonstrators killing four students and seriously wounding eleven others.

He gets so involved in the system that he becomes inclined to forget the luxurious life the rats are leading in his neighbourhood or in the depressing negro slums next door. By investing astronomical sums in the religion of 'space odyssey', everyday 'TV game shows', periodic' election fever', or by constantly exposing him to a grotesque exaggeration of the universal 'ecological concern', the global probability of 'nuclear confrontation' or the growing threat of an 'energy crisis', Marx's proletariats are being continuously diverted from their burning social, political and financial problems. The 'God that failed', as a result of an allegedly omnipotent technology' is being constantly renovated to meet the changing times. Furthermore, the capitalist class succeeded in surrounding the working class by a political and ideological vacuum that is absorbing the rising pressure of the ever-increasing social contradictions. Instead of tackling the causes, the capitalists only bother themselves with surface manifestations of social-economic troubles. If the increasing frustration of the working class increases to manifest itself in "wild-cat" strikes or in acts of sabotage, the tigér smiles to remind people of his teeth. The Kent University lesson was as much to anybody who would dare to challenge the system as to the students who were only being "a nuisance" to it.

It was naive of Marx, in my opinion, to overlook the fact that technological advance are not necessarily confined to the work-shop to improve modes of production; they could also be extended to include instruments of control and techniques of maintaining political stability. Here, the role of the army becomes decisive; unless won over, even if the crisis becomes extremely acute, the working class has no chance. Here one may wonder what should convince the worker to sacrifice himself, if anyway his victory is inevitable?

It was naive of Marx, in my opinion, to overlook the fact that technological advance is not necessarily confined to the work-shop and to improved modes of production; it could also be extended to include instruments of control and techniques for maintaining political stability. Here, the role of the army becomes decisive. If the crisis becomes acute, the working class has no chance unless the army is won over. One may wonder what would convince the worker to sacrifice himself, if his victory is inevitable?

During the life-time of Marx, the trade unions were in their infancy. They had little power but were very politically oriented. They were neither recognized by their employers nor by the governments. Here, Marx thought of a directly proportional development : the power of the

in revolution. In this final struggle of workers and capitalists, the former, the only "really revolutionary class", will emerge victorious. Then the state can be "nothing but the revolutionary dictatorship of the proletariat".

Marx's approach to the problem of social change, like that of Weber, is through theorizing about great changes from one type of society or civilization to another; in contrast, a behavioural or economic approach would be prone to assume a state of social equilibrium unless some particular force exerts a disruptive influence. In this respect, I think, Marx was able to tackle the problem from a much wider scope; his concern being more with the process of change rather than the unit of change that would upset the balance.

Though it is one of the great intellectual achievements of the nineteenth century, Marx's social theory exhibits some major flaws; his empirical predictions are, in some places, weak. But it is only fair to mention here that only sketchy materials and few statistics about world societies or working power were available for Marx's use, yet he managed to leave us a work unrivaled in its originality and comprehension.

Throughout his theory, Marx conceives of the proletariat as a new political force engaged in a struggle for emancipation, yet, when one looks at the working class, today, after so many decades have elapsed, one cannot but wonder : Do the proletariat in the different parts of the world conceive of themselves as a "universal class"?; Do they believe that they have a common mission to bring about "a general human emancipation"? Why don't they ?

Although Marx recognized that the ruling class has the higher class consciousness, he underestimated the extent of their cleverness. Also, he underestimated the cleavage between the intellectual ability of both classes. An overview of today's industrial societies, especially that of the United States, clearly shows how the capitalists are outwitting the working class today. An atmosphere has been created in which the worker is inclined to be self-centered without much feeling for or association with the various workers in different parts of the nation or of the world. In the United States, the biggest industrial society, the capitalist ruling class managed to make the 'exploited' worker live with the illusion that one day he will make it; one day, his son will be the president of the nation. As a result, the worker's animosity to the system is checked.

MARX'S THEORY OF SOCIAL CHANGE RE-VISITED

M. Daoudi *

The main problem that has faced scholars in their effort to explain social change is to relate men and events, human decisions and their results to some reasonably uniform elements in social change. Economic theory has precise methods for forecasting change when the people acting are motivated by competition for direct monetary or material returns, and outside, or exogenous, factors do not intrude on the market. Such situations cannot, of course, exist in the real world over any considerable period of time. The major expositions of economic theory by Karl Marx make social and political assumptions of key importance.

From the outset, Marx sets forth his own outlook : "What is society, whatever its form may be? **The product of men's reciprocal activity.** Are men free to choose this or that form of society for themselves? **By no means.** Throughout his work, Marx has in mind a thorough and systematic criticism of a type of society, namely capitalism. He traces the formation of the principal social groups- the classes as he distinctly divides them- to the forms of ownership of the means of production, and the forms of labor of nonowners. He develops the idea of a big social change resulting from internal conflicts and contradictions into a theory of class struggle which made social classes the principal, if not the sole, agents of political activity. This conception led Marx to distinguish between a ruling class and an oppressed class, and the state, which places itself above both to moderate the conflict and keep it within the bounds of "order". As Marx views social changes to display a regular pattern, he constructs a historical sequence of the main types of society, proceeding from the simple, undifferentiated society to the complex class society of modern capitalism; he sketches an explanation of the great historical transformations which demolished old forms of society and created new ones in terms of economic changes which he regarded as general and constant in their operation. He maintains that the last form of human development, accumulation of capital matched by an accumulation of human misery on the other side of the fence, leads to a crisis point at which the exploited will rise

* Ph. D. Candidate at the University of Southern California.

The final political comment concerns Sudan's Afro-Arab identity. Perhaps the newest feature of this well-worn discussion concerns the closer contacts Sudan is establishing with Saudi Arabia and the Gulf States, towards whom the Sudanese people are at present showing much of the ambivalence which has long characterised the Afro-Arab question.

While many observers have been concerned with politics largely as a question of Sudan's stability, they have at the same time been assessing it economically in terms of potential and performance. On potential Mr. Sylvester rightly points out (in a chapter entitled "Food, Glorious Food") that the possibilities for agricultural growth are enormous. However, he once more casts a somewhat uncritical eye over the newly established schemes. Much praise is heaped on 'Tiny' Rowlands of LONRHO for his initiative in connection with the Kenana sugar projet, yet costs have escalated to a point where the LONRHO management team has been sacked, while world sugar prices have fallen. (It seems unfortunate nutritionally that in a country where there is much undernourishment great effort is being devoted to the production of white sugar.) Furthermore, a scheme involving considerable employment of highly-paid and well-maintained expatriates, employs Sudanese at very low wages and with few services provided by either management or government. It is to be hoped that at least the several other huge schemes which are planned will learn from Kenana's problems.

Mr. Sylvester is far from unaware of the Sudan's general difficulties, but in making the valuable contribution of assessing the Nimeiri regime he seems to have overlooked several of the very real concerns with development which are frequently heard — sometimes even in the state-controlled press — in the Sudan today.

ability to control events is sometices open to doubt. The picture or an inquisitive president swooping unexpectedly on different government departments ready to cut ministers and civil servants down to size has to be set against frequent accusations of corruption in many areas of public life, and obvious signs of the rapid acquisition of wealth by the few in the midst of widespread poverty.

In addition to discussing Nimeiri, Mr. Sylvester has selected certain outstanding political and economic themes for consideration. Politically, he gives most attention to the country's single legal political party, the Sudan Socialist Union (SSU), which he presents as a growing and relatively successful organisation — though largely on the evidence given to him by senior SSU officials. In comparison, he has little to say about the character of its composition, or its relations with the administration. Furthermore, since the book was written the future of the SSU has been called into question as a result of the reconciliation between Nimeiri and the leaders of the illegal National Front opposition, especially Sadiq-el-Mahdi and Sherif el-Hindi. It may also be affected by the fact that though, as Mr. Sylvester remarks, the National Front's attempted coup of 1976 was not met with popular enthusiasm (in the Front's view only because of its failure to operate the broadcasting station), the SSU has been of little use to Nimeiri in times of trouble. The President knows well that in the last resort it has been the army on which he has had to rely.

Another political theme of the book concerns the southern Sudan, with one chapter devoted to the background and development of the civil war, and another concerned with the period of reconstruction since 1972. On the former subject, which he heads "Fight for Justice", Mr. Sylvester shows an appreciation of the views of both sides, something which few writers in the past have achieved, or even attempted. In dealing with reconstruction he is right to see the problems, but perhaps has allowed their daunting scale to limit his critical appraisal of the regional government — something which has not happened in the south itself where in the elections in February 1978 Abal Alier's government was decisively defeated. (Mr. Sylvester might also have noted that it is one of paradoxes of Nimeiri's regime that while it has brought peace in the south, it has resulted in the greatest bloodshed in the north in this century.)

Book — **Sudan Under Nimeiri,** Anthony Sylvester, Bodley Head, London 1977, £5, pp. 224.

P. Woodward *

The publication of this book is to be welcomed. Interest in the Sudan has grown in the Middle East, particularly as a result of investment activity, in the West, as new commercial opportunities have developed, and in Africa, since the Sudan hosts the 1978 meeting of Heads of State of the Organisation of African Unity. Yet hitherto a straightforward easily-read account of the major political and economic developments of recent years has been lacking, and it is this gap which Mr. Sylvester's book seeks to fill.

As the title suggests, the outstanding personality of the book is President Nimeiri himself, and it is timely that this should be so. After nine years in power Nimeiri has ruled the Sudan for longer than any man since the British governor-general, Sir Reginald Wingate, and longer than any Sudanese since the Khalifa Abdullahi. The author is clearly impressed by Nimeiri as an individual, and as a man who has brought change to an underdeveloped country; he also suggests that Nimeiri's fellow-countrymen think similarly of him. There is certainly a respect for his personal courage, and even his detractors have a grudging admiration for the good luck and skill which have allowed him to survive numerous attempted coups, but there are doubts concerning the wisdom of some government policies. In particular, present economic policies suggest that Nimeiri is not merely a pragmatist, as Sylvester believes, but a considerable gambler, for if the many recently-established enterprises fail to function profitably, the Sudan will be heaviiy in debt for years to come. Nimeiri is also presented as a popular figure who enjoys a great rapport with his people; in reality his ability to draw an enthusiastic audience has varied considerably over his years in power, and he has never acquired the charismatic image which produced scenes of adulation when the late Gamal Abdel Nasser visited Sudan. Nimeiri's concentration of power in his own hands is clearly portrayed but his

* Lecturer in the Department of Politics, University of Reading.

(11) Norbert Wiener, **Cybernetics,** (Boston : The MIT Press, 1969) P. 158.

(12) George T. Land, **op. cit.,** P. 33.

(13) George T. Land, **op. cit.,** P. 30.

(14) George T. Land, **op. cit.,** P. 11.

(15) Richard C. Carlson in a paper titled, "Environmental Constraints and Organiational Consequences," compared public organizations to domesticated animals, as they do not compete like private organizations for clients, because a steady flow of clients is assured. They do not need much to struggle for survival since their existence is guaranteed. On the other side, he compared private organizations to wild animals which must struggle for survival because their existence is not guaranteed.

(16) Communication means the transfer of information. The main parts of the process of communication are : 1. The sender/transmitter.

2. means of communication, verbal and nonverbal. 3. The listener/receiver.

(17) George T. L. Land, **op. cit.,** P. 188.

(18) Charles Albano, **Transactional Analysis on the Job and Communicating with Subordinates,** (New York : Amacom 1974) P. 64.

(19) George T. Land, **op. cit.,** P. 177.

(20) Arthur B. Toan, JR, **Using Information to Manage,** (New York : The Ronald Press Company, 1968), P. 67.

(21) C. West Churchman, **The Systems Approach,** (New York : Delta Publishing Company, 1968), P. 109.

(1) Karl A. Stiles, et al, **College Zoology,** (London : The Macmillan Company, 1969) P. 11-22.

(2) Speed of computation in the electronic computer has gone from 100,000 additions per second in the mid-sixty to 200 million operation per second in 1974. The index of industrial research and development in U.S.A. has climbed from 100 in the base year of 1953 to over 400 in 1965. The C-141 star lifter air craft, required about 250 engineering design change per week. Papers published on maser-laser grew from 10 in 1950 to 300 in 1960. From : Robert G. Murdic and Joe E. Ross, Information Systems for Modern Management, (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice-Hall Inc., 1975) P. 18.

(3) Some writers make distinction between information and data. To them, "information is the behaviour-initiating stimul between sender and receiver transferred through communication". Information affects the behaviour of men and machine, while data are recorded symbols and observations that are not currently affecting behaviour. Data base for computer systems consists of massive of such signs that are not affecting behaviour. Until the data are actually viewed, and properly organised for a manager, supervisor etc., so that he reacts to them, they are not information. Ibid P. 439.

(4) George T. Land, **The Unifying Principle of Transformation,** (New York : The Golden Press, 1973) P. 12, 13.

(5) J.D. Lee, **Concise Inorganic Chemistry,** (London : D. Van Nostrand Co. Ltd., 1969) P. 7, 9.

(6) **Ibid,** P. 10.

(7) George T. Land, **op. cit.** P. 13.

(8) **Ibid,** P. 13.

(9) Karl A. Stiles, et al., **College Zoology,** London : The MacMillan Co., 1969) P. 21-22.

(10) George T. Land **op. cit.,** P. 14.

To achieve highly functional information, the leader, the manager, etc. should consider the total environment in which his followers/subordinates operate. He should try to become sensitive to those variables which abolish barriers of communication and information. By doing this, information "frequencies" can match their built-in "frequencies". As we have already indicated, every individual, through socialization/education and training has a kind of "black box" similar to that of an aeroplane. To stir communication or to originate information we in him. To stir communication or to originate information we need to look into the box to get acquainted with its information contents. Using the terminology of today's communication/information, the brain of almost every individual person is being filled with files, cassettes and/or cartridges on which information about different subjects, social, politics, religious, etc. are being recorded through socialization. To be able to communicate with and understand others we should be sensitive to their feelings, social needs, and the physical and psychological fields they grew up in. If we master this skill in an information exchange, we become able to transmit and receive information from our colleagues, superiors and subordinates. To achieve a very high level of success, a person must be able to diagnose or pinpoint the causes of information breakdowns and abolish them, before they critically expose the life of the system to death.

Just a final worthy note to remember : The unique characteristic of information is that it increases as much it is used. This resourceful characteristic of information as energy is not enjoyed by the other forms of energy which decrease as much as their use is increased.

a. It deals with vital aspects of the organization concerned.

b. It is sufficiently liable to serve its purpose.

c. It reaches soon enough to enable those concerned to act.

d. It comes in an understandable (digestive) form.

e. It is accompanied by an appropriate basis for comparison.

In other words, designers and installers of information systems should design and install quality filters which should be directed, explicity at filtering unreliable, irrelevant and meaningless information/data at the point when the information is received, and later throw out information when it is no longer of any use. (21)

2. Information is less likely to produce new higher levels of organization in closed or static systems or environments. It flourishes in those that are open and flux. The destiny of dinasours and dictators testifies that aggressive intruders in the course of normal growth/information cannot survive.

3. Successful information is not restricted to correct or feasible information. It cannot be known if information is good or not until it has been tested within the system. Information surviving in practice in the system is automatically reproduced over and over, and consequently, becomes part of the preferred information in social/psychological systems. There has been a growing awareness that the prevailing information system in organization may not be the best to serve it in the changing environment in which it must operate today. Expressed in another way, we should not claim that the information we have is the last or the best information we may have.

4. The leader, the manager, the supervisor, the administrator, the engineer and the teacher, etc. who make things happen realize that information/communication is at the core of most problems and work to facilitate the information flow every day. They are conscious of the many variables (pieces of information) that influence the people they interact with, and take these variables into account when they make decisions which affect them.

This phenomenon suggests that organizations and institutions whether for services or for production form local spaces within their bodies in which the general increase of entropy is arrested by allowing meaningful (usuable in decision and problem solving) information flow in the organization or institution. Otherwise, a high degree of disorder (entropy) confronted with a low degree of order (syntropy) takes place. If a survey of human progress from the vacuum of space to the ocean deeps, inventions and technologies (extensions of man's biological functions) is made, we may find that the total progress of man achieved was by combining information in new ways. Man became the Master of our planet and superior to all biological organisms due to his unique capacity to store and to use the massive and growing pool of information in an integrative manner, which allows new information to contribute to the growth of mankind as a whole.

In conclusion, it is crucial to regard information as literally a form of energy, the fuel for engines that carry the processes of life toward higher levels of organisation. Sharing of information provides the possibilities of growth. The more appropriate the available information is, the more growth occurs. If information is absent or inappropriate, growth will not occur.

D. How can an information system contribute to the purposefulness of an organization?

Information, as we have seen, is the life-blood of organizations, consequently no organization can survive without a functional information system. To be functional, designers and installers of information systems should ensure that the information systems they design and install produce information characterised by :

1. Fitness — significance, relevance and usefulness — otherwise natural selection will extinguish the organization at least until such time as it can fit into it. Although repeated exposure to information is enough to establish preferences, information to survive must be satisfying and self-reinforcing to the legitimate user. Stated in other words, information must be useful to the subject of growth in order to be substantially accepted. Biologically and psychologically speaking, organizations and ideas survive and reproduce only when they serve either the biological system or the psychological system. Information becomes most useful or most energetic if : (20)

(waves) of energy. If these information/data frequencies we are exposed to match with ours, mutual transmission and receiving — interaction — and consequently growth takes place. Physically speaking, our ears are able to absorb certain waves of sound. The method of arrangement of the "sound energy" gives us specific information. A similar thing happens with our eyes : they are able to absorb certain photons of light. The method of arrangement of the "light energy" gives us specific information. The same happens with the rest of our senses. Through the forms of information/energy we get by our senses, we become able to grow. If we enlarge our perception of information a little bit further, we can consider information as power or capital. Other forms of capital are equal, organisms, organizations, groups and societies that successfully grow are able to do so as a function of the information they possess. Accordingly, organizations, groups and societies may be easily defeated or made extinct by much smaller organizations, groups and societies which have relevant or better information or new ideas in the area of competition or conflict. The force of information or ideas whose time has come is irresistable except by better information or ideas. While the process or concept of entropy (originated in thermo-dynamics) disorganises the matter and organisations, syntropy reorganises them at the same time. That is to say, disorganization and disorder can be resisted only by organization and organization depends mainly on information.

Syntropy seems to be a second basic principal in the activity which tends towards unity, symmetry and coherence, a force of attraction comparable to the universal force of gravity. Because no organization of information can achieve an absolute state, entropy and syntopy are complementary: entropy disorganizies and syntropy organizes. Entropy aids syntropy (reorganization) by helping break down old materials, and syntropy aids antropy by resynthesising new materials. Entropy's function is catabolic and syntropy's function is anabolic. Organization cannot exist without disorganization as life cannot exist without death, for organization or life would have nothing to recombine or resynthesize to achieve higher levels of organization, (growth). If they were in a static equilibrium, disequilibrium would stand as a means for higher and more definite dynamic equilibrium or organization. Disequilibrium contributes to dynamic equilibrium in a specific casual chain.

C. Information is a form of energy

If we enlarge our perception of information, life, energy, and matter, we can begin to comprehend a large body of phenomena. Enlargement of our perception of information is necessary to explain why information accumulates at higher levels of organization. In this papers we have looked at information as something "that determines the probabilities of an event". If we examine closely this new concept of information we find it introducing the idea that information is a form of energy in both the potential and kinetic forms, for energy is a capacity or ability to do fork. Information, as we have seem, causes atoms to bond, and molecules to form. It, in fact, provides our food and our thoughts. In each case of interaction, whether in matter, life or between individuals, groups and societies specific forms or programmes (frequencies) of information must be available to get work done. Energy must be expressed in a form that can be meaningful (understood) at every level of growth or interaction. Information is a form of energy in both kinetic (when used or applied) and potential (when stored) forms.

As we have stated earlier, growth is a process that depends on the joining of information. Growth occurs when there is meaning or agreement in the linking of information. When growth occurs, higher levels of organization come into being as expressions of growth. "A photon of light is omitted from the sun and through photo-synthesis, becomes plant life, converting carbon dioxide into oxygen and into the vegetative informational nutrition that sustains animal life. As this level of organized information is absorbed in the animal world, it reaches new heights of organization, joining in larger and larger molecules, becoming cells and the energy to drive them. It can ultimately become the material by which we move, speak, and think. If information is in an inappropriate forms as a chemical for example — it can become toxic and cause life to cease. Yet it constantly finds the right forms to support life and to support its own transformation to becoming parts of larger organization". (19)

Just as the atom — "knows" what information it can accept for growth at the level of the photon, we, psychologically speaking, recapitulate the use of information we learn by communicating with one another using the same mechanics. We, through and due to the process of socialization, become programmed like the atom. We accept information/data or not, depending on their frequencies.

FUNCTION OF ORGANIC SYSTEMS & THEIR TECHNOLOGIC EXTENSIONS DEVELOPED THROUGH HISTORY

Ectogenetic Period (yr. Approx.)	Boundary Protection	Mechanical & Support	Energy	Transport	Communication	Perception	Processing & Control	
	Skin, hair etc.	Bone Skeleton Cartilage	Food Muscle	Circulation Systems	Nerve Systems Signals	Senses	Brain	
5,000,000 B.C. pre-writing & Notation	Animal skin tents fences huts armor	hand axe wedge lever drill throwing stick bow	fire human group-effort	paths rafts boats	messengers verbal & skin language notation drum horn paintings			Surface phenomena exploration
10,000 B.C. Writing & block printing	bricks cloth fortified village buildings	crank wheels pulleys looms force pump molds valves	animals wind water gun-power agricul-ture mills	wheel roads carts carriage ships irrigation canal & locks	writing paper scribes block printing books relay stations towers navigation	spectacles telescope clocks		
1500 A.D. movable type printing	Iron structures cement glass cities	Gears lathe machines bearings	steam agricul-ture implements electri-city food-can-ing fertilizers	Steamboat railroads bicycle	movable type printing camera typewriter	microscope sepectros-cope thermometer barometer	automatic valves tabulators	substructure exploration anatomy chemistry biology
1900 A.D. electric & electronic communica-tion	Synthetic & alloyed mts. Plastics etc.	cantilever machine tool factories mass produc-tion	internal combustion turbines nuclear power	automobile aircraft rockets	phonograph motion pictures telegraph telephone radio television Xerograph	X-rays electron microscopes remote cameras sensing instruments	automation cybernetics computers	Infrastructure exploration

SOURCE : George T.L. Land, op. cit., p. 62

5. Use of the converted material fuel (energy) for growth or expansion of cell for reproduction or for specialised products to be used later by the organism. 6. Act of assimilating the environment's reaction (feedback). *Being an open system*, the cell listens for both negative and positive feedback to open or close the loop of systematic activity. 7. Use of feedback information (criticism) to regulate or mediate subsequent growth activities. The cell is a self renewal growth and duplication machine. This is the basic difference between life and non-life systems. Cybernetic systems depend on self corrective feedback, while an organic system development of potentialities depends on the possibility of a positive-nutritive informative feedback from the environment. The amount and type of feedback that take place in an organization often determines its climate. The climate can be described in terms of the organization-information-communication policies.	5. Storage of the recombined information as memory for later use as reflected in behaviour, articraft, or a special product. 6. Act of assimilating responses (feedback) of the social environment by internal and external expansion absorption from the *environment*. 7. Act of regulating subsequent activities. Feedback either closes or opens the loop of the human psychological growth system.	5. Act of executing the solutions for their "fitness" e.g. their potential effect and value and the probable feedback that will be received.	**D. Controlling** 1. Observation and measurement of performance against standards set for achieving objectives and correction of performance when required. 2. Observations of significant trends, so the objectives and programmes may be modified as necessary. **E. Feedback** Recycling of information concerning plans and actions and progress at different stages of the management process.

A BRIEF ANOLOGY BETWEEN GROWTH/ INFORMATION SYSTEMS

No.	The Biological System (the Cell)	The Psychological System (the Psyche)	HUMAN MADE SYSTEM: Problem solving system (Research)	HUMAN MADE SYSTEM: The Business organisation
	All organisms convert materials from their environment into living and life facilitating substances in seven basic acts.	All "Psyches" try to convert new information from environment into living and life facilitating information in seven basic acts.	Problems solving in its basic form, is the seeking of answers to question or hypothesis.	One of the most common and useful methods of classifying managerial functions is grouping them around the following activities :
1.	Act of searching or probing-ingestion of resources (a hungry cell). This act is a manifestation of an open system.	1. Act of searching. The first psychological function to occur in all normal infant behaviour is that of a hungry "psyche" curiosity. The what is it? preflex. The child's why. Accordingly, the first prerequisite for psychological growth is the availability of sufficient "nutrition" information.	1. Act of searching for available knowledge and information (a hungry researcher or manager/ student etc.).	**A. Planning** 1. Setting of objectives.
2.	Act of screening or discriminating selection or rejection of substance.	2. Act of screening of information/data for usefulness (selective perception).	2. Act of analysing or breaking down of information and digesting of data.	2. Perception of opportunities, problems and alternatives.
3.	Act of digesting; another act of screening to determine which chemical components into new compounds often dealt with previously stored information (conversion of resources into fuel).	3. Act of digesting and analysing of screened information.	3. Act of manipulating knowledge and information through imagination into new synthesis, e.g. into a hypothesis or ideas.	3. Diagnosis of opportuities, analysis of objectives, and selection a course of action.
4.	Act of synthesisting or recombining of usable components into new compounds often dealt with previously stored information (conversion of resources into fuel).	4. Act of reassembling or synthesising of information into new arrangments.	4. Act of internally projecting the use of the idea.	4. Designing a programme for action to achieve the objectives. **B. Directing** 1. Leadership is the necessary organisational action required to achieve the designed programme including communication and motivation of subordinates. **C. Organizing** 1. Supervision of action plan through the organization whose task relationships are defined and understood.

The pressures of new information naturally create a strong demand for higher growth levels. This eventually creates constant disequilibrium in environmental and life systems, and this inevitably results in the dynamism that some rulers, managers, supervisors, and teachers, etc. see as uncomfortable and threatening. Although human life, with the intelligence and will of Man, has developed to higher levels because of such disequilibriums, some see this disequilibrium as the enemy who will usurp their privileges. Thus, they blindly try to keep the old patterns of growth which served the purpose (performed and accomplished their role) in the past and handicap new patterns which best fit the requirements of the new stage of development. They try to use the old frames (of reference) to embrace the new pictures of growth. They try to prevent new information from performing its normal growth function which is, in the long run, impossible. Perhaps this is the dilemma of development and change in most developing countries.

What does this mean?

It means that an individual born in an information-rich-culture becomes a more successful environment transformer than the one born in an information-poor-culture. "For teachers and parents, this means that providing a belief in dignity, respect and self-affirmation by being willing not only to educate but to learn and mutualize with children and allow the expression of their growth through affecting their environment." (17)

As for other institutions, they should recognise the latent developmental values existing in all men, and provide opportunities for all to contribute to mutual growth by abandonment of the "I alone know" approach.

Mutual growth laws tell us that withholding too much information can be detrimental to business effectiveness, especially if the organization is trying to encourage participative management, since participative management seeks to narrow the information gap between managers and subordinates by having them, at all levels, help formulate decisions and solve problems that affect their jobs.

taught to be similar to their parents but not identical. Some room was left for individual differences. In replicative growth, although the basic character of the initial information is present in the originated cell or child, there is some opportunity to introduce new ideas.

B.-3 The reciprocal interactive growth/information form:

This form is a truly two-sided exchange of information or communication. (16) Mutual growth or information provides enormously increased openings for new information data to be generated or combined. This form of growth or information can be noted easily in a more advanced information/culture of parent — child relationship in which the parents (or teachers) learn from their children/students as their children learn from them.

The main characteristic of this level of growth or information is the give and take or the sharing or joining process. It is the highest or most advanced level of growth or information. It is the product or the culmination of growth at the accretive and replicative levels. If we look into all forms of matter and life we find that the process of growth continually transforms itself into even higher levels of growth, trying to reach this level.

Growth of sub-particles leads to atoms, atoms to molecules, molecules proceed to cells, cells join to become multicullars and organisms repliculate the growth processes at the biological, psychological and cultural levels.

With the arrival of large-scale printing and other broad information — sharing and communication media, the pressures for mutuality began to overcome replicative defenses. The industrial revolution and lately the technological revolution (post-industrial revolution) were land-marks or milestones in the widespread mobility, and information sharing situations which weakened conformity to old patterns, and created much higher probabilities for combining new and different information ideas and cultures. History tells us clearly that a blind conservation of the past is not a setting for survival but for extinction.

B-1 The accretive (additive of sameness) form. It is purely additive in nature. It is merely the extension or expansion of the existing boundaries. It is the enlargement or accumulation of sameness without change in the basic form. Accretive growth or information is static, with little new data combination possible.

In human terms, children were once considered — in early stages of human development or in backward societies — literal extensions of their parents. They were socialised or socially programmed to be the same as their parents or strict copies of them. Information/culture was rigidly controlled and passed to new generations almost unchanged. Thus, the earliest and underdeveloped cultures are fundamentally accretive. Accordingly, a system or society which closes the doors against new information to guard old patterns finally becomes isolated or strange in the over all system (society at large) around it. Such systems especially in the public sector, (15) may be for a time maintained by perpetuation but a day will come when such systems become extinct and are replaced by other advanced ones.

Education and training in many Arab countries and developing countries as they exist today can be characterized as an accretive act in which the teacher/trainer attempts to store in the brain of the student/trainee the same information stored in his mind and to impose on him the same traditions, habits, dress, speech and thoughts. This kind of education and training does not contribute to effective growth because it inhibits discovery and mutual growth of the young.

B-2 The replicative growth/information form

The main characteristics of this form is the influence the initiator exerts on the initiatee to take on its form. When a cell grows it divides, the two daughter cells become replicas of the mother cell, and the boundaries are no longer within the boundaries of the original cell.

Children in more advanced information/cultures were once

1-9 To increase in size, quantity or degree, or in some specialised manner.

1-10 To increase the quality of metabolically active protoplasm, accompanied by an increase in cell number or cell size or both.

1-11 In natural science, growth is clustering, joining, bonding, synthesis, dynamics.

1-12 Growth is information.

In spite of this diversity and confusion, growth — oriented definitions and explanations have not been abandoned. Being in desperate need to describe, explain or understand any fundamental processes known to us from the joining of sub-atomic particles to the putting together of thoughts into ideas, we have to use some word, and the word "Grow" comes as the closest to express the phenomenon. If we dig deep into the basic nature of the concept of growth and of the definitions, we find a common denominator — "Growth cannot occur independently — it requires interaction and interrelation between the growing thing and its environment". (14)

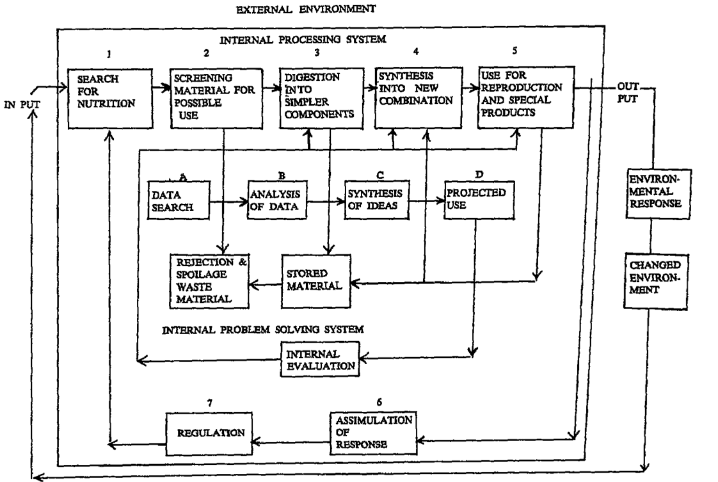
In other words, nothing grows totally from within or from without only, something from both must be integrated to make growth occur. Whether the word we use is growth or otherwise, the process — requires a joining of things. Accordingly, an atom organism acts on its environment before it reacts to it. This is a very basic law of nature which is manifested in all processes : actions produce reactions, neither one is separated from the the other.

In light of this law, we can say that things act on each other by their mere presence, and if they join in some manner, growth occurs.

B. Forms of Growth — Information

Growth forms can be divided into three distinctly different forms, each of which emerges into the other in a continuum of levels of growth.

FUNCTIONAL BIOPSYCHOLOGICAL PROCESSES AND SYSTEMS AS THEY OCCUR WITHIN ORGANISMS, HUMAN THINKING AND PROBLEM SOLVING PROCESSES.



COMPILED FROM GEORGE T. LAND, OP. CIT. FIGURE 18 PAGE 77 AND ...... FIGURE 37 PAGE 102.

animals. It became the primary departure point which separated the physical growth from the new, high level continuun of psycological growth. Only through a language can Man accumulate the information he gets through his interation with his fellow men and the environment. Such information caused great changes in the basic behavioural patterns of Man. With this means,trans mission and diffusion of new information from generation to generation became possible.

Recognition of the enormous "Magic" usefulness of language lead Man to protect it and preserve it in different forms and techniques such as towtem, taboo, and secret rituals. By such memorial techniques (socialization or programming) acquired information was memorized (recorded) in the hearts of the tribe and then passed by to new generation.

The third major step or leap in Man's march toward advancement took place, perhaps 50 to 100 thousand years ago when he could develop an extra-ordinary new information — presentation and handling system, later on called writing. Man's primitive cave paintings, markings on bones and pebbles preserved information which was considered most critical or most important by him and to him. In these times "The development of information coding from the thing itself to a realistic representation, to a stylised symbol, and then to a brief code, is much like the way we save information in simple codes in computer memories and the like. The result is to enable storage of much data in the same-space, whether it is a brain or a filing cabinet." (13)

It is self-evident that this new information — storage process — led in a relatively short time to the technological society we witness today. Analogically speaking, recorded information became the new genetic construction or ectogentic system of writing which enabled Man to make vast leaps in development.

In light of this, the development and advancement of societies, groups and individuals could be considered a function of information. Stated in other words, the difference between societies, groups, and individuals could be accrued to the difference in the amount and quality of information each possesses. The development gap which today exists between individuals, groups in the same country and between countries is in fact a reflection of the information gap that exists between them.

chromosomes do not move at random, but form a sort of mosaic with respect to one another in a definite order. They retain their individuality and genetic continuity from generation to generation". (9) Therefore, if the internal genetic information for brown eyes is present in enough quantity, brown eyes will occur, on the other hand, if the genetic information available is for blue eyes, blue eyes will occur. Otherwise, if a person born with blue eyes wants, for some reason, to change them to brown, he can be provided appropriately with this by the use of external information, with tinted contact lens, so that brown eyes result. "In all cases, in the phenomenological universe an event can occur only if the proper information is present."(10)

Norbert Wiener, a remarkable pioneer in the science of cybernetics expressed his belief in the necessity of information to organisms by saying "any organism is held together — by the possession of a means for the acquisition, use, retention and transmission of information". (11)

3. Information in Human Life

Being able to form new responses and to learn more complex behaviour from experience, example, imitation of animals copying the animal use of physical tools), the advantages of large-scale and long term memory and the functionality of his hand, Man began to learn how to extend his capacities beyond his genetic information (inherited equipment). He began to add new kinds of information to his already existing internal system. Thus, he greatly increased the opportunities for his survival and reproductive growth potentials.

"The discovery of Man that he could actually copy and amplify his own sophisticated biological system set the stage for the so-called 'Technology' that would one day sseem to threaten the world he had revolutionized". (12) Another major step or leap in the advancement of Man's mastery over other species took place, perhaps, three million years ago, when man developed the power of extended symbolic speech. If we dig deeply into this major development, we find that the emergence of language was not different from cells using DNA and RNA code information to carry protein messages. The emergence of language became the dividing line separating Man from less advanced

If we proceed to higher levels of matter we find that atoms will likewise relate only to certain other atoms and molecules. "The electrons in the outermost shell of an atom are generally the ones concerned with bond and compound formation, and from energy considerations molecules are formed only if each atom acquires a stable electron configuration in the process'.(6)

In other words, atoms carry their own information to each other, by for example, the number and type of possible bonds available. The particular set of such physical information determines whether the bond is obtained by losing, gaining, or sharing of electrons, and whether a molecule will be, say, sulphur or gold. In each case, we cannot produce a particular molecule unless we put together the physical information required. In the formation, the atoms of the original molecule make up the language — the code — that carries information necessary for other atoms to join the group in a specific formation. "They experience what is called a "stereochemical sympathy" between each other. Here as elsewhere in our universe, information determines the probabilities of occurance of an event."(7)

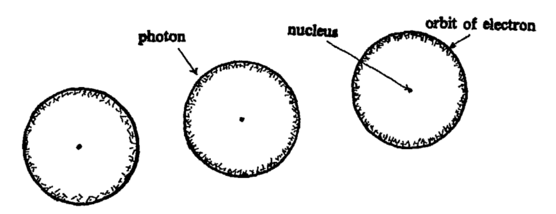
2. Information in Living Organisms

Although a mixture of chemicals does not make a living organism, a living organism, like the rock and the cloud, is composed of molecules and atoms, arranged or programmed in a special way unique to living organisms.

The phenomenon of information in living organisms is most eloquently expressed in the complex bits of information carried by the molecules of DNA and RNA in the chromosomes of biological systems. Whether a person has blue or brown eyes, dark or light skin, long or short arms, and the rest of the data needed to construct a living human made up of sixty billion cells are orderly encoded in the chemical memory of the germ cells. (8)

Every species of animals has a limited number of chromosomes, that appear when the cells of its body undergo mitosis. Every cell in the body contains the same number of chromosomes of the same size, shape and quality. "Observations indicate that

Chemists, physicists and biologists have fairly recently began to consider chemicals, sub atomic particles, atoms, molecular aggregate, huge megomolecules to the lowest phylogenetic level of life the cell, at their basic levels as pieces of information or data (3). They are considered as specialised sorts of "Memories". An atom of hydrogen, for example accepts only very limited frequencies of energy to transfer its electron to an outer orbit around the nucleus. If the quantuum of energy, the photon, is not in agreement with the frequencies of the hydrogen atom, the atom will reject it. On the other hand, if the frequencies of energy match with the hydrogen atom frequencies, it excites the atom to absorb the energy and consequently move to a higher energy state, called the "excited" metastable state. The electrons in the outer orbit of the hydrogen atom will concurrently expand their boundaries to a new horizon (4).



Atomic "growth" exemplified in an atom of hydrogen.
As energy of the proper frequency enters, the system expands to a higher energy state and the electron moves to a new orbit.

Even at the most fundamental level of matter there is some "meaning" to the different frequencies or forms of energy available to an atom. This kind of "Meaning" can be defined as information.

According to chemists and physicists "the chemical and physical properties of an element are governed by the number of arrangements or (programmes, frequencies) of the orbital electrons, that is by the atomic number".(5)

Information is a Form

of Energy

H. Ayesh *

INTRODUCTION

As science has extended our vision and perception, it has become clear or known to us that information or information systems have existed since the existence of matter and life. It has now been theorized that all forms of matter and life are made of the same basic materials, though in different arrangements. (1)

The importance of information was recognised in all stages of human history though in different degrees. As man, society and their accompanying technology become more and more complex, the problems more complicated. Compared with their counterparts of fifty or a hundred and difficulties facing leaders, managers, administrators, scientists, engineers and teachers etc., whether in peace or war, become increasingly years ago, today's leaders and managers etc., are confronted with the need to make decisions much more frequently in situations and conditions which involve an array of variables, each of which has a different outcome. Man and society today are living in an age of information explosion or revolution which has certainly had a profound impact upon all types of organisations. Various estimates have been made in connection with this revolution, some for example, said that man's knowledge is doubling every five to ten years and that this rate of information is accelerating. Some estimate that 85 to 90 percent of the scientists of all time are now living. (2) Thus, a relevant stand-by information system for today's man and society is vital. For this reason societies and organisations that want to survive must undertake a specific effort to design and institute information systems which best fit or meet their current and future needs.

A. Information manifestation in matter and life:

1. Information Manifestation in Matter

* Ministry of Education, Kuwait.

BIBLIOGRAPHY

SOURCES

Arab Planning Institute - Kuwait, SEMINAR ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT IN THE ARABIAN GULF - BAHRAIN 1975, Kuwait 1975.

Arab Petroleum Research Center, ARAB OIL & GAS DIRECTORY, 1974, Beirut, 1974.

Central Statistical Office — Kuwait, Statistical Yearbook of Kuwait 1970, Kuwait, 1970.

——————,STATISTICAL YEARBOOK OF KUWAIT 1974, Kuwait. 1974.

Europa Publications, THE MIDDLE EAST & NORTH AFRICA 1975-76, London, 1976.

Planning Board, REPORT OF THE COMMITTEE FOR POPULATION POLICY 1972, (in Arabic), Kuwait 1972.

AUTHORITIES

Davies, James C. "Towards a Theory of Revolution," AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW, 6 (1), 1962.

Feierabend, Ivo K.; Feierabend, Rosalind L.; Nesvold, Betty A.; "Social Change and Political Violence : A Cross-National Pattern," in H.D. Graham and T. R. Gurr (eds), VIOLENCE IN AMERICA, Volume II, Washington, D.C., 1969.

Finifter, Ada W., "Dimensions of Political Alienation" in A.W. Finifter (ed)., ALIENATIÒN & THE SOCIAL SYSTEM, New York, 1972.

Gurr, Ted Robert, "Psychological Factors in Civil Violence," in WORLD POLITICS, (20), 1968.

Stanford Research Institute, AREA HANDBOOK FOR THE PERIPHERAL STATES OF THE ARABIAN PENINSULA, Washington, DC, 1971.

NEWS PUBLICATIONS

AL QABAS, (Kuwait daily) Jan. 23, 1976.

AL TALIAH, (Kuwait WEEKLY) No. 427, June 2, 1973.

——————, No. 513, March 1, 1975.

INSTABILITY MODEL FOR THE GULF STATES WITH LARGE EXPATRIATE POPULATIONS

NON-INTEGRATION -- CONSERVATIVE POLICIES MODEL

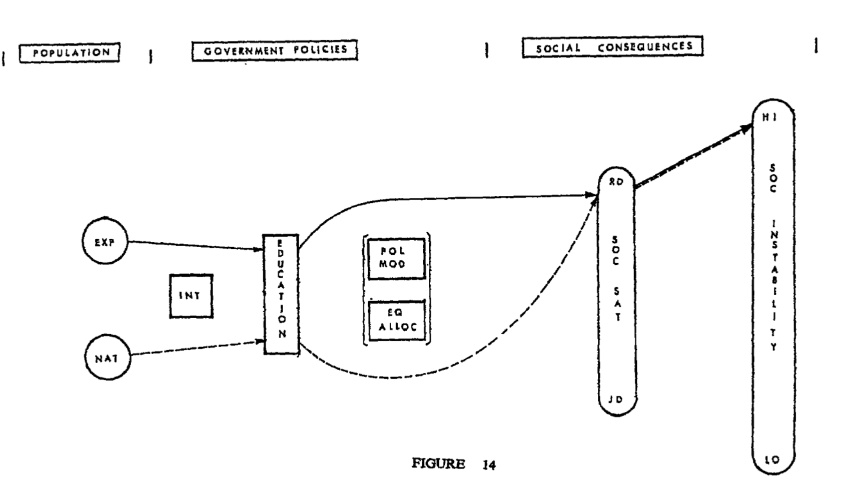


FIGURE 14

INSTABILITY MODEL FOR THE GULF STATES WITH LARGE EXPATRIATE POPULATIONS

NON - INTEGRATION -- PROGRESSIVE POLICIES MODEL

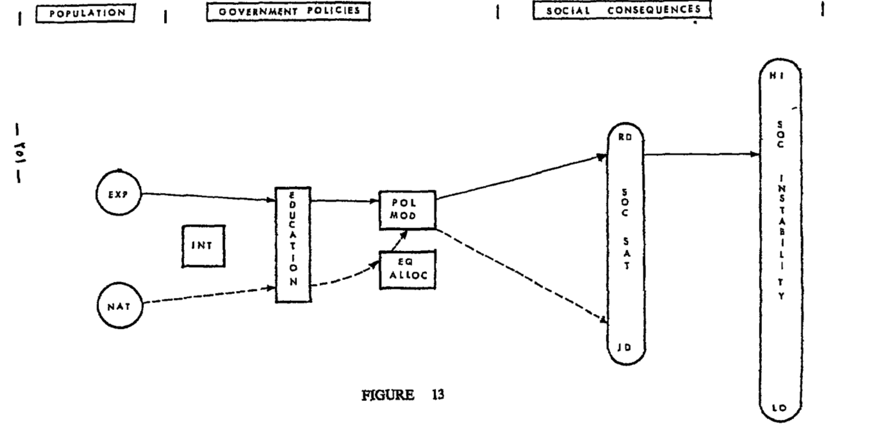


FIGURE 13

INSTABILITY MODEL FOR THE GULF STATES WITH LARGE EXPATRIATE POPULATIONS

INTEGRATION -- CONSERVATIVE POLICIES MODEL

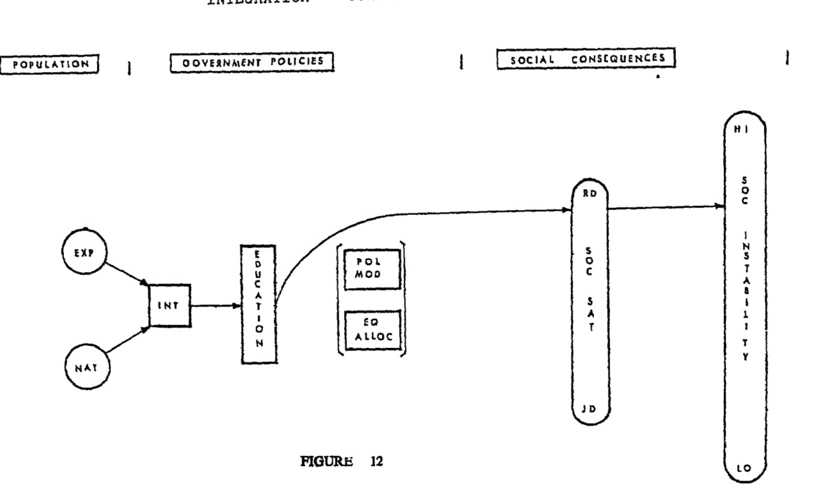


FIGURE 12

INSTABILITY MODEL FOR THE GULF STATES WITH LARGE EXPATRIATE POPULATIONS

INTEGRATION -- PROGRESSIVE POLICIES MODEL

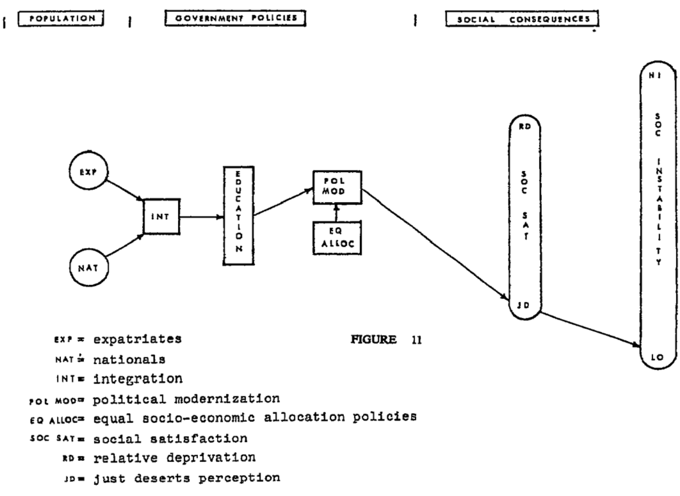


FIGURE 11

EXP = expatriates
NAT = nationals
INT = integration
POL MOD = political modernization
EQ ALLOC = equal socio-economic allocation policies
SOC SAT = social satisfaction
RD = relative deprivation
JD = just deserts perception

GOVERNMENT INPUT COMPARISON TOWARDS
EXPATRIATES & NATIONALS

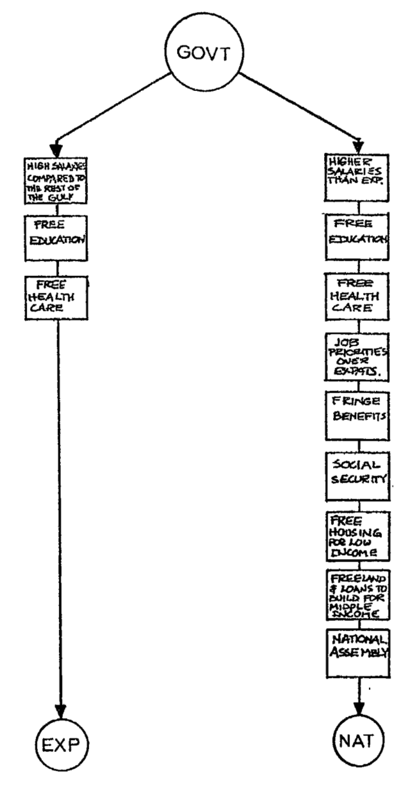


FIGURE 10

EXPATRIATE & NATIONAL INPUT COMPARISON
TOWARD THE GOVERNMENT

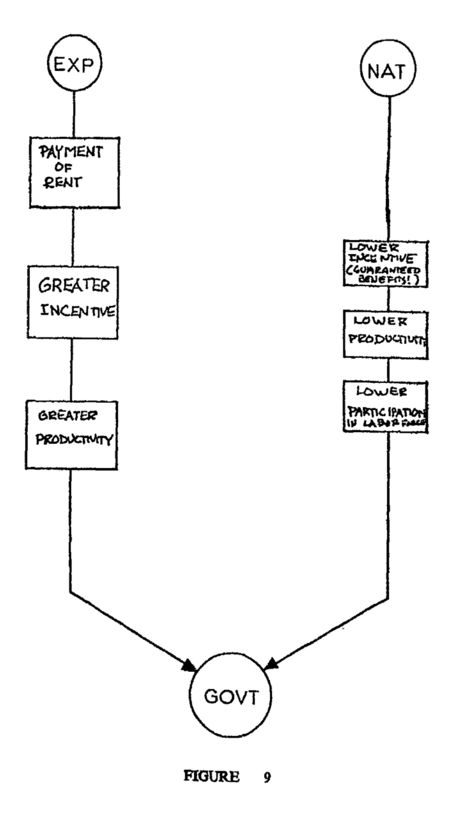


FIGURE 9

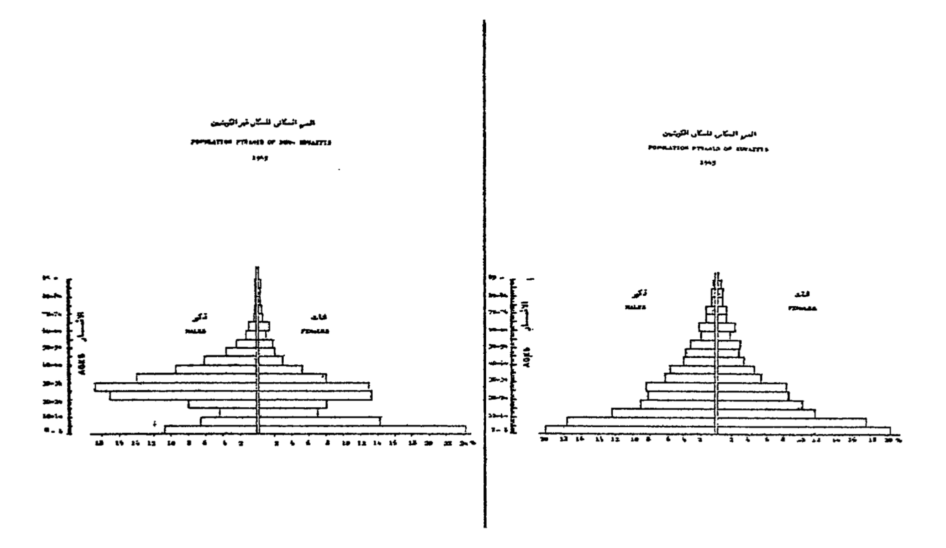
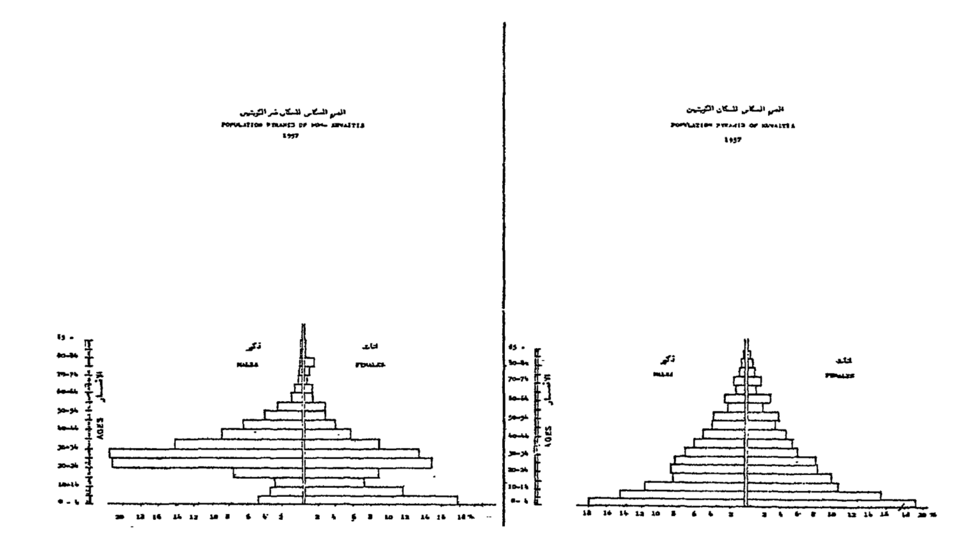
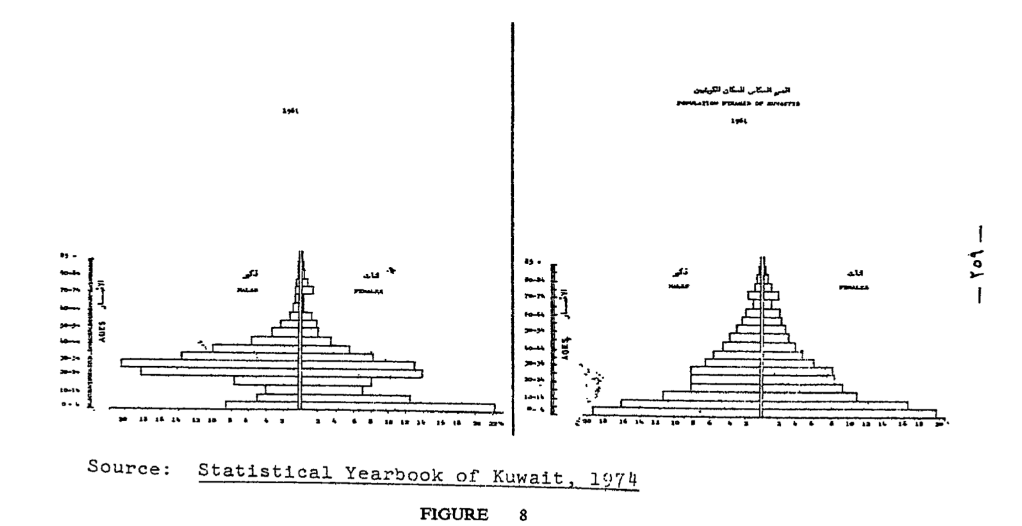

الهرم السكاني للسكان غير الكويتيين
POPULATION PYRAMID OF NON-KUWAITIS
ذكور
MALES
إناث
FEMALES
AGES
الأعمار
الهرم السكاني للسكان الكويتيين
POPULATION PYRAMID OF KUWAITIS
ذكور
MALES
إناث
FEMALES
AGES
الأعمار

FIGURE 8 — B

Source: Statistical Yearbook of Kuwait 1974


الهرم السكاني للسكان غير الكويتيين
POPULATION PYRAMID OF NON-KUWAITIS
1957
ذكور
MALES
اناث
FEMALES
AGES
الأعمار
الهرم السكاني للسكان الكويتيين
POPULATION PYRAMID OF KUWAITIS
1957
ذكور
MALES
اناث
FEMALES
AGES
الأعمار



Source: Statistical Yearbook of Kuwait, 1974

FIGURE 8

EXPATRIATE GOVERNMENT EMPLOYEES & WORKERS
IN THE GULF ECONOMIES (%)

KUWAIT	53% (1970)
U.A.E.	42% (1974)
QATAR	36% (1970)

SOURCE : Arab Planning Institute, SEMINAR ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT IN THE ARABIAN GULF. (1975).

FIGURE 6

EXPATRIATE LABOR FORCE IN THE DIFFERENT SECTORS
OF THE GULF ECONOMIES (%)

	Kuwait	U.A.E.	A.D.	Qatar
Professional, Technical & Related	85%		—	81%
Administrative, Executive & Managerial	65%	87%**	—	52%
Clerical	59%		—	72%
Sales	69%	56%	90%	81%
Farming & Fishing	77%	7%	37%	95%
	59%	53%	71%	79%
Production & Raw Labor	86%	82%	96%	87%

**rough estimate for all three categories combined.

* The table is compiled from Statistics in Arab Planning Institute, Seminar on Human Resources Development in the Arab Gulf.

FIGURE 7

KUWAIT LABOR FORCE

GROWTH RATE

LABOR FORCE	1957	GR % 57-65	1965	GR% 65-70	1970
TOTAL	80288	11.0	185291	5.5	242296
K	24602	7.5	44012	8.2	65369
N K	55686	12.3	141279	4.6	176827
% NK	69%		76%		72%

SOURCE : STATISTICAL YEARBOOK OF KUWAIT 1974.
FIGURE 4

EXPATRIATE LABOR IN THE EAP OF THE GULF ECONOMIES

KUWAIT	74%	(1970)
UNITED ARAB EMIRATES	57%	(1968)
QATAR	83%	(1970)
ABU DHABI	83%	(1793)

SOURCE : Arab Planning Institute, SEMINAR ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT IN THE ARABIAN GULF (1975)
FIGURE 5

THE GULF AREA — POPULATION & LABOR FORCE INFORMATION. 1972

	POPULATION	EAP	%	LABOR FORCE
KUWAIT	738,662 (990,389) est. 1975	239,271	(32%)	234,371
UAE	350,000	78,071	(22%)	78,071
QATAR	170,000	48,330	(28%)	48,330

*The table is compiled from various governmental statistics.

FIGURE 2

KUWAITI POPULATION PERCENTAGE

(1970)

47%

53%

KUWAITI

NON-KUWAITI

SOURCE : STATISTICAL YEARBOOK OF KUWAIT 1974.

FIGURE 3

11. AL TALIAH, No. 513, March 1, 1975.

12. See Ada W. Finifter, "Dimensions of Political Alienation in A.W. Finifter ed., ALIENTATION AND THE SOCIAL SYSTEM, New York, 1972, and Edward N. Muller "Relative Deprivation and Aggressive Political Behavior" paper & Odivered at the 1975 Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco.

13. Finifter, op. cit.

14. Planning Board, REPORT OF THE COMMITTEE FOR POPULATION POLICY, 1972 (in Arabic), Kuwait, 1972.

FIGURES

NON-KUWAITI POPULATION: BY NATIONALITY AND SEX, 1970

Country of Origin	Male	Female	Total	Percentage
Jordanian & Palestinian	79,934	67,762	147,696	37.7
Iraqis	23,583	15,483	39,066	10
Iranians	35,498	3,631	39,129	10
Egyptians	17,392	13,029	30,421	7.8
Syrians	17,180	10,037	27,217	7
Lebanese	14,145	11,242	25,387	6.5
Indians	10,510	6,826	17,712	4.4
Pakistan	9,438	5,274	14,712	—
South Yemen	7,839	765	8,604	2.2
North Yemen	2,026	337	2,363	.6
Saudi Arabia	6,025	4,872	10,897	2.8
Other Arabs	13,760	3,003	16,763	4.3
Other Asian (non-Arab)	207	55	262	0.1
Other Nationalities	12,411	7,603	20,014	5.1
Americans	394	422	816	0.2

SOURCE : Planning Board, 1970 POPULATION CENSUS, Table 4.

FIGURE

detailed examination. Although at present, this issue seems self-contained, the instability that it may generate if mismanaged may very well have monumental effects on the whole Middle East.

We hope our reflections have identified the direction of future inquiry, and will stimulate intensive and controversial debate.

REFERENCE NOTES

1. For further detailed statistics, see Central Statistical Office of Kuwait, STATISTICAL YEARBOOK OF KUWAIT 1970 AND 1974; Arab Planning Institute, SEMINAR ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT IN THE ARABIAN GULF, Kuwait 1975.

2. Arab Planning Institute, SEMINAR ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT.

3. IBID.

4. IBID.

5. AMIRI DECREE, Number 15, 1959; Revised 1966.

6. LABOR LAW, Art. 72, 1955.

7. First pointed out publicly in AL TALIAH (Kuwaiti weekly magazine), No. 427, June 2, 1973.

8. Reported in AL QABAS (Kuwaiti daily newspaper), Friday, January 23, 1976.

9. The Feierabends' discussion on modernization, where transition to modernity and systemic frustration is discussed in greater detail may be found in Ivo. K and Rosalind Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social Change and Political Violence: A Cross-National Pattern" in H.D. Graham and T.R. Gurr, eds, Violence in America, Vol. II, Washington DC, 1969.

10. Marx's degradation pattern states that as value expectations stay constant, but value capabilities decline, the ensuing gap will result in revolution. De Tocqueville's "rising expectations" theory says that as expectations rise faster than capabilities, the growing gap will eventually become intolerable. Both relative deprivation theory, (James C. Davies, 1962) and the J-curve hypothesis are essentially based on a combination of these two concepts. Also see, James C. Davies, "Towards a Theory of Revolution," in AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW, 6 (1) 1962.

ernization and allocation policies. The government is attentive to public demand and is skillful in implementing the optional trade-offs. This leads to Just Desserts perception in both segments of the population and consequently to low social instability.

This model, of course, would be the optimal outcome. At best, it is wishful thinking. However, we believe that a conscious and rational effort in this direction may yield the most positive results. (See figure 11).

INTEGRATION-CONSERVATIVE POLICIES MODEL. This scenario hypothesizes that if integration takes place, education is a constant positive factor and no political modernization is effected (and, consequently, there is no overall equal allocation policy), then relative deprivation perceptions will be jointly high in both segments of the population. This will mean low social satisfaction and consequently, high social instabiilty.

This case seems to indicate the classical class struggle. Distinctions between natives and expatriates would disappear. Instead, repressive governmental policies would lead to class divisions. The education policies that are being followed now would, as a matter of fact, heighten the chance of instability. They would create an awareness of the lack of progressive policies and lead to heightened relative deprivation perceptions. (See figure 12).

NON-INTEGRATION-PROGRESSIVE POLICIES MODEL. In this case, education again being a constant, an obvious conflict between expatriates and natives would emerge. The native population would be high on social satisfaction, but the expatriates, who would feel discriminated against, would be low. Consequently, they would stimulate high social instability, being equal in number to the native population. The level of social instability could be further escalated if the native population would feel threatened and react with hostility. (See figure 13).

NON-INTEGRATION-CONSERVATIVE POLICIES MODEL. In this final hypothesis, we suppose the absence of both integration and progressive political modernization. Consequently, there cannot be equal socio-economic allocation. This yields a tripartite conflict. First, the expatriates perceive great relative deprivation with respect to general modernization. Secondly, the expatriates would feel relatively deprived in relation to the native population given the continuation of the present inequality structure. Finally, the native population would experience relative deprivation in terms of its perceived modernization expectations in relation to capabilities. Both groups would be low on social satisfaction. Social instability would be at its highest. (See figure 14).

These hypotheses are to be viewed as four possible general trends. Their purpose is only to call attention, and not to provide solutions to the politico-economic problems that may be generated by the expatriate populations of Kuwait, Qatar, and the United Arab Emirates. We feel that the potential problems are great enough in magnitude to merit much more

Education has been a main thrust of development. It is constantly being improved and is available to everyone. It has recently been made law that only high school graduates may hold government jobs. This is a clear attempt to upgrade the qualifications of the Kuwaiti labor force. Furthermore, the Ministry of Education has extensively revised the educational structure. Vocational training was given a much higher priority, geared to the immediate needs of the country. Similar policies are being followed in Qatar and the United Arab Emirates.

Following the preceding structural analysis, we can now construct our hypotheses with regard to future instability in the countries concerned. We present the hypotheses by constructing an "Instability Model for Gulf States with Large Expatriate Populations." The model has three structural sections and eight conceptual variables.

POPULATION is a given element. Its conceptual variables are the "Expatriate" and "Native" populations that function in terms of the GOVERNMENT POLICIES. In view of present policies, we have selected four policy alternatives. By "Integration," we mean the extension of citizenship rights to at least a major section of the expatriate population. We regard 'Education" as a constant, being available to both natives and expatriates and being the most progressive element of modernization policies in the countries concerned. By "Political Modernization," we mean a progressive policy on the governments' part that would constitute cumulative involvement of the total population in the political process. By "Equal Socio-economic Allocation Policies," we mean the optional governmental allocative policies that would keep feelings of relative deprivation within each population group and also with respect to each other, at a minimum.

The final element in the model defines the reaction of the population to governmental policies in terms of SOCIAL CONSEQUENCES. We express the reaction on a "Social Satisfaction" scale, with Relative Deprivation representing the low and Just Desserts perception representing the high points of "Social Satisfaction".

This scale is of course, inversely related to the level of "Social Instability". The lower the "Social Satisfaction", the higher the "Social Instability", the greater the likelihood of aggressive political behavior. We define aggressive political behavior as problem-solving attempts by the given population groups outside the legal-institutional framework of the government.

In view of the present state of affairs and our defined model, we have constructed the following four hypotheses on the likelihood of social instability in Kuwait, Qatar and the United Arab Emirates, as a result of varying policies towards the expatriate population.

INTEGRATION-PROGRESSIVE POLICIES MODEL. Here, we presume an integration of the two population segments. Education has a constant and positive effect. Great flexibility is exercised in political mod-

In light of these definitions, we feel that given the political situation in the countries in question, and given the inequality structure, the majority of expatriate labor would perceive normlessness to be low and their own powerlessness to be high. The result would be political apathy. (13) This, in fact, is the existing condition on the part of the majority. The perception of their own well-being compared to their plight in their countries of origin still outweighs their perception of inequalities relative to the native populations. They see the ruling authority firmly established, and do not see their inequalities as a condition that would demand systemic change. At the same time, however, this is the condition most conducive to change in our time.

The majority of the present expatriate population has shown tendencies to become permanent in nature, or at least stay for an indefinite period. Their offspring who have grown up in the host countries and have been educated there will be entering the labor force over the next few years. They already feel a much closer association with their host countries than their parents, in fact, to them these nations are already their home countries. Consequently, as they become increasingly aware of the existing inequalities their perceptions of being non-citizens in what they regard as their HOME COUNTRY will also increase. Their feelings of political normlessness may consequently be high. Correlated with a feeling of high powerlessness and a perception of relative deprivation, this group may greatly increase the instability potential of the overall society.

These possibilities are, of course, a function of future governmental policies. Therefore, the level of future social instability will depend on the governments' abilities to perceive and meet the potential threats to stability through revised policies. The various governments are not entirely oblivious to the problems posed by the expatriates. It was to this end that the Kuwaiti government commissioned a Population Policy study as far back as 1972. (14) The study recommended the integration of those non-Kuwaiti Arabs who contributed to the development of the country. Furthermore, it called for unconditional citizenship to all offspring of expatriates born in Kuwait. It also suggested citizenship for all educated and highly skilled Arabs who have emigrated from the Arab world. Finally, the study proposed the extension of full social benefits to non-Arab expatriates.

So far, the government has not implemented any of these recommendations. There is a great debate over the population issue. Much traditionalist concern has been expressed over the possibility of Kuwaitis' experiencing a quantitive or qualitative decrease in benefits if forced to share them with such a great number of expatriates. Given Kuwait's oil revenues, this would seem unlikely. Nevertheless, so far, there has been no change in citizenship policies.

The existence of instability seems to be further confirmed by the V-curve hypothesis. This states that the greater the change in a given society whether it be for better or for worse, the greater the socio-political instability.

Thus, we may deduce that there is a given instability potential in the countries in question, merely because of their transitional process toward modernity. We feel that this instability potential may be greatly increased in magnitude by the politico-economic inequalities between expatriates and natives.

The present expatriates, who in essence are permanent members of the population, have numerous behavioral options available in relation to the inequalities they face. Their views must be examined in the light of their feeling of relative deprivation as a suitably expressive medium of their discontent.

The relative deprivation concept is a combination born out of Marx's "degradation pattern" and DeTocquevilles "rising expectations" concepts. (10) In simple terms, it states that as a gap between a group's value expectations and value capabilities increases, it will at some point reach an unbridgeable point leading to political violence. For our purposes, we are interested in the politico-economic gap between the expatriate and native populations.

Today's expatriates still regard themselves as foreigners. Therefore, their perception of the gap is most likely to produce two reactions. The highly skilled technical and professional workers who have gained the experience that will make them equally employable in other countries where the long term benefits (retirements, social security, etc.) are greater than in the Gulf states in question, will probably leave. As a matter of fact, this has already happened in some cases according to Kuwaiti press reports.(11)

From the presented theories, it could be deduced that those expatriates electing to stay (because compared to the outside, they are still better off) will become increasingly aggressive as their value expectations continue to rise, but their value capabilities are frustrated by the imposed inequalities. However, this will most likely not be the case at all. Ada Finifter and more recently, Edward N. Muller have demonstrated the importance of considering perceptions of political normlessness and political powerlessness along with the traditional relative deprivation perception in analysis of the overall existence of instability. (12) By political normlessness, we mean a given group's perception of effectiveness and equity of the political authority in exercising its control. By powerlessness, we mean the perceived ineffectiveness of the same group to bring about political change in face of the ruling authority.

The preference given by the labor laws to the employment of Kuwaitis means that 26 percent of the EAP has first choice for the most lucrative jobs. The labor laws also discriminate in the absolute sense (regardless of "Kuwaiti" and "expatriate" distinction) between the private and government sectors. The workday in the former is 8 hours while in the latter it is only 6 hours. (7) The generalist education policies followed until recently are an added factor in preparing young Kuwaitis for some sort of white collar jobs.

This very bad incentive structure leads to the situation where most Kuwaitis who are willing to work select lucrative and easy-going government jobs taking full advantage of their privileged position, while all the difficult and yet often more productive employment is left to expatriate labor. Practically no Kuwaiti is willing to do any menial labor whatsoever.

But there are further inequalities. In the area of salaries, for example, there are gross differentiations. The monthly salary of a Kuwaiti school janitor is 258 KD, almost three times higher than the 91 KD, salary of a non-Kuwaiti school teacher. (8)

Kuwaitis are entitled to a monthly government subsidy provided from oil revenues, free health care, free education, social security, and retirement benefits. Low income Kuwaitis are entitled to free housing, while the middle income are given free land and favorable loans for construction purposes. Non-Kuwaitis are entitled only to free health care and education. They do not receive any housing assistance yet their salaries are lower than the natives in comparable employment.

These inequalities also exist in Qatar and the United Arab Emirates. Though these countries do not have as elaborate a social welfare system as Kuwait does, nevertheless, there are similar salary and employment differentiations, and political rights inequalities. (See figures 9 and 10).

The question that now remains is what effect these inequalities will have if they remain persistent. Kuwait, Qatar, and the United Arab Emirates are modernizing societies in transition. Ivo K. and Rosalind Feierabend have demonstrated that in the transitional process of modernization, there exists throughout, a gap between aspirations and achievement. The gap is greatest at midpoint, that is, at the point of greatest systemic frustration. Systemic frustration is the inability to achieve aspirations within the system. It is greatest at the midpoint of the modernization process because at that point there is equalibrium between the drive towards tradition and the drive towards modernity. Hence, it is at this point that all aspirations in the absolute sense are met to the LEAST degree. Once the midpoint is passed, the gap lessens, but it is there through the process. Hence, it can be said that instability exists throughout the period of transition, as long as there is a condition of systemic frustration.(9)

that whereas in the fifties and early sixties, the expatriate pyramid was highly skewed in favor of males, it is now evening out. This has been assessed as evidence that expatriate labor is becoming more permanent in nature, since foreigners are establishing families in increasing numbers and are not coming to Kuwait for only temporary periods of employment with the purpose of accumulating substantial savings and then returning home.(4) (See figures 8 and 8 B).

The data presented so far shows that the expatriate population in the countries in question is greater than the native population. Furthermore, expatriates dominate the labor force. Foreign labor is especially evident in the "Highly Skilled Technical and Professional" and the "Unskilled Labor" categories. There is a clear dependence of all three countries on foreign labor for the orderly functioning of their economies and future development.

There is, however, one more decisive point of inquiry for the purposes of this analysis. The expatriate labor force is in a position of significant negative economic and political inequality in relation to the native population in all of the countries. The question of inequality and its future management is in our view a key element in terms of stability.

Inequalities are rampant and gain expression through numerous economic and political means. Kuwait for example has two classifications for citizenship. First class citizens are people who themselves or their predecessors have lived in Kuwait since 1920. These people have full political rights, they may vote for the National Assembly, the municipalities and they may hold public office. Second class citizenship applies to people residing in Kuwait since 1945. They may vote, but they have no right to public office. Non-Arabs have had to reside in Kuwait since 1930 to be eligible for second class citizenship. (5)

According to Kuwaiti labor law, both in the government and private sectors, Kuwaitis have first preference for employment, Arab nationals have second preference, and non-Arab foreigners come last. Under Article 72 of the Labor Law, non-Kuwaitis may not form trade unions. They may join Kuwaiti unions only after 5 years of employment under the jurisdiction of the union they wish to join. But non-Kuwaiti membership does not carry the privilege of voting or holding union office. (6)

These facts mean, in effect, that since in terms of political rights permanent resident non-Kuwaitis have to be included in the total population, 53 percent of the population has no political participation rights. Secondly, 74 percent of the EAP has no voice in the unions. They may join after 5 years, and may pay their dues, but have no direct voice in running the unions, or in actions taken by the unions.

more benefits for natives in return for less input than expatriates. This further reduced the native incentive to function in the various labor sectors, making the expatriate labor force a permanent feature.

The source of expatriate labor presents a tripartite distinction. The surrounding Arab nations with a labor surplus provide the majority of unskilled labor. A second major source are the Palestinians displaced in the Arab-Israeli dispute. In Kuwait, for example, they constitute 37 percent of the foreign population. Many of them have been educated abroad. The majority of this group is employed in the skilled and professional categories. The third source of expatriate labor is hard to define geographically. This group is exclusively made up of highly trained, skilled workers and professionals. The majority can be traced in general terms to the industrial nations of Europe, to India, and Pakistan, but they come from all nations, developed or developing, where they are underpaid or underemployed relative to their training and to the personal economic benefits they can gain in the Gulf states. (See figure 1.)

The constant labor influx has led to the following starting facts. In Kuwait, 53 percent of the population and 74 percent of the Economically Active Population (EAP) is expatriate. The greatest percent of foreigners in relation to Kuwaitis is to be found at the top and bottom of the labor market's sectorial division. Eighty-five percent of the highly skilled professional and technical and 86 percent of the unskilled labor force is expatriate. The proportion in the other sectors amounts to about a 60-70 percent expatriate majority as well. In government employment, the ratio is the lowest, but even here foreigners constitute 53 percent of the labor force.(1)

In the United Arab Emirates and Qatar, the situation is much the same. Though there is little reliable data available, some general observations can be made. Roughly two-thirds of the population in these areas is foreign. In Qatar, 83 percent of the labor force is expatriate. The ratio is only 57 percent in the United Arab Emirates. However, the two oil producers within the Emirates, Abu Dhabi and Dubai, with 83 percent of the EAP expatriate, present a picture conforming more closely to the Kuwaiti and Qatari pattern. (2) For our purposes, Abu Dhabi and Dubai are the important states because they are on the same development path as the other countries in question while the rest of the Emirates are quite stagnant on the subsistence level.

Th total population in all the Gulf nations in question has been experiencing a steady growth rate of 9 percent since the early fifties. (The generally accepted natural increase is 2.5 to 3.5 percent.) This, of course, is due to the increasing expatriate labor force. In Abu Dhabi and Dubai, for example, it increased by 17 percent in 1972 alone.(3) (See figures 2 to 7).

In Kuwait, its growth rate has decreased since the fifties, but is still at 4.5 percent. The Kuwaiti population pyramid provides data indicating

EXPATRIATE LABOR IN THE ARABIAN GULF : PROBLEMS, PROSPECTS & POTENTIAL INSTABILITY

G. Szurovy *

S. Al-Issa **

Ever since the small oil-rich nations of the Gulf area stepped on the path of rapid economic development, they have been suffering from an acute labor shortage in every sector of their economies. This led to the massive importation of expatriate labor. Today in Kuwait, Qatar, and the United Arab Emirates, expatriates outnumber the native population. It is even more significant that foreigners make up roughly three-fourths of the labor force in these countries.

The effects of this phenomenon cannot be ignored. This paper first examines the main characteristics of the imported labor force in terms of size, distribution, socio-economic benefits, and rights. Secondly, with an eye on the future, we will attempt to assess the impact of foreign labor in terms of socio-political instability potential. Defining the various policy options available to the governments in terms of future development and in relation to foreign labor, we finally offer a number of hypotheses that present social instability as a function of the available policy alternatives.

Our object is not to provide solutions. The data presently available do not permit that. Instead, we wish to identify a problem mostly ignored by many who have direct or indirect interests in the Gulf. We form our hypotheses with the goal of stimulating further research.

The influx of expatriate labor into Kuwait, Qatar and the United Arab Emirates began in the late nineteen fifties when oil income started to rise significantly. The increasing revenues provided for ambitious development projects which in turn generated a rapidly increasing demand within the service economy as well and created an acute labor shortage. The local manpower was unable to meet these demands for a number of reasons. There were deficiencies in training, education, and motivation Even in terms of sheer numbers, had the total labor force been put to work, it would not have filled all the newly general jobs. The gates were opened for a flood of expatriate labor. As the benefits of oil revenues began to be felt, differentiating governmental allocation policies provided

---

* Ph. D Candidate at the Fletcher School of Law and Diplomacy.

** Professor of Political Science at Kuwait University.

35 - Fred Riggs (1964), ADMINISTRATION IN DEVELOPING COUNTRIES : The Theory of Prismatic Society, Boston, Houghton, Miflin.

36 - (1967) "The Theory of Political Development" in James Charlesworth (ed), CONTEMPORARY POLITICAL ANALYSIS, New York, The Free Press.

37 - (1968), "The Dialectics of Developmental Conflict", COMPARATIVE POLITICAL STUDIES, I.

38 - (1970), "System Theory; Structural Analysis Reconsidered" in Michael Haas and Henry Kared (eds) APPROACHES TO THE STUDY OF POLITICS, San Francisco, Chandler.

39 - James Rosenau (1966), "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy", in R. Barry Farrell.

40 - Bruce Russett (1970), "International Behaviour Research Case Studies and Cumulation" in Haas and Karid.

41 - Anouar Sadat (n.d.) THE COMPLETE STORY OF THE REVOLUTION, (in Arabic) Cairo.

42 - Karam Shalaby (1976), THE TWENTY DAYS THAT SHOOK EGYPT : STUDY IN THE DOCUMENTS OF THE MARCH CRISIS, (in Arabic), Cairo.

43 - Roger Smith (1965), CAMBODIA'S FOREIGN POLICY, Ithaca, New York, Cornell Univ. Press.

44 - Robert Stephens (1971), NASSER, London, Allen Lane.

45 - Charles Taylor, Michael Hudson et la (1972), WORLD HANDBOOK OF POLITICAL AND SOCIAL INDICATORS, New Haven, Yale Univ. Press.

46 - Franklin Weinstein (1972), "The Use of Foreign Policy in Indonesia : An Approach to the Analysis of Foreign Policy in the less Developed Countries", WORLD POLITICS XXIV.

47 - (1976), INDONESIAN FOREIGN POLICY AND THE DILEMMA OF DEPENDENCE, ITHACA, N.Y. Cornell Univ. Press.

17 - Samuel Huntington (1968), POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES, New Haven, Yale Univ. Press.

18 - William Johnstone (1963), BURMA'S FOREIGN POLICY, Cambridge, Harvard Univ. Press.

19 - Bahgat Korany (1974), "Foreign Policy Models and their Empirical Relevance to Third-World Actors : a Critique and an Alternative", INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL, XXVI.

20 - Jean et Simone Lacouture (1962), L'EGYPTE EN MOUVEMENT, Paris, Seuil.

21 - Marion Levy, Jr (1966), MODERNIZATION AND THE STRUCTURE OF SOCIETIES, Princeton, Princeton Univ. Press.

22 - (1972) MODERNIZATION : LATECOMERS AND SURVIVORS, New York, Basic Books.

23 - Arend Lijphart (1975), "The Comparable-Cases Strategy in Comparative Research", COMPARATIVE POLITICAL STUDIES VIII.

24 - Roy Macridis (ed) (1958), FOREIGN POLICY IN WORLD POLITICS Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall.

25 - Charles McClelland (1973), "International in the Middle East" WEIS Project, University of South California, miméo.

26 - Hans Morgenthau (1957), "Neutrality and Neutralism", YEARBOOK OF WORLD AFFAIRS, XI.

27 - Edward Morse (1970), "The Transformation of Foreign Policies. Modernization, Interdependence and Externalization", WORLD POLITICS, XXII.

28 - (1976), MODERNIZATION AND THE TRANSFORMATION OF INTERNATIONAL RELATIONS, New York, Free Press.

29 - Mohamed Naguib (1955), EGYPT'S DESTINY, London, Ballancz.

30 - (n.d., but 1974), MEMOIRS (in Arabic), Beirut.

31 - Gamal Abdel Nasser (1953), THE PHILOSOPHY OF THE REVOLUTION, Cairo.

32 - (1962), THE NATIONAL CHARTER. Cairo.

33 - Claude Philips Jr (1964), THE DEVELOPMENT OF NIGERIAN FOREIGN POLICY. Evanston, Ill., Northwestern Univ. Press.

34 - Abdel-Azim Ramadan (1976), ABDEL NASSER AND THE MARCH - 1954 CRISIS, Cairo.

BIBLIOGRAPHY

1 - Anouar Abdel-Malek (1968), EGYPT : MILITARY SOCIETY, New York, Vantage Book.

2 - Abdel Latif Baghdadi (1977), MEMOIRS (in Arabic), Cairo.

3 - Leonard Binder (ed) (1971), CRISES IN POLITICAL DEVELOPMENT, Princeton, Princiten U. Press.

4 - Cyril Black (1966), THE DYNAMICS OF MODERNIZATION, New York, Harper.

5 - Joseph Black and Kenneth Thompson (ed) (1963) FOREIGN POLICIES IN A WORLD OF CHANGE, New York, Harper.

6 - Michael Brecher et al (1969), "A Framework for Research on Foreign Policy Behaviour", JOURNAL OF CONFLICT RESOLUTION, XIII.

7 - 1972), THE FOREIGN POLICY SYSTEM OF ISRAEL, London, Oxford Univ. Press.

8 - (1974), DECISIONS IN ISRAEL'S FOREIGN POLICY, London, Oxford Univ. Press.

9 - Hrair Dekmejian (1971), EGYPT UNDER NASSER. Albany, State University Press of New York .

10 - Karl Deutsch (1961), "Social Mobilization and Political Development", AMERICAN POLITICAL SCIENCE REVIEW, 55.

11 - Maurice East and Joe Hagan (1976), "Approaches to Small State Foreign Policy : An Analysis of the Literature and Some Empirical Observations", Toronto, INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION.

12 - David Easton (1965), A SYSTEMS ANALYSIS OF POLITICAL LIFE, New York, Wiley.

13 - Harry Eckstein (1975), "Case Study and Theory in Political Science" in F. Greenstein and Nelson Polsby (eds), HANDBOOK OF POLITICAL SCIENCE, vol. 7, Reading, Addison-Wesley.

14 - R. Barry Farrel (ed) (1966), APPROACHES TO COMPARATIVE AND INTERNATIONAL POLITICS, Evanston, III, Northwestern Univ. Press.

15 - Ahmed Hamroush (1974), THE STORY OF THE JULY REVOLUTION, (in Arabic) Cairo, vol. I.

16 - Ali Hillal (1977), POLITICS AND GOVERNMENT IN EGYPT, (in Arabic), Cairo.

From the mid-1950's, then, the new regime saw its "legitimacy" component rising — as the "conflict data" for 1955 indicate. This rising legitimacy and support are correlated with the adoption of a foreign policy that appealed to "the people". As Nasser himself admitted after attending the Bandung Conference and visiting some Asian countries :

"My visit to India was the turning point in my political understanding. I learned and recognized that the only wise policy for us consisted in adopting positive neutralism and nonalignment. On my return home, the reception that greeted this policy convinced me that it was the sole possible policy, that could attract the broadcast support of the Arab people" (Abdel Malek, 1968: 227).

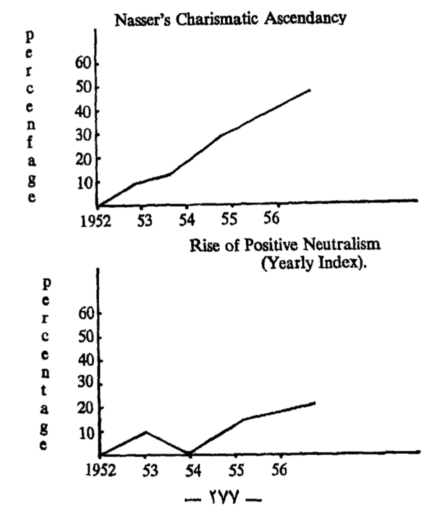
1. Nasser's success in these foreign policy moves brought him popularity not only among the Egyptian masses but also among the Arab masses. Consequently, instead of anti-Nasser street demonstrations in Damascus, or protest cables from Baghdad, or nation-wide anti-Nasser strikes in Jordan, a large portion of the Arab masses rallied behind Nasser and at times even against their national governments.

2. An indicator of the acceptance and support the new regime enjoyed in Egypt itself is that the Egyptian masses tended to model their political culture on that of Nasser. In this respect, in the 1955-1956 period Nasser's

> "Own personal message . . . brought about a substantial normative change in the belief system of Egyptians. Increasingly. Egyptians began to look at themselves as Arabs, thus sharing and adopting their leader's belief system ... " (Ibid., 40).

And what is a better proof of the people's acceptance of a leader and his new regime than their integration of his own value system into their own belief system.

From 1955 then, the new elite's systemic control tended to be increasingly based on rising mass support and legitimacy, derived from Nasser's charisma coinciding with his "positive neutralism". The (1955-56) charisma-neutralism correlation is confirmed by the following graphs, where the lines measure the direction of both variables (Ibid: 112-114).



military tribunals and/or public political trials amounted to no less than 15 cases; (declared) political arrests among leaders of political parties, army officers ,student leaders . . . amounted to at least 1487 persons; and even 5 prominent leaders of the Brethren were deprived of their Egyptian nationality. Press censorship was imposed during most of the period (for instance, it was ended on March 6, 1954 after almost two years to be re-imposed on March 30, 1954); the Council of the Press Syndicate was dissolved and the Middle East News Agency was suddenly closed; and 6 newspapers and magazines (including the widely-circulated Wafd newspaper El-Misri) saw their licences revoked. The bureaucracy itself was not left untouched by the political conflict : 800 high civil servants were dismissed as well as 40 university professors (including the deans of the faculties of Law, Medicine and Commerce). Last, but not least, the period under analysis witnessed seven cabinet turn-overs.

But, by the end of 1954, the military — headed by Nasser — were in a stronger position in the political system than they had ever been before; Naguib was retired and under house arrest; the Brethren were severely crippled as an organisation, with its Morshed in prison and some of its leaders deprived of Egyptian nationality; the leftists and all old party organisations were not only dissolved but their leaders were no longer permitted not participate in the system even in a personal capacity due to decrees of "azl Siassi (deprivation of political rights); and dissidents in the army were disposed of so that the army would stay solidly behind the new political elite.

5 — But as Nkrumah is said to have noted : "You can do everything with bayonets, except sit on them". The new regime, then, had to try to increase the "legitimacy" or "support" (Easton, 1965) component in its systemic control. Here intervenes our hypothesis on the integrative function of foreign policy. For while 1954 witnessed the military's victory in systemic control based largely on the marshalling of coercion, 1955 may be regarded as the consolidation of this systemic control — but this time the new regime was increasing based on rising support and legitimacy. The sources of this support were the two (interdependent) elements of charismatic appeal and national self-assertion through non-alignment. In fact

> "almost inadvertently the military began to discover a new base for legitimacy — the leader's popular appeal. This appeal was generated by Nasir's phenomenal success in the international arena during 1955 and 1956" (Dekmejian, 1971: 39).

Landmarks in this period such as his leadership of the "Arab nationalist trend" against the "colonialist" Baghdad pact, his emergence as a "third world" leader at the Bandung Conference, his arms deal with the Socialist bloc resulting in the break of Western monopoly of arms sales, his nationalisation of the Suez Canal Company, and successful resistance to the "tripartite imperialist aggression", constituted the bases of Nasser's rising charisma :

tiated when Naguib was in Khartoum — can be summarized in three tactics: (a) reconquer the Army, the source of unequalled organised force and hence the base of the regime's (coercive) control; (b) deprive Naguib of his supporters, especially those who were capable of channelling organised mass support; and (c) let Naguib work himself into an untenable political position. This was done when the RCC — to comply with Naguib's wish to return to previous parliamentary life — declared the possibility of its dissolution and 'end" of the revolution. The Army saw the prospect of its being eased out of government and the discredited politicians of the ancien regime restored, and thus turned en bloc to defeat Naguib in April. The battle of Nasser and the RCC for systemic control was won. But this control was mainly coervice, as the following conflict indicators (Taylor & Hudson, 1972: 88-124) for 1952-54 show :

1 — **Protest Demonstrations** : for the three-year period 1952-1954, the total number amounted to 17, with an annual mean of 5.67, whereas 1955 did not witness any protest demonstrations, and the total for the 12-year period, 1956-1967, was 5, and thus an annual mean of .42.

2 — **Riots** : the total for the three-year period 1952-1954 was 16 with an annual mean of 5.33; the year 1955 did not witness any and the total for the 12-year period 1956-1967 was 3 riots and thus an annual mean of .25.

3 — **Deaths From Domestic Violence** : in the three-year period 1952-1954, the total number of deaths amounted to 316, with an annual mean of 105.33; no deaths from domestic violence are mentioned for 1955 and the total for the 12-year period 1956-1967 was 23 persons with an annual mean of about 1.92.

4 — **Governmental Sanctions** to neutralise or eliminate a perceived threat amount, for the three-year period 1952-1954, to 143, with an annual mean of approximately 48; the year 1955 witnessed only 2 governmental sanctions, and the total for the 12-year period 1956-1967 was 170, with an annual mean of about 14.17.

5 — **Armed Attacks by** (internal) organised groups totalled, for the three-year period 1952-1954, 158 attacks with an annual mean of 52.67; whereas no armed attacks are mentioned for the year 1955 and the total for the 12-year period 1956-1967 was only 4, and thus an annual mean of .33.

Moreover, our event-data show that the 31-month period of high conflict and systemic strain (July 1952-January 1955) witnessed the uncovering (according to governmental sources) of 6 plots against the new regime, the (declared) political hanging of at least 17 persons, a nationwide strike, an assassination attempt on Nasser's life, and a national state of emergency that was declared twice. Moreover, the constitution of

Long-term sources of the conflict centered round (a) the generation gap (Naguib, 51, versus the average age, 34, of the RCC members); (b) the degree of socialization and integration in the ancien regime (Naguib's distinguished red cap of a lieutenant-general, title of "lewa" and son named after the king vs. the rank and file of activist young officers emphasising the merits of a "mobilisation" regime); and (c) character (Naguib's conciliatory attitude toward his colleagues of the ancien regime vs. the revolutionary and coercive ethos of his young colleagues). Naguib summarized basic differences very well in 1954 :

> "Abdul Nasser believed, with all the bravado of a man of thirty-six, that we could afford to alienate every segment of Egyptian public opinion, if necessary, in order to achieve our goals. I believed, with all the prudence of a man of fifty-three, that we would need as much popular support as we could possibly retain. I further believed that it would be better to sacrifice, or at least delay, the attainment of some of our objectives in order to ensure the attainment of others" (Naguib, 1955: 124; Naguib, n.d.).

Immediate sources of the conflict were Naguib's towering popularity and his insistence on making his formal titles (P.M. and President) coincide with effective authority. When the RCC resisted and tried to bypass him, he entered into contact with members of other political forces (e.g. Wafd, Moslem Brethren). Then, on February 23, 1954, he declared to the RCC : "I can no longer carry out my duties in the manner that I consider best calculated to serve the national interest" Naguib, 1974, 116-148).

The timing was well-chosen to threaten the regime's maintenance. Besides the vacuum created by the departure of this "considerable charismatic potential" just a month after the conflict with the Brethren, Naguib of Sudanese origin — was also counting on his key position to initiate discussions of the Egyptian-Sudanese union during a visit to Khartoum a week later. With the resignation made public, huge masses filled Cairo's streets in Naguib's favour. Much more serious were the divisions within the Army and the RCC itself. The red-major, Kh. Mohei ed-Din, — the RCC's youngest member — supported the rebellion of the Armored Corps against Naguib's resignation. With the failure of other RCC members to dissuade the rebelling officers, Nasser himself had to go to their headquarters. Besieged and harassed, he had to give in to their demands: the return of Naguib as President with Kh. Muhei ed-Din as Prime Minister. But with the opposition of other army divisions, another compromise was elaborated : Nasser would be the Prime Minister while Naguib would continue as President. This compromise, however, did not solve the problem of authority ambiguity and hence could not last long. Thus the crisis erupted again in March, but after Nasser had prepared himself to dominate the government. Nasser's strategy — which was ini-

ment, occupied the factories, and to react against police firing, set two factories on fire. It was precisely the army which was dispatched to deal with the workers' procession. The result : 9 dead, 25 wounded, and 200 workers arrested. On August 14, a military court — headed by a prominent member of the junta — was convened to hang the two presumed leaders of the riot.

Though it had managed to protect "public order", the new regime found its political position weakened further. For after hailing "the movement of the people", the Egyptian Leftists then issued tracts denouncing "military dictatorship which saved the King, the feudalists and the traitors, but stained its hands with the workers' blood" (Lacouture, 1962: 157).

4.5 Fissures Within the Army : Since the movement lacked from the very beginning its own political organization to mobilize and channel public support, the new regime's systemic control continued to rest on the army. Yet it was the army that suffered its most important fissures in February-March 1954 in what is called "The Crisis" (Baghdadi: 1977; Hamroush, 1974; Naguib, 1974; Ramadan, 1976; Sadat, n.d., Shalaby, 1976).

The structure of authority of the July Movement was in the form of a pyramid. At the top there were Nasser and the RCC members. This RCC was based on a larger group : the Society of Free Officers — about 100 to 250 members who initiated the coup (Naguib, 1974; Lacouture, 1962). The basis of this two-layer authority was the army itself, with its 2,000 officers and 100,000 men monopolising unequalled centralised physical force in the political system.

But the army is not — as the literature generally assumes — a socially homogeneous group with uniform political ideas. Divergences existed even within the small elite initiating the coup, as Nasser explained in 1953 :

> "The political ideas of the Free Officers differed, according to their temperaments and the family or social milieu from which they came . . . It was necessary to improvise . . . The divergences of political ideas then obliged us to separate from those who did not agree to apply the majority decisions of the Council of the Revolution and then those of the Government we set up" (Stephens, 1971: 112-113).

The first public clash — less than 3 months after the coup — was with Col. Mehanna — head of the influential artillery division, a potential choice to lead the coup before Naguib was finally chosen, and the Army's representative in the 3-member Regency Council. With 24 other key officers, he was tried by the RSS itself, presided over by Nassr in person. But the intra-elite conflict continued until it culminated in the 1954-systemic crisis, a public break between Naguib and the RCC.

Cairo's Court of Appeal, and a riot formented in Nov. 1948 that ended with 20 dead and 61 injured. Consequently, the Prime Minister ordered the organization's dissolution. In December, the Cairo police-chief was killed in his armored car, and three weeks later it was the turn of the Prime Minister to be assassinated in the elevator of the Ministry of the Interior itself. (b) Another indicator of the Brethren's influence was their penetration — both on the level of thought and action — of the Free Officers secret society. As early as 1946 there were contacts between the two organizations through Sadat. Consequently many members of the new elite were influenced by the Brethren's vision and action, and at least one prominent founding Free Officer preferred to dissociate himself from the new governing elite rather than renounce his membership and alliegance to the Brethren. This latter, in fact, claimed that at least a third of the Free Officers were linked to the organization.

This explains why the Brethren was the only organization that knew the time of the coup in advance, and was asked to accord popular and physical support. This also explains why, on the morning of the coup, the Morshed (Supreme Guide) was invited to the RCC. But the Morshed came 4 days later, after preparing the Brethren's 'white paper' elaborating a political program based on the Qur'an as a constitution, the list of 5-6 ministers from the Organization, and the organisation's demand for the right to veto all legislation connected with Islam. A month and half later when the civilian Prime Minister resigned, the Brethren asked for two ministries and suggested the names. The miiltary accorded them only one, and to a man of their choice. When this latter accepted nomination against the Brethren's will, he was "excommunicated" from the Organization.

The definitive break came when the military government replaced the Rector of Al-Azhar Islamic University on January 7, 1954. On January 12, fighting erupted between the supporters of each side, resulting in injuries for the pro-regime students. The following day troops surrounded the Brethren's headquarters and began a round-up, arresting 78 leaders, including the Morsher himself, to be followed by 400 other members. The Organization itself was dissolved, and a nation-wide state of emergency was declared on January 14th. The Organization still continued to bomb and blow up bridges, but when they shot and missed Nasser (October 26), the regime proceeded with their liquidation.

4.4 But in conflict with these organized political forces, could not the F.O. count on "the people" — the under-privileged classes ? After all, it was in the name of "the people" that the army movement started. Precisely, it was a prominent segment of the people — i.e. the workers — that initiated the first violent, bloody crisis of the 'white revolution". On August 12 (20 days after the coup), a group of trade-union workers, employed in National Misr Co., started a riot in Kafr El-Dawwar, the Delta industrial town about 20 kilometers from Alexandria. They asked "in the name of the army", for the removal of 3 members of the manage-

steps were taken towards political detente. An administrative tribunal was permitted to sit in on the hearings of the Wafd's case, to include Nahas as its honorary president, and El Tawil as founding member of the reorganised Wafd Party; but these hearings were to take place in camera. Virtually all political prisoners — including the Wafd's Secretary-General, Serag Ed-Din — were released. Naguib had two meetings with Nahas, who declared that he would withdraw his resignation as the Wafd's leader. There were even rumours that the "Pasha" might take part in an all-party national front for the purpose of "achieving national objectives" and draft a new constitution.

But a truce with the Wafd could not result in a solid detente, let alone collaboration. Since the military were bent on adopting an agrarian reform law and putting on trial politicians and officials accused of nepotism and corruption, they were bound to clash — sooner or later — with many Wafd personalities. Thus, press censorship was reimposed more vigorously (28th December, 1952), while 800 high Egyptian officials "resigned" or were dismissed as part of the "purging of the government". Cairo University and all its faculties — except those of medicine and Arab studies — were closed, and 123 students were arrested. And in January the abolition of all political parties was decreed. Only one very influential organisation managed to escape abolition, by alleging that it was not a political organization but a religious one. This was the all-to-strong Moslem Brethren.

4.3 The "Free Officers" and the Moslem Brethren :The preoccupation of the Wafd and minority political parties with political authority in the pre-revolutionary political system left vast areas of social thought and popular action neglected. Because the majority of Egyptians are attached to Islam, at a time when this religious value system was suffering erosion, there was a feeling of social loss, value vacuum and hence an urgent need for a comprehensive creed of societal change (Dekmejian, 1970 : 18). This explains the speedy success of the Brethren from a small reformist society founded in 1928 by an unknown school teacher to the status of a mass revivalist movement with about 1,000,000 members and sympathisers, including 30% of Cairo University students in the late 1960's (Hillal 1977: 298; Lacouture, 1922: 27). by providing a comprehensive and indigenous doctrine based on the unity of thought and action, and Islamic fundamentalissm ("the Qur'an is our constitution)", the Brethren provided each follower with specific tasks and duties, thereby "creating in him the esprit de corps of the indoctrinated believer who was also a participant with vested interests" (Dekmejian, 1970: 19). Consequently, the organisation had a strong hand in the functioning and/or breakdown of the Egyptian political system. For instance: (a) in the 3-year period from the Second World War to the Palestinian war, the Brethren made its influence felt through the following : attempts to assassinate Nahas Pasha (Dec. 1945, April 1948; Nov. 1948), the assassination of Finance Minister A. Osman (Jan. 1946), the dynamiting the of Metro film theater (May, 1947), the assassination of the Acting President of

these political parties — the bill said — were based on personalities rather than principles, they should drop all members suspected of corruption and offer real platforms with alternative policies. Naguib gave the parties thirty days to "reorganise" themselves.

Though some of the Wafd leaders were ousted, the popular leader of the party — Nahas — refused to submit to "any mortal force". "Allah only could remove me', the old Pasha said. He was backed by the Party lieutenants : "no Nahas, no party", the slogan went. But since this constituted a challenge to the new government's determination to prevent Nahas from continuing to lead the party, the Wafd finally decided to register under new leadership. The Party's council, however, voted (8 Nov. 1952) to keep Nahas as the Party's honorary president. But when the Wafd at last went to register — with other political organisations — under a new leadership, they learnt that all political organisations had to be "purged". Consequently, the many lawyers that swelled the Party's ranks decided to fight the constitutionality of the law on the purging and reorganisation of political parties before the State Council, Egypt's highest judicial body (November 11, 1952).

Perhaps because of the Wafd's capacity to marshal "mass support", and since the Army movement was declared a "thawra" ((revolution), the cabinet issued a decree giving Premier Naguib absolute power, effective as of July 23 (November 13, 1952). Naguib was vested with the full sovereignty of the nation, and the cabinet's measures were deemed acts of sovereignty not subject to court decisions. Consequently, the Wafd was prevented from fighting its case before the State Council. Thus, while the Wafd — backed by other political organisations — could marshal popular support, it lacked the effective means of (physical) force. The military — on the other hand — possessed the means of (physical) force but lacked the mass political organisation that could marshal popular support. There was, thus, a stalemate in the Egyptian political system.

Moreover, the economic situation was deteriorating. Purchases by Britain — the main customer for cotton (the basis of Egypt's economy) — dropped from 35 million Egyptian pounds in 1951 to 5.7 million in the first 10 months of 1952. It was estimated that this cotton "bubble" had cost the Egyptian government, in all, some 30 million Egyptian pounds. While Britain attributed this drop in cotton purchases to commercial reasons, the Egyptian authorities and the press accused Britain of intransigent colonialism and the intention — as Naguib himself was reported saying — to ruin Egypt by an economic blockade. But the fellahin of Egypt would not easily grasp the niceties of sophisticated economic arguments and they started remembering — not without melancholy — the 1951-soaring cotton prices, associating them with the Wafd's economic policies rather than with the Korean War (Lacouture, 1962: 227).

The situation was even worse, for no legal or quasi-legal means had yet been devised to manage conflict and maintain the system. In this system under stress, Naguib was reported to have become a tired man, and

4.2 The Conflict with the Wafd : Though the Wafd has not been sufficiently investigated, all specialists agree that this organization represented the first collective attempt to oppose Briish occupation and to constitute a "Wafd" delegation) to the 1919 Paris Peace Conference to defend Egypt's case for independence. Thus the Wafd continued to represent for many Egyptians, not a political party but the nation itself. Its founder — Zaghloul Pasha—declared in 1924, "I am not the head of a political party but the delegate of the nation". During the 1925 elections, he reiterated that the Wafd was entering the elections not as a political party, but as the representative of the Egyptian nation. In fact, the people reserved for him the title of "Zaim," called his house the nation's home and his wife "the mother of Egyptians (Hillal, 1977: 138). Even after its misadventures, divisions and rumors of corruption, when the new regime decreed — in late 1952 — the abolition of political parties and the confiscation of party funds, of the 95,000 Egyptian pounds confiscated, 90,000 belonged to the Wafd alone.

This privileged position is due to the Wafd's character as a national front, a meeting point identified with the struggle for political independence, around which rallied the broadest and most divergent social strata of the Egyptian policy. Consequently, in the triangular conflict between the monarchy, British occupation forces, and the nationalists, the Wafd came to represent the latter. The King wanted to continue his autocratic rule, the British wanted to preserve their post-1882 colonial position and the Wafd pursued the dual aim of trying to limit the monarchy's autocracy while at the same time securing the country's political independence. In this triangular contest, the Wafd's two adversaries resorted to coercion to settle their differences with the party. The result was that in the period 1923-1952, the Wafd governed alone for only 6 years, 2 months and 29 days, and participated in coalitions for 2 years and 5 days — thus totalling 8 years, 3 months and 4 days in more than 28 years (Hillal: 140). But because of its financial resources, its capacity to manipulate nationalist symbols and its power to mobilise mass support among strategic segments of the population, the Wafd could initiate riots and engage in semi-revolutionary mass-agitation almost when it wanted.

Thus the Wafd's identification with Egypt's nationalist fervor, parliamentarianism and the whole process of liberal thinking explain the new elite's hesitation and caution in the inevitable clash. Within a few hours of the coup's success, Nasser had discussed with his Wafdist friend, Abul Fath, the form of the emerging political system and the possibility of reconvening the Wafd-dominated, 1930-parliament. On the 3rd of August 1952, a meeting was organized between 3 RCC* members (Nasser, G. Salem and Kh. Mohei El-Din) and Serag El-Din, the Wafd's secretary-general. But the two sides were separated not only by differences over the form of the emerging political system but also over their respective conceptions of the whole social system, a precursor of their eminent conflict over the land-reform law. Consequently, on September 9, the Naguib cabinet approved a bill on the "reorganisation of political parties". Since

educational systems. All this is in an atmosphere where the thirteenth century spirit and twentieth century manifestations intermingle and interact" (43-44, emphasis added)

As with most Egyptians, this speedy process of social change does not leave Nasser's mind in peace :

> "I see all this and feel in my heart that I know the cause of this bewildering perplexity torturing our minds and this astounding confusion destroying our very existence".

Then comes a note of hope :

> "I then say to myself surely our society will crystallise; surely it will be satisfied; surely be welded into a strong homogeneous whole" (Ibid., emphasis added)

But first

> "It is required that we strain every nerve to hold our ground during this period of transition" (Ibid., emphasis added).

This holding of 'our ground during this period of transition" (i.e. social integration) is not, however, guaranteed since Egypt is going through a period — again as Nasser expressed it — characterised by :

> "the disintegration of values, dislocation of beliefs, dissension and conflict among both classes and individuals" (1953: 27).

Literary works — ranging from the treatises of Taha Hussein (the "Dean of Arab literature") to the novels of Naguib Mahfouz — analysed these strains (of modernization) as arising from conflict between the cultures of the "spiritual East/materialist West" and/or the collision of "the old versus the new."

But rather than continuing to analyse these societal conflict clusters in detail, we have to emphasise that in addition to these inherited elements of social conflict, the new military elite added their own — because of their commitment to the acceleration of modernization through "revolution".

> "Experience has proved and proves every day that revolution is the only road by which the Arab struggle can cover its transition from the past to the future . . . and bridge its transition from its present state to its aspired state (Nasser 1962: 11-12, emphasis added).

The result was a series of bloody clashes between the new governing elite and the main organised political forces (e.g. the Wafd, the Moslem Brethren), and fissures within the basis of their coercive power: the army itself.

and ending with the emergence of Nasser as its main representative and legitimate incarnator. The two procedures used for the analysis of the domestic data are: (a) structural analysis of the main political forces, their social bases, belief systems and values; and (b) quantitative indicators to measure the rise and decline of conflict ,as well as the emergence of charismatic legitimacy through popular choice in the foreign policy field.

The equation for the policy's survival used here is the simple but basic Weberian one: C=F+L, where control of the political system is a function of the ratio between force and legitimacy. If "L   F and continues to increase, C becomes more and more dependent on F, creating a condition of increasing instability" (Dekmejian, 1971: 2-17).

4 — THE EMPIRICAL ANALYSIS**

4.1 The Modernization Process in Egypt and its Systemic Strain : In his first book after the coup dêtat, the **Philosophy of the Revolution,** Nasser depicts in a very metaphoric but telling way the process of social change that hit Egypt :

> "Our modern awakening . . . began with a crisis. In my opinion our case very much resembled that of a sick man who spent a long time in a closed room. The heat in that closed room became so intense that the man was in anguish. Suddenly a violent storm blew, smashing all windows and doors, and strong currents of cold air began to lash the body of the sick man who was still perspiring. The sick man needed a breath of air. Instead, a raging hurricane assailed him, and fever began to devour his feeble body. This was exactly the case of our society . . . a society not yet crystallised . . still in a state of ferment and agitation. it is not yet stabilised in its gradual development compared with other people who passed before on the same road". (42-43 emphasis added).

Nasser then goes on to point out the adverse effects of this speedy process of social change :

> "Undoubtedly this state of affairs is responsible for the lack of a strong united public opinion in our country. The difference between an individual and another is vast, that between a generation and another is vaster still".

To underline his point, Nasser gives the example of

> "an average Egyptian family - one of the thousands of families which live in the capital of the country. The father, for example, is a turbaned fellah, a thorough-bred country-fellow. The mother is a lady of Turkish descent. The sons and daughters attend schools respectively following the English and French

nesia's foreign policy has proved, the possibility of comparative analysis depends less on seeking theoretical safety in numbers or the use of a common framework than "on the willingness of writers of case studies to put their conclusions in the form of general hypotheses, using well-known, loosely defined variables capable of easy translation from one study to the next" (Weinstein, 1972).

3.2 Typological Representativeness: Because of the diversity in its political regimes, its geo-strategic position, its wealth in primary products and its penetration by the actors of the other subsystems (especially the superpowers), the Middle East looks like a third world in miniature. We can even go further and state that — according to the level of world attention given to it — the Middle East seems to constitute a "privileged" subsystem. Thus of the total world events amounting to 25760 for 1966-1969, the Middle East accumulated 2862 or 11.1%. Compared to another "privileged" subsystem — South-East Asia — this latter received during the same period 1926 events or 7.46% of the world total. If we extend this period under analysis from 48 months to 64 (Jan. 1966 to April 1971), the total flow of events reported amounts to 39121 of which 4811 (12%) went to the Middle East. This is the same percentage that went to the other privileged subsystem : South-East Asia. This shows that even with the military intensification of the Vietnamese conflict and the extension of the American military intervention to Cambodia, together with the lessening of the military conflict in the Middle East following the acceptance of the Rogers' Plan and the implementation of the cease-fire, the level of world attention toward the Middle East did not diminish (McCleland: 1973).

The choice of the Egyptian case is based on the following considerations: (a) it is the only state actor that is (geo-culturally) both Asian and African; (b) Nasserism has represented an influential ideological current not only in the Middle East but also in the third world; and (c) this actor has manifested a very active international behaviour (proportionately to its relatively modest capabilities). Thus in the ranking of the 60 most active countries during the first half of 1966, Egypt figures in the 8th position and in the total of actions directed to the Middle East from January to December 1969 (i.e. a total of 2862 events), Egypt alone received more than a quarter (25.15%).

This short methodological discussion shows that both the Middle East subsystem and the Egyptian actor are representative "samples" of a wider "population", and hence our findings can be logically generalisable to other parts of the third world.

3.3 The analysis is based on the collection and classification of domestic events data from a variety of sources; a universal source, **Keesings Archives**; a regional one, **Middle Eastern Affairs**; and two national ones : **Al-Ahram** and **La Bourse Egyptienne.** The time span is the crucial 31-month period starting with the establishment of the military regime

3 — METHODOLOGY AND SUBJECT DELIMITATION

3.1 The Comparative Case Study : In the crisis that has characterized political analysis, some (false) dichotomies have been unintentionally exaggerated : e.g. holistic versus atomistic analysis, quantitative versus qualitative, and the case-study versus comparative approach. It is a sign of scientific maturity that these simplifications are increasingly abandoned, and these divergent approaches are now considered different, but not mutually exclusive, strategies on the research continuum toward theory-building. But the so-called case study/comparative analysis dichotomy seems to die hard. Already in 1970, Russett attracted attention to the unhealthy effect of this "protracted guerrilla warfare". "Specifically", Russett says, "the so-called nomothetic-idiographic dilemma is an artificial one, (for) neither the case study nor the general kind of . . . correlational (i.e. comparative) study can alone provide the basis for reliable and valid generalisations about international politics". He thus emphasised "the value of both and how the two must complement each other in critical ways". Consequently, Russett went on to detail the pay-offs of this traditional genre of case study as a heuristic device, a technique of hypothesis-generating and hypothesis-testing. But Russett did not make explicit his definition of a case study nor specify its different types. He assumes the case-study as being only the traditional narrative and descriptive type, i.e. a non-cumulative literary genre (1970 : 425-444).

However, two recent contributions in social science methodology criticise the case-study as only a genre and emphasise its importance as a method in theory-building. Lijphart (1975) suggests the comparable-cases approach where different case-studies are selected and analysed comparatively. They are then used in generalisation-building through minimising the variance in background variables while maximising the variance in the independent and dependent variables. Much more detailed and ambitious is Eckstein's (1975) project to deal with the case study as a method of three dimensions : (a) the general role the case-study method can play in the development of theories concerning political phenomena; (b) the use of this method at various stages of the theory-building process; and (c) the way this method is best conducted for purposes of devising theories. Without going in detail into the advantages of the N-1 method compared to the present extensive multi-case comparative approach (e.g. economy and depth versus dispersion and possible shallowness), we should however, draw attention to the prerequisites of this case-study-as-a-comparative method (by opposition to the traditional case study as a literary genre). These prerequisites are : (a) the N-1 is not to be a substitute for, but a companion to, the multi-case comparative study : (b) rigour in conceptualisation has to be kept and consolidated (ranging from organising research designs to formal models); (c) general principles of exactitude in data-collection and data-analysis are to be, of course, respected; and (d) if the case chosen cannot be statistically representative, it should be typologically so, in order to respect acceptable rules of generalisability on the basis of its findings. Briefly, as an analysis of Indo-

changing functions that reflect the unprecedented increase in man's knowledge, permitting control over his environment, that accompanied the scientific revolution" (1966: 7). Levy has aimed to be mainly operational by taking as "the measure of modernization the ratio of inannimate to animate sources of power". That is to say "the higher the ratio, the higher is the degree of modernization" (1966: 9-15 and 35-38, 1972: 3). Deutsch (1961) uses eight indicators to measure the process, (which he calls social mobilization) but emphasises its instability dimension. For the original images of mobilization imply in fact two distinct images: (a) the state of uprooting from old habits, traditions, patterns of relationships and social commitments; and (b) the induction of these uprooted persons into alternative patterns of group membership, organisation and commitment. Huntington (1968) agrees. "Modernization", he says, "involves in large part the multiplication and diversification of the social forces in society. Kinship, racial and religious groupings are supplemented by occupational, class and skill groupings" (1968: 9). Basing himself on the hypothesis that "modernity (an end product) means stability (whereas) modernization (the process) means instability", he develops the concept of the praetorian social system. The characteristics of this system are "politicized" political forces, a rise in political participation, a lag in political institutionalisation and actual intervention of the military to take political power. "In a praetorian system" he says, 'social forces confront each other nakedly; no political institutions, no corps of professional political leaders are recognized or accepted as the legitimate intermediaries to moderate group conflict". The result then is that "the wealthy bribe, students riot, workers strike; mobs demonstrate, and the military coup" (1968: 196).

2.2 The foregoing conceptual analyses can be synthetized into three principal propositions leading to a fourth hypothetical one :

1 — The process of modernization is universal both in time and space.

2 — This process entails the predominance of conflict between the two ideal types of the "persistent" and the "becoming" which results in social disorganization and political instability.

3 — Since different indicators (Deutsch 1961, Black 1966) of the process show that in the third world its pace is singularly rapid and its "crises" (Binder 1971) are simultaneous and not sequential, it follows that its social disorganization and political instability effects are singularly acute in these polities.

4 — Survival of the policy being the ultimate objective, policy-makers would promote integrative functions through consensual and "popular" foreign policy choices.

If a unified list of explanatory variables can be sorted out through the comparison of Rosenau's and Brecher's frameworks, the same cannot be said about assigning the most important independent variable. Brecher et al. assign priority in their 'research design" to the individual-psychological variable and Brecher confirms it in his empirical analysis of Israel's foreign policy system. "Elite images", he affirms, "is the decisive input of a foreign policy system" (1972: 11). If we compare this with the potency established in Rosenau's "pre-theory", we find that Israel-Brecher's empirical domain-falls in the "small, developed and open political system" type of actor. The most potent independent variable in this case is the global systemic, whereas the individual-psychological variable occupies the 5th and last rank.

2 —Toward The Comparative Politics — International Relations Linkage

Notwithstanding these divergences, these efforts at general theory-building can encourage us to try to close the gap between general theory and its relevant application to third world policies. This can be achieved by basing our analysis on two specific assumptions : (a) the rejection of the black-boxing of the social system as the "small-state-as pawn" assumption has tended to do; and (b) that foreign policy patterns in these states are based on societal and political conditions that are sui-generis (e.g. social disorganisation, predominantly personalised political processes at the national level, 'dependency" at the international level), conditions which justify treating them as a type (with sub-types) in their own right, rather than as "actors" among others in the global system.

Since very few studies have tried to deal empirically with societal issues in third world foreign policy-making (Korany, 1974, Weinstein, 1972 & 1976), in order to establish the Comparative Politics-International Relations conceptual linkage we have been advocating for over ten years (Farrell, 1966), we are singling out "modernization" as the independent variable-set.

2.1 The analysis of modernization is crucial since its complex character can shed light on sócietal processes and structure. Thus one cannot deal with modernization without considering the effects of the "colonial intrusion" that disturbed these societies. Secondly, the modernization process affects political structures and behaviour by leading to the praetorian (Huntington, 1968) or prismatic (Riggs, 1964, 1967, 1968, 1970) political system. Thirdly, the modernization process and the resultant political system are both affected by — and affect — the rate of economic development. In this sense, Easton's labellation of a summary variable (1965) applies perfectly to "modernization" also.

Yet despite the importance of the determining effect of this variable on social structure and process, it has been strangely neglected in International Relations generally (Morse 1970, 1976). Even more surprising is that in Comparative Politics — and with the increasing rate of publications on the subject — the definition of the phenomenon still seemed elusive. Black, for instance, defined modernization as "the process by which historically evolved institutions are adapted to the rapidly

studies on third world countries manifest this tendency (Johnstone, 1963; Philips, 1964; Smith, 1965) in addition to the individual chapters in the Macridis and Black-Thompson readers (1958, 1963).

1.3 The "Pre-Theory" and "Structured Empiricism" Approaches : Mobilising their efforts toward theory-building in the specific foreign policy subdiscipline, a few analysts drew on the conceptualisation, hypotheses and methods of the recent social science literature while avoiding the simplicity of the interchangeability assumption of the early model-builders.

"Since," Rosenau affirmed, "there can be no real flourishing of theory until the materials of the field are processed, i.e. rendered comparable, through the use of the pre-theories of foreign policy", he assumed the task of elaborating a pre-theory which would provide "a basis for comparison in the examination of the external behaviour of various countries in various situations". This pre-theory is based on 5 sets of independent or explanatory variables : (a) Idiosyncratic or individual : all of those aspects of a decision-maker, "his values, talents and prior experiences, that distinguish his foreign policy choices or behaviour from those of other decision-makers". (b) Role : "the external behaviour of officials that is generated by the roles they occupy and that would be likely to occur irrespective of the idiosyncracies of the role occupants". (c) Governmental : "those aspects of a government's structure that limit or enhance the foreign policy choices made by decision-makers". (d) Societal : "nongovernmental aspects of a society which influence its external behaviour". (e) Systemic : the "external environment or any actions occurring abroad that condition or otherwise influence the choices made by its officials".

But Rosenau went beyond listing to establish the 'relative potencies" of each independent variable according to some specific classificatory criteria : (a) size (large/small country); (b) state of the economy (developed/underdeveloped); (c) political accountability (open/closed political system); (d) penetration/non-penetration; and (e) issue-area (status, territorial, human and non-human resources) (1966).

Three years later (1969), Brecher and his colleagues at McGill University published a multi-variable input-conversion-output-feedback system model of almost 14 independent variables clustered in 5 input variables located (following the Sprouts' example) in the psychological and operational environments. Whereas the operational environment is not neglected, the emphasis is clearly on the psychological environment which includes "two closely-related sets of data" : (a) attitudinal prism : psychological predispositions of the decision-makers; and (b) elite-images : cognitive distances between images and reality. As for the dependent variable — the foreign policy output — it is to be classified according to 4 issue-areas : military-security, political-diplomatic,economic-developmental, and cultural-status. Brecher followed up this "research design" by applying it in a 1400 page two-volume study of Israel's foreign policy and decisions (1972, 1974).

SOCIETAL VARIABLES IN FOREIGN POLICY CHOICE IN THE THIRD WORLD : CONCEPTUALISATION AND AN EMPIRICAL CASE STUDY

B. KORANY*

1 — FOREIGN POLICY ANALYSIS AND THE THIRD WORLD

The "underdeveloped study of underdeveloped countries" can be periodized for the sake of analysis into three stages :

1.1 The "Small-State-as-Pawn" Assumption : is characteristic of the heyday of the traditional power paradigm and adopted a purely reductionist approach. Thus "newly-independent" states, like almost every other phenomenon in the contemporary international system, were analysed as a function of the predominant East-West conflict. Consequently, third world states could not be conceptualised as having purposeful and self-contained foreign policies, but were analysed as objects of the superpowers' competition, pawns in the cold war conflict rather than as entities in their own right. This is the postulate underlying Dulles' indictment of nonalignment as "immoral" in 1956, and of Morgenthau's use of "neutralism" and "neutrality" interchangeably in his 1957 Yearbook article (Morgenthau, 1957). Even in the 1960's Morgenthau's classification variants of third world foreign policy could not go beyond three categories — all based on the East-West conflict. These categories are (a) "escapism pure and simple", (b) "moral indifference", and (c) "surreptitious alignment with the Soviet bloc".

1.2 The "Interchangeable Actor" Assumption : The development of the behavioural "protest movement" and the rise of "scientific politics" in the late 1950's and early 1960's also affected the "underdeveloped study of underdeveloped countries". Consequently, the "small-state-as-pawn" assumption was increasingly replaced by the "interchangeability" assumption, elaboration of universal models where Nepal and Sweden, Algeria and Great Britain were treated as "actors", and thus considered interchangeable eggs in the same basket (e.g. Kaplan's International System). This is why, perhaps, many of the case studies on third world countries published in this period could not draw on this literature in their analyses, and oscillated between the traditional power paradigm and the adoption of intuitive nomothetic approaches. Three notable

* Professor of Political Science, University of Montreal

SPECIAL SYMPOSIUM

TOPIC : Education and Socio-Economic Development.

PARTICIPANTS : I. Ajlouni, O. Sheikh, B. Al-Saket

MODERATOR AND EDITOR : M. TOUQ

BOOK REVIEWS IN ARABIC

1 - H. Singer & J. Ansari, RICH AND POOR COUNTRIES

Reviewed by : H. KHIERIDDIEN.

2 - M. W. Dols, BLACK DEATH IN THE MIDDLE EAST.

EAST. Reviewed by : L. BAHRI

3 - T. Farah & F. Al-Salem, INTRODUCTION TO RESEARCH METHODS IN THE SOCIAL SCIENCES.

Reviewed by : G. Sowagjian.

REPORTS

1 - National Convention on the Strategy of Arab Economic Cooperation. O. AL-AZAB

2 - Conference on Science and Technology Policy in Jordan.

F. MURRAR

3 - Seminar on the Importance of Administration in Developing Saudi Arabia.

M. ASFOUR

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES

The Library of the Center For Arab Gulf Studies.

A GLOSSARY : ENGLISH-ARABIC

Demographical and Social Concepts.

I. QUTOB

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS.

CONTENTS

VOL. VI OCTOBER 1978 No. 3

* **Subscriptions :**

* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail), $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

•An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

• Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. VI No. 3 October 1978

